

قَوَانِيْنُ التَّشْرِيعِ

عَلَى طَرِيقَةِ الرَّبِّيِّ حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَيْهِ

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَابِرِ الْمَصْرِيِّ

مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ وَمُدْرَسِ قِسْمِ تَخْصِصِ الْقِرَاءَاتِ

الْجُرْعُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي
فِي مَطَهْرَةِ وَالصَّلَاةِ

يَطْلُبُ مِنْ

مَكْتَبَةِ الْبَيْتِ

بِمَسِيدِنا الْحُسَيْنِ بِمِصْرَ - ت. ١٤٥١٨ هـ

قَوَانِينُ الشَّيْخِ

عَلَى طَرِيقَتِ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِصْحَابِهِ

الجزء الأول

تأليف

محمد بن محمد جابر الحضري

من علماء الأزهر وأئمة فقه القلادات

حقوق الطبع محفوظة المؤلف

يُطْلَبُ مِنْ كِتَابَةِ الْجَنْدِيِّ
١١ شارع مولانا القادر بسيدنا السيد محمد

مصادر الكتاب

كتب في فقه الأئمة الثلاثة

١٧	المدونة لماك
٢٨	القوانين الفقهية لابن جزي
١٩	بداية المجتهد
٣٠	المقدمات لابن رشد
٣١	تبصرة ابن فرجون
٣٢	المذهب لأبي إسحاق الشيرازي
٣٣	الام للشافعي
٣٤	المغني والشرح الكبير للحنابلة

كتب الحنفية

٣٥	رسائل ابن عابدين
٣٦	حاشية ابن عابدين على الدر
٣٧	حاشية ابن عابدين على البحر
٣٨	مراق الفلاح وحاشية الطحطاوي
٣٩	البحر لابن نجيم
٤٠	شرح الكتر لمبد الحكيم الافغانى
٤١	شرح الكتر للسبكي
٤٢	شرح الكتر للزيلعي
٤٣	حاشية الشلبي على الزيلعي
٤٤	فتح القدير لابن الهمام
٤٥	حاشية الناية على الهداية
٤٦	حاشية الكفاية على الهداية
٤٧	تكملة فتح القدير لزايدة
٤٨	تكملة البحر للطوري
٤٩	تكملة ابن عابدين لابنه
٥٠	الدرر وحواشيه
٥١	بدائع الصنائع للكاساني
٥٢	المبسوط للرخسي
٥٣	غاية البيان للاقناني
٥٤	شرح الوقاية لمعذر الشريعة

التفسير

١	أحكام القرآن للجصاص
٢	تفسير أبي السعود
٣	تفسير الكشاف
٤	تفسير الألوسي
٥	تفسير ابن كثير
٦	تفسير ابن جرير الطبري
٧	نيل المرام لمصطفى خان
٨	تفسير الفخر الرازي

مصادر الحديث

٩	شرح معاني الآثار للطحاوي
١٠	الدين على البخاري
١١	الباحي على الموطأ
١٢	فتح الباري لابن حجر
١٣	النووي على مسلم
١٤	معالم السنن للخطابي
١٥	طرح التثريب لابن زرة
١٦	تيسير الوصول لابن الديبع
١٧	بلوغ المرام مع شرح سبل السلام
١٨	أحكام الأحكام لابن دقيق العيد
١٩	نصب الراية للزيلعي
٢٠	الدرر المضية للشوكاني
٢١	علل الحديث لابن حاتم

كتب الأصول

٢٢	أصول فخر الاسلام
٢٣	مسلم الثبوت
٢٤	شرح المنار لمصنف
٢٥	شرح ابن مالك على المنار
٢٦	للرأة وللرافة لمثلا خسر وبلخواشي

٥٥	نظم النقاية وشرحها للكواسمي	٧٧	فتاوى قاضيخان
٥٦	شرح للفتي لشيخ زاده وعلاء الدين	٧٨	الفتاوى الهيدية
٥٧	تقرير الرافعي على ابن عابدين	٧٩	حاشية أبي السعود على ملامسكين
٥٨	تقريب القضي في أحكام الوصي	٨٠	المخارج في الحيل للخصاف
٥٩	شرح الأشباه والنظائر لأبي السعود	٨١	الفواكه البدوية لابن الفرس
٦٠	التفقات في الشريعة لأحمد إبراهيم	٨٢	شرح مجلة الأحكام المدلية لملي حيدر
٦١	الذخيرة البرهانية	٨٣	تبويب الأشباه لأبي الفتح
٦٢	مجمع الضمانات	٨٤	المعاملات في الشريعة والقانون لأحمد أبي الفتح
٦٣	معين المحاكم للطرابلسي	٨٥	أدب الأوصياء
٦٤	الأسول القضائية للشيخ علي قراءة	٨٦	مرشد الحيران
٦٥	طرق الالابات الشرعية لأحمد بك إبراهيم	٨٧	حقوق الأمرة للشيخ عبد الحكيم
٦٦	للمعاملات المالية لأحمد بك إبراهيم	٨٨	الطحطاوي على الدر
٦٧	الأهلية وعوارضها في الشريعة لأحمد إبراهيم		مصادر عامة وقانون
٦٨	تنقيح الحامدية لابن عابدين	٨٩	المحلى لابن حزم
٦٩	الفرائد المهمة في القواعد الحنفية لمحمود حزة	٩٠	الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للحجوي
٧٠	السيد الكبير وشرحه للرخسي	٩١	نظرية الالتزامات للسنهوري بأشا
٧١	فقه القرآن والسنة لمحمود شلتوت	٩٢	الشفعة في القوايين الأهلية لكامل مرسى بك
٧٢	الرحيق المختوم لابن عابدين	٩٣	نظرية الالتزام في الشريعة للدكتور شفيق
٧٣	الميراث في الشريعة الاسلامية لسعفان	٩٤	الطرق المحكية في السياسة الشرعية
٧٤	الربى على الهداية	٩٥	تهذيب الفروق لمحمد علي
٧٥	الشريفية	٩٦	مقارنة المذاهب في الفقه للشيخ محمود شلتوت
٧٦	الفتاوى الهندية		

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الفتاح العليم ، المنعم الجواد الكريم ، تعالى جده . وعظم ثناؤه . وكثرت
نعمائه . وتواتر الاثوه ، هداانا لاتباع طريق الأوائل ، وحبب إلينا الفقه في الدين . كما
خص به من قبلنا من الأماثل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد . رسول الله حيننا .
ومفيض المعارف في أرواحنا ، فن مشكاة أسرارہ فاضت تلك النفثات ، ومن حطائر
علومه القدسية أنهلت علينا هذه السحات المباركات ، اشرق علينا بروحه العلوية فاتحفنا
باللطائف ، وأطل علينا من برزخ علمه فأخرجنا دروا من لفائف ، ورضى الله عن
أصحابه الأخيار وآل بيته الأطهار لاسيما الحسين منارى في دجى الأسحار ، وعن أئمتنا
أبي حنيفة وأصحابه ذوى الفيوضات والأسرار .

أما بعد فيقول محمد بن محمد بن أحمد جابر المصرى : لقد كنت في ريعان الشباب .
شغفت بفروع النعمان وأصوله ، حتى كان النظر في كتب القوم أبرد على مهجتي من الزلال
وحل عقد فصولهم أشهى إلى نفسى من ليالى الوصال ، فكم من ليال في صحفهم نظرت
وسهرت ، وكم من أيام في الاغتراف من مناهلهم قضيت ومضيت حتى رأيت آخر الأمر
أن ما يفتح به على . مهجور إن لم يقيد ، ودارس إن لم ينظم وينضد ، فعولت على تقييد
ما ألهم به حين أطلع وأنظر ، لعله في يوم من الأيام على الأنام يظهر ويلشر .

ولقد من الله سبحانه وتعالى بهتذيب طريقة أبي حنيفة وأصحابه ، فخلصت من عبارات
موجزات معقدات ، إلى سلسلات مشرقا بينات ، وإذلم أذكر في كتابى مسائل الجوارى
والعبيد ، كما لو لم أعول على غريب مسائل أن تحصل إلى يوم الوعيد ، مع انى عنيت بأراء
كثير من فقهاء الإسلام ، فذكرت كثيرا من المسائل لغير الأئمة الأربعة الأعلام ، ولم
أعرض للقوانين الوضيعة إلا في قليل من الأحكام .

وليس من شأن التعصب بالذهاب والتعسف في التأويل ، فالمتجهد مهما عظم قد يخطئه الدليل .

ولقد جعلت هدفى الذى أرمى إليه ، وقصدى الذى عولت عليه ، وضع أصول للفروع الفقهية ، ولذا أصلت كثيراً من القوانين المدنية والجنائية والقضائية ، نعم هذه القوانين مدفونة في بطون الكتب ، لكنها كالتراب اختلط به الذهب ، لهذا لم أكثر من التفريعات والتخريجات ، ولم أستطرد في الجدل والسفسطة بالأوهام والخيالات . ولم أنتم عبارات المؤلفين ينصونها . فان نقلت هذبت وحورت ، وغيرت وقدمت وأخرت .

ولم أعن بالسير في النقاش المذهبي إلى آخر المراحل ، فان ذلك مع إيجاد لروح التعصب ليس من نهج الأوائل ، ولقد خرجت عن ذلك في مسائل . كثر فيها القال والقيل ، حتى أئين للطالب في معترك الشبه أقوم سيل ، ولست بعد ذلك في مقام تخرج أو ترجيح ، كما أنى لم أحقر رأى فقيه مهما بعد عن الصحيح .

وبدأت الكتاب بقسم العبادات وثليت بقسم الأحوال الشخصية ومعه تشريع المواريث وبحث الأهلية وعوارضها ثم ذكرت المعاملات المالية وكثيراً ما استخلصت القوانين العامة التي تعد أساساً صالحاً للتقنين الاسلامى في كثير من أبواب المعاملات المالية ثم أعقبت ذلك بالكلام على القسم القضائى وفي هذا القسم أيضاً ذكرت المبادئ العامة لهذا النوع من التشريع وجمعت قوانين العقوبات الاسلامية في نمط واحد وصنعت بهذا القسم ما صنعت في الأقسام الأخرى من استخلاص المبادئ العامة التي تعد كليات الجزئيات مسائل التشريع الاسلامى وجاء بعد ذلك قسم مسائل القانون الدولى العام في باب الجهاد وما يترتب عليه من معاملة الحريين والذميين ونظام العتق بذكر أصوله العامة وختم الكتاب بأبواب تعد من عموميات التشريع وقد جعلت لكتابتى اصطلاحاً خاصاً هو ما يأتى :

(١) استغنيت عن ألفاظ الترجيح الكثيرة المذكورة في كتب مشايخنا كلفظ الصحيح والأصح والأوجه والأشبه والمفتى به وعليه الفتوى وغير ذلك بقولى « وبه نأخذ » ،

(٢) أذكر لفظ أئمتنا مريداً به أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن سواء وافقهم زفر والحسن بن زياد أم لا .

(٣) أئرد بالسلف رجال المذهب إلى وفاة قاضخان سنة ٦٩٢ هـ والمشايخ من بعد ذلك .

(٤) إذا قلت لأبأس بكذا فعناه أنه لا يؤجر على فعله والمستحب خلافه .

(٥) أريد بالمذهب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

(٦) المراد بالاتفاق اتفاق أئمة المذهب .

(٧) إذا قلت المشهور في ذلك أشعار بخلاف في المذهب وإذا قلت الجمهور ففيه أشعار بخلاف لغير الأئمة الأربعة .

(٨) إذا قلت عندنا فاعلم أن لنا مخالفاً .

(٩) الإجماع اتفاق الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كما هو مرادى إذا قلت الجمهور والمراد بقوم بعض الفقهاء عن لا ينتسبون إلى المذاهب الأربعة .

(١٠) الشيخان أبو حنيفة وأبو يوسف والصاحبان أبو يوسف ومحمد والأصحاب هما وزفر والحسن بن زياد والطرفان أبو حنيفة ومحمد .

(١١) إذا أطلقت شيخنا أردت به المرحوم أحمد بك إبراهيم .

(١٢) الثلاثة مالك والشافعي وأحمد والأربعة هم وأبو حنيفة .

ولكم ضرعت إلى الحق سبحانه أن يعصمني من الزلل في البيان فالذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه القرآن وأن يجعل كتابي خالصاً لوجه الله الكريم وينفع به الطالبين وينجيته به يوم الدين أنه سميع مجيب قريب .

محمد محمد جابر

من علماء الأزهر ومدرس بقسم تخصص القراءات بالأزهر

طبقات المسائل

مسائل مذهب أبي حنيفة وأصحابه ثلاثة أنواع :

(١) مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية وهى مسائل رويت عن أئمة المذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن وغيرهم ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة لكن الغالب فى ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة الأول أو قول أحدهم ، ثم هذه المسائل التى تسمى بظاهر الرواية أو مسائل الأصول هى ما وجدت فى بعض كتب محمد التى رواها عنه الثقات كالمبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير وقد اشتهرت المسائل التى فى هذه الكتب بمسائل ظاهر الرواية لأنها مروية عن محمد بطريق الشهرة أو التواتر .

(٢) مسائل النواذر وهى مسائل مروية عن أئمة المذهب المذكورين لكن لا فى الكتب المذكورة بل فى كتب أخرى لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات أو فى كتب غير محمد كالجمرد للحسن والامالى لأبي يوسف والمسائل المروية بروايات مفردة مثل رواية ابن سماعة ومعل بن منصور وغيرهما فى مسائل معينة ، وما كان من هذا القبيل فهو نازل فى الدرجة عن مسائل ظاهر الرواية نظراً إلى عدم شهرة هذه الروايات ونزول رواتها عن رواة مسائل ظاهر الرواية فى الثقة والضبط .

(٣) مسائل الفتاوى للوقائع والنوازل وهى مسائل أجاب عنها المتأخرون وليس للمتقدمين فيها نص ، وقد ذكر المؤلفون هذه المسائل ضمن مسائل المذهب كما فى فتاوى قاضيهان ، وميز بعضهم كصاحب المحيط رضى الدين السرخسى فانه ذكر أولاً مسائل الأصول ثم النواذر ، ثم الفتاوى . هذا وقد اشتهر بمبسوط محمد بالأصل لأنه صنف أولاً ، ثم الجامع الصغير لأنه متأخر عن المبسوط ، وسبب تأليف الجامع الصغير طلب أبي يوسف من محمد أن يجمع له كتاباً يرويه عنه عن أبي حنيفة فجمعه له ثم عرضه عليه فأعجبه ، وقد قرأ محمد أكثر الكتب على أبي يوسف إلا ما كان فيه اسم الكبير فكل تأليف لمحمد

موصوف بالصغير فهو باتفاقه مع أبي يوسف . وما لم يحك فيه محمد خلافا فهو قولهم جميعا ، وحيلت لا يعدل عنه ، فان اختلفوا فلا يعدل عن قول الامام ، متى وافقه أبو يوسف أو محمد ، وأما إذا انفرد عنهما بجواب ، وخالفاه فيه ، وانفرد كل بجواب فالظاهر ترجيح قوله أيضاً ، وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب فان لم يكن الملقى مجتهداً أخذ بقول الامام وإلا نظر في الدليل ثم أفتى بما ظهر له ولا يتعين عليه قول الامام ، وأن كان اختلافهم اختلاف عصر وأوان فانه يؤخذ بقول صاحبين لتغير أحوال الناس ، وإذا لم يوجد للأئمة الثلاثة قول يؤخذ بقول زفر أو الحسن أو غيرهما الأكبر فالأكبر إلى آخر كبار الأصحاب ، وإذا لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب وأجاب عنه السلف والمشايخ المتأخرون ولم يختلفوا في ذلك أخذنا بما أجابوا به ، فان اختلفوا أخذنا بقول كبار السلف كالطحاوي وأمثاله وان لم يوجد عنهم جواب أيضاً اجتهد الملقى وأفتى ، ورجح مشايخنا قول الامام في العبادات ، وقول أبي يوسف في الآفضية ، وقول محمد في توريث ذوى الأرحام ، ورجحوا الاستحسان على القياس إلا في مسائل ورجحوا مسائل ظاهر الرواية على غيرهما ، فالقاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر الرواية لا بالروايات الشاذة ، إلا أن ينصوا أنها هي المأخوذة بها ، لكن المسألة إذا لم ترو في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير إليها .

الطهــــــــــــــــارة

أنواع الطهارة : —

الطهارة قسمان طهارة حدث وطهارة خبث ، فالأولى طهارة حكمية لأنها طهارة عن وصف شرعي يحل في الأعضاء ويزيل الطهارة ، وسبب وجوب هذه الطهارة وجوب الصلاة ، أو إرادة الصلاة لأنها تضلف إلى الصلاة شرعا وعرفا ، فانه يقال طهارة الصلاة وتطهر للصلاة ، والاضافة دليل السببية في الأصل ، والثانية هي الطهارة الحقيقية لأنها طهارة عن قنر محسوس ، والطهارة الحكمية ثلاثة أنواع الوضوء والغسل والتيمم .

الوضوء

فرائض الوضوء :-

قال الله سبحانه وتعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ، ويؤخذ من هذه الآية الشريفة ما يأتي :-

« أولاً ، فرضية غسل الوجه بقوله « فاغسلوا وجوهكم » ، أما الغسل بفتح الغين فهو لغة إزالة الرسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه ، وشرعاً إسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة فلو لم يسلم الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجوز في ظاهر الرواية ، وكذا لو توضأ بالثلج ولم يقطر منه شيء لم يجوز هذا عند الطرفين وعند أبي يوسف الغسل بمجرد بل المحل بالماء سال أولم يسلم ، وأما الوجه فهو لغة مأخوذ من المواجهة وهي المقابلة ، وشرعاً من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى اللحية (١) - طولا ، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً ، ويدخل في ذلك البياض الذي بين العذار والأذن في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف عدم دخوله والتحديد المذكور وإن لم يكن في ظاهر الرواية إلا أنه لا اختلاف بين مشايخنا في هذا المعنى كما يقتضيه ظاهر الاسم ، لأنه إنما سمي وجهاً لظهوره ولأنه يواجه الشيء ويقابله والحد الذي أوجبنا غسله هو الذي يواجه الإنسان ويقابله ، فيخرج داخل العينين لخروجه عن المواجهة ، ولما في غسله من الحرج ، كما يخرج داخل الفم والأنف وأصول شعر الحاجبين لما تقدم وأما اللحية (٢) فيحتمل أن تكون من الوجه لأنها تواجه المقابل ويحتمل أن لا تكون من الوجه لأن الوجه ما واجهك من البشرة دون الشعر الثابت عليها ، فلذلك اختلفت الرواية في فرضية غسلها ، والذي نأخذ به افتراض غسلها

(١) الحجاب عظم الحنك ويسميان بالفكين وعليهما منابت الاسنان السفلى .

(٢) المراد باللحية الشعر الثابت على الحدين من عذار وارض والدقن ويسمى الشعر الثابت على الحدين إلى العظم النائي بقر الأذن طارضا والثابت على العظم النائي بقر الأذن عذارا .

لأن البشرة خرجت من أن تكون وجها لعدم المواجهة باستتارها بالشعر وصار ظاهر الشعر الملاقى للباه هو ظاهر الوجه لأن المواجهة تقع به ، وغسل اللحية هو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد قال ابن قدامة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد غطى لحيته في الصلاة فقال : اكشف وجهك فإن اللحية من الوجه .

وهذا بعد الاتفاق على عدم وجوب إيصال الماء إلى ماتحت اللحية الكثيفة من بشرة الوجه ، أما اللحية الخفيفة التي ترى بشرتها فيجب إيصال الماء إلى ماتحتها ، وهذا كله في غير المسترسل وهو ماخرج عن دائرة الوجه أما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسحه .

« ثانيا ، يؤخذ من قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق » فرضية غسل اليدين إلى المرفقين وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل ، وقال بعض أصحاب مالك وابن داود وزفر لا يجب لأن الله تعالى أمر بالغسل إليهما وجعلهما غايته بحرف إلى وهو لا انتهاء الغاية فلا يدخل المذكور بعده كقوله تعالى « ثم أتوا الصيام إلى الليل » ولنا ما روى جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، وهذا بيان للغسل المأمور به في الآية ، على أن إلى تستعمل بمعنى مع ، قال الله تعالى : « ويزدكم قوة إلى قوتكم » أي مع قوتكم ، قال المبرد إذا كان الحد من جلس المحدود دخل فيه كقولهم بعت هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف .

ويفترض تحريك الحائِم الضيق الذي لا يصل الماء إلى ماتحته ، قال المشايخ لا بد من وصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول حتى لو بقي موضع ابرة من غير غسل لا يصح وضوءه ، ولو وجد ما يمنع وصول الماء كعجين أو طين أو جرم حناء لا يصح وضوءه أيضا ، أما الدرن وونيم الذباب والبرغوث فلا يمنع من صحة الوضوء لأن هذه الأشياء لا تمنع وصول الماء ككون الحناء .

« ثالثاً ، يؤخذ من قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » فرضية مسح الرأس والمسح لغة امرار اليد على الشيء ، وشرعا امرار اليد المبتلة على العضو : أما يبلل يأخذه من الاناء ، أو يبلل باق بعد غسل عضو من المغسولات ، وإنما جاز المسح بهذا البلل لأنه

غير مستعمل . إذ لم يتم به قرينة ، ولذا لا يصح المسح بالبلل الباقي بعد مسح عضو من المسوحات . لأنه مستعمل حيث تأدت به القرينة ، وكذا لا يجوز المسح بالبلل الباقية بعد مسح عضو كذلك لا يجوز المسح بالبلل المأخوذ من عضو آخر لأنه جزء من الماء المستعمل إلا أن الماء لا يظهر حكم استعماله مادام على العضو ، وبالأخذ يظهر حكمه واختلف الفقهاء في المقدار المفروض مسحه فظاهر مذهب مالك الاستيعاب ، وقال كثير من الفقهاء يمسح البعض وعن قال بمسح البعض الحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد في قول ، وعنه يستوعب الرجل والمرأة يجزئها مقدم الرأس ، وللشافعي قولان في البعض المفروض مسحه صرح أكثرهم بأن مسح بعض شعرة واحدة يجزئ والقول الآخر أن الذي يجزئ هو مسح ثلاث شعرات ، والذي ذهب إليه الشافعي لم يوجد له نص في الأحاديث التي رويت في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام ، بخلاف ما ذهب إليه مالك وأئمتنا : أما ما ذهب إليه مالك فهو حديث عبد الله بن زيد ابن عاصم رواه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكفأ على يديه من الثور (١) فغسل يديه ثلاثاً إلى أن قال ثم أدخل يده في الثور فمسح رأسه فأقبل بهما وأدير مرة واحدة وأما ما ذهب إليه أئمتنا وهو مقدار ربع الرأس على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف فهو ما روى أبو داود عن أنس رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يديه من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ، وظاهره استيعاب تمام المقدم ، وتمام المقدم هو الربع المسمى بالناصية ، وروى البيهقي عطاء أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة ومسح مقدم رأسه أوقال ناصيته ، وهذا الحديث مرسل وهو حجة عندنا لاسيما وقد عضده المتصل السابق فلو جاز مسح أقل من هذا المقدار لفعله عليه السلام ولو مرة تعليماً للجواز ، وقد يمنع هذا بأن الجواز إذا كان مستفاداً من غير الفعل لم يحتاج إليه وهنا كذلك ، نظر إلى الآية فإن الباء للتبعية وهو يفيد جواز الأقل والجواب عن ذلك أن الباء للصاق وهو

المعنى المجمع عليه لها بخلاف التبعض فإن المحققين من أئمة العربية ينفون كونه معنى مستقلا للباء بخلاف ما إذا جاء في ضمن الالصاق فإذا ألصق فلم يستوعب خرج عن العدة بذلك البعض لا لأنه هو المفاد بالباء بل لأنه في ضمن الالصاق فيق المسح بحملا في حق للمقدار فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بيانا، ومن المقرر في علم الأصول أنه بعد ما يأتي البيان للمجمل من السنة يكون الحكم البين وحكم المبين هنا فرضية المسح فيعد البيان يثبت فرض مسح الناعية، إلا أنه لما لم يجمع الفقهاء على هذا المقدار قال أئمتنا أن مسح مقدار الناعية فرض عملي أما مطلق المسح فهو فرض قطعي، والفرض القطعي ما يكفر جاحده بخلاف العملي فإنه لا يكفر جاحده بل يفوت الجواز بفوته، فالفرض القطعي في الوضوء هو غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، أما الحدود الخلافية كغسل الوجه من كذا إلى كذا والمقدار الاجتهادي كمسح ريع الرأس ففرض اجتهادي يفوت الجواز بفواته عند المجتهد ولا يكفر جاحده، ذلك أن المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريبا من القطعي فما ثبت به يسميه فرضا عمليا لأنه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل، ويسمى واجبا نظرا إلى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض.

« رابعا، يؤخذ من قوله تعالى « وأرجلكم » فرضية غسل الرجلين وهو مذهب الجمهور سواء قرئ بالنصب أو الجر، وقال قوم بمسحان بناء على قراءة الجر، وحجة الجمهور الأحاديث المستفيضة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجليه، وثبت أنه صلى الله عليه وسلم رأى جماعة توضؤوا وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسا الماء فقال « ويل للأعقاب من النار » ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه مسح رجليه بغير خف في حضر ولا سفر، وتوجه فرضية الغسل على القراءتين، أما على قراءة النصب فلأنه معطوف على وجوهكم فيشار كها في حكمها وهو الغسل، وأما على قراءة الجر فلأن الجر إنما هو لمجاورة الرموس وإن كانت منصوبة كقوله تعالى « أنى أخاف عليكم عذاب يوم أليم » فإنه جر فيه أليم على جوار يوم وأن كان صفة للعذاب، أو هي معطوفة على الرموس لا تمسح بل ليلبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وجيء بالغاية ليعلم

أن حكمها يخالف لحكم المعطوف عليه لأنه لا غاية في الممسوح ، أو يقال أن قراءة الجر محمولة على حالة اللبس للخف والنصب على الغسل عند عده إذ عند تعارض روايتين يعمل بهما بالقدر الممكن وهنا لا يمكن الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه لم يقل به أحد من السلف ، ويجب غسل الكعبين لدخول الغاية كما تقدم ولما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه « أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العصدين وغسل رجليه حتى أشرع في الساقين ثم قال هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، ولم ينقل تركها فكان فعله صلى الله عليه وسلم بياناً أنه مما يدخل والحكم بعد البيان للبين فيفترض غسل الكعبين .

سنن الوضوء

معنى السنة

السنة شرعاً ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن أن كانت لا مع الترك أحياناً فهي السنة المؤكدة وإن كانت مع الترك أحياناً فهي غير المؤكدة . نعم المواظبة إذا اقترنت بالإنكار على من لم يفعل كان ذلك دليل الموجب ، وحكم السنة أن يطالب المرء بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب لأنها طريقة أمرنا بأحيائها بقوله تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، وقوله عز وجل « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، وبقوله عليه السلام « عليكم بسنتي ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك سنتي لم ينل شفاعتي ، والأحياء في الفعل فإذا تركه استحق الملامة في الدنيا وأحرمان الشفاعة في العقبى ، وهذا معنى قول بعض مشايخنا أن ترك السنة المؤكدة يوجب اللائمة مع لحوق أثم يسير أما ترك السنن غير المؤكدة كالوضوء لكل صلاة وتكرار الغسل في أعضاء الوضوء فلا يلام على تركه ولا يلحق تاركه وزر لكن يثاب على فعله .

سنن الوضوء ثلاث عشرة :

(١) البداءة بالنية ، وهي شرعاً قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل والقصد محل القلب ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح أو ضعيف أو عن إمام من الأئمة التلفظ بها ، لكن إذا أراد النية قصد رفع الحدث أو عبادة لا تصح

إلا بالطهارة ، ثم النية سنة مؤكدة يدل على تأكيدها ما أشار إليه الكرخي بقوله أن الوضوء بغير النية ليس هو الوضوء الذي أمر به الشرع وإذا لم ينو فقد أساء وأخطأ وخالف السنة وقال الثلاثة بعدم صحة الوضوء بدون النية ، قالوا أن الوضوء عبادة إذ العبادة فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تنظيماً لأمر ربه ، والوضوء بهذه المثابة ، وكل ما هو عبادة لا يصح بدون النية ، الحديث البخاري : إنما الأعمال بالنية ، أى صحتها واعتبارها شرعاً بالنيات ، قال مشايخنا ان كون الوضوء عبادة وكون العبادة لا تصح بدون النية أمر مفروغ منه ومسلم به بين الفقهاء وليس الكلام في هذا بل في أنه إذا لم ينو حتى لم يقع عبادة سبياً للثواب فهل يقع الشرط المعتبر للصلاة حتى تصح به أولاً ؟ ليس في الحديث دلالة على أن الوضوء الذي هو شرط للصلاة لا يتحقق فيه معنى الشرطية إلا إذا وقع عبادة وإذا لم ينص على ذلك قال أئمة بقياس الوضوء للصلاة على بقية شروطها ولا تشترط فيها النية . لأن الشرط مقصود التحصيل لغيره لا لذاته فكيفما وقع حصل المقصود وصار كستر العورة حيث لا يشترط في اعتبارها النية فمن ادعى أن الشرط وضوء هو عبادة فعليه البيان .

(٣) البدء بالتسمية وأهل الظاهر يرون وجوبها وهو رواية عن أحمد لما روى أبو داود لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه ، وهو وأن ضعف ارتقى إلى الحسن بكثرة طريقة والصارف للحديث عن الوجوب هو عدم تعليمها للاعرابي لما عليه الوضوء وقد قال الامام أحمد لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً يعنى بخصوصها لكنها مستفادة من الحديث الصحيح وكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله أبتره وأذن ما فيه الدلالة على السلية .

(٣) البدء بتسلي يديه ثلاث مرات إلى الرسغين لأن جميع من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم غسل اليدين إلى الرسغين ، وتقوم هذه السنة مقام الفرض فلا تجب إعادة غسلهما عند غسل الذراعين .

وهذا إذا لم تكن يده متنجسة وإلا فإزالة النجاسة على وجه لا يفضى إلى تنجس الاناء فرض بأن يأمر غيره بالاغتراف والصب فإن لم يجد أدخل منديلاً فيغسل بما تقاطر منه ، فإن لم يجد تيمم وصلى ولإعادة عليه ، فلا ابتداء بغسل اليدين فرض إذا كانت

النجاسة محققة فيهما سنة عند ابتداء الوضوء غير مؤكدة وسنة مؤكدة عند توم النجاسة كما إذا استيقظ من النوم لما روى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده ، فيحتمل أن تطوف يد النائم على موضع النجس ، وذهب أحمد إلى أن الغمس حرام إذا استيقظ من نوم الليل بقرينة قوله باتت يده لأن اليقظة تكون بالليل ، والجمهور على أن النهي للتنزيه لأنه عليه الصلاة والسلام علل بأمر يقتضى الشك وطهارة اليد كانت ثابتة يقين فلا تزول بالشك .

(٤) السواك وهو سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ليلاً ونهاراً وفي الصحيحين « لولا أن شق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، وفي بعض روايات اللساني « عند كل وضوء ، ولعلك المرأة يقوم مقام السواك ، وإذا لم يجد السواك يعالج بأصبعه في الطبراني عن عائشة « قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه يستاك ؟ قال نعم قلت كيف يصنع ؟ قال يدخل أصبعه في فوه ،

(٥-٦) المضمضة والاستنشاق والمضمضة في الشرع استيعاب الماء جميع الفم ، والاستنشاق شرعاً لإصال الماء إلى مارن الأنف وهو ما لا منه ، ودليل ستيهما المواظبة من غير ترك لجميع من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم آثان وعشرون مصحياً كلهم ذكروهما فلعل لذلك كان عطاء والزهرى وابن أبي ليلى وحاد وإسحاق يقولون بعيد الوضوء إذا ترك المضمضة ويرد عليهم بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « توضأ كما أمر الله تعالى ، رواه الترمذي ومسناً والحاكم مصححاً أحاله صلى الله عليه وسلم على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق فن قال بوجودهما فقد زاد على الكتاب وهو غير جائز فالأوامر بهما في السنة محمولة على الندب ، ويسن فيهما خمسة أشياء (١) الترتيب بتقديم المضمضة على الاستنشاق بالاجماع (٢) التثليث فيهما بالاجماع (٣) أخذ ماء جديد لكل منهما وعند الشافعي لهما ماء واحد فقد ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم بماء واحد ، ولنا ما روى الطبراني عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليمامي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ

فضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا فأخذ لكل واحدة ماء جديدا ، وكذا رواه أبو داود في سننه وسكت عنه وهو دليل رضاه بالصحة فقد أخذنا بما قال الشافعي وزيادة فلا تعارض (٤) أن يكونا باليمن ، وقال بعض المشايخ المضمضة باليمن والاستنشاق باليسار لأن الفم مطهرة والأنف مقطرة واليمن للاطهار واليسار للأقدار ولنا ما روى عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما أنه استنثر يمينه فقال له معاوية جهلت السنة فقال كيف أجعل السنة والسنة من يوتنا خرجت أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اليمن للوجه واليسار للبعد » (٥) المبالغة فيهما لغير الصائم لحديث أصحاب السنن « بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائما ، وهي في المضمضة بالغرغرة وفي الاستنشاق بالاستنثار .

(٧) تخليل اللحية السكته لما روى أبو داود عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفا من ماء تحت حنكته غفل به لحيته وقال بهذا أمرني ربي ، وإنما لم يكن التخليل واجبا أخذا من قوله أمرني ربي لوجود الصارف وهو تعليم الأعرابي والأخبار التي حكى فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن التخليل لم يذكر فيها .

(٨) تخليل الأصابع وهو سنة مؤكدة باتفاق روايات أئمتنا لما روى أصحاب السنن من حديث لقيط بن صبرة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا توضأت فامسح الوضوء وخلل بين الأصابع ، وصارف الأمر عن الوجوب تعليم الأعرابي ولأنه اكمال للفرض في محله واكمال الفرض في محله سنة وذكر المشايخ كيفية التخليل في اليدين بالتشبيك يجعلهما بطنا لظهر وفي الرجلين يدخل بخنصره في أصابع رجله مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى وخاتما بخنصر اليسرى لما روى ابن ماجه عن الترمذي ابن شداد قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ غفل أصابع رجله بخنصره ،

(٩) تثليث الغسل المستوعب لكن الغسلة الأولى فرض والثانية والثالثة سلتان مؤكدتان فالسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات لما روى أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال من زاد هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء أو للبرد أو

لحاجة لا يكره والاكره ، ولو زاد على الثلاث لطمأنتية القلب أو بنية وضوء آخر فلا بأس به .

(١٠) مسح كل رأسه مرة بماء واحد لما روى الترمذى فى جامعہ « أن علياً رضى الله تعالى عنه توضأ وغسل أعضائه ثلاثاً ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الشافعى السنة الثلاث بماء مختلفة اعتباراً بالمغسول وقد وردت أحاديث كثيرة بالمسح ثلاثاً وهى محمولة عندنا على أن الثلاث بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبى حنيفة فى المجرد إذا مسح ثلاثاً بماء واحد كان مسنوناً ، وكيفية المسح رويت فيها أحاديث مختلفة فعند النسائى من حديث عبد الله بن زيد « ثم مسح رأسه يديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه » .

(١١) مسح الأذنين وكيفية : أن يمسح باطنهما ياطن السابتين وظاهرهما ياطن الابهامين وإذا لم يأخذ ماء جديداً ومسح بالبلية الباقية من مسح الرأس كان مقبياً للسنة بل هو السنة عندنا لا غير فقد أخرج ابن خزيمة وابن جبان والحاكم عن ابن عباس « ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ثم غرف غرفة ف مسح بها رأسه وأذنيه ، وقال الشافعى يمسحهما بماء جديد لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ للأذنين ماء جديداً وهذا محمول عندنا على نفاد البلية وذهابها .

(١٢) الترتيب المنصوص عليه فى الآية الكريمة ودليل السنية مواظبته صلى الله عليه وسلم على الترتيب وليس بفرض لما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأسيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب فى التيمم ثبت فى الوضوء لأن الخلف لا يخالف الأصل فى الشروط ، وقال الشافعى أن الترتيب فرض وهو مذهب أبى ثور وأبى عبيد وأحمد وحجتهم ما روى الدارقطنى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيفرض الترتيب والجواب عن ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به راجع إلى المرة فحسب بدليل بقية الحديث وهو « توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصاعف الله له الأجر مرتين ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال « هذا وضوئى ووضوء

الأنبياء من قبل ، وهذا المعنى متعين وإلا كان الاتيان بالوضوء المشار إليه فرضاً بجميع أوصافه من التيامن والبسملة والمواالة وغير ذلك من الأوصاف ولا قائل به وقول أئمتنا قال به مالك والثوري وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وروى عن علي ومكحول والنخعي والزهرى والاوزاعى فيمن نسي مسح رأسه فرأى في لحيته بللاً يمسح رأسه به ولم يأمره باعادة غسل رجله واختاره ابن المنذر وروى عن علي وابن مسعود ما أبالى بأى أعضائى بدأت .

(١٣) الولاء بكسر الواو هو لغة المتابعة وشرعاً غسل العضو الثانى قبل جفاف الأول مع اعتدال الهواء والبدن ، وسنية المواالة مذهب أئمتنا فلو ترك المواالة لعذر بأن فرغ ماء الوضوء فذهب لطلبه فلا بأس به ، وشرطه ابن أبى ليلى والشافعى فى القديم ومالك وأحمد ، لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ، قالوا لو جاز تركه لفعله عليه السلام مرة تعليماً للجواز ، قلنا أن فعله عليه السلام لا يدل على الوجوب ، واشتراط المواالة زيادة على النص وهى نسخ له فلا تجوز ، ولقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه رأى ابن عمر توضأ فى السوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى إلى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه فعل ذلك بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه أحد .

مندوبات الوضوء

المندوب والمستحب والنقل والتطوع ألفاظ مترادفة شرعاً يراد بها الأمور التى لم يواظب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم أو التى لم يفعلها بعد ما رغب فيها فهى مستحبة باعتبار أن الشارع حجب فيها ومنهوبة باعتبار أنه بين ثوابها وفصلتها من ندى الميت أى تعديد محاسنه ونقل باعتبار أنها زائدة على الفرض وتطوع باعتبار أن فاعلها يفعلها تبرعاً من تلقاء نفسه ، وحكم المندوب الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك فمن مندوبات الوضوء التيامن فى غسل الأعضاء لما فى الكتب الستة عن عائشة رضى الله عنها « كان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن فى كل شئ حتى فى طهوره وتعله وترجله وشأنه كله » وقد أجمع العلماء على أن تقديم اليمين فى الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه .

ومن الأعضاء مالا يستحب فيه التيامن وهو الأذنان والكفان والخذان بل يطهران دفعة واحدة ومنه مسح الرقبة لما في كتب مشايخنا أنه روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة ومنه الدلك وهو إمرا اليد على الأعضاء المغسولة مع الاتكاه وفي بعض كتب مشايخنا أنه سنة ومنه كمال التنظيف والانتقاء بتعهد مكاسر الجلد التي تتجمع فيها الوسخ كالمرقنين وتعهد ماتحت الحاجب والشارب وتعهد كعبيه وعرقوبيه وإخصيه وتحريك خاتمه الواسع وكذا الضيق أن علم وصول الماء والأفرض ، وإطالة الغرة والتججيل لا في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » والغرة غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه والتججيل غسل ما فوق المرققين والكعبيين .

مكروهات الوضوء

المكروه نوعان تنزيهي وتحريمي والفرق بينهما أنهما بعد أن لا يعاقب فاعلم ما يعاتب في التحريمية أكثر من التنزيهية ، وإيضافه يتعلق بالتحريمية مخذول دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة لقوله عليه السلام « من ترك ستي لم ينل شفاعتي » والمكروه تحريماً حرام عند محمد رحمه الله يستحق فاعله العقاب لكن لا بدليل قطعي بل بدليل ظني ، فهو مقابل للواجب كما يقابل الحرام الفرض ، وإذا ذكر الفقهاء أن الشيء الفلاني مكروه ينظر في دليله فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم ، وإن لم يكن نهياً بل كان مفيداً للترك غير الجازم يحكم بكراهة التنزيه ، ويؤخذ بما تقدم أن ترك الواجب مكروه تحريماً وترك السنة مكروه تنزيهاً ولكن تفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تأكيد السنة ويكره في الوضوء ترك سنة من السنن المتقدمة وتثليث المسح بماء جديد ولطم الوجه بالماء والاسراف فيه بأن يستعمله فوق الحاجة الشرعية لما أخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد

وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أفي الوضوء اسراف قال نعم وإن كنت على نهر جار ، هذا إذا كان من نهر أو ماء مملوك له أما للموقوف على من يتطهر به فلا اسراف منه حرام ، ومن الاسراف الزيادة على ثلاث بلا حاجة شرعية .

نواقض الوضوء

النفق في اللغة إبطال التأليف في الأجسام وفي المعاني لإخراجها عن إفادة ما هو المقصود منها كاستباحة الصلاة في الوضوء ، والذي ينقض الوضوء الحدث وهو نوعان حقيقي وحكي : أما الحقيقي عند أئمتنا فهو النجس الخارج من آدمى حتى سواء كان من السيلين أو من غيرهما كالخارج من الجرح والقرح والأنف والدم أو قيحا أو قينا ، أما الخارج من السيلين فهو ناقض بالاجماع لقوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط ، والغائط اسم للوضع المظنون من الأرض يقصد للحاجة فالحيء منه يكون لازما لقضاء الحاجة ، فأطلق اللازم وهو الحيء منه وأريد للزوم وهو الحدث كتابة ، ولا فرق في الخارج بين كونه معتادا أو غير معتاد لأن المعنى الذي يقتضى كون الخارج من السيلين حدثا لا يوجب الفصل بين المعتاد وغير المعتاد فالفصل تحكم على الدليل ، وقال مالك ما خرج نادرا على وجه المرض لا ينقض الوضوء كاستحاضة وسلس البول والمذى والحجر والدم والدود ، والحجة عليه ما تقدم وقوله عليه الصلاة والسلام للمستحاضة « توضئي لوقت كل صلاة ، ودم الاستحاضة غير معتاد يقينا ، وأما الخارج من غير السيلين فهو نوعان : الدم وما في حكمه ، والقيء ، أما الدم فإن كان يسيرا غير خارج ولا سائل فإنه لا ينقض الوضوء بالاجماع ، ولا يعلم أحد أوجب الوضوء من يسير الدم إلا بجماع واحد ، وأما الدم السائل وما في حكمه من قيح وصدید ففيه اختلاف الفقهاء : فقال أبو حنيفة وأصحابه يلتقض الوضوء بالدم السائل وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وإبراهيم النخعي ، وقال طائفة ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز ليس في الدم وضوء وبه قال مالك والشافعي ، وسبب هذا الاختلاف تعارض الأخبار الواردة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البخارى عن جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فترفه الدم فركم وسجد ومضى في صلاته ، فلو كان الدم ناقضا للطهارة لفسدت صلاة الصحابي أول ما أصابته الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وروى البخارى عن عائشة قالت « قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني لا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغسلى عنك الدم ثم توضئ لكل صلاة ، وهذا الحديث يفيد وجوب الطهارة من الدم فإنه صلى الله عليه وسلم علل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وطبعا كل الدماء كذلك ، من أجل هذا التعارض لجأ أئمتنا إلى القياس إذ من قواعد المذهب الحنفى أنه إذا تعارضت الأخبار فالمرجع إلى القياس أو أخبار الصحابة ، والقياس يثبت نقض الطهارة بالدم قال مشايخنا أجمع المسلمون على أن الطهارة تنقض بما خرج من السيلين فما خرج من السيلين أصل مقبس عليه وهذا الأصل معلل بمعنى له حكمة شرعية ذلك أن الطهارة إنما انتقضت بما خرج من السيلين يسبب أن ما خرج نجاسة قدرة والذي يدل على أن هذه هي العلة اتفاق الفقهاء على أن انسانا لو طعن في السرة فخرج البول أو العذرة منها انتقضت الطهارة وإذا فليس للخروج من نفس السيلين تأثير ، بل الموتر في النقض النجاسة الخارجة ، ودليل تأثير هذا الوصف ثبت من الشارع لأنه عليه السلام قال « توضئ وصلى فإنه دم عرق انفجر ، أوجب الطهارة لمعنى النجاسة وعمله بالانفجار وله أثر في الخروج ، ثم هذه العلة أغنى خروج النجاسة موجودة في الفرع والدليل على وجودها فيه استواءهما في تنجيس الثوب فلم يبق إلا التعدية من الأصل إلى الفرع لوجود العلة المشتركة قد يقال : شرط صحة القياس أن لا يتغير حكم الأصل ولم يوجد هذا الشرط إذ في الأصل وهو الخارج من السيلين يستوى القليل والكثير وفي الفرع لا بد من السيلان قلنا مناط (١) الحكم في

(١) المناط هو الوصف الجامع ذلك أن أركان القياس أربعة الأصل وهو المحل المشبه به كالخمر أو شربة في قياس التثنية عليه وحكمه وهو الحرمة والفرع وهو المحل المشبه والوصف الجامع كالشدة المطربة وهي مناط الحكم .

الأصلي والفرع هو الخروج والخروج إنما يتحقق بالاتصال عن موضع النجاسة في الفرع وفي الأصل يحصل بمجرد الظهور لأن الموضع موضع النجاسة فإذا ظهرت علم أنها انتقلت إلى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج إلا بالسيلان لأن تحت كل جلدة رطوبة فإذا زالت الجلدة كانت النجاسة بادية لا خارجة كاليت إذا انهدم كان الساكن ظاهراً لا ينتقل عن موضعه ، لا جرم قال مشايخنا يلتقط الوضوء بالدم إذا سال إلى محل يلحقه حكم التطهير ، وحده السيلان عند أبي يوسف والعلو والانحدار ، وعند محمد إذا انتفخ على رأس الجرح وصار أكبر من رأسه نقض وإلا لا ، وبالأول نأخذ ، حتى إذا علا ولم يتحدر لا ينقض الوضوء ، والمراد بما يلحقه حكم التطهير التجاوز إلى موضع يجب طهارته أو تندب فإذا نزل الدم إلى قبة الأنف نقض ، لأن ما اشتد من الأنف تندب طهارته لأن المبالغة في الاستنشاق لغیر الصائم مسنونة ، وإذا اقتصد وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتلطح رأس الجرح فانه ينقض الوضوء لكونه وصل إلى ثوب أو مكان يلحقهما حكم التطهير ، ولو خرج من جرح في العين دم فسال إلى الجانب الآخر منها لا ينقض لأنه لا يلحقه حكم وجوب التطهير أو نذبه ، ولو كان في عينه رمدا وعش يسيل الدمسوع يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيحا ثم السيلان بالقوة كالسيلان بالفعل ، فلو ألقى على الجرح بئاً أو رماداً فتشرب منه ثم خرج فجعل عليه بئاً أو رماداً ولولاه لتجاوز ، انتقض الوضوء ، وكذا لو كان كلما خرج مسحه أو أخذه بقطانة مراراً وكان بحيث لو تركه لسال نقض ، ولو ربط الجرح فنفذت البلة إلى الخارج نقض وإلا فلا .

وأما التي : فينقض الوضوء عند أثمتنا للأثر والقياس ، أما الأثر فابن ماجه عن عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصابه فيه أو رعاى أو قاس أو مذى فليصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ، وأخرجه البيهقي مرسلًا وهو الصحيح والمرسل حجة عندنا ، وأخرج أبو داود واللساني عن أبي الدرداء : أنه صلى الله عليه وسلم قال فتوضأ ، وأما القياس فاقدم تقريره في الدم السائل ، ومقتضى القياس أن قليل التي يكون حدثاً لوجود الخروج حقيقة وهو الانتقال من

الباطن إلى الظاهر لأن الفم له حكم الظاهر ، وبهذا القياس قال زفر ، وهو مذهب زيد ابن علي ، لأن الحديث المتقدم مطلق وقال أئمتنا ينتقض بالقيء ملء الفم لأن للفم بطونا معتبرا شرعا حتى لو ابتلع الصائم ريقه لا يفسد صومه كما لو انتقلت النجاسة من محل إلى آخر في الجوف ، وللفم أيضا ظهور حتى لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا ينتقض القليل ملاحظة للبطون وينقض الكثير ملاحظة للظهور لخروج النجس ظاهرا ، وأيضا فالقيء القليل من أعلى المعدة فلا يستصحب النجاسة بخلاف الكثير فإنه من قعر المعدة فالظاهر أنه مستصحب للنجاسة ، فعلة النقض استصحاب النجاسة لكنه خفي فأقيم ملء الفم مقامه . وكأنهم ادعوا أن هذه العلة مفهومة لأهل اللغة والعلل المفهومة لهم كالنصوص فتصلح مخصصة كالنصوص فلا يقال أن التقيد بملء الفم تخصيص للحديث بالرأى ، واختلفوا في حد ملء الفم والذي نأخذ به أن الكثير مالا يضبطه الفم إلا بتكلف ، وأما الدم التازل من الفم فأما أن يغلبه البصاق أو العكس أو يساويه فإن كان البصاق غالبا بأن كان الدم أصفر فلا ينتقض الوضوء لأن الحكم للغالب فصار كأنه كله براق ، وأن كان البصاق مغلوبا والدم غالبا بأن كان اللون أحمر انتقض الوضوء ، وأن استويا نقض أيضا لاحتمال سيلانه بنفسه أو غيره فوجد الحدث من وجه فرجحنا جانب الوجود احتياطا .

وأما الحدث الحكي : فنوعان : أحدهما أن يوجد أمر يكون سببا لخروج النجس الحقيقي غالبا فيقام السبب مقام المسبب احتياطا ، والثاني أن لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا شرعا تعبدا محضا أما الأول فأنواع :

(١) المباشرة الفاشحة وهي أن يباشر امرأته من غير حائل وينتشر ذكره لها ويضع فرجه على فرجها وهي نافضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف استحسانا والقياس أن لا تنتقض وبه قال محمد لأن السبب يقام مقام المسبب في موضع لا يمكن الوقوف على المسبب من غير جرح والوقوف على المسبب هنا يمكن بلا جرح لأن الحال حال يقظة فيمكن الوقوف على الحقيقة فلا حاجة إلى إقامة السبب مقامها والذي نأخذ به استحسان الشيخين لأن المباشرة على الصفة التي ذكرنا لا تخلو عن خروج المذي عادة إلا أنه يحتمل أنه جنب

لحرارة البدن فلم يقف عليه أو غفل عن نفسه لغلبة الشبق ، وإقامة السبب مقام المسبب طريقة معهودة في الشرع كما يقام نوم المضطجع مقام الحدث كما سيأتى :

(٢) الاغماء والجنون والسكر الذى يستر العقل ، أما الاغماء فناتقض لانه فى استرخاء المفاصل واطلاق الكواء فوق النوم مضطجعا والنوم بهذه الهيئة حدث فهذا أولى ، وأما الجنون فلأن المبتلى به يحدث فلا يشعر بنفسه فأقيم السبب مقام المسبب ، والسكر الذى يستر العقل فى معنى الجنون لعدم التمييز فى كل ويضاف إليه استرخاء المفاصل ، فالعته لا ينقض الوضوء لأنه ليس إلا نقص فى العقل يترتب عليه سوء التدبير وعدم انتظام الأمور ولا دخل لذلك فى الحدث .

(٣) النوم والمعقول أن عين النوم ليس يحدث لما فى سنن أبى داود ، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ينتظرون العشاء حتى تحفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون ، لكن لما كان النوم مظنة الحدث أدير الحكم على ما يتحقق معه الاسترخاء كاملا وهو النوم مضطجعا (١) أو متوركا ، أما النقض بالاضطجاع فلأنه سبب لاسترخاء المفاصل فلا يغلو عن خروج شيء عادة ، والثابت عادة كالتيقن ، وأما بالتورك على معنى أن تكشف جلسته عن المخرج كما إذا نام على أحد وركيه أو معتمدا على مرفقيه فلأن الاتكاء يزيل تماسك اليقظة لزوال المقعدة عن الأرض فيلتحق بالاضطجاع .

وأما الثانى : وهو ما كان الحدث فيه أمرا تعبديا فالقصة فى الصلاة ، والقياس عدم النقض بها وهو مذهب الثلاثة وغيرهم لأنه لم يوجد معها حدث حقيقة ولا ما هو سبب وجوده ، لكن قلنا بالنقض استحسانا وهو مذهب النخعي والحسن والثوري والأوزاعي ولنا فى هذا الباب أحد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة مرسلات وسبعة مستندة فمن المراسيل حديث أبى العالية الرياحي رواه عنه عبد الرزاق عن قتادة عن أبى العالية وهو عدل ثقة ، أن أعمى تردى فى بئر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه فضحك من كان يصلى معه عليه الصلاة والسلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) الاضطجاع وضع الجنب على الأرض يقال ضجع الرجل إذا وضع جنبه بالأرض واضطجع مثله .

كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة ، والمرسل حجة عندنا وعند مالك وأحمد ، ومن المسانيد ما رواه ابن عدى فى الكامل من حديث بقية حدثنى أبى حدثنا عمرو ابن قيس عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ضحك فى الصلاة قهقهة فليجد الوضوء والصلاة ، وإنما تنقض الوضوء بالشروط الآتية :

(١) أن تكون فى صلاة مطلقة وهى التى لها ركوع وسجود إذ هى التى ورد فيها الأثر فلا ينتقض الوضوء بالقهقهة فى صلاة جنازة وسجدة تلاوة .

(٢) أن يكون مستيقظاً لأن إيجاب الوضوء على من قهقه فيه نوع زجر وعقوبة والنائم ليس من أهلها ، ولا عنر الساهى والناسى لأن للصلاة حالة مذكورة فيتنقض وضوءهما بالقهقهة .

(٣) أن يكون بالغاً لأن الصبي ليس أهلاً للزجر والعقوبة ، ثم لافرق فى النقض بين كونه متوضئاً أو متيمماً ، وانفقوا على أنها لا تبطل الفسل لكن تنقض الوضوء الذى فى ضمنه .

الشك فى الطهارة :

الأصل فى هذه المسألة ما روى البخارى فى باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن عن عباد بن تميم عن عمه : أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذى يخيل إليه أنه يجد الشيء فى الصلاة فقال « لا ينفلت أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، وهذا الحديث قاعدة من قواعد الفقه وهى أن الأشياء يحكم بيقائنها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء عليها فإذا علم بسبق الطهارة وشك فى عروض الحدث بعدها أو بالعكس أخذ باليقين والسابق ، وإنما يأخذ بالسابق وهو المتيقن إذا لم يتأيد اللاحق بما يقربه من اليقين فعن محمد بن الحسن : علم المتوضئ دخول الحلاء للحاجة وشك فى قضائها قبل خروجه عليه الوضوء ، ولو علم جلوسه للوضوء باناء وشك فى انشاء وضوء قبل قيامه فلا وضوء عليه .

صفة الوضوء

الوضوء فرض على المحدث للصلاة ولو كانت نفلا وكذا لصلاة الجنائزة وبجدة التلاوة ، والأصل في ذلك قول الله سبحانه وتعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ لِلصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ ، الْآيَةَ فَلَوْصَلَى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مُسْتَهْتَرًا بِالَّذِينَ يَكْفُرُونَ . وَإِنْ كَانَ غَيْرُ مُسْتَهْتَرٍ فَظَاهَرِ الرَّوَايَةَ لَا يَكْفُرُ وَلَوْ أَنْكَرَ افْتِرَاضَ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ بِكَفَرٍ .

والوضوء فرض لمس القرآن وهو مذهب الجمهور وذهب أهل الظاهر إلى عدم الفرضية ، والسبب في هذا الاختلاف تردد مفهوم قوله تعالى « لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم وبين أن يكونوا هم الملائكة وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهى وأن يكون خبرا لا نبيا ، فمن فهم من المطهرين بنى آدم وفهم من الخبر النهى قال لا يجوز أن يمس القرآن إلا طاهر وبه قال علي وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن زيد وعطاء والزهرى والنخعي والحكم وحام ، ومن فهم منه الخبر فقط وفهم من لفظ المطهرين الملائكة قال ليس في الآية دليل على الفرضية ، وإذا لم يكن هناك دليل لا من كتاب ولا من سنة بقي الأمر على البراءة الأصلية وهي الإباحة وروى ذلك عن ابن عباس والشعبي ، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور من حرمة المس إلا بطهارة ما رواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد عن حكيم بن حزام قال « لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر ، من هذا كله يستنتج أن الطهارة للمس لم تثبت بدليل قطعي الدلالة بل بدليل ظني الدلالة ونتيجة هذا عند أثمتنا الفرض العملي أن قوى فيه جانب الظن وقد قوى عندهم الظن بالفرضية وحيث فلا يكفر جاحده للشبهة في الدليل ، والمراد بالقرآن ما بين دفتي المصحف ولو آية مكتوبة على درهم أو حائط ، ومحل حرمة المس إذا لم يكن القرآن في غلاف منفصل كالكيس مثلاً وإلا فلا يجرم ، أما الغلاف المتصل فإنه يجرم منه تبعاً له فصار كاللباوض الخالي من الخط ، فإن أخذ المصحف بكفه فلا بأس به عند محمد ويكره تحريراً في ظاهر الرواية ، ويباح له تقليبه ، ورخصوا للمس باليد للكتب الشرعية إلا التفسير .

الغسل من الجنابة فرض

دليله : قول الله تعالى « وان كنتم جنبا فاطهروا » ، أما الجنابة فسيأتي الكلام عليها ، وأما اطهروا فمعناه اغسلوا البدن على وجه المبالغة لأن باب الفعل يدل على التكلف والاعتمال ، وهذه المبالغة لا تتحقق إلا بغسل جميع الظاهر وما يمكن من الباطن ، أما ما يتعذر غسله كمنابت الشعر مثلاً فإنه لا يتناولها النص ، والمتعسر مثل المتعذر لا يفترض غسله لما فيه من الحرج كداخل العينين يفترض في الغسل ما يأتي :

(أولاً) غسل الفم والأنف هذا قول أئمتنا وقال مالك والشافعي بسلتيهما كما في الوضوء لنا قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا » فإنه أمر بتطهير جميع البدن إلا أن ما تعذر إيصال الماء إليه للحرج خارج ولم يجب غسلهما في الوضوء لأن المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة فيهما متعمدة وتقدم لك أن دليل الفرضية إذا تطرقت إليه الشبهة يكون فرضاً عملياً ودليل فرضية المضمضة والاستنشاق في الغسل تطرقت إليه الشبهة بخالفة مالك والشافعي وغيرهما لنا فحينئذ يكون غسلهما فرضاً عملياً فلا يكفر جاحده .

(ثانياً) غسل ثقب القرط ، ولا بد من تحريكه أن غلب على ظنها أن الماء لا يصل بدون هذا التحريك ، وإن لم يكن القرط في الثقب ، فإن غلب على ظنها أن الماء يصل من غير تكلف فلا تتكلف في إيصاله وإلا تكلفت وأوصلت الماء ، وإن انضم الثقب بعد نزعه وصار بحال أن أمرت الماء عليه يدخله وإن غفلت لا يدخل افترض مرور الماء ولا تتكلف في إدخال شيء سوى الماء من خشب أو نحوه ، وإن كان في أصبعه خاتم ضيق يفترض تحريكه ليصل الماء تحته ، ولا يجب على الألفظ إدخال الماء داخل القلفة للحرج فلها حكم الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء بخروج الماء إليها احتياطاً ، والسرة والأذن يجب إيصال الماء إليهما إن لم يصل بنفسه كما يجب إيصال الماء إلى فرجها الخارج ولا يجب أن تدخل الأصبع في قبلها .

(ثالثاً) يفترض غسل الشارب والحلج والحية والرأس يفترض غسل ذلك

كله بشرة وشعرا ، ويجب إيصال الماء إلى داخل اللحية وأصولها لعدم الحرج وتحقيقا للبالغة المطلوبة بالنص ، كما يفترض على الرجل أن يحل ضفيرته لو كانت له ضفيرة ، أما المرأة فقد كان مقتضى النص أيضا وجوب حل ضفירתها لكن رخص عدم التقص لها تيسيرا لما روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة قالت : « قلت يا رسول الله انى امرأة أشد ضرر رأسي أفأنتفضه لغسل الجنابة فقال لا إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات ، ومقتضاه عدم وجوب إيصال الماء إلى أصول الشعر لكن المذهب أنه يجب لحديث حذيفة الذى ذكره القاضى عياض قال كان حذيفة يجلس إلى جنب امرأته إذا اغتسلت ويقول يا هذه أبلنى الماء أصول شعرك وشتون رأسك ، والمفهوم من حديث أم سلمة أن شعر المرأة لو كان منقوضا يفترض غسله لأنه لا حرج فى غسله حيثن ، أما ذواتب شعرها فلا يجب غسلها لأثر حذيفة المتقدم ، وروى الحسن عن أبى حذيفة أنها تبل ذواتها ثلاثا مع كل بلة عصرة والذى نأخذ به الأول وبالجملة فركن الغسل الذى لا يقوم إلا به إسالة الماء على جميع ما يمكن إسالكه عليه من غير حرج فلو بقيت لمعة لم يصبها الماء لا يتم الغسل وان كانت يسيرة وليس الدلك من مفهوم الركن فلو أفاض الماء فوصل إلى جميع بدنه ولم بمسسه يده أجزأه عند الجمهور إلا مالكا والمزنى فانهما شرطاه فى الغسل قياسا على الوضوء ويعارض هذا القياس حديث عائشة وميمونة فى صفة غسله عليه السلام حيث لم يذكر فيهما الدلك ، ولا قياس مع النص ، والأمر فى المقيس عليه وهو اغسلوا فى الوضوء هين فان اللغة تقول غسله العرق والمطر ولا يفهم أحد الدلك من ذلك فلا بد من دليل خارجى على شرطية الدلك فى غسل أعضاء الوضوء ولم يوجد بعد .

سنن الغسل

يسن فى الغسل ما يأتى :

أولا - غسل يديه فى ابتدائه بعد التسمية والثنية بقلبه لأن اليد آله التطهير فيبدأ بتظيفها ولما روى البخارى عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه »

ثانياً — غسل فرجه ونجاسة حقيقية ان كانت عليه ، أما غسل الفرج فلأنه مظنة النجاسة ، وأما غسل النجاسة فلأنه تكثر بالماء وقد روى البخارى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ثم نحى رجله فغسلها ، ويؤخذ من هذا الحديث سنية الوضوء قبل الغسل وهو كذلك عند الجمهور ، وخالف داود فقال بالوجوب ، واختلفت الرواية في مسح الرأس عندنا فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمسح للزوم غسلها فلا معنى السح ، وظاهر الرواية أنه يمسح اعتداداً بلفظ الحديث « وضوءه للصلاة » وبه نأخذ .

ثالثاً — تثليث الغسل المستوعب جميع البدن بأدثا بالرأس ثم بمكة الأيمن ثم الأيسر وتثليث الغسل المذكور في بعض ألفاظ حديث ميمونة .

رابعاً — غسل رجله بعيداً عن مستنقع الماء لحديث ميمونة المتقدم ، وأن لم يكن في مستنقع الماء فلا يؤخر غسل قدميه لحديث عائشة في كيفية غسله صلى الله عليه وسلم حيث لم تذكر فيه تأخير غسل القدمين لخمائنه على هذا جمعاً بينه وبين حديث ميمونة .

الجنابة

تكلم أولاً على ما ثبتت به الجنابة وثانياً على الأحكام المتعلقة بها .

(أما الأول) فالجنابة تثبت بأمر بعضها يجمع عليه وبعضها يختلف فيه ، أما المجمع عليه فروعان : « الأول ، خروج منى من مقره بشهوة من غير أيلاج بأى سبب حصل الخروج من لمس أو نظر أو احتلام ، والشهوة شرط عند أئمتنا وبه قال مالك وأحمد ، وقال الشافعى ليست بشرط واستدلوا له بقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء ، أى الاغتسال من الانزال وهو منقول عن محمد وزفر ، ولنا قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا » والجنب في اللغة اسم لمن قضى شهوته فكان وجوب الطهارة معلقاً بالجنابة لا بخروج المنى ، والحديث يحول على الخروج عن شهوة وإنما حمل على هذا لأن العام إذا لم يمكن اجراؤه على العموم يراد أخص الخصوص لتيقنه وهنا يمتنع اجراؤه على العموم

لأنه لا يجب الغسل بأزال المذى والودى والبول بالاجماع والانزال عن شهوة مراد بالاجماع فلا يكون غيره وهو ازال المني لاعتن شهوة مراداً ثم اتفق أئمتنا على أنه لا يجب الغسل إلا إذا انفصل الماء عن مقره من الصلب بشهوة واختلفوا في أنه هل يشترط مقارنة الشهوة للخروج فعند أبي يوسف نعم وعند أبي حنيفة ومحمد لا ، وجه قول أبي يوسف أن وجوب الغسل متعلق بانفصال المني وخروجه مما وقد شرطت الشهوة عند انفصاله فتشترط عند خروجه ، ولها أن الوجوب يتعلق بالانفصال والخروج جميعاً لأنه بمجرد الانفصال لا يجب الغسل اتفاقاً فبانظر إلى وجود الشهوة حالة الانفصال يجب وبالنظر إلى عدمها حالة الخروج لا يجب فوجب الغسل من وجه دون وجه فقالا بالغسل احتياطاً في باب العبادات وثمره الخلاف تظهر في ثلاث مسائل (١) من احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني يجب الغسل عندهما خلافاً له (٢) إذا نظر إلى امرأة بشهوة فرأى المني عن مكانه يشهوة فأمسك ذكره حتى انكسرت شهوته ثم سال بعد ذلك لاعتن دفع فهو على هذا الاختلاف (٣) المجمع إذا اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سال منه بقية المني من غير شهوة يعيد الاغتسال عندهما خلافاً له ، أما لو خرج بقية المني بعد البول أو النوم أو المشى فلا يجب الغسل عند أئمتنا جميعاً لأنه مذى وليس بمنى لأن البول والنوم والمشى كل ذلك يقطع مادة المني الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني زائلاً عن مكانه بغير شهوة ، وتأخذ بقول أبي يوسف إذا كان في بيت انسان واحتلم ويستحي من أهل البيت أو خاف أن يقع في قلبهم رية ، وفي غير هذه الصورة تأخذ بقولها .

(وأما الثاني) فهو إيلاج حشفة أو قدرها في قبل أو دبر شخص يجمع مثله وإن لم ينزل ، ويجب الغسل حيثئذ على الفاعل والمفعول لما روى مسلم عن أبي هريرة « إذا جلس بين شعبها الأربع وجهدها فقد وجب الغسل وإن لم ينزل » ولأن مناط الغسل هو الجنابة والجنابة هي تلك الحالة فقد قال الامام الشافعي رضى الله عنه : إن كلام العرب يقتضى أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إزال .

ونفس الانزال قد يتغيب عن بصره ، وقد يخفى عليه لقلته فيقام الإيلاج مقامه ، لإكمال السببية فيه لأنه سبب لخروج المني غالباً ، والتقيد بجمع مثله احتراز عن وطء

الصغيرة (١) إذ لا غسل فيه إلا بالانزال ، لأن وصف الجنابة متوقف على خروج المني ظاهرا أو حكا عند كمال سببه مع خفاء خروجه وفي الصغيرة ونحوها لم يكن الأيلاج سببا كاملا لانزال المني لعدم الداعية اليه فلم يوجد انزال المني حكا كما أن الفرض أنه لم ينزل المني ظاهرا وقال الشافعي وأحمد عليه الغسل في وطء الصغيرة وإن ينزل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : إذا التقي الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل .

والمختلف فيه نوعان :

الأول — أن ينفصل المني بشهوة ويخرج من رأس الذكر لا بشهوة وتقدم الكلام عليه .

الثاني — إذا استيقظ فوجد على فراشه بللا على صورة المني ولم يتذكر الاحتلام فعليه الغسل في قول الطرفين احتياطا قياسا على ما إذا تذكر الاحتلام ورأى ماء رقيقا حيث يجب الغسل اتفاقا لاحتمال أنه منى رقيق الهواء ، وقال مجاهد وقتادة لا غسل عليه حتى يتيقن بالماء الدافق وهذا رأى أبي يوسف لأن اليقين بقاء الطهارة فلا يزول بالشك وقوله أقيس وقولها أحوط وبه نأخذ ، فعلى هذا لو يتيقن أنه منى فعليه الغسل مطلقا تذكر الاحتلام أولا ، وكذا يجب الغسل اتفاقا إذا تذكر الاحتلام وشك في أنه منى أو منى أو منى أو ودى أو منى أودى احتياطا في العبادات ، ولا يجب الغسل اتفاقا إذا يتيقن أنه ودى تذكر الاحتلام أولا ، أو شك أنه منى أو ودى ولم يتذكر الاحتلام ، ولا يجب الغسل اجماعا إذا تذكر ولم يجد بللا ، والمرأة كالرجل في جميع صور الاحتلام فعن عائشة رضى الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى أنه قد احتلم لم يجد بللا قال لا غسل عليه قالت أم سليم والمرأة ترى ذلك أعليها غسل ؟ قال نعم النساء شقائق الرجال . أخرجه أبو داود والترمذي .

(١) والمراد الصغيرة التي لا يجماع مثلها وهي بنت ست مطلقا أو بنت سبع أو ثمان إذا لم تكن متباعدة .

أحكام الجنابة

يحرم على الجنب ما يأتي

أولاً — كل ما يحرم فعله على المحدث يحرم على الجنب من طريق الأولى لأن الجنابة أغلظ الحديث .

ثانياً — يحرم على الجنب قراءة القرآن لما أخرج أبو يعلى من حديث علي عليه السلام قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية ، وإنما تحرم القراءة بقصد التلاوة فأما إذا لم يقصد التلاوة بأن قال باسم الله لا فتتاح الأعمال تبركاً أو قال الحمد لله للشكر فلا بأس به لأنه من باب ذكر الله تعالى والجنب غير ممنوع منه ، ولو قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئاً من القرآن الذي فيه معنى الدعاء ولم يرد القرآنية فلا بأس به قال المحدثون لا أفتى به وأن روى عن الإمام لأن الفاتحة لم تزل قرآناً لفظ ومعنى معجزاً متحدى به بخلاف نحو الحمد لله .

ثالثاً — يحرم على الجنب دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخل للجلوس أو للعبور لما روى ابن ماجه عن أم سلمة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحه هذا المسجد فنادى بأعلى صوته إن المسجد لا يحل للمائض ولا جنب ، والشافعي وأصحابه أباحوا العبور محتجين بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً ألا عابرى سبيل حتى تغتسلوا ، وعابر السبيل المجتاز في المسجد وهو مروي عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا : لا تقربوا مواضع الصلاة وهي المساجد في حال الجنابة إلا أن تكونوا مجتازين فيها من جانب إلى جانب ، ولنا ما تقدم من الحديث ، وأما الآية الشريفة فقد قال علي وابن عباس وابن جبير ومجاهد والحكم وغيرهم : عابر السبيل هو المسافر فعنى الآية : لا تقربوا الصلاة حال كونكم مجنبين إلا في حال السفر فإنه يجوز لكم أن تصلوا بالتييم ، والحل على هذا أولى لأن الصلاة فيه تكون باقية على معناها الحقيقي يدل على ذلك قوله تعالى : وأنتم

سكاري ، قال مشايخنا لو احتلم في المسجد ندب له التيمم في الحال ويخرج بسرعة ، ولو اضطر للبقاء فيه بسبب خوف وجب التيمم .

إسلام الكافر جنبا

الكافر إذا أسلم وهو جنب ففي رواية لا يجب عليه الغسل لأنه غير مخاطب بالفروع ولم يوجد بعد الإسلام جنابة ، وفي رواية يجب الغسل لبقاء صفة الجنابة السابقة بعد الإسلام وهذه الرواية نأخذ ، فقد روى أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر » ، وبه قال أحمد ، ولو حاضت الكافرة وانقطع حيضها ثم أسلمت فلا غسل عليها والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد الإسلام فكأنه أجنب بعده ، والانتقطاع في الحيض هو السبب ولم يوجد بعد الإسلام ولذا لو أسلمت حائضاً ثم طهرت وجب عليها الغسل .

شروط ماء الطهارة

يشترط في ماء الطهارة للوضوء والغسل أربعة شروط :

(الأول) أن لا يكون بمائع من المائعات كالخل والعصير واللبن والنيذ ، وروى محمد عن أبي حنيفة أن المتوضئ أن لم يجد إلا نيذاً (١) اقرأه يتوضأ به ويتيمم ، وسند هذه الرواية من السنة ضعيف فإن حكاية أن الرسول صلى الله عليه وسلم طلب من ابن مسعود في ليلة خرج فيها لمقابلة جن يدعوهم للإسلام ماء للوضوء فلم يجد معه إلا نيذاً فتوضأ به ، هذه الحكاية لم تثبت فلذا عدل أبو حنيفة عن هذا الرأي ووافقه أبو يوسف والثلاثة لما روى أبو داود « الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء إلى عشر سنين » ، والرواية المعدول عنها قال بها الحسن

(١) المراد به الماء الذي فيه تيمزات حتى صار حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق .

والأوزاعي الأوزعي ، وقال عكرمة النيزد وضوء من لم يجد الماء ، وقال إسحاق النيزد حلوا أحب إلى من التيمم وجمعهما أحب إلى .

(الثاني) أن يكونا بالماء المطلق هو ما تسارع إليه أفهام الناس عند الإطلاق كان يقال : هذا ماء ، فينصرف ذهن الناس إلى ماء الأنهار والعيون والآبار والبحار والأمطار ولومشمسا ، وبناء على ذلك لو كان الماء مقيدا لا يجوز به رفع الحدث ، ويصير الماء مقيدا إذا خرج عن طبيعته من الرقة والسيلان ، وذلك بأحد أمرين (١) كإلزام الامتزاج (٢) غلبة الممتزج ، أما كإلزام الامتزاج فأحد أمرين : أما بالطبخ بشيء طاهر لا تقصد به المبالغة في التنظيف ، كالماء الذي طبخت به الملوخيا أو الحبيزة أو الفول لأن الماء حيثئذ يصير مرقا لا ماء ، وأما بخروجه من أثبات كماء اعتصر من شجر أو ثمر ، ولو خرج بنفسه من غير عصر فكذلك كالماء الذي يسيل من الكروم ، وأما غلبة الممتزج فتكون بالاختلاط من غير طبخ ولا تشرب نبات ، وهذا المخالط أما أن يكون جامدا أو مائعا ، فإن كان جامدا فإدام الماء باقيا على الرقة والسيلان بأن كان ينعصر من الثوب ويجرى على الأعضاء فالماء هو الغالب وحيثئذ تجوز به الطهارة ، فيجوز الوضوء والغسل بماء اختلط بصابون أو زهرة ، أو بعض الألوان التي تغطي بها الجدران والأخشاب مادام الماء باقيا على الرقة والسيلان ، لما روى البخاري ومسلم من حديث ابن عباس « اغسلوه بماء وسدر » قاله في محرم وقصته ناقته فات ، وروى مالك في الموطأ من حديث أم عطية « اغسلنها بماء وسدر » قاله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، والغسل بالماء والسدر لا يتصور إلا بخلط السدر بالماء أو بوضعه على الجنب وصب الماء عليه وكيفما كان فلا بد من الاختلاط والتغير ، وروى النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قد اغتسل يوم الفتح في قصعة فيها أثر العجين ، والماء بذلك يتغير ولم يعتبر بالخلوية وقال الثلاثة وإسحاق أن الماء المخالط لشيء يمكن حفظ الماء عنه متى غير الطاهر أحد أوصافه يصير مقيدا لأنك تقول ماء الصابون مثلا ويقول أئمتنا أن هذا المخالط المغلوب لا يسلب الإطلاق لغة بدليل ما تقدم من الأحاديث ، وأن كان مائعا فأما أن يكون مخالفا للماء في الأوصاف كلها من اللون والطعم والرائحة أو بخالفا في بعض هذه الأوصاف أو غير مخالف للماء في وصف من الأوصاف كالماء

المستعمل على رواية طهارته وكثيره من المائعات التي لا تخالف الماء في الوصف كما ورد منقطع الراحة مثلاً فإنه تعتبر الغلبة فيه بالأجزاء فإن اختلط رطلان من الماء المستعمل برطل من المطلق لا يجوز به الوضوء وبعبارة أخرى ، وأن كان مخالفاً له في وصف أو وصفين يخرج عن الإطلاق بظهور ذلك الوصف الواحد أو بظهور أحدهما في ذى الوصفين مثال ذى الوصف الواحد بعض البطيخ الذى مأؤه أبيض ، ومثال ذى الوصفين اللبن فلو خالط الماء اللبن فإن ظهر لون اللبن أو طعمه لم يجز الوضوء وإلا جاز وأن كان مخالفاً له في كل الأوصاف كالحل فإن غير الثلاثة أو أكثرها لا يجوز الوضوء به وإلا جاز .

(الثالث) أن يكونا بالماء الطاهر فلا يجوز الوضوء والغسل بالماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة قليلاً كان الماء أو كثيراً جارياً أو غير جار وعلى هذا إجماع المسلمين قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الماء الثقيل إذا وقعت فيه نجاسة تغيرت للماء طمأ أو لونا أو ريحا إنه نجس مادام كذلك فإن لم يتغير أحد أوصافه بالنجاسة فإذا أن يكون الماء قليلاً أو كثيراً فإن كان قليلاً تنجس الماء عند أئمتنا روى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعى وإسحاق واحد الروایتين عن أحمد فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الأناء من ولوغ الكلب وإراقة سوره ولم يفرق بين ما تغير وما لم يتغير مع أن الظاهر عدم التغير وذهب مالك إلى أن الماء إذا تغير أحد أوصافه صار نجساً روى ذلك عن حذيفة وابن هريرة وابن عباس والحسن وهو مذهب الثورى وابن المنذر وروى أيضاً عن الشافعى وأحمد وحجتهم ما روى ابن ماجه عن أبى أمامة الباهلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ، وضعف هذا الحديث أبو حاتم الرازى لأنه من رواية راشد بن سعد وهو متروك الحديث والذى صح من هذا الخبر ما روى أبو داود والترمذى من حديث الجندرى « قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة ؟ » وهى بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، فقال صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » فليس في الحديث استثناء ، وأنا نجعل به لأن ماء بئر بضاعة كان جارياً في البساتين وكان يطرح فيها من

الانجاس مالا يغير لها لونا ولا ريحا ولا طعما . والدليل على أنه كان جاريا أن الماء الراكد إذا وقع فيه عذرة الناس والجيف والمخاض والتأتنة تغير طعمه وريحه ولونه فيتنجس بذلك اجماعاً وإما الماء الكثير الذي لم يتغير أيضاً فلا ينجس واختلف الفقهاء في الحد الذي يصير به الماء كثيراً ، أما الشافعي وأحمد فحداهما بالقتلين وحجتهم ما روى أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب فقال « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ، ولكن هذا الحديث مضطرب سنداً ومتناً والفتلة في نفسها مجعولة فأنها مشتركة يقال على الجرة والقرية ورأس الجبل وبالغ ابن تيمية في تضعيفه فلما لم يصح عن الرسول صلى الله عليه وسلم تقدير للكثرة — كما قال أبو داود : لا يكاد يصح لواحد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تقدير الماء الكثير — رجع أئمتنا في التقدير إلى الدلائل الحسنة دون الدلائل السمعية فقالوا حداً للكثرة والفتلة نظر الإنسان وغلبة ظنه ، فكل ما يتقنا فيه جزءاً من النجاسة أو غلب على الظن ذلك لا يجوز الوضوء به سواء كان الماء جارياً أولاً ، وقد رسم السلف الطريقة العملية التي يتبين بها نجاسة الماء وعدم نجاسته بناء على اعتبار غلبة الظن فقالوا إذا كان الماء بحال لو حرك بجانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو قليل وإن كان لا يتحرك الجانب الآخر فهو كثير .

هذا حكم الماء الراكد ، أما حكم الماء الجارى لحكم الغدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة فإن ظهر أثرها تنجس وإلا فلا لأن النجاسة لا تستقر مع جريان المساء فلما لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها فلم تبقى موجودة فجاز استعمال المساء ، ولم يجوز الاستعمال عند وجود الأثر لأنه دليل وجود النجاسة ، فلو أن إنساناً بك في ماء جارٍ أرمى فيه خمرأ أود ما جاز لآخر أن يتوضأ من أسفله مالم ير الأثر .

« الآناء المتوهم نجاسته ، يتوضأ من الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر قبل أن يسأل لأن الأصل في الماء الطهارة فعليه التمسك به حتى يتبين له غيره وليس عليه أن يسأل عنه بدليل أن عمر رضى الله عنه أنكر على عمرو بن العاص سؤاله بقوله : يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وترد علينا ، أخرجه مالك .

(الراجح) أن يكون الماء طهوراً فلا يجوز الوضوء والغسل بالماء المستعمل خلافاً لمالك في إحدى الروايتين عنه وحجته حديث أبي امامة «أن الماء طهور لا يتنجسه شيء»، قلنا: أن هذا الحديث يخص بحديث الصحيحين «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة»، فإن التسوية في المنع بين البول والاعتسال تدل على أن الاعتسال يفسد الماء وعلى هذا أكثر العترة وأحدو الليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنه.

«مَنْ يَصِيرُ الْمَاءَ مُسْتَعْمَلاً يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلاً عِنْدَ الشَّيْخِينَ بِإِزَالَةِ الْحَدَثِ أَوْ إِقَامَةِ عَمَلٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ»، وعند محمد بإقامة القرية لا غير وعند زفر الشافعي بإزالة الحدث لا غير، وأصل هذا الخلاف أن تغير الماء عند محمد باعتبار إقامة القرية لا باعتبار تحول نجاسة خفية إليه وعند الشيوخين تغير الماء باعتباراته أنه تحول إليه نجاسة خفية وقد يرتفع الحدث وتوجد القرية ولا يكون الماء مستعملاً للضرورة ورفع الحرج قالوا، لو ادخل جنب أو حائض أو محدث يده في الإناء قبل أن يغسلها وليس عليها قدر أو شرب من الإناء نأوا برفع الحدث فقاعده الشيوخين أن يفسد الماء وفي الاستحسان لا يفسد، وجه القياس أن الحدث زال عن يده بإدخالها في الماء وكذا عن شفته فصار مستعملاً، ووجه الاستحسان ما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها إنها قالت «كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وربما تختلف أيدينا فيه» وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها «إنها كانت تشرب من إناء وهي حائض وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من ذلك الإناء وكان يقع مواضع فيها جالها، ولأن التحرز عن إصابة الحدث والجنابة والحيض غير ممكن وبالناس حاجة إلى الوضوء والاعتسال والشرب وكل واحد لا يملك الإناء الصغير ليغترف الماء من الإناء العظيم فيحتاج إلى الاعتراف باليد فلم يسقط اعتبار نجاسة اليد والشفة لوقع الناس في الحرج، فلم يدخل رجله في الماء يفسده لانعدام الحاجة إليه ولو أدخله في البئر لم يفسده ذكره أبو يوسف في الإجماع لأنه يحتاج إلى ذلك في البئر لطلب البلو فجعل عفواً ولو أدخل في البئر أو الإناء بعض جسده سوى اليد أو الرجل أفسده لأنه لا حاجة إليه

وقت ثبوت الاستعمال — المذهب أنه مادام الماء على العضو فإنه لا يصير الماء مستعملاً فإذا زال عنه صار مستعملاً وإن لم يستقر في مكان وكان القياس أن تصير الماء مستعملاً بمجرد ملاقاته العضو لوجود سبب الاستعمال ولكن الشارع لم يعطه حكم الاستعمال إلا بعد الانفصال وإلا لكان كل جزء من العضو محتاجاً للماء جديد وفيه من الحرج مافيه ، وذهب سفيان الثوري وإبراهيم النخعي وأبو حفص الكبير وظهر الدين المرغيناني إلى أنه لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك لأننا لو قلنا بالاستعمال بمجرد الانفصال لتنجس ثوبه على القول بنجاسة الماء المستعمل وفي ذلك حرج ، ويرد عليهم بأنه لا حرج لأن ما يصب ثياب المتوضئ معفو عنه بالاتفاق .

صفة الماء المستعمل — ظاهر الرواية أن الماء المستعمل لا يجوز التوضوء به ولم يذكر فيها إنه طاهر أو نجس ولذا لم تثبت مشايخ العراق اختلافين أثمتا في صفته فقالوا طاهر غير طهور (١) وحقق الخلاف مشايخ بلخ فقالوا روى محمد عن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور ، وروى أبو يوسف والحسن بن زياد أنه نجس غير أن الحسن روى النجاسة الغليظة وبه أخذ ، وروى أبو يوسف أنه نجس نجاسة خفيفة يقدر فيه بالكثير الفاحش وبه أخذ ، وجه قول أبي يوسف والحسن أن الحدث الحكمي أغلظ من النجاسة العينية وإزالة النجاسة العينية بالماء تنجسه بإزالة الحكمية تنجسه بالأولى ، أما إنه أغلظ فلا ينعى عن القليل من الحقيقة دون الحكمية وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ، فإنه قرن بين الغسل فيه والبول ثم البول ينجسه فكذلك الغسل ، ثم أن أبا يوسف جعل نجاسته خفيفة لمعوم البلوى فيه لتعذر صيانة الثياب عنه ولكونه محل اجتهد فأوجب ذلك خفة في حكمه ، وعلى رواية الحسن التقدير فيه بالدرهم ، ورواية التغلظ رواية شاذة غير مأخوذة بها ، أما وجه رواية محمد وهي اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وبها تأخذ ما زوى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث جابر قال : مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يعوداني فوجداني قد اغشى على فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على فلفقت ، وفي البخاري أيضاً أن الناس كانوا يتمسحون بوضوء رسول

(١) طاهر أي في تنجسه بحيث لو أصاب الثوب لا ينجسه غير طهور أي غير رافع للحدث

الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه أنه إذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه ، والتبرك بالنجس لا يكون ، والماء المستعمل عند مالك طاهر وطهور وهو قول والحسن البصري والزهرى والثورى وأبى ثور عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور ما لم يتغير ، والحجة عليهم ما تقدم .

حكم الماء المستعمل — أما على القول بالنجاسة فلا يجوز استعماله أصلاً وعلى القول بالطهورية يجوز استعماله فى كل شيء وعلى القول بالطاهرة يجوز استعماله للشرب والعجين والطبخ وإزالة الخبث ، هذا ومع أن الماء المستعمل طاهر عند محمد لكن لا يجوز لإزالة النجاسة الحقيقية به عنده لأنها لا تجوز عنده إلا بالماء المطلق .

موت الحيوان فى المائع القليل : —

الحيوان أما أن يكون له دم سائل أو لا يكن ، فإن لم يكن له دم سائل كالذباب والزنبر والعقرب والسمك والجراد ونحوها فهذا لا نجس بالموت ولا ينجس ما يموت فيه من المائع كاللبن والعصير ومثل المائع الماء فى الحكم ، قال ابن المنذر لا أعلم فى ذلك خلافاً إلا ما كان من أخذ قول الشافعى من أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء قال بعض أصحابه : هو القياس ، وخجة الجمهور أن نجاسة الميت ليست لعين الموت فإن الموت موجود فى السمك والجراد ولكن لما فيه من الدم والأشياء السابقة ونحوها لادم فيها فلا تنجس الماء والمائع وإن كان له دم سائل فإنه ينجس بالموت وينجس ما يقع فيه ماء أو غيره لأن الحيوان ذا الدم المسفوح إذا مات خرج الدم من مجازيه وانتشر فى جميع أجزائه فنجسها والمائع يفسد بمجاورة النجس لأن الأصل أن ما جاور النجس نجس بالشرع لحديث البخارى فى الفأرة تموت فى السمن الجامد يقرر ما حوّلها ويلقى وتوكل البقية فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بنجاسة جار النجس .

أحكام السور

السور ميموز العين بقية الماء التى يبقيا الشارب فى الأثناء أو الخوض والسور أربعة أنواع .

النوع الأول — طاهر متفق على طهارته وهو سؤر الأذى وما كول اللحم والفرس
أما سؤر الأذى فلقوله تعالى « ولقد كرمتنا بني آدم ، ولأن لعباه متولد من لحم طاهر
ولعنا لا يؤكل تكريماً ، ثم لا فرق بين الجنب وغيره والحائض والنفساء والصغير
والكبير والمسلم والكافروا والذكر والأنثى إلا شارب الخمر من ساعته فإن سؤره
نجس لنجاسة فيه فلو مكث قدر ما يغسل فيه بلعابه ثم شرب لا ينجس ما شرب منه ،
وسؤر ما يوكل لحمه طاهر للعلة المتقدمة ، وأما الفرس فظاهر الرواية عن أبي حنيفة
الطهارة من غير كراهية لأن لعباها متولد من اللحم وهو طاهر ، وحرمة لحرمته
كالأذى لكونه آلة الجهاد بدليل أن لبنه حلال بالاجماع ، وفي رواية الحسن أنه
مكروه كالمه .

النوع الثاني — متفق على نجاسته عندنا وهو سؤر الكلب والخنزير وسباع الوحش
وروى عن مالك طهارة سؤر الكلب وحجته في ذلك القياس والآثر أما القياس فهو
أنه لما كان الموت من غير ذكاة سبب نجاسة عين الحيوان بالشرع وجب أن تكون
الحياة هي سبب طهارة عين الحيوان وإذا كان ذلك كذلك فكل حي طاهر العين وكل
طاهر العين فسؤره طاهر ، وأما الآثر فنه ما روى البخارى : كانت الكلاب تبول
وتقيل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي مثل هذه الحالة
الغالب أن لعباه يصل إلى بعض أجزاء المسجد فإذا أقر الرسول صلى الله عليه وسلم
ذلك ولم يأمر بغسله علم أنه طاهر ومنه ما روى البخارى أيضاً « إذا أرسلت كلبك
المعلم فقتل فكل ، قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون لعباه نجسا ؟ ، وحجة أئمتنا
ما أخرج الدارقطنى باسناد صحيح من حديث عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن
أبي هريرة قال « إذا ولغ الكلب في الأناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ، وأخرج
ابن عدى في الكامل عن الحسين بن على الكرابيسى قال حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا
عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ولغ
الكلب في أناء أحكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات ، ورواية السج أخذ بها الشافعى
وأحمد ولكن لما اضطربت رواية العدد أخذنا بالقياس فإذا كان الأناء يغسل من بوله .

ثلاث مرات فيغسل من سوره كذلك فشأنه شأن جميع النجاسات .

وسور الخنزير نجس لنجاسة عينه بنص القرآن قال تعالى « أو لحم خنزير يرفاهه رجس » والرجس النجس .

وأما سباع الوحش فسورها نجس لنجاسة لعابها المتولد من لحمها النجس قال ابن قدامة ولأن السباع والجوارح الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات فتنجس أفواهاها ولا يتحقق وجود مطهرها فينبغي أن يقضى بنجاستها كالكلاب ، ورخص في سورها الحسن وعطاء والزهرى ويحيى الأنصارى وبشير ابن الأشج وأبو الزناد وما لك والشافعى وابن المنذر لما رواه البيهقي والدارقطنى عن جابر قال : قيل يا رسول الله أتوصأ بما أفضلت المحرم ؟ قال : « نعم وبما أفضلت السباع كلها ، وهذا الحديث ضعفه النووى فرجع أئمتنا إلى القياس .

النوع الثالث — مكروه وهو أربعة

١ — سور الهرة وذهب أبو يوسف والشافعى إلى عدم الكراهة لما روى أبو داود والترمذى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وابن خزيمة في صحيحه عن كبشة بنت كعب وابن مالك وكانت تحت أبي قتادة قالت دخل عليهما أبو قتادة فسكبت له وضوءا فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الأناء حتى شربت ، قالت كبشة فرأيتى انظر إليه فقال اتعجبين يا بنة أخى ؟ فقلت نعم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنها ليست بنجس » ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات ، وحجة المذهب أنه لا نزاع فى سقوط النجاسة المقاد بالحديث بعلة الطواف المنصوصة بحيث يتعذر معه صون الآواني منها فللضرورة اللازمة من ذلك سقطت النجاسة إنعسا الكلام بعد هذا فى ثبوت كراهية التنزيه وهو ما نأخذ بها لأنها لا تتحاشى النجاسة كما غس الصغیر يده فيه ، ودليلنا عليه كراهة غس اليد فى الأناء المستيقظ قبل غسلها والنهى عنه فى حديث المستيقظ لتوهم النجاسة ، وهو موجود فى الهرة ثبتت كراهة سورها لذلك ، ويحمل أصنام أبي قتادة الأناء على زوال ذلك التوهم ، بأن كانت يمرأى منه فى زمان يمكن غسل فيها بلعابها ، ويكره أن تلمس الهرة كف إنسان ثم صلى قبل غسلها ،

أو يأكل من بقية الطعام الذي أكلت منه لا اختلاط ريقها به ، ولو أكلت فأرة فشربت على فورها الماء تنجس ، كشارب الخمر إذا شرب الماء على فوره ، ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أبي حنيفة لغسلها فها بلعابها ، وسؤر الهرة الوحشية نجس لعدم العلة وهو الطواف لأن العلة إذا كانت ثابتة بالنص وعرف قطعاً أن الحكم متعلق بها فالحكم يدور على وجودها .

٢ — سؤر الدجاجة المخلاة وكراهته تنزيهية أيضاً لعدم تمامها النجاسة فنقارها لا يخلو عن قدر ، وكذا البقر الجلالة والأبل الجلالة فلوحبت هذه الأشياء فلا كراهة .

٣ — سؤر سباع الطير كالصقر والبازي وهو مكروه تنزيهاً استحساناً والقياس نجاسته لنجاسة لحمها لحمة أكلها كسباع البهائم وجه الاستحسان أن سباع الطير تشرب بالمنقار على سبيل الأخذ ثم الابتلاع والمنقار ظاهر بذاته خال عن مجاورة النجس خلقة لأنه عظم جاف ليس فيه رطوبة فلا يجاور الماء بملاقاة نجاسة فيبقى طاهراً ، إلا أنا اثبتنا صفة الكراهة لأنها لا تحترق عن الميتة والنجاسة فكانت كالدجاجة المخلاة وقال أبو يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول أن ما يقع على الجيف من سباع الطير فسؤره نجس لأن منقاره لا يخلو عن نجاسة عادة ، والجواب إنها تدلك منقارها بالأرض بعد الأكل وهو شيء صلب فيزول ما عليه بذلك فيطهر ، ولأننا لم نتيقن بالنجاسة فثبتت الكراهة دون النجاسة كما في الدجاجة المخلاة ، ويتأيد وجه الاستحسان بالعلة المنصوص عليها في الهرة فإن معنى البلوى يتحقق في سؤر سباع الطير لأنها تنفض من الهواء ولا يمكن صون الأواني عنها خصوصاً في الصحارى وعلى هذا فوجه الاستحسان الضرورة .

٤ — سؤر سواكن السيوت كالحية والفأرة والكراهة تنزيهية والقياس لنجاسته سؤرها لنجاسة لحمها لكن سقطت النجاسة بعله الطواف وبقيت الكراهة لبؤم النجاسة ثم محل كراهة سؤر هذه الأشياء المتقدمة في حال وجود غيره فإن لم يجد غيره وتوضأ به فلا كراهة .

النوع الرابع — سور الحمار والبغل وانفق أئمتنا في ظاهر الرواية عنهم أنه لا يتنجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فإذا لم يجد غيره توضأ به وتيمم وصلى ، ومذهب أئمتنا هذا هو مذهب الثوري وقال به أحد في رواية ، وإنما قلنا بأنه يضم إليه التيمم للتردد في الضرورة فإن الحمار يربط في الدور والأفنية فيشرب من الآواني والضرورة أثر في إسقاط النجاسة كما في الهرة والفأرة إلا أن الضرورة في الحمار دون الضرورة فيهما لدخولها مضائق البيت بخلاف الحمار ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاً كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة لنجاسة لحمه ففي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحومها يوم خير ، ولو كانت الضرورة مثل الضرورة في الهرة والفأرة لوجب الحكم بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة من وجه دون وجه تساقطاً للتجاوز فوجب المصير إلى الأصل والأصل هاهنا شيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب لأن لعابه نجس لنجاسة لحمه وليس أحدهما بأولى من الآخر فتوقف أئمتنا ورعا منهم عن الجزم بأحد الأمرين فبقى الماء في نظرهم طاهراً من وجه نجساً من وجه فقالوا بالتيمم احتياطاً ، وقال بطهارة سوره الحسن وعطاء والزهرى ويحيى الأنصارى وبكير بن الأشج وربيعة وأبو الزناد ومالك والشافعى وابن المنذر وحجتهم ما أخرجه الشافعى والدا زفطى والبيهقى في المعرفة وقال له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ : أتوضأ بما أفضلت الحر ؟ قال « نعم وبما أفضلت السباع » وقد نقل في الهداية نجاسة سورهما عن أبي حنيفة فقال أنه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة وبالأول نأخذ عرق الحيوان — عرق كل حيوان كسوره لأن السور مختلط باللعاب وهو والعرق متولدان من اللحم الاعرق الحمار فهو طاهر بالنص على خلاف القياس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروياً والحر حر مكة فلا بد أن يمرق حتماً فلما لم ينسله من ثوبه علينا طهارته .

التيمم

معنى التيمم — التيمم شرعاً استعمال الصعيد في غضون مخصوصين على قصد الطهارة بشرائط مخصوصة .

ركن التيمم - ركن التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين هذا قول أئمتنا وهو مذهب انشافى ومالك فى رواية والليث بن سعد ، وذهب عطاء والشعبى فى رواية والأوزاعى فى أشهر قوله وأحمد وإسحاق والطبرنى إلى أنه ضربة واحدة للوجه واليدين لما روى مسلم والبخارى فى صحيحهما عن عمار بن يامر قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فاجنبت فلم أجد ماء فدمرغت فى الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح بالشمال على اليمن وظهر كفيه ووجهه . »

واحتج أئمتنا بما رواه الدارقطنى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ، وروى أيضا عن أجاز عن النبى صلى الله عليه وسلم « التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين ، وأخرجه البيهقى والحاكم من حديث إسحاق الحربى وقال هذا إسناد صحيح وقال الذهبى أيضا إسناده صحيح . وروى الطحاوى من حديث قتادة عن الحسن أنه قال « ضربة للوجه والكفين وضربة للذراعين إلى المرفقين ، وروى عن إبراهيم وطاوس وسالم والشعبى وسعيد بن المسيب نحوه ورجح أئمتنا ما روى عن غير عمار لكثرة الاضطراب فى حديث عمار ، ثم هل إستيعاب العضوين بالتيمم من تمام الركن ؟ لم يذكر صريحا فى ظاهر الرواية ، لكن ذكر ما يدل عليه فيها : إذا ترك ظاهر كفيه لم يجز ، ونص الكرخى على أنه إذا ترك من مواضع التيمم قليلا أو كثيرا لا يجوز ، وذكر الحسن فى المجرى عن أبى حنيفة أنه إذا تم الأكر جاز لأن هذا مسح فلا يجب فيه الاستيعاب ك مسح الرأس ، ووجه ظاهر الرواية أن التيمم يدل عن الوضوء والاستيعاب من تمام الركبة فيه فكذا فى البدل ، والأمر بمسح الوجه واليد فى التيمم بعم السك ، وعلى ظاهر الرواية يلزم تغليل الأصابع ونزع الخاتم وعلى رواية الحسن لا يلزم .

شرائط التيمم ثلاثة

(الاول) أن لا يكون واجدا للبلاء قدر ما يكتفى بالوضوء أو الغسل لقوله تعالى

« فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ، فقد شرط الله سبحانه عدم وجدان الماء لجواز التيمم كما شرطه صلى الله عليه وسلم بقوله فيما رواه البزار وصححه ابن القطان « الصعيد وضوء المسلم وأن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليتيق الله وليس بشرته » ،

ثم عدم الماء نوعان : عدم من حيث الصورة والمعنى ، وعدم من حيث المعنى فقط : أما العدم من حيث الصورة والمعنى فهو أن يكون الماء بعيداً عنه ، ولم يذكر حداً لبعد في ظاهر الرواية ، وقدره محمد بميل (١) فإن كان بينه وبين الماء ميل فضاء جاز التيمم وإلا فلا وذلك لأن التيمم شرع لدفع الحرج قال الله سبحانه وتعالى إثر آية التيمم « ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ، ولا حرج فيما دون الميل ، هذا إذا كان يعلم بعد الماء يقين أو بأكبر الظن أو أخبره بذلك رجل عدل ، فإن علم أن الماء قريب منه قطاً أو ظاهراً أو أخبره عدل بذلك فلا يجوز له التيمم . لأن شرط جواز التيمم وهو عدم الماء لم يوجد ، ويجب عليه عند البعد الطلب للماء ولا يبلغ به ميلاً ، وروى عن محمد أنه يبلغ به ميلاً حتى لو خاف فوت الوقت ، والذي تأخذ به أن يطلب الماء قدر ما لا يضر نفسه ورقته بالانتظار ، ويجب عليه الطلب أيضاً إذا كان قريباً من العمران حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لأن العمران لا يخلو عن الماء ظاهراً وغالباً والظاهر ملحق بالمتيقن في الأحكام ، ومن باب أولى يجب عليه الطلب في المصر : فلو تيمم قبله في المصر لم يجز بالاجتماع ، أما بعد الطلب في المصر فالذي تأخذ به عدم جواز التيمم ، ولو كان بحضرته رجل يسأله عن قرب الماء فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأله فإن لم يخبره بقرب الماء فصلاته صحيحة ، وأن أخبره بقرب الماء توضأ وأعاد الصلاة ، فإن لم يحسن بحضرته أحد يخبره بقرب الماء ولا غلب على ظنه أيضاً لا يجب عليه الطلب عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله يجب عليه أن يطلب عن يمين الطريق ويساره قدر غلوه . واحتج بقوله تعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا » ، وهذا يقتضي سابقة الطلب فكان الطلب شرطاً ، ولنا أن الشرط عدم الماء وقد تحقق من حيث الظاهر إذا لمنازة لأماء فيها غالباً بخلاف العمران ، ولأن الطلب لا يفيد إذا لم يكن على طمع من وجود الماء وربما ينقطع عن أصحابه فيلحقه

الضرر فلا يجب عليه الطلب ، وهذا لا ينافي أنه يستحب له ذلك إذا كان على طمع من وجود الماء . فان أبا يوسف قال في الأمانى سألت أبا حنيفة عن المسافر لا يجد الماء أ يطلب عن يمين الطريق ويساره ؟ قال إن طمع في ذلك فليفعل ولا يبعد فيضربا صحابه أن ينتظروه أو بنفسه إن انقطع عنهم .

وأما العدم من حيث المعنى لامن حيث الصورة - فهو أن يعجز عن استعمال الماء لما نفع مع قرب الماء كالأمور الآتى بيانها .

(ا) إذا كان على رأس بر ولم يجد آلة الاستقاء يباح له التيمم لعدم وجدان الماء معنى فيدخل تحت النص .

(ب) إذا كان بينه وبين الماء عدو أو لص أو سبع أو حية يخاف على نفسه الهلاك إذا أتاه لأن إلقاء النفس في التهلكة حرام فيتحقق العجز عن استعمال الماء .

(ج) إذا خاف على نفسه العطش لأن الماء مستحق الصرف للرى والمستحق كالمصرف فكان عادما للماء معنى .

(د) خوف حدوث مرض أو اشتداده أو امتداده بغلبة الظن أو بقول طبيب مسلم حاذق عادل لقوله تعالى « وإن كنتم مرضى ، الآية ، أباح التيمم للمريض مطلقا من غير فصل بين مرض ومرض إلا أن المرض الذى لا يضر معه استعمال الماء ليس بمراد فبقى المرض الذى يضر معه استعمال الماء مرادا بالنص ، ولو كان مريضا لا يضره استعمال الماء لكنه عاجز عن استعماله بنفسه وليس له خادم ولا مال يستأجر به أجيرا يعينه على الوضوء اجزأه التيمم سواء كان في المغازاة أم في المصر على ما هو ظاهر الرواية لأن العجز متحقق والقدرة فهومة فوجد شرط الجواز ، وروى عن محمد أنه إن كان في المصر لا يجزئه التيمم إلا أن يكون مقطوع اليد لأن الظاهر أنه يجد أحدا من قريب أو بعيد يعينه فالعجز محتمل الزوال بخلاف مقطوع اليدين .

(هـ) لو أجنب في ليلة باردة يخاف على نفسه الهلاك لو اغتسل ولم يقدر على تسخين الماء ولا على أجرة الحمام اجزأه التيمم في قول أبي حنيفة ، وقال صاحبان أن

كان في المصر لا يجرئه لأن الظاهر في المصر وجود الماء المسخن والدفء فكان نادرا وهو ملحق بالعدم، ولأبي حنيفة عدم تسليم هذه الندرة في حق الفقير والغريب، والتادر يبيح التيمم كخوف السبع.

(و) أن يوجد مع رفيقه ماء حيث لا يجب عليه الطلب منه لأن الماء من أعز الأشياء في السفر فالظاهر عدم البذل، وقال أبو يوسف عليه السؤال لأن الماء مبذول في العادة لقلة خطره فلم يعجز عن الاستعمال، يسير لا يتيمم.

(ز) مسافر تيمم في رحله ماء لم يعلم به حتى صلى ثم علم اجزأه في قول الطرفين ولا يلزمه الاعادة، وقال أبو يوسف لا يجرئه وتلزمه الاعادة وهو قول الشافعي ووجهه أنه نسي ما لا يمسى عادة لأن الماء من أعز الأشياء في السفر لكونه سببا لصيانته نفسه عن الهلاك فكان القلب متعلقا به فالتحق السببان له بالعدم ولأن الرحل موضع الماء حاجة المسافر إليه فكان الطلب واجبا فإذا تيمم قبل الطلب لا يجرئه كما في العمران، ولها أن العجز عن استعمال الماء قد تحقق بسبب الجهالة والسببان فيجوز التيمم كما لو حصل العجز بسبب البند أو المرض

(ج) المحبوس في المصر في مكان طاهر يتيمم ويصلى ثم يعيد إذا خرج في ظاهر الرواية. وروى عن أبي يوسف أنه لا يعيد لأنه عجز عن استعمال الماء حقيقة بسبب الحبس فأشبه العجز بسبب المرض ونحوه فصار الماء معدوما معنى في حقه فصار مخاطبا بالصلاة بالتيمم فالقدرة بعد ذلك لا تبطل الصلاة المؤداة كما في سائر المواضع وجه ظاهر الرواية أن العجز في الحال متحقق إلا أنه يحتمل الرفع فإن التيمم يقدر على رفعه إذا كان محبوسا بحق وإن كان بغير حق فهو قادر أيضا لأن الظلم لا يدوم في دار الإسلام فأمر بالصلاة لتوجه الأمر بالصلاة بالتيمم لأن احتمال الجواز ثابت بهذا القدر من العجز، وأمر بالقضاء احتياطاً لأن احتمال عدم الجواز ثابت لاحتمال أن المعتبر حقيقة القدرة دون العجز الحالى وأما المحبوس في مكان نجس لا يجد ماء ولا ترابا نظيفا فإنه لا يصلى عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يصلى بالإيماء ثم يعيد إذا خرج وهو قول الشافعي ووجهه أنه أن عجز

عن حقيقة الأداء فلم يعجز عن التشبه فيؤمر به ولا يخيئ أن الطهارة شرط لأهلية أداء الصلاة ولا ينتسب بالمصلي إلا من قامت به الأهلية ألا ترى أن الحائض لا يلزمها التشبه في باب الصوم والصلاة لانعدام الأهلية .

(ط) الصلاة ثلاثة أنواع نوع لا يخشى فواتها لعدم توقعها كالنوافل ونوع يخشى فواتها كصلاة الجنازة والعيد ونوع يخشى فواتها وتقضى بعد وقتها فالأول والثالث لا يقيم لهما أن خاف الفوت ، وأما الثاني فيقيم له مع وجود الماء أن خاف الفوت عندنا أما التيمم لصلاة الجنازة فقد وافق أئمتنا في ذلك أحد في إحدى الروايتين عنه والنخعي والزردي والحسن ويحيى الانصارى وسعد بن إبراهيم والليث والثوري والأوزاعي وإسحاق ، وأما التيمم لصلاة العيد أن خاف فواتها فقد وافقنا على ذلك الأوزاعي ، والتيمم لخوف الفوات موجود في الشرع فقد تيمم عليه السلام لرد السلام مع وجود الماء خشية الفوات لأنه لو رد بعد التراخي لا يكون جواباً ، وروى ابن عدى في الكامل بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا لجأتك جنازة وأنت على غير وضوء فقيم » ثم قال ابن عدى هذا مرفوع غير محفوظ بل هو موقوف على ابن عباس ، ورواه ابن أبي شيبة عنه أيضاً ورواه الطحاوي في شرح الآثار والنسائي في كتاب الكنى والحديث إذا كثرت طرقه تقوى فلا يضرك الوقف لأن الصحابة كانوا تارة يرفعون وتارة لا يرفعون ، وروى البيهقي أن ابن عمر أتى جنازة وهو على غير وضوء فقيم وصلى عليها ، وقاس أئمتنا صلاة العيد على صلاة الجنازة لأنه لا يمكن استدراكها بالقضاء لاختصاصها بشروط يتعذر تحصيلها لكل فرد ، هذا إذا خاف فوت الكل فإن كان يرجو أن يدرك البعض لا يقيم لأنه لا يخاف الفوت لأنه إذا أدرك البعض يمكنه أداء الباقي وحده .

(الثاني) من الشروط النية والكلام في النية من جهتين : أحدهما في بيان أنها شرط في جواز التيمم والثانية في بيان كيفيتها .

أما الأولى — فالنية شرط جواز التيمم عند الأربعة ، وقال زفر ليست بشرط وروى ذلك عن الأوزاعي والحسن بن حي ، قال زفر إن التيمم خلف والخلف لا يخالف (٤٢)

الأصل في الشروط والوضوء يصح بدون النية فكذا التيمم ، وحجة أئمتنا المخصوص والمعقول ، أما الأول فهو إشارة النص ذلك أن لفظ التيمم وهو الاسم الشرعي ينبىء عن القصد والأصل أن يعتبر في الأسماء الشرعية ما تنبىء عنه من الممانى ، وأما الثانى فلأنها عبادة غير معقولة المعنى لأن التراب ملوث ومغبر وإنما يصير مطهر بالضرورة لإرادة الصلاة فلا بد إذا من النية بخلاف الوضوء لأن الماء مطهر بنفسه فاستغنى في وقوعه طهارة عن النية لكن يحتاج إليها في وقوعه قربة فقط .

وأما الثانية — في كيفية النية فهي أن يؤى عبادة مقصودة لاتصح بدون طهارة ، فلو تيمم لصلاة جنازة أو سجدة تلاوة جازله أن يصلى سائر الصلوات لأن كلاهما قربة مقصودة والمراد بالعبادة المقصودة أن لا يجب في ضمن شىء آخر بطريق التبية بأن تكون شرعت ابتداء تقربا إلى الله تعالى ، فلو تيمم لدخول مسجد أو من مصحف أو زيارة قبر أو دفن ميت أو أذان أو إقامة أو سلام أو رده أو اسلام أو لتعليم الغير لا يجوز الصلاة به لأن بعض هذه الأشياء ليس بعبادة مقصودة وبعضها يصح بدون طهارة .

(الثالث) من الشروط أن يكون التراب مطهرا الحديث الصحيحين « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، والطهور المطهر فلو تيمم بأرض قد أصابها نجاسة نجاسة نجفت وذهب أثرها لم يحز في ظاهر الرواية لفقد الطهورية كالماء المستعمل وجازت الصلاة عليها لأنها طاهرة .

ما يتييم به :

قال الله سبحانه وتعالى : « تيمموا صعيدا طيبا » اختلف الفقهاء في المراد بالصعيد فذهب أبو حنيفة ومحمد ومالك والأوزاعي والثوري ومحمد بن جرير الطبرى إلى أن المراد بالصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره ، قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللنة في ذلك فهو مشتق من الصعود وهو العلو ، قال الاصمعى بمعنى فاعل وهو الصاعد ، وكذا قال ابن الاعرابى أنه اسم لما تصاعد حتى قيل للقبر صعيد لعلوه وارتفاعه ، وذهب أبو يوسف والشافعى واحدا واحقا وابن المنذر ودأود إلى أن الصعيد هو التراب

فقط يدل له حديث حذيفة عند مسلم « وجعلت تربتها لنا طهورا ، وفي رواية للبيهقي تراها ، والحجة عليهم ما تقدم وتعين لفظ التراب في الحديث المذكور لكونه أمكن وأغلب بدليل ما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم تيمم على الجدار ، قال الطحاوي حيطان المدينة مبنية من حجارة سود فيجوز التيمم في المذهب بما صمد على وجه الأرض بما هو من جنسها ، وضابطه أن كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كالخشب والحشيش ونحوهما أو ما يطبخ ويلين كالحديد والنحاس ، فليس من جلس الأرض فيجوز التيمم بالتراب والرمل والحجر الأملس المتفصل والجص والكحل والكبريت والتوتيا والياقوت والزبرجد والزمرد والفيروزج والأرض الندية والطين الرطب والأجر في ظاهر الرواية وشرط الكرخی أن يكون مدقوقا ، ويجوز بالذهب والفضة والحديد والنحاس وشبهها ما دامت في محالها لأنها تكون مختلطة بالتراب ويجوز التيمم بالنقع حال الاختيار عند الطرفين . فلو تيمم بغبار ثوبه أو هبت الريح فارتفع الغبار فأصاب وجهه وذراعيه فمسح بنية التيمم جاز لأن الغبار جزء من التراب ، ولا يجوز التيمم به . عند أبي يوسف إلا للضرورة ثم اختلف أبو حنيفة ومحمد فقال أبو حنيفة يجوز التيمم بكل ما هو من جلس الأرض علق يده شيء . أولا ، وقال محمد لا يجوز إلا إذا علق يده شيء من أجزاء الأرض لقوله تعالى « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، وكلبة من التبعيض ، قال أبو حنيفة أن المأمور به هو التيمم بالصعيد مطلقا من غير شرط الالتصاق ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل ، ولا حجة لهم في الآية المذكورة لاحتمال عود الضمير إلى الحدث المذكور ، وقد وافق محمد في ذلك أبو يوسف والشافعي وأحمد وداد .

سبب التيمم — الحدث صغيرا أو كبيرا الحديث الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك أن تصل مع القوم ؟ فقال يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد ، والحوض ، والنفس ملحقان بالجنابة لأنهما في معناها .

وقت التيمم

الكلام فيه من جهتين : في بيان أصل الوقت ، وفي بيان الوقت المستحب ،

أما الأولى — فالأوقات كلها وقت للتييم حتى يجوز التيمم بعد دخول وقت الصلاة وقبله ، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بعد دخول وقت الصلاة وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر ذلك أن الشافعي رحمه الله ذهب إلى أن التيمم خلف ضروري بمعنى أنه ثبت خلفيته لضرورة إسقاط الفرض عن الذمة مع قيام الحدث كطهارة المستحاضة . بدليل أنه لو رأى الماء يعود إليه الحدث مع أن رؤية الماء ليست بحدث فعلم أن الحدث لم يرتفع فلذا لم يجز تقديمه على الوقت ولأداء فرضين بتييم واحد . وعندنا هو خلاف مطلقا يرتفع به الحدث إلى غاية وجود الماء بالنص وهو قوله سبحانه وتعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا » نقل الحكم في حال العجز عن الماء إلى التيمم عند إرادة الصلاة فيكون حكمه حكم الماء في تأدية الفرائض به .

وأما الثانية — وهي بيان الوقت المستحب للتييم فعدنا أن المسافرين كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت يؤخر التيمم إلى آخر الوقت ندبا في ظاهر الرواية ليقع الأداء بأكمل الطهارتين لكن لا يبالغ في التأخير لئلا تقع الصلاة في وقت الكراهة ، فإن كان لا يرجو الماء بأن لم يغلب على ظنه ذلك فلا يؤخر الصلاة عن أول الوقت لأن فائدة الانتظار احتمال وجدان الماء فإذا لم يكن له رجاء وطمع فلا فائدة في الانتظار وقال الشافعي في أحد أقواله : التقديم أفضل إلا أن يكون واثقا بوجود الماء في الوقت لأنه لا يستحب ترك أفضلية أول الوقت وهي متحققة لأمر مطلق ، ولنا قول على رضي الله عنه في الجنب يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت فإن وجد الماء ولا يتييم ولأنه يستحب التأخير للصلاة إلى ما بعد العشاء وقضاء الحاجة كي لا يذهب خشوعها وحضور القلب فيها ، ويستحب تأخيرها لإدراك الجماعة فتأخيرها لإدراك الطهارة المشتركة أولى .

نواقض التيمم

نواقضه نوعان عام وخاص ، أما العام فكل ما ينقض الوضوء من الحدث الحقيقي

والحكمي، وأما الخاص فهو وجود الماء، ثم التيمم: أما أن يجد الماء قبل الصلاة أو فيها أو بعدها، فإن وجده قبل الشروع في الصلاة انتقض تيممه لو كان الوجود من حيث الصورة والمعنى بأن كان مقدور الاستعمال له، فإن كان الوجود من حيث الصورة لا المعنى وهو أن لا يقدر على استعماله فهذا لا ينقض التيمم، فلو مر التيمم على الماء الكثير وهو لا يعلم به أو كان غافلاً أو نائماً لا يطل تيممه وكذا لو مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف عدو أو سبع، ثم إنما ينتقض التيمم بوجود الماء إذا كان القدر الموجود يكفي الوضوء أو الغسل فإن كان لا يكفي لا ينقض عندنا وهو قول الحسن والزهرى وحامد ومالك وابن المنذر والشافعي في أحد قولي، والقول الثاني له قليله وكثيره: ينقض وهو قول أحمد وعطاء ومعمّر وعبد بن أبي لبابة، فالمحدث إذا وجد من الماء قدر ما يغسل بعض أعضائه والجنب إذا وجد من الماء قدر ما يتوضأ به اجزأه التيمم عندنا، وعندهم لا يجزئه فيغسل بما وجد لقوله تعالى «فلم تجدوا ماء» ذكره منكر في سياق النفي فيقتضى الجواز إذا عديم كل جزء من الماء، وإنا أن المأمور به الغسل المبيح للصلاة أما الغسل الذي لا يبيح الصلاة فوجوده وعدمه بيان فلا اشتغال به عي. وأن وجد الماء في الصلاة قبل القعود قدرا لتشهد انتقض تيممه عند أئمتنا وأحمد والثوري فيتوضأ ويستأنف الصلاة لأن طهارة التيمم تتعقد بمقدور إلى غاية وجود الماء بالنص فتنتهي عند وجوده فلو أتم الصلاة لأتمها بغير طهارة وهذا لا يجوز وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر إن كان في الصلاة مضى فيها لأنه غير قادر على استعمال الماء لأن قدرته تتوقف على إبطال الصلاة وهو منهي عن إبطالها بقوله تعالى «ولا تبطلوا أعمالكم» وإن وجد الماء بعد ما قعد قعدا لتشهد الأخير أو بعد ما سلم وعليه سجودا لسهو وعاد إلى السجود فسدت صلاته عند أبي حنيفة، وعند صاحبين يبطل تيممه لاصلاته ومسيأتى لهذا الخلاف كلام في مفسدات الصلاة وإن وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة فإن كان بعد خروج الوقت فليس عليه إعادة ما صلى بالتيمم إجماعا وإن كان في الوقت فكذلك عند الجمهور.

المسح على الخفين

أصل المشروعية وصفتها :

المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة عن رسول صلى الله عليه وسلم قال أحد ابن حنبل رحمه الله : ليس في قلبي شيء من المسح فيه أربعون حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن البصري أدركت سبعين نقراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون المسح على الخفين وأما صفة المشروعية فالمسح على الخفين رخصة إسقاط (١) بمعنى أن غسل الرجل الذي هو عزيمة سقط في مدة المسح ، والمسح شرع ابتداء لليسر لا على معنى أن الواجب من غسل الرجل يتأدى بالمسح كما يتأدى غسل مائحت الجبيرة بالمسح عليها وإذا اشترط كون الرجل طاهرة وقت اللبس ولم تشترط الطهارة في المسح على الجبيرة لأن مسحها رافع للحدث الساري إلى ما تحتها بخلاف الخف إذ هو مانع من سريّة الحدث إلى مائحته لأن الشارع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً في الرجل مادامت مستترة بالخف. لكن من رأى سننّه ثم لم يسمح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ، ولا يناقض هذا ما قرأ من أن المسح من نوع رخص الإسقاط التي تسقط معها العزائم ولا تبقى مشروعة كالركعتين الآخرين من الظهر للمسافر حيث لا يؤجر على فعلهما بل يأنم بالانتمام عندنا — لأن رخصة إسقاط مادام المكلف لا لبس الخف ولا شك أن له نزعها فإذا نزع سقطت الرخصة في حقه فيغسل وحينئذ يثاب على تكلف النزع والغسل فيصير كترك السفر لقصد الأخذ بعزائم الأعمال .

مدة المسح

أما عندنا فلقيم يوم و ليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها ولم يؤقته مالك وألّيت لما أخرجه أبو داود عن أبي بن عمار أنه قال : يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال : يوما ، قال نعم قال يومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت ، ولنا

(١) رخصة الإسقاط هي ما لم تبقى العزيمة مشروعة معه كالركعتين الآخرين من الظهر للمسافر .

ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وابن حبان عن علي عليه السلام قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوماً وليلة المقيم » وحديث أبي ضحفة أبو داود والبخارى وأحمد .

ابتداء مدة المسح

قال الثلاثة ابتداءؤها من وقت اللبس وعن أحد من وقت المسح وعند أئمتنا يعتبر ابتداء المدة من وقت الحدث لأن الخف جعل مانعاً من سريته الحدث إلى القدم ومعنى المنع إنما يتحقق عند الحدث فيعتبر ابتداء المدة منه ، فلو توضأ بعد الصبح ولبس خفيه وصلى الفجر ثم أحدث بعد طلوع الشمس ثم توضأ ومسح على خفيه بعد زوال الشمس فإنه يسمح إلى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني إن كان مقيماً وإلى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الرابع إن كان مسافراً عندنا ولو توضأ ولبس خفيه وهو مقيم ثم سافر ، فإن كان بعد استكمال مدة الإقامة لا يتحول مدته إلى مدة المسافر لأن مدة الإقامة لما تمت سرى الحدث السابق إلى القدمين فلو جوزنا للمسح صار الخف رافعاً للحدث لا مانعاً وليس هذا عمل الخف في الشرع وإن سافر قبل أن يستكمل مدة الإقامة تحولت مدته إلى السفر من وقت الحدث ، وإن سافر من بعد المسح فكذلك عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله لا يتحول فيمسح تمام مدة الإقامة وينزع خفيه ويفسل رجله ويتدىء مدة السفر محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم « يسمح المقيم يوماً وليلة » ولم يفصل ، ولنا قوله صلى الله عليه وسلم « والمسافر ثلاثة أيام وليالها » وهذا مسافر يقينا وأما إذا كان مسافراً فأقام فإن أقام بعد استكمال مدة السفر نزع خفيه وغسل رجله وأن أقام قبل أن يستكمل مدة السفر فإن أقام بعد تمام يوم وليلة أو أكثر فكذلك ينزع خفيه ويفسل رجله لأنه لو مسح لمسح وهو مقيم أكثر من يوم وليلة وهذا لا يجوز ، وإن أقام قبل تمام يوم وليلة أتم يوماً وليلة لأن أكثر ما هنالك أنه مقيم فيتم مدة المقيم .

شروط جواز المسح

بعضها يرجع إلى الماسح وبعضها يرجع إلى الممسوح : أما الذي يرجع إلى الماسح فشرطان :

الاول — أن يلبسها على طهارة كاملة لحديث الصحيحين عن المغيرة بن شعبة قال :

« كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافرغت عليه من الاداوة ففسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين والطهارة في الشرع كل لا يتجزأ اذ هي رفع الحدث عن جميع الاعضاء بحيث لو بقي جزء من غير طهارة لاتفتت الطهارة فعلى هذا لو غسل رجله ثم ليس الخف ثم أحدث قبل أن يكمل الوضوء لا يمسح على خفيه لعدم لبسهما على طهارة ، ولو توضأ للفجر وغسل رجله وليس خفيه وصلى ثم أحدث وتوضأ للظهر وصلى ثم للعصر كذلك ثم تذكر أنه لم يمسح رأسه في الفجر ينزع خفيه ويبعد الصلاة لأنه تبين أن اللبس لم يكن على طهارة تامة ، وأن تبين أنه لم يمسح في الظهر فعليه إعادة الظهر خاصة لثبته أنه كان على طهارة في العصر تامة فتكون طهارته للعصر تامة ولا ترتب عليه للسيان ، لاخلاف بين الفقهاء في ذلك ، وإنما الخلاف في الوقت الذي يشترط فيه كال الطهارة ، فقال أئمتنا والثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود يشترط كال الطهارة قبل الحدث ، وذهب الثلاثة واسحاق الى اشتراط تمام الطهارة قبل اللبس فلا بد من تمامها قبل الحدث عندنا حتى لو غسل إحدى رجله وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح عند الشافعي ومن معه إلا أن ينزع الخف ثم يلبسه ثانيا ، وعندنا يصح المسح بدون حاجة الى نزع الخف من الرجل المغسولة أولا ثم لبسه ثانيا والاحاديث المروية في هذا الموضوع ليس فيها أن الطهارة يجب أن تكون كاملة قبل اللبس أو قبل الحدث قال الشافعي لكن المعروف في الشرع أن الطهارة لا تتبع بعض فيجب أن يتحقق مجموعها الكلي قبل اللبس كما أشار إليه حديث أبي بكره عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رخص السافر ثلاثة أيام وليالين وللقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ، رواه الأثرم في سلته وابن خزيمة والدارقطني ، والمعنى أنه أكلن الطهارة فلبس الخف فالشرط كمالها قبل اللبس ، قال العيني أن حديث أبي بكره فيه مهاجر ابن بخالد ضعفه ابن أبي حاتم اهـ ووجهة أئمتنا أن احاديث الخف تدل على ان الخف مهمته في الشريعة أن يمنع سرية الحدث إلى الرجل فعند ما يراد منه أن يؤدي وظيفته أي

يمنع الحدث من السراية يجب أن تتحقق فيه الشروط الشرعية ، والخف يؤدي مهمته عند ما يحدث الشخص في هذا الوقت فقط يجب أن يكون كامل الطهارة أما قبل ذلك فلا حاجة إلى اشتراط كمالها .

الثاني — أن يكون محدثاً حدثاً أصغر فلا يسمح الجنب لما روى الترمذي عن صفوان بن عسال قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نزرع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ولكن عن بول وغائط ونوم » ولأن الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج في الزرع بخلاف الحدث الأصغر فإنه يتكرر ، ومثل الجنابة الحيض والنفس .

وأما شروط المسح فستة :

(١) أن يكون ساتراً محل الغسل وهو القدم مع الكعب ، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الخف لا يطلق إلا على ما يستر الكعبين ، ولا يضر رؤية رجله من أعلاه لأن المراد ستره للكعبين من الجوانب لا من الأعلى ، وعند الإمام أحمد إذا كان الخلف واسعاً بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح عليه .

(٢) إمكان متابعة المشي فيه فرسخاً فأكثر « ٥٩١٨ ر ٤ » ، متراً فلا يجوز المسح على خف صنع من زجاج أو خشب أو حديد لأن المتبادر من لفظ الخف عند الإطلاق هو الكامل وهو الذي يصلح لقطع المسافات وأقل مسافة يقطعها الإنسان عادة لقضاء حوائجه هي ما قدرنا .

(٣) استمساكهما على الرجلين من غير شد ولا يكون كذلك إلا إذا كان ثخيناً إذا لرقيق لا يصلح لقطع المسافة .

(٤) منعهما وصول الماء إلى الجسد بحيث لا يشفان الماء لأن مسمى الخف هو الكامل وهو ما ذكرنا .

(٥) أن لا يكون بالخف خرق كثير ، أما اليسير فلا يمنع استحساناً عند أئمتنا والقياس أن يمنع قليله وكثيره وهو قول زفر الشافعي وقال مالك وسفيان الثوري

الخرق لا يمنع جواز المسح قل أو أكثر متى كان ينطلق عليه اسم الخف وهذا ظاهر ، وجه القياس : أنه لما ظهر شيء من القدم وإن قل وجب غسله للجلول . الحدوث به لعدم الاستتار بالخف والرجل في حق الغسل غير متجزئة فإذا وجب غسل بعضها وجب غسل الباقي ، وجه الاستحسان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه رضي الله عنهم بالمسح مع عليه بأن خفافهم لا تخلو عن قليل الخروق فكان هذا منه بيانا أن القليل من الخروق لا يمنع المسح ، لأن هذه الرخصة للتيسير فلو منع قليل الانكشاف امتنع التيسير وهو ضد تشريع الخف ، ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير هو ثلاث أصابع ، فإن كان الثقب قدر ثلاث أصابع منع وإلا فلا ، وهل المعتبر أصابع اليد أو الرجل ؟ ذكر محمد في الزيادات قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل لأن الرجل هي الممسوحة ، وروى الحسن عن أبي حنيفة ثلاث أصابع من أصابع اليد لأنها آلة المسح ، ثم الثقب المانع ما كان من أسفل الكعبين مفتحا بحيث يظهر من القدم مقدار ثلاث أصابع أو يكون منضما لكنه ينفرج عند المشي ، فاما إذا كان منضما بحيث لا ينفرج عند المشي فإنه لا يمنع وإن كان أكثر من ثلاث أصابع ، لأنه إذا كان مفتحا أو ينفتح عند المشي لا يقطع المسافات فلا يدمى خفا هذا إذا كان الثقب في موضع واحد ، فإن كان في مواضع متفرقة ، فإن كان في خف واحد يجمع بعضها إلى بعض فإن بلغ قدر ثلاث أصابع منع وإلا فلا ، وأن كان في خفين لا يجمع وأقل الخرق الذي يجمع ما تدخل فيه المسلة وأما مادونه فلا يعتبر الحاقا بموضع الخرز .

(٦) أن يكون المسح على ظاهر الخف فلا يجوز المسح على باطنه أو وساقه أو كعبه فقد روى أبو داود بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه . وقال : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهره ، ولأن باطن الخف لا يخلو عن لوث عادة فالمسح عليه يكون تلوينا ليده هذا مذهب أئمتنا والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ، وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهرى وابن المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما قال مالك من مسح باطن الخفين دوت

ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الاعداء في الوقت وبعده وفي قول للشافعي مثل مالك وحجة أصحاب الرأي الثاني ما روى المغيرة بن شعبة قال : وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح أعلى الخف وأسفله ، رواه ابن ماجه قال ابن قدامة أنه معلول لما قال الترمذي سألت أبا زرعة ومحمدا عنه فقالا ليس بصحيح .

المقدار المفروض مسحه :

المقدار المفروض مسحه قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، وقال الكرخي ثلاث أصابع من أصابع الرجل وبالأول نأخذ لما روى في حديث علي المتقدم : لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه خطوطاً بالأصابع والأصابع اسم جمع واقل الجمع ثلاثة ولأن الفرض يتأدى بأصابع اليد يقين لأن أصابع اليد أمر ظاهر محسوس فأما أصابع الرجل على ما روى الكرخي فسترة بالخف فلا يعلم مقدار المفروض إلا بالخبر والظن فكان التقدير بأصابع اليد أولى .

كيفية المسح :

أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت يدها حتى ينتهي إلى أصل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فرض الغسل فتلحقهما سنة المسح ، وإن وضع الكف مع الأصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد ، ويدل للأحسنية ما رواه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة أنه وضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة .

نواقض المسح ثلاثة :

(الأول) كل ناقض للوضوء حقيقياً كان أو حكماً لأن المسح بعض الوضوء فما نقض الكل نقض البعض .

(الثاني) انقضاء مدة المسح لأن الحكم المؤقت إلى غاية ينتهى عند وجود الغاية فإذا انقضت المدة يتوضأ ويصلى أن كان محدثاً وإن لم يكن محدثاً يغسل قدميه لا غير ويصلى ، وإذا مضت مدة المسح وهو مسافر تخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه لم يجب عليه النزاع بل يمسح دائماً من غير توقيت حتى يزول العذر لأنه يلحقه الحرج بالنزع وهو مدفوع بالنمى فصار كالجبائر يمسح عليهما معهما المسح .

(الثالث) نزع الخفين لأنه إذا نزعهما فقد سرى الحدث السابق إلى القدمين ، ثم إن كان محدثاً يتوضأ وضوءاً كاملاً ويصلى وإن لم يكن محدثاً يغسل قدميه لا غير ولا يستأنف الوضوء عندنا وهو مذهب عبد الله بن عمر والقول الثاني للشافعى ورواية عن أحمد وينتقض الوضوء جميعه عند أحمد والشافعى فى القول الآخر وهو مذهب النخعي والزهري ومكحول والأوزاعي وإسحاق ، وهذا الاختلاف مبنى على وجوب الموالاة فى الوضوء فمن أجاز التفريق جوز غسل القدمين لأن سائر أعضائه مغسولة ولم يبق الا غسل قدميه فإذا غسلهما كل وضوءه ، ومن منع التفريق أبطل وضوءه لفوات الموالاة ، وكذلك إذا نزع أحد الخفين ينتقض المسح وعليه نزع الخف الآخر وغسل رجله لا غير إن كان متوضئاً والوضوء بكأله أن كان محدثاً لأن المانع من سراءة الحدث إلى القدم استتارها بالخف وقد زال بالنزع فسرى الحدث السابق ولكن إلى القدمين جميعاً لأنهما فى حكم الطهارة كعضو واحد فإذا وجب غسل إحدهما وجب غسل الأخرى وبثبت حكم النزاع بخروج القدم إلى ساق الخف لأن موضع المسح فارق مكانه فكان قدمه ظهرت لأن ساق الخف لا عبرة به ، ولهذا يجوز مسح خف لاساق له إذا كان الكعب مستورا ، وكذا يثبت حكم النزاع بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف لأن لا أكثر حكم الكل ، وروى عن محمد أنه إن بقى فى الخف مقدار ما يجوز عليه المسح بقى المسح وإلا انتقض وبالأول تأخذ .

المسح على الجورب

الجورب هو ما يلبس في الرجل من مغزول الصوف أو منسوج القطن أو الجاد الرقيق ونحو ذلك ، والمسح عليه إذا كان معلا جائز اتفاقا ، وإذا لم يكن معلا وكان رقيقا غير جائز اتفاقا ، وإن كان تخينا فهو غير جائز عند أبي حنيفة ومالك والأوزاعي ومجاهد وعمرو بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي وقال صاحبان يجوز المسح عليهما وأن لم يكونا متعلين لما روى المغيرة بن شعبة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والتعلين ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وهذا يدل على أن التعلين لم يكونا عليهما لأنهما لو كانا كذلك لم يذكر التعلين فانه لا يقال مسحت على الخف ونعله قال ابن المنذر ويروى إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علي وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد وبه قال عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي وسعيد بن جبير والاعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك واسحاق .

المسح على الجبيرة

أحاديث المسح على الجبيرة ضعيفة لكن يقوى بعضها بعضها ومن رأى المسح على العصاب ابن عمر وعبيد بن عمير وعطاء ، وأجاز المسح على الجبائر أئمتنا والحسن والنخعي ومالك واسحاق والمزني وأحمد وأبو ثور ، والشافعي في أحد قوليهِ ، والمشهور أن المسح واجب بمعنى عدم حل الترك مع عدم فساد الصلاة لو تركه لأن غاية ما يفيدهِ الوارد في المسح على الجبيرة الوجوب ولا تفسد الصلاة بترك الواجب .

شرط المسح

يشترط لجواز المسح على الجبيرة أن يكون غسل عين الجرح ومسحه يضر وإلا فلا بد من غسله أو مسحه لأن جواز المسح على الجبيرة للعذر ولا عذر ، هذا إذا كان

كل البضو جريحا فان كان الغالب هو الصحيح غسل الصحيح وربط الجبائر على السقيم ومسح عليها، وإن كان السقم في أعضاء الوضوء وأغلبها عليه الجبائر تيمم لأن العبرة للغالب ولا يغسل الصحيح عندنا لأن الجمع بين الغسل والتيمم لا وجود له في الشرع إلا في حال وقوع الشك في الطهورية ولم يوجد، وأن استوى الصحيح والسقيم لم يذكر في ظاهر الرواية وذكر في النواذر أنه يغسل الصحيح ويربط الجبائر على السقيم ويمسح عليه وليس هذا جمعا بين الغسل والمسح لأن المسح على الجبائر كالغسل لما تحتها.

وإذا مسح على الخرق الزائدة عن رأس الجرح ولم يغسل ماتحتها فهل يجوز؟ لم يذكر في ظاهر الرواية، وذكر الحسن بن زياد أنه ينظر إن كان حل الخرق وغسل ماتحتها من حوالى الجراحة مما يضر بالجرح يجوز المسح على الخرق الزائدة ويقوم المسح عليها مقام غسل ماتحتها كالمسح على الخرق التى تلاصق الجراحة، وأن كان ذلك لا يضر بالجرح فعليه أن يحل ويغسل حوالى الجراحة ولا يجوز المسح عليها لأن الجواز لمكان الضرورة فيقدر بقدرها.

سقوط الجبيرة

أما أن تسقط لاعن برء أو تسقط عنه في الصلاة أو خارجها، فان سقطت لاعن برء في الصلاة مضى فيها، وإن كان خارج الصلاة أعاد الجبائر بلا مسح، وإن سقطت عن برء فان كان خارج الصلاة وهو محدث توضأ وغسل موضع الجبائر إن كانت على أعضاء الوضوء، وإن لم يكن محدثا غسل موضع الجبائر لا غير، وإن كان في الصلاة أعادها لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل.

الفروق بين الخف والجبيرة:

- (أولا) لا يشترط شد الجبيرة على وضوء بخلاف الخف لانه شرع مانعا من سراية الحدث والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها.
- (ثانيا) المسح على الجبيرة غير مؤقت لان الحرج موجود مادام الجرح.

(ثالثا) الجبيرة إذا سقطت لاعن برء لا يقتضى المسح بخلاف الخف فإنه إذا سقط في الصلاة يستأنفها وإن سقط خارج الصلاة يجب عليه النسل لأن سقوط الغسل في المسح على المنيين للخرج في النزاع فإذا سقط فقد زال الخرج والعذر في الجبيرة موجود في سقوطها لاعن برء بقي المسح .

(رابعا) إذا سقطت الجبيرة عن برء لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الجنابة فان سقوطه يوجب غسل الرجلين جميعا .

(خامسا) يجب استيعاب المسح في الجبيرة على رواية ولا يجب الاستيعاب في الخف رواية واحدة .

(سادسا) يجوز مسح جبيرة رجل مع غسل الأخرى لأن المسح على الجبيرة ليس بدلا عن الغسل بخلاف الخف .

(سابعا) اذا مسح على الجبيرة ثم شد عليها أخرى جاز المسح على العليا بخلاف الخف اذا مسح عليه فإنه لا يجوز المسح على ما فوقه .

أحكام الحيض

معنى الحيض - الحيض في الشرع دم مخصوص يخرج من رحم امرأة بالغة من غير علة ولا آياس فما لا يكون من الرحم لا يكون حيضا وما يكون منه لكن من غير بالغة وهى ما دون تسع سنين لا يكون حيضا وكذا ما يكون من علة كالمرض والحمل لا يكون حيضا وكذا ما يخرج من آيسة وهى التى بلغت ستين سنة أو خمسا وخمسين .

لون دم الحيض

يكون أسود وأحمر وأصفر وكدرا مثل الماء الكبر الوسخ وتارة يكون أخضر وتارة يكون لونه كالتراب وكل هذه الألوان حيض حتى ترى البياض لقول عائشة على ما رواه مالك في الموطأ : لا تعجل حتى ترين القصة البيضاء ، تريد بذلك الطهر من الحيض .

مدة الحيض

لم يرو عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم تقدير لمدة الحيض لأن مدة الحيض تختلف باختلاف النساء ولذا قدرها الفقهاء بحسب الاستقراء في يثباتهم فقدر أئمتنا أقل مدته بثلاثة أيام وأكثره بعشرة ولبس الشرط أن يكون الدم ممتدا ثلاثة أيام بحيث لا ينقطع ساعة لأن هذا نادر والتقدير بما ذكر ظاهر الرواية حتى لو رأت الدم عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب شمس يوم الاثنين لا يكون حيضا في المذهب ولكنه حيض عند أبي يوسف والثلاثة ، أما أبو يوسف فروى عنه أن أقله يومان وأكثر الثالث ، وأما مالك فلان أقله عنده ساعة ، وأما الشافعي واحد فلان أقله عندها يوم وليلة ، وعند الثلاثة أكثر مدة للحيض ثلاثة عشر يوما .

مدة الطهر

أقلها خمسة عشر يوما عند أئمتنا وهو المنقول عن إبراهيم النخعي ، ولاحد لا أكثر الطهر حتى إن المرأة إذا طهرت سنين فأنها تعمل ماتعمل الطاهرات بلا خلاف بين الأئمة لأن الطهارة أصل والحيض عارض فإذا لم يظهر العارض يرجع الى الأصل ، ولم يقدر أئمتنا غاية للطهر الا في المرأة التي استمر بها الدم واحتيج الى نصب العادة لها والمرأة التي استمر بها الدم اما مبتدأة بالدم وهي من بلغت برؤية الدم واستمر بها ، وأما معتادة وهي من سبق لها من حين بلوغها دم وطهر صحیحان ، أما الأولى فيقدر حيضا بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهر طهرها عشرون وشهر تسعة عشر ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضا ثم ذلك دأبها وإنما حكمنا لها بأكثر مدة الحيض والنفاس احتياطا في العبادات حتى لا تؤذيها بنجاسة متوهمة وأما المعتادة التي استمر بها الدم فقد ائتمنا فيها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتقي لابن تيمية عن أم سلمة رضى الله عنها أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تهراق الدم فقال : لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت

تحيضهن . وقد رهن من الشهر قدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستنفر ثم تصلي ، قال الخطابي هذا حكم المرأة يكون لها من الشهر أيام معلومة تحيضها في أيام الصحة قبل حدوث العلة ثم تستحاض فتهريق الدماء ويستمر بها السيلان أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التي كانت تحيض قبل أن يصيبها ما أصابها فإذا استوفت عدد تلك الأيام اغتسلت مرة واحدة وحكمها حكم الطواهر ١٨ .

الطهر المتخلل بين الدمين :

الطهر المتخلل بين الدمين في الحيض إذا كان خمسة عشر يوما كان طهرا حقيقيا وإن كان أقل من خمسة عشر يوما فهو فاسد على ما روى أبو يوسف عن الامام وهو آخر أقواله فلورأت مبتدأة يوما دما وأربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة الأولى حبض .

آثار الحيض :

أولا — يحرم على الحائض ما يحرم على الجنب من قراءة القرآن ومسه ودخول المسجد والصلاة ولا تقضيها وتفطر في رمضان وتقضيه لما روى مسلم في صحيحه عن معاذة قالت « سألت عائشة ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ، ويحرم عليها الطواف كما سيأتي في الحج .

ثانيا — يحرم جامعها بالاجماع لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فوطؤها في الفرج عالما بالحرمة عامدا مختارا كبيره فعليه أن يتوب ويستغفر ، وأما الاستمتاع بغير الجماع فذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك أنه يحرم عليه ما بين السرة والركبة ، وقال محمد بن الحسن واحدا بجرمة الفرج خاصة لما أخرج مسلم عن أنس رضي الله عنه « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت فيسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأمر الله تعالى « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم : «صمتوا كل شيء إلا النكاح» ، ولأبي حنيفة ومن معه ما روى النسائي عن جميع ابن عمير قال : دخلت على عائشة رضى الله عنها مع أمي وغالتي فسألناها كيف كان النبي صلى الله عليه يضحك إذا حاضت أحدا كن ، قالت كان يأمرنا إذا حاضت أحدا أن تأتري بأزار واسع ثم يلتزم صدرها وتديها ، فالحديث دليل على تحريم مباشرة محل الأزار وهو ما بين السرة والركبة ودليل المنع مقدم على دليل الإباحة عند التمارض .
ثالثا — وجوب الغسل عند انقطاعه وإرادة ما لا يحل إلا بالطهارة .

متى يحل وطء الحائض ؟

هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

فالأول — وهو ما إذا انقطع لتمام العشرة فانه يحل وطؤها بلا غسل لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » ، والطهر انقطاع الحيض لا الاغتسال لأنها لو اغتسلت وهي حائض لم تطهر فإذا كان كذلك وجعل الطهر غاية للحرمة حل وطؤها بعد الانقطاع لأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها ، لكن يستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل مراعاة لقراءة التشديد التي تحتل الحرمة حتى تغتسل .

والثاني — وهو ما إذا انقطع لما دون العشرة ودون عاداتها أيضا وفي هذه الحالة يحرم قربانها وإن اغتسلت ما لم يمض مدة عاداتها لأن العود في العادات غالب فكان الاحتياط في الاجتناب ، والمرأة إذا انقطع دمها على هذه الصورة تصلي احتياطا وتؤخر الصلاة وجوبا إلى آخر الوقت المستحب فثلا إذا انقطع الدم في وقت العشاء تؤخر إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه ، لكن لو انقطع الدم لتمام عاداتها يستحب لها تأخير الغسل إلى آخر الوقت المستحب كما بينا .

والثالث — وهو ما إذا انقطع لاقبل من العشرة ولتمام عاداتها فعند أمثمت لا توطأ حتى تغتسل أو يصير الصلاة دينا في ذمتها وذلك بأن ينقطع الدم ويمضي عليها أدنى وقت

صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل واللبس والتحريم فإذا انقطع الدم قبل الظهر مثلا أو في أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لأنها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً في ذمتها لأن المعتبر في الوجوب آخر الوقت وإذا صارت الصلاة ديناً في ذمتها صارت طاهرة حكماً لأنها لا تجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة ، وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا ، أما إذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل إلا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لأنها لم تدرك من وقتها ما يمكنها من الشروع فيه ، وقال الشافعي وزفر لا يجوز وطؤها حتى تغتسل لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » ، بالتشديد ومعناه الاغتسال قال الجصاص قوله تعالى « حتى يطهرن إذا قرىء بالتخفيف فأنما هو الانقطاع لا الاغتسال لأنها لو اغتسلت وهي حائض لم تطهر فلا يتحمل قوله « حتى يطهرن » ، إلا معنى واحداً وهو انقطاع الدم الذي به يكون الخروج من الحيض وإذا قرىء بالتشديد احتمل الأمرين من انقطاع الدم ومن النسل لما وصفنا آنفاً فصارت قراءة التخفيف محكمة وقراءة التشديد متشابهة وحكم التشابه أن يحمل على المحكم ويرد إليه لحصل معنى القراءتين على وجه واحد وظاهرهما يقتضي إباحة الوطء بانقطاع الدم وليس في السنة ما يدل صريحاً على حرمة الوطء حتى تغتسل فيبقى الأمر على ما قال أبو بكر الجصاص .

الاستحاضة

هي دم فاسد يخرج من رحم المرأة في غير أوان الحيض كالدم الذي تراه الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين والدم الذي تراه الأيسة من الحيض وهي من بلغت خمسا وخمسين سنة فما رآته بعدها فليس بحيض إلا إذا كان بوصف الدم الذي يأتيها عادة ودم الاستحاضة لارائحة له ودم الحيض كريحه الرائحة ، ومن دم الاستحاضة الدم الذي نقص عن أقل مدة الحيض وكذا ما زاد على أكثر مدة الحيض والنفاس فإن زاد الدم على عاداتها وزاد أيضاً مع ذلك على أكثر مدة الحيض والنفاس فإنه استحاضة أيضاً لأن

مارأته في أيام عاداتها حيض ييقين وما زاد على العشرة استحاضة ييقين وما بين ذا
 متردد بين أن يلحق بما بعده فيكون استحاضة فتصلى وبين أن يلحق بما قبله فيكون
 حيضا فلا تصلى لحصل الشك والصلاة لا تترك بالشك فيلزمها قضاء ما تركت من الصلاة
 في نذرة التي زادت عن عاداتها إلى العشرة ، أما لو زاد الدم على العادة ولم يزد على الأكر
 فالكل حيض اتفاقا بشرط أن يكون بعده طهر صحيح لأنه لو كان بعده طهر فاسد لا يكون
 الزائد حيضا بل ترد إلى عاداتها فلو كانت عاداتها خمسة أيام مثلا من أول كل شهر فرأى
 ستة أيام فإن السادس حيض اتفاقا فإن طهرت بعد ذلك أربعة عشر يوما ثم رأى
 الدم فانها ترد إلى عاداتها وهي خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضى ما تركته فيه
 الصلاة ، ثم في الصورة التي حكمتها فيها بأن اليوم السادس حيض هل يصير ذلك عا
 لها ؟ أما على رأى أبي يوسف فنعم لأن العادة عنده تثبت بمرة وعند الطرفين لا
 وتظهر ثمرة الخلاف فيما لو استمر بها الدم في الشهر الثاني فعند أبي يوسف يقدر حيض
 من كل شهر بما رأته أخيرا وعندهما على ما كان قبله ، ودم الحامل أيضا دم استحاضة
 عندنا وهو قول أحمد وجمهور التابعين منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وجماع
 ابن زيد وعكرمة ومحمد بن المنكدر والشعبي ومكحول وحامد والثوري والأوزاعي وإ
 المتين وأبو عبيد وأبو ثور ، وقال مالك والشافعي والليث ما تراه من الدم حيض أ
 أمكن وروى ذلك عن الزهري وقتادة وإسحاق لأنه دم صادف عادة فكان حيضا كذا
 الحامل ولنا ما أخرج أبو داود والترمذي من حديث رويغ بن ثابت الأنصاري
 لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من سبي حتى يستبرأها
 جعل عليه الصلاة والسلام وجود الحيض علما على براءة الرحم من الحمل حيث جاء
 غاية للحرمة ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : أن الله رفع الحيض عن الحيا
 وجعل الدم رزقا للولد وقال أحمد إنما يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم ، ولأنه زمر
 لا يعتادها الحيض فيه غالبا فلم يكن ما تراه فيه حيضا كالآيسة .

شرط الاستحاضة

ليست كل امرأة ترى الدم الفاسد تكون مستحاضة شرعاً بل شرط ثبوتها لتترتب عليها لأحكام الشرعية المخصوصة أن ينزل عليها الدم ويستمر طول الوقت كأن يمكث من لظهر إلى العصر مثلاً بحيث لا تمكن طول الوقت من وجود زمان تزواً فيه وتصلى ما لا من الحدث فشرط الثبوت دوام السيلان حقيقة أو حكماً وقتاً كاملاً اعتباراً بسقوط لعذر عنها فإنه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله وشرط دوام الحدث أن لا يمضي عليها بقت الصلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه فيكنى وجود العذر في جزء من لوقت ولو مرة وأما شرط الزوال فاستيعاب الانقطاع حقيقة وقتاً كاملاً بأن لا تراه بدا في الوقت .

أحكام الاستحاضة

المرأة المستحاضة تصلى وتصوم وتوطأ أما الصلاة فلما روى البخارى وأبو داود السائى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انى امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة فإذا هب قدرها فاغسل عنك الدم وصلى ، وأما أنها تصوم فلدلالة النص المتقدم فإنها إذا مرت بالصلاة وهى تحتاج إلى طهارة فلان تؤمر بالصوم وهو لا يحتاج إلى طهارة أولى يحمل جماعها بدلالة النص المتقدم وبما روى عكرمة عن حمزة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجماعها رواه أبو داود والبيهقى وغيرهما بهذا اللفظ بإسناد حسن وقال البخارى قال ابن عباس : المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت . الصلاة أعظم نقل ابن عابدين أنها تقرأ القرآن وتمس المصحف وتدخل المسجد وتطوف إذا سنت من اللوث .

والمستحاضة إذا أرادت الصلاة توضع لا غير ، وهل تزواً لوقت كل صلاة أو

لكل صلاة ؟ قال أئمتنا واحد توضعاً لوقت كل صلاة ، فلا يكون خروج الدم حدثاً مادام وقت الصلاة قائماً ، حتى أن المستحاضة لو توضعاً في أول الوقت فلها أن تصلي ما شاءت من الفرائض والنوافل ما لم يخرج الوقت وإن دام السيلان ، وعند مالك في أحد قوليهِ لكل صلاة ، لحديث أم حبيبة توضعاً لكل صلاة ، قلنا هذا محمول على الوقت لما في بعض ألفاظ حديث فاطمة ، توضعاً لوقت كل صلاة ، ولأنه وضوء يبيح النقل فيبيح الفرض كوضوء غير المستحاضة ، ولأن العزيمة شغل جميع الوقت بالأداء شكراً للنعمة بالقدر الممكن إلا أنه جوز ترك شغل بعض الوقت تيسيراً ليتمكن المكلف من القيام بأعباء الحياة وجعل ذلك شغلاً لجميع الوقت حكماً فصار وقت الأداء شرعاً بمنزلة وقت الأداء فعلاً ثم قيام الأداء مبق للطهاره فكذلك الوقت القائم مقامه وقاض الفقهاء على المستحاضة أرباب الاعذار كذى جرح سائل أو مبطون أو صاحب سلس أو رعاف دائم أو ريح كذلك فهو لاء جميعاً يتوضعون لوقت كل صلاة متى ثبت عندهم على نحو ما ثبت في المستحاضة ، قال الديكأل ومتى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشوا وكان لو جلس لايسيل ولو قام سال وجب رده فإنه يخرج برده عن أن يكون صاحب عنبر بخلاف الحائض إذا منعت سيلان الدم فانها حائض ويجب أن يصلي جالساً إن سال بالميلان لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحديث فان الصلاة بايماء لها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو التنقل على الدابة ولا يجوز مع الحديث بحال حالة الاختيار .

متى ينتقض وضوء صاحب العنبر ؟

إنما تبقى طهارة صاحب العنبر في الوقت إذا توضعاً لعنبره ولم يطرأ عليه حدث آخر ، أما إذا أحدث حدثاً آخر فلا تبقى طهارته لأن الضرورة في الدم ونحوه لا في غيره فإذا سال الدم من أحد منخره فتوضعاً ثم سال من المنخر الآخر فعليه الوضوء لأن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً قبل الطهارة فلم تقع الطهارة له فكان كالبول سواء بسواء ، وكذلك إذا توضعاً لحديث آخر وعذره منقطع ثم سال الدم فعليه الوضوء

لأن ذلك الوضوء لم يقع لدم العذر فكان عدما في حقه ، أما إذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثا آخر ثم توضأ فلا يلتقص ذلك الوضوء بسيلان عنقه لأن وضوءه وقع لها .

حكم ثياب أرباب الاعذار

إذا أصاب توب صاحب العذر نجس من الحدث الذي ابتلى به فعليه أن يغسله إن كان في غسله فائدة بأن كان لا يتنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة ، فإن لم يكن في غسله فائدة فلا يجب عليه غسله مادام العذر قائما .

دم النفاس

معنى النفاس : النفاس في الشرع الدم الخارج من الرحم عقب الولادة ، فلو ولدت ولم ترد ما يجب عليها الغسل عند أبي حنيفة وزفر لأن خروج الولد لا يخلو عن قليل الدم عادة فجعل كالمتيقن . وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليها لعدم الدم ، وتقيد الدم بخروجه من الرحم احتراز عما إذا شقت بطنها وأخرج الولد فإنها تكون صاحبة جرح سائل لانفساء لكن هذا لا يمنع سريان أحكام النفاس مع هذه الحالة فتتقضى به العدة وتعتبر الأمة أم ولد ، فإن سال دم من الرحم مع هذه الحالة صارت نفساء .

مدة النفاس :

لا خلاف بين أئمتنا في أنه لا حد لأقل النفاس بالنسبة للصلاة والصوم فلو ولدت ورأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فإنها تصوم وتصلى من بعد ذلك وأكثر مدة النفاس أربعون يوما وهو مروى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وعائشة قال الترمذى اجتمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفاس تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن تزي الطهر قبل ذلك ، وقال الشافعى رحمه الله أكثره

ستون ولنا ماروى أبو داود عن أم سلة رضى الله عنها قالت : كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة ، صحيح الحاكم استاده قال في عون المعبود والصحيح من المذاهب والاقوى دليلا أن أكثر مدة النفاس أربعون يوما ولا حد لأقله .

الطهر المتخلل في النفاس

قال أبو حنيفة الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يعتبر فاصلا بين الدمين سواء كان خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر ويجعل إحاطة الدمين بطرفيه كالدم المتوالى وبه نأخذ . وقال صاحبان يعد فاصلا إن كان خمسة عشر يوما .

نفاس التوأمين

التوأمين الولدان اللذان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر وإلا فهما حملان ونفاسان ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف نفاس أم التوأمين من الأول وبه قال مالك واحد في رواية وقال محمد وزفر واحد في رواية نفاس التوأمين من الأخير فإتراه من الدم بين الولادتين فهو دم فاسد لأنها حامل به فلا يكون دهما من الرحم ولهذا لا يكون ما تراه الحامل من الدم حيضا وأيضا فالعدة لا تنقضى إلا بوضع الثاني ولأبي حنيفة أن النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة لأنه يتعلق بتنفس الرحم أو بخروج النفس وقد وجد ذلك ، أما انقضاء العدة فهو من الأخير إجماعا لأن العدة متعلقة بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقاء الولد .

حكم السقط :

السقط الولد الساقط قبل تمامه وهو كالساقط بعد تمامه في الأحكام فتصير المرأة به نفساء وتنقضى به العدة ويحسب به لو كان علق يمينه بالولادة وإنما يكون له حكم الولد إذا استبان بعض خلقه لأنه لو لم يظهر من خلقه شيء لا يكون ولداً ولا تثبت له

هذه الأحكام فلا نفاس لكن إن أمكن جعل المرقى من الدم حيضا بأن يدوم إلى أقل مدة الحيض ويقدمه طهر تام يجعل حيضا وإن لم يمكن كان استحاضة .

الحكم العام للنفاس

قال ابن قدامة حكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها لا يعلم في هذا خلافا وكذلك تحريم وطئها وحل مباشرتها والاستمتاع بما دون الفرج منها وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل .

الطهارة الحقيقية

الطهارة الحقيقية :

هي الطهارة عن النجس وهو في اللغة الشيء القذر غير التنظيف وفي عرف الشرع قذر مخصوص .

أنواع الانجاس :

يمكن إجمالها في خمسة أنواع

والأول ، كل ما يخرج من بدن الإنسان مما يجب بخروجه الوضوء أو الغسل كالبول والغائط والودي والمذي والمني ودم الحيض والنفاس والاستحاضة والدم السائل من الجرح والصدید والقىء ملء الفم ، والدليل على نجاسة هذه الأشياء المنقول والمعقول : أما المنقول فبقوله تعالى « ويحرم عليهم الخبائث » والطباع السليمة تستخبث هذه الأشياء والتحريم لا للاحترام دليل النجاسة ، وأما المعقول : فهو وجود معنى النجاسة في هذه الأشياء إذ النجس اسم للاستقذر وهذه الأشياء مما تستقذر الطباع لاستحالتها إلى خبث وتن رائحة ، وإنما قيدنا ما يخرج بكونه مما يجب بخروجه الوضوء لإخراج القىء القليل والدم الذي ليس بسائل فليس شيء من ذلك نجسا فالدم الذي على رأس الجرح ليس بنجس ، وعند محمد في غير رواية الأصول أنه نجس لأنه جزء من

الدم المسفوح والدم المسفوح نجس بجميع أجزائه ، ولأبي يوسف أنه ليس بمسفوح بنفسه والنجس هو الدم المسفوح بنفسه بالنص ، والقاعدة عند أبي يوسف أن مالا يكون حدثا لا يكون نجسا ، وينبنى على هذا الخلاف أنه إذا أخذ ذلك الدم بقطنة والقاه في الماء القليل لا ينجس عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا إذا أصاب ثوبه أو بدنه من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم فهو على هذا الخلاف ، ومثل الدم القيح والصدید ، أما ما عدا ذلك من كل ما يسيل من البدن فإن كان من علة ولو بلا ألم فنجس وإلا فظاهر ، وهذه القاعدة تشمل النقطة ، ماء بين الجلد واللحم ، وماء السرة والأذن والعين فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم ، وقال الحسن ابن زياد الماء بمنزلة العرق فلا يكون نجسا ولا يوجب انتفاض الطهارة وفيه توسعة لمن به جرب أو جدري ثم الدم المسفوح نجس من الانسائس فمن سائر الحيوانات أولى ويستثنى من الدم النجس ما يأتي :

(١) دم الشهيد فهو طاهر ولو مسفوحا مادام عليه فإذا أبين منه كان نجسا فقد وردت النصوص بذلك دمه .

(٢) الدم الباقي في العروق أو اللحم من المذكاة لأنه ليس بمسفوح ولهذا حل تناوله مع اللحم ، وروى عن أبي يوسف أنه معفو في الأكل لافي الثياب لتعذر الاحتراز في الأكل وإمكانه في الثياب .

(٣) دم الكبد والطحال والقلب لأنها ليست بدماء مسفوحة .

(٤) دم السمك وهو طاهر في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف أن السمك الكبير إذا سال منه شيء فاحش يكون نجسا مغلظا اعتبارا بسائر الدماء وجه ظاهر الرواية لإجماع الأمة على إباحة تناوله مع دمه ولو كان نجسا لما أبيح .

« الثاني » ما يخرج من إبدان سائر الحيوانات من الأبوال والاروات ، أما الأبوال فاتفق أئمتنا على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه ، واختلفوا في بول ما يؤكل لحمه فقال الشيخان بالنجاسة وهو مذهب الشافعي ، رواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من السلف وقال محمد وزفر بالطهارة وهو مذهب العتبة والنخعي والاوزاعي والزهرى ومالك

واحد ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويان
أما في الأبل فبالنصر وأما في غيرها مما يؤكل لحمه فبالقياس ، أما النص في أبوال
الأبل فما في المتنق عن أنس بن مالك أن رهطاً من عكل أو قال عرينة قدموا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتروا المدينة (استوخوها) فأمرهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بلفاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها والبائها ، وفي صحيح ابن خزيمة
وابن حبان من حديث عمر في قصة عطشهم في بعض الغزوات قال : حتى إن كان الرجل
ليتمسب الماء حتى لينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويجعل ما بقي على كبده ، واحتج
الشيخان بالحديث المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال أنهما يعذبان
وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول ، الحديث والبول اسم جنس
محلى باللام فيتناول أبوال الأبل وغيرها ، قال الخطابي فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها
وما استدل به المخالف لا يدل على الطهارة لأن حالة الاضطراب تنبئ المحرم والتجسس
كما في الاضطراب لا كل الميتة .

هذا ومع اتفاق أبي حنيفة وأبي يوسف على تخفيف النجاسة في بول المأكول
اللحم إلا أن لكل وجهة في سبب التخفيف فأبو حنيفة يقول : سبب التخفيف تعارض
الأدلة فعنده أن ورد نص واحد بنجاسة شيء فهو مغلظ ، وأن تعارض نصان في طهارته
ونجاسته فهو مخفف ، وأبو يوسف ومحمد قالامدار التغليظ والتخفيف على اختلاف
العلماء وعدمه لأن الاجتهاد حجة في وجوب العمل به وعلى ذلك فإن اتفق العلماء
على نجاسة شيء فهو مغلظ وإن اختلفوا فهو مخفف ، وكما يكون التخفيف عندهما
بالاختلاف يكون أيضاً بعموم البلوى في أصابته وإن وقع الاتفاق على النجاسة لأن
ما عمت بليته خفت قصيته ، نعم قد يقع النزاع بينهما وبين الإمام في وجود هذا المعنى
في بعض الأعيان فيختلف الجواب بسبب ذلك كما في الروث والحثي كما سيأتي .

وأما أرواح الحمر واخشاء البقر والبقلة فنجسة عند أئمتنا جميعاً ، أما عند أبي حنيفة
فنجاستها مغالطة لأن النص الزائد في نجاستها وهو ما روي البخاري عن عبد الله بن

مسعود ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والثمت الثالث فلم أجد فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى الروث وقال هذا رجس أو ركس ، لم يعارضه غيره ، ولأن معنى النجاسة موجود فيها وهو الاستفادار لاستحالتها إلى نتن وفساد رائحة مع إمكان التحرز عنه فكانت نجسة ، وأما عند الصالحين فنجاسة هذه الأشياء خفيفة ، فتجزيه الصلاة في ثوب أصابته حتى تفحش وعند الإمام إن زاد على قدر الدرهم منع الصلاة قال الصالحان أن للاجتهاد فيه مسانغا إذ أن مالكا يقول أن البر والروث والحثي طاهر ، وبهذا يثبت التخفيف ولأن فيه ضرورة لابتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف ، قال أبو حنيفة لا اعتبار للبلوى في موضع النص كما في يول الأدنى فإن البلوى فيه اعم .

« الثالث ، خرم بعض الطيور كالديجاج والبط ، وتفصيل ذلك : أن الطيور نوعان نوع لا يذرق في الهواء ونوع يذرق فيه ، أما ما لا يذرق في الهواء كالديجاج والبط فخرهما نجس لوجود معنى النجاسة فيه وهو كونه مستفادرا لتغيره إلى نتن وفساد رائحة فاشبه العذرة ، وأما ما يذرق في الهواء فنوعان : ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل

(١) ما يؤكل لحمه كالحمم والعصفور ونحوهما وخرؤهما طاهر عندنا حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وخالف الشافعي رحمه الله في ذلك فقال بالنجاسة وهو القياس لانه استحال إلى نتن وفساد فاشبه خرم الديجاج ولنا الاجماع العملي فان الحمام في المسجد الحرام موجود من غير تكثير من أحد من العلماء مع العلم بما يكون منها مع ورود الامر بتطهير المساجد فيما رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب » ، وأما ما ذكره الشافعي من الاستحالة فهي لا إلى نتن رائحة فاشبه الطين الذي في قعر البئر فان فيه الفساد ايضا وليس ينجس لانه استحال لا إلى نتن رائحة .

(٢) أما ما لا يؤكل لحمه كالصقر والحداة فروى الكرخي أن خرمها طاهر عند الشيخين نجس عند محمد بنجاسة غليظة لان معنى النجاسة موجود فيها للتحول إلى الفساد والتنت فاشبه غير المأكول من البهائم ولا ضرورة إلى إسقاط النجاسة لعدم المخالطة

لأنها تسكن المفاوز بخلاف الحمام ونحوه ولها أن الضرورة متحققه لأنها تذرق في الهواء فيتعذر صيانة الثياب والاولاى عنها .

« الرابع » من الانجاس الميتة وتقدم الكلام على أن ما لادم له سائل لا ينجس بالموت وأما الذى له دم سائل فينته نجسة بنص القرآن الكريم وكذا جميع اجزائه التى فيها الحياة من اللحم والشحم والجلد ، وأما الاجزاء التى لا حياة فيها فظاهرة عندنا كالفسع والريش المجزوز والمنقار والعظم ما لم يكن به دسم والعصب على إحدى الروايتين فيه والحافر والظلف ، والاصل في ذلك ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في شاة مولاته ميمونة حين مريها ميتة « إنما حرم أكلها » وفي لفظ « إنما حرم عليكم لحما ورخص لكم في مسكها » المسك الجلد وأخرج الدارقطني « إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحما فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس » وأخرج البيهقي أنه عليه السلام كان يتمشط بمشط من العاج ، ثم ما ذكرنا من الحكم في أجزاء الميتة إنما هو في غير الخنزير والكلب ، أما الخنزير فشعره وعظمه وجميع أجزائه نجسة خلافا لمحمد في شعره ، ووجهه إن حل الاتفاع به للخرازين يدل على طهارته ولنا أن الخنزير نجس العين إذا لماء في قوله تعالى « فانه رجس » منصرفة إليه فيشمل جميع أجزائه ، أما جواز الاتفاع بشعره للاساكفة فالضرورة ولا ضرورة في غير هذه الحالة فيبقى على الاصل فيما عداها ، وأما الكلب ففي طهارة عينه ونجاستها روايتان صحيحتان عندنا فان قلنا بنجاسة عينه فهو كالخنزير سواء بسواء ، وإن قلنا بطهاره عينه فعظمه وشعره وعصبه وما لا تحله الحياة منه طاهر ، فإذا صلى وهو حامل جروا صغيرا لا تصح صلاته على القول بنجاسته مطلقا وتصح على القول بطهارته أما مطلقا أو بشرط كونه مشدود الفم بحيث لا يصل لعابه إلى ثوبه كما شرطه الهندواى ، أما عدم صحة الصلاة بناء على نجاسته فظاهرة ، وأما صحة الصلاة بناء على طهاره عينه فلان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس إلا بالموت ونجاسته باطنة في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى ، والاصل في هذا الحكم امره صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء من ولوغ الكلب لان الظاهر كما تقدم أن الامر بالتطهير إنما هو من النجاسة الموجودة في فمه من لعابه وفيه أشرف ما فيه فبقية

بدنه أولى ، أو نقول لعابه نجس وهو متحلب من البدن فبدنه نجس ، ولما كان أخذ هذا المعنى من الحديث غير متعين لجواز أن يكون الغسل لأجل قذارة الكلب - اختلفت الرواية في نجاسة عينه وطهارتها .

« الخامس » من الانجاس الخمر وهو نجس بالنص الكريم ومغلظ باتفاق الروايات وأما غيره من الانبذة وبقيّة الاشربة المحرمة فالذي نأخذ به التغليظ لما في مسلم وكل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، والحزمة لا للاحترام دليل النجاسة .

« السادس » غسالة النجاسة أما الحكمة فقد تقدمت وأما الحقيقة فالمياه المتخلفة من غسل الثوب النجس ثلاثا نجسة لان النجاسة انتقلت إليها ، لحكم المياه الثلاث في حق المنع من جواز التوضؤ بها والمنع من جواز الصلاة بالثوب الذي أصابته سواء لا يختلف وهل يجوز الانتفاع بالغسالة فيما سوى الشرب والتطهير من بل الطين وسقي الدواب ونحو ذلك ؟ أما إن كان قد تغير الطعم أو اللون أو الريح فلا يجوز الانتفاع به لانه لما تغير دل على أن النجاسة غالبية فالتحق بالبول ، وأن لم يتغير يجوز لانه لما لم يتغير دل على أن النجاسة لم تغلب على الطاهر والانتفاع بما ليس بنجس العين مباح في الجملة ولذا إذا وقعت فأرة في سمن فانت فيه أن كان جامدا تلقى الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي وإن كان ذاتيا لا يؤكل ولكن يستصبح به ويدبغ به الجلود وقال احمد لا ينتفع به لما روى في بعض طرق حديث الفأرة التي وقعت في السمن . « وإن كان مائعا فلا تقر به ولنا ما في الرواية الاخرى وإن كان مائعا فاستصبحوا به وانتفعوا » وروى هذا عن أبي موسى الاشعري وعلى وابن عمر ، وما احتج به احمد ضعفه ابن تيمية حيث قال : التفريق المروي فيه إن كان جامدا فالتقوا وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به غلط . « السابع » الماء الوارد على النجاسة عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى الماء إذا ورد على نجاسة لا ينجس لامره عليه الصلاة والسلام حسب دلو من ماء على بول الاعرابي الذي بال في المسجد ونبيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الراكد فلو استوى الوارد والمورود لما أمر بإيراد الماء على النجاسة ونهى عن إيراد النجاسة على الماء قلنا المخالطة قد حصلت في الصورتين وتغيرت بوزود الماء على النجاسة

وورودها عليه فرق صوري ليس فيه من الفقه شيء..

المقدار الذي يعد نجاسة شرعا .

أما النجاسة الواقعة في الماء فلا فرق بين القليل والكثير وأما ما يقع من النجاسات في الثوب والبدن والمكان فهو إما قليل أو كثير ، أما النجاسة القليلة فإنها لا تمنع جواز الصلاة سواء كانت غليظة أو خفيفة استحسانا والقياس أن تمنع وهو قول زفر وأحمد قاسا النجاسة الحقيقية على النجاسة الحكيمة بقاء لمعة من اليد يفسد الوضوء فقليل النجاسة ولو بما لا يدركه الطرف يمنع صحة الصلاة أيضا قال الأستاذ رشيد رحمه الله يدفع هذا مجموع ماورد في التطهير من الأحاديث الصحيحة فإنها صريحة في كون المراد منها إذهاب القدر أو إضعافه كتطهير النعل بالفرك والمنى الجاف بالفرك من أين جاء تطهير ما لا يدرك الحس فيه قدراً أن هذه الافلسفة ماكانت تخطر لأهل الصدر الاول بيال ، وأما النجاسة الكثيرة فتمنع جواز الصلاة كما سيأتي دليل ذلك في كتاب الصلاة وتختلف الكثرة بالنظر إلى غلظ النجاسة وخفيتها فالكثرة في النجاسة الغليظة أن تزيد على الدرهم وإلّا بما قدرنا به أخذاً من موضع الاستنجاء كما قال إبراهيم النخعي أن التقدير بالدرهم على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث استقبحو ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم تحسيناً للعبارة وأخذوا بصالح الادب ، ولم يذكر في ظاهر الرواية صراحة ما هو تحديد هذا الدرهم ولكن محمداً قال في كتاب النواذر : الدرهم الكبير هو ما يكون مثل عرض الكف وذكر في كتاب الصلاة أن الدرهم الكبير هو المثلقال الذي وزنه عشرون قيراطاً وحمل الهندواني رواية المساحة على النجاسة السائلة كالبول ورواية الوزن على النجاسة الجامدة وبه نأخذ ، والكثرة في النجاسة الخفيفة هي الكثرة الفاحشة كما هو في ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الكثير الفاخض فكره أن يحمد له جداً وقال الكثير الفاخض ما يستغشحه الناس ويستكثرونه ، وذكر الحاكم الشهيد في محضره عن أبي حنيفة ومحمد التقدير بالربع لأن للربع حكم الكل في أحكام الشرع وبها نأخذ ، والمشهور أن

المراد بالربع ربع جميع الثوب فما دون ذلك المقدار من الغليظة والخفيفة عفو قال مشايخنا معنى العفو جواز الصلاة معه لكن لو صلى وفي ثوبه قدر الدرهم كره تحريما ، وأن صلى بأقل من الدرهم كره تنزيها ، وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لأنها سنة وغسل النجاسة واجب فهو مقدم وفي أقل من الدرهم يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بأن لا يدرك جماعة أخرى وإلا مضى في صلاته لأن الجماعة أقوى كما يمضى في المسألتين إذا خاف فوت الوقت لأن التفويت حرام ولا مهرب من الكراهة إلى الحرمة .

المطهرات من النجاسة :

اذكر منها تسعة

الاول — الماء المطلق لقوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » ، والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره .

الثاني — كل مائع طاهر مزيل كالخل وماء الورد ونحوهما بما إذا عصر انعصر ، فالمائع إذا لم يكن طاهرا لا يجوز التطهير به فلا يجوز غسل ثوب متنجس بالدم بيول ما يؤكل لحمه مثلا لأن سقوط تنجس آلة التطهير حال الاستعمال إنما هو لضرورة التطهير وليس البول مطهرا فيتنجس بنجاسة الدم فلا يزداد الثوب به إلا شرا ، والمائع إذا لم يكن مزيلا أيضا كالدهن والسمن والابن لا يجوز التطهير به لأن الإزالة إنما تكون بأن تخرج أجزاء النجاسة مع المزيل شيئا فشيئا وذلك إنما يتحقق فيما ينعصر بالمصر وهذا ليس كذلك ، ثم إزالته النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالمائع مذهب الشيخين ، وقال محمد وزفر والشافعي لا تزول به النجاسة لأن طهورية الماء إنما عرفت بخالفة للقياس إذ القياس أن يتنجس الماء بأول ملاقة النجس فالتطهير به غير ممكن لكن سقط اعتبار ذلك دفعا للخرج فلا يقاس غير الماء عليه لأن ما خالف القياس لا يقاس عليه ، ولما أن المقصود هو إزالة النجاسة لإزالتها بآلة خاصة بدليل جواز الاختصار على قطع موضع النجاسة وحرقة ، وكون الماء آلة صالحة لازالة النجاسة .

حكم شرعى معلل بكونه مزيلا فيعدى إلى كل مانع يشاركه في ذلك ، وكونه مزيلا يتضمن امرين طهارة المحل وعدم تنجس الآلة بالملاقة وإلا لما وجدت الإزالة بل الزيادة وإتمام لنحو المانع بالماء في إزالة الحدث لأن الحكم بالطهارة عن الحدث بمعنى زوال المانع الشرعى ليس بمعقول إذا لعضو طاهر لا ينجس به شيء ومن شرط القياس كون المعنى في حكم الأصل معقولا .

الثالث - الفرق البنى اليابس من الثوب وهو مطهر استحسانا والقياس أن لا يظهر إلا بالنسل ، وجه الاستحسان أنه شيء غليظ لزج لا ينترب في الثوب إلا رطوبته ثم تنجذب تلك الرطوبة بعد الجفاف فلا يبقى إلا عينا وأنها تزول بالفرق بخلاف الرطب لأن العين وإن زالت بالحت فأجزاؤها متشربة في الثوب قائمة فبقيت النجاسة وإذا لو كان رطبا لا يظهر إلا بالنسل لما يذاب وإن جف على البدن فاشهور أنه يظهر بالحت أيضا لأن النص الوارد في الثوب يكون واردا في البدن من طريق الأولى لأن البدن أقل تشربا من الثوب والحت في البدن يعمل عمل الفرق في الثوب في إزالة العين والأصل في غسل المني من الثوب مافى البخارى عن عائشة قالت دكت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وأن بقع الماء في ثوبه ، والأصل في فركه ما فى مسلم عن عائشة قالت د لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه ، وقال الشافعى واحمد بطهارة المني لما روى الدارقطنى عن ابن عباس قال د سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصب الثوب فقال إنما هو بمنزلة الخاط والبصاق وإنما يكفك أن تمسحه بجزرة أو بأذخرة ، قلنا هو موقوف على ابن عباس وهو الصحيح فيه فلا يعارض ما فى الصحيحين قال الشوكانى الصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة .

الرابع - ذلك الخف والنعل بالأرض دللكا قويا بحيث يزول أثر النجاسة متى كانت النجاسة ذات جرم وهى التى ترى بعد الجفاف كالغبرة والدم واشترط أبو حنيفة أن تكون النجاسة جافة فإله جرم من النجس إذا أصاب الخف ولم يجف لم يظهر بالدلك عنده ، وأبو يوسف لا يشترط الجفاف لأطلاق حديث أبى دود الآتى وبه نأخذ

لعموم البلوى ، فإذا لم تكن النجاسة ذات جرم فلا بد من غسل الخف ثلاثا وتركه في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب النداة ولا يشترط اليبس والأصل في طهارة الخف ونحوه بالدلك ما روى أبو داود وأحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيما فيهما فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والظاهرية وأبي ثور وإسحاق والأوزاعي وأحمد في رواية وإحدى الروایتين عن الشافعي ، وذهب المعتزلة والشافعي ومحمد وزفر إلى أنه لا يطهر بذلك لأرطبا ولا يابس فلا يطهر الخف عندهم إلا بالفضل إذ لا فرق بين الخف والبدن والثوب والبساط لأن الرطوبة تتداخل في أجزاء هذه الأشياء جميعها فصار الأمر كما لو أصابها رطوبة النجاسة دون جرمها والحديث حجة عليهم قلنا هناك فرق بين الخف وتلك الأشياء لأن الخف أجزاءه صلبة لا يتداخله جرم النجاسة وإنما يتداخله رطوبتها وذلك قليل يمتد به الجرم إذا مسح بقوة بحيث لا يبقى بعد المسح شيء على أنه أن يبقى شيء فهو قليل معفو عنه بخلاف الثوب والبساط لانهما متخلخلان فيتداخلهما أجزاء النجاسة ، وبخلاف البدن لأن لينة ورطوبته بالعرق يساعدان على تشربه أجزاء النجاسة .

الخامس — المسح في كل جسم صقيل لا مسام له جديد كان أو غيره كالعظم والابنوس وصفائح الذهب والقضة إذا لم تكن منقوشة والزجاج والاعوية الصلبة ونحوها بشرط ذهاب أثر النجاسة وقال محمد لا بد من الغسل في كل ذلك بالماء وهو القياس ، وجه استحسان الشيخين أن هذه الأشياء لا تتداخلها النجاسة وما على ظاهره يزول بالمسح .

السادس — الجفاف للأرض المتنجسة إذا ذهب أثر النجاسة من لون وريح وطعم وكذا كل ما كان ثابتا فيها لاخذة حكمها لاتصاله بها كشجر وكلا قائمين وحصى وأجر ولبن ونحوها إذا كانت متداخلة في الأرض فإن لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالجفاف لأنها جيلت لا تسمى أرضا عرفا ، وإنما قيدنا بالجفاف لأنها لو لم تجف لا تطهر إلا بالغسل وكيفية : إن كانت الأرض رخوة تشرب الماء صب عليها

الماء حتى ينلب على ظنه أنها طهرت، وإن كانت الأرض ضلّبة فإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق لها أثر وتركت حتى جفت فاتها تطهر، والأصل في طهارة الأرض بالجفاف ما في سنن أبي داود عن ابن عمر قال: كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت في شابا عزيا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك، فلولا اعتبار أنها تطهر بالجفاف لمنع منها الكلاب وقال زفر والشافعي في الجديد وغيرهما لا تطهر الأرض بالجفاف لأن النجاسة حصلت في المكان والمزيل لم يوجد ولهذا لا يجوز التيمم بها فلا تجوز الصلاة عليها، والحديث حجة عليهما وأما عدم جواز التيمم عليها فلأن الصعيد علم قبل النجس طاهرا وطهورا وبالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا أحدهما وهو الطهارة فيبقى الآخر على ما علم من زواله وإذا لم يكن طهورا لا يتيمم به.

السابع - انقلاب العين فإن كان في الخمر بأن صار خلا فلا خلاف في الطهارة وأن كان في غيره كرماد قدر وخزير وميتة وقتنا في ملح فصارنا ملحاً وكل ما استحال طبعاً وصورة كالكرز والقدر إذا جعلنا من طين نجس ثم حرقا وكريت نجس صنع صابونا فقد قال محمد بالطهارة وخالفه أبو يوسف محتجا ببقاء أجزاء النجس من وجه الحكم بالنجاسة أحوط وبقول محمد نأخذ لأن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة والحقيقة تتغير بانتفاء بعض أجزاء مفهومها فكيف بالكل ونظيره في الشرع المصير طاهر فيصير خمرًا فينجس ويصير خلا فيطهر بالاتفاق فدل ذلك على أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها.

الثامن - الدباغ للجلد وهو في اللغة من دبغ الجلد دباغا ودباغة لينة وأزال مابه من رطوبة وتتن، والدباغ نوعان حقيق وحكمي فالحقيق هو الدبغ بما له قيمة كالشب والقرظ والغصن وقشور الرمان والملح وما أشبه ذلك، والحكمي هو الدبغ بالتشميس والترتيب والالقاء في الريح، والنوعان مستويان في الحكم إلا في شيء واحد وهو أنه لو أضاف الماء للجلد بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا. باتفاق الروايات وبعد

الدباغ الحسكى فيه روايتان وهما مبنيتان على أن ما طهر بغير الدباغ الحقيقى هل زالت نجاسته بالكلية أم قلت فقط فن قال أنها زالت قال إذا أصابه الماء لا يعود نجسا وعلى العكس من قال أنها قلت ، والذي نأخذ به رواية الطهارة لأن ملاقة الطاهر للطاهر لا توجب التجنيس وقد وردت الروايتان فى مسائل أخرى كلها بما حكم بطهارته بمطهر غير المائعات كالخف إذا أصابه نجس ودلكه ثم وصل الماء إليه وكالأرض إذا أصابها نجاسة وذهب أثرها ثم وصل إليها الماء والمضى إذا فرك من الثوب وأصابه الماء والسكين إذا مسحت من النجاسة ثم قطع بها البطيخ ثم كل جلد يحتمل الدباغ يجوز دبغه إلا جلد الخنزير إنجاسة عينه والأصل فى الدباغ حديث ابن عباس عند مسلم وأحمد وابن ماجه والترمذى « إياها هاب دبغ فقد طهر » .

التاسع — من المظترات الذكاة الشرعية وهى الصادرة من أهلها فى محلها لأن الذكاة تعمل عمل الدباغ فى إزالة الرطوبات النجسة قال المشايخ كل ما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة جلده ولحمه وهذه القاعدة بعمومها تشمل ما كول اللحم وغيره ، أما طهارة جلد غير المأكول فهو ظاهر المذهب فى المتفق عن النسائى سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال « دبأها ذكاتها » ، وأما طهارة لحمه فالذى نأخذ به رواية النجاسة لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمرهم باهراق الآنية التى فيها لحوم الحمر الأهلية وأمرهم بفسلها .

المعفى عنه من الانجاس :

ينفى عن رشاش بول كرموس الابل فلا يجب معه غسل الثوب ولو امتلأ الثوب به لأنه لا يستطاع الاحتراز عنه لاسيما فى مهب الريح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال : أنا أرجو من عفو الله أوسع من هذا ، وعن ائمتنا أن قول محمد مثل رموس الابر دليل على أن الجانب الآخر من الابر معتبر ، ولو وقع الثوب الذى عليه الرشاش فى الماء تنجس لأن طهارة الماء واجبة على سبيل التأكيد ،

ويعنى عن أثر ذباب وقع على نجاسة فأصاب ثوب المصلى للحرج وهو مدفوع بالنص
ويعنى عن رشاش من غسالة ميت لعموم البلوى .

كيفية التطهير بالغسل

لا خلاف فى طهارة المتنجس بغسله فى الماء الجارى ولا يشترط حينئذ العصر
فما ينصرف ولا التجفيف فيما لا ينصرف ، ولا يشترط تكرار الغسل ، فالإناء النجس
إذا وضع فى النهر وملأه الماء وخرج منه طهر ، كما لا خلاف فى طهارة الثوب النجس
إذا صب الماء عليه واكثر من الصب بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء ويخلطه
غيره ثلاثا لانهم جعلوا الصب الكثير بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء قائما
مقام العصر ، أما لو غسل الثوب فى إجابة بماء نظيف ثم فى أخرى ثم فى أخرى فانه يطهر
استحسانا ، والقياس أن لا يطهر الثوب ولو غسل فى عشر أجانات لأنه كلما وجد فى الاجابة
تنجس الماء فانما غسل الثوب بعد ذلك فى الماء النجس فلا يطهر إلا بالصب أو وضعه
فى الجارى كما تقدم ، ووجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم « طهور إناء أحدكم
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله ثلاثا ، فبين منه أن الإناء النجس يطهر بالغسل من
غير حاجة إلى تقوير أسفله ليجرى الماء على النجاسة ، لأن الثيات النجسة يغسلها
النساء والخدم عادة وقد يكون للغسل ثقبلا فلا يقدر على حله ليصب عليه الماء ،
والماء الجارى لا يوجد فى كل مكان فلو لم يطهر بالغسل فى الاجابة لوقع الناس فى
الحرج ، والقياس الذى تقدم قال به أبو يوسف فى تطهير الأعضاء فإذا تنجس عضو
منها لا يطهر بغسله فى الآنية إذ لا حرج فى غسله خارجا أما محمد فسوى بين الثوب
والعضو فى أنه يطهر بالغسل فى الاجانات وهو قول أبى حنيفة لأن الضرورة تحمقت
فى بعض الأعضاء فان من دى أهله أو فقه لا يمكن صب الماء عليه لثلا يشرب الماء
النجس أو يعلو على دماغه وفيه حرج بين فأخذنا بالاستحسان فى العضو كما
أخذنا به فى الثوب .

شرط التطهير بالماء

شرط التطهير بالماء أمران :

(١) العدد في غير نجاسة مرئية

(٢) العصر فيها ينعصر ، أما النجاسة التي ترى بعد الجفاف كالدم والعذرة فطهارتها بزوال عينا ، وبقاء الأثر الذي يشق زواله لا يضر لها في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن دم الحيض «تحت ثم تقرصه بالماء» وروى أحمد «ولا يضر كثره» والأثر اللون أو الريح فإن شق زواله سقط وجوب الإزالة ، وتفسير المشقة أن يحتاج في إزالته إلى استعمال غير الماء كالصابون والماء المغلي بالنار ، وأما النجاسة غير المرئية وهي التي لا ترى بعد الجفاف كالبول فأنها تغسل ثلاثا مع العصر في كل مرة فيها ينعصر ، ويستدل للغسل ثلاثا بقوله صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الأبناء حتى يغسلها ثلاثا» أمر بالغسل ثلاثا في النجاسة الموهومة ففي النجاسة المحققة أولى ، ثم التقدير بالثلاث مختار البخاريين ومستندهم ما تقدم ولأن غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيرا ، واختار العراقيون اعتبار خلية الظن وإذا فالتقدير بالثلاث ليس بلام بل الفرض أن يغسل حتى يغلب على ظنه أنه طهر ، ويستدل للعصر بقوله صلى الله عليه وسلم «حتيه ثم اقرصه» ولأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فإن العصر هو المستخرج للنجاسة فيها ينعصر وأما ما لا ينعصر فهو نوعان : أوان وغيرها ، أما الأواني فهي ثلاثة (١) خزف (٢) وخشب (٣) وحديد ، فإن كان الاناء من خزف أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يحرق ، وإن كان عتيقا يغسل ثلاثا ولا يشترط التجفيف ، وإن كان من جديد أو زجاج أو صيني فإن كان صقيلا سمح وإن كان خشنا يغسل ثلاثا ولا يشترط التجفيف لأنه لا يشرب النجاسة فالفصل ثلاثا مع التوالى كاف لأن العصر متعذر فقام التوالى في الغسل مقام العصر ، وأما غير الأواني فاما أن يتدخله أجزاء النجاسة أولا أما الثاني فيغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة كالجلد والنعل والخف والأجر

الجديد ، أما القديم فيغسل ثلاثا ولو بلا تجفيف ، وأما الأول فلا يطهر عند محمد أبدا
لأن التجسس إنما يزول بالعصر ولم يوجد وعند أبي يوسف يطهر بنفسه ثلاثا مع التجفيف
كل مرة وبه نأخذ تيسيرا ..

الاستنجاء

معنى الاستنجاء :

الاستنجاء في اصطلاح الفقهاء إزالة النجس من أحد المخرجين بالحجر أو بالماء .

حكم الاستنجاء :

اختلف العلماء في حكم الاستنجاء فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك في رواية والمزني من
أصحاب الشافعي أنه سنة ، وقال الشافعي واحد وأبو ثور وإسحاق وداود ومالك في رواية
أنه فرض لظاهر الأوامر الواردة كحديث أبي هريرة : « وليستنج بثلاثة أحجار »
ولحديث عائشة الذي أخرجه ابن ماجه واحده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار يستطيب بهن ، والأمر
يقضي الوجوب ولا صارف له واحتج أئمتنا بما رواه أبو داود عنه عليه الصلاة والسلام
« من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من
فعل فقد أحسن ومن لا فلا ، ولأنه لا يجب إزالته بالماء مع القدرة عليه فلا يجب
بغيره بالأولى لأن الماء آلة التطهير وهو مطهر حقيقة فإذا لم يجب بالمطهر فكيف يجب
بغيره ؟ فصار كالباقي بعد الاستنجاء بالأحجار فعلم بذلك أن المقعدة لا يجب تطهيرها
لذلول وجب لوجب بالماء كما في سائر المواضع قال المزني لانا إجمعا على جواز التسبح
بالأحجار فلم يجب إزالتها كالمشي وحمل أئمتنا الأوامر الواردة بالاستنجاء بالأحجار
الثلاثة على الندب ثم هو سنة مؤكدة عندنا لمواظبه صلى الله عليه وسلم عليه فلو صلى
بدونه كره ، وحكى عن ابن سيرين فيمن صلى ولم يستنج قال لا أعلم به بأسا ، وهذا
إذا لم تتجاوز النجاسة موضع الاستنجاء فلو تجاوزت موضع الاستنجاء كانت من باب
إزالة النجاسة وعلى ذلك ينظر في هذا المتجاوز فإن زاد على النهرم يفترض غسلها

بالماء اتفاقاً لأن للبدن حرارة تجذب أجزاء النجاسة فلا يزيلها المسح بالحجر وهو القياس في محل الاستنجاء إلا أنه ترك فيه بالنص على خلاف القياس فلا يتعداه ، وإن زاد عن الدرهم لكن بضم ما على المخرج إليه لا يفرض الغسل عند الشيخين بناء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عندهما فيسقط اعتباره مطلقاً حتى لا يضم إلى ما على بدنه من النجاسة ، وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لأن العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل أنه يفرض غسله في الجنابة والحيض .

ما يستنجى به :

أما عندنا فالحجر أو ما يقوم مقامه من كل جامد طاهر مزيل للعين ليس له حرمة كقطع الطين اليابسة والتراب والخرق البالية ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بعظم أو روث فيكره بهما تحريماً أما العظم فلائنه ربما كان شائكاً فيضرب وأما الروث فللنجاسة ، كما يكره الاستنجاء بالمحترقات كطعام الأدميين وأوراق الكتب .

كتاب الصلاة

مواقيت الصلاة :

جعل الله سبحانه وتعالى للصلاة أوقاتاً مخصوصة فمن صلى قبل الوقت لم تجز صلاته عند الجمهور والزهري والأوزاعي ، وروى عن ابن عمر وأبي موسى أنها أعادا الفجر لأنهما صلياها قبل الوقت ، وروى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجوز له وينحوه قال الحسن والشعبي ، وحجة الجمهور قول الله سبحانه وتعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أى فرضاً مؤقتاً ، وأما من صلى بعد الوقت كسلا فإنه آثم بالإجماع ، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبازر أن يصلي الصلاة لوقتها كما رواه أحمد ومسلم واللساني ، فإن أخر الصلاة عن وقتها شيء يشغله ولم

يتخذ ذلك عادة له فالجمهور على أنه آثم أيضا للأحاديث الكثيرة في تأدية الصلاة لوقتها ، وذهب قليل من الفقهاء إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لم يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابي عن القفال والشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر لما في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا بالمدينة في غير خوف ولا سفر قال أبو الزبير فسألت سعيداً لم فعل ذلك فقال : سألت ابن عباس كما سألتني فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته ، فإن أخر الصلاة لعذر السفر فذهب أثمتا عدم جواز ذلك وهو قول الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي والاسود وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن عمر في رواية أبي داود وجابر بن زيد ومكحول وعمر بن دينار والثوري وعمر بن عبد العزيز وسالم والليث بن سعد ، وذهب كثير إلى جواز الجمع للمسافر مطلقاً تقديماً وتأخيراً روى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وأبو موسى وابن عمر وابن عباس وبه قال جماعة من التابعين منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وريمة الرأي وبه قال سفيان الثوري والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر ومن لالكية أشهب وحنبل ما في الصحيحين عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل لجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ويدل على جواز جمع التقديم جمعه صلى الله عليه وسلم بفرقة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليتصل وقت الدعاء ولا يقطع بالانزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة فالجمع لأجل المشقة والحاجة أولى ، وقال الحافظ في الفتح وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وبينها النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي ، واستدل أثمتا بما رواه البخاري ومسلم « عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : ما رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع (١) فإنه جمع بين المغرب والعشاء وصلى صلاة الصبح في الغد قبل وقتها ، وبما روله مسلم عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ، ولم يأخذ أئمتنا بأحاديث الجمع في السفر — مع أنهم قالوا بالجمع كما في عرفة ومزدلفة — للاضطراب فيها . فمثلاً حديث ابن عباس عند مسلم فيه الجمع بلا عذر من سفر أو خوف وبعض الأحاديث يقيد الجمع بحالة ما إذا حصل الجد في السير روى ذلك عن أسامة بن زيد وابن عمر وهو قول مالك في المشهور عنه ، وهناك من الأحاديث ما يدل على أن الجمع جائز وإن لم يجد السير ، لهذا الاضطراب في أحاديث الجمع في السفر لم يأخذ أئمتنا بها وإنما تمسكوا بالأصل وهو وجوب تأدية الصلاة في أوقاتها حتى يقوم دليل غير مضطرب على جواز التأخير أو التقديم ولهذا قال أئمتنا بالجمع في مزدلفة وعرفة لأن مستنده لا اضطراب فيه ، وإذا فلا عذر عند أئمتنا يبيح الجمع بحال والجمع في عرفة ومزدلفة من التسك لا من باب الأعذار المبيحة ، ولهذا لم يقل أئمتنا بالجمع لعذر المطر لعدم ثبوت ذلك مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال قال به الثلاثة والأوزاعي وإسحاق وروى عن مروان وعمر بن عبد العزيز وحجتهم ما روى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم وللأثر في سنته عن أبي سبرة بن عبد الرحمن أنه قال : « من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء » .

تحديد المواقيت :

حددت السنة النبوية مواقيت الصلاة حيث عليها جبريل عليه السلام لتبيناً وعليها صلى الله عليه وسلم للأمة ، فوقت الصبح من طلوع الفجر الثاني المسمى بالفجر الصادق وهو البياض المنتشر في الأفق بئمة ويسرة فلا عبرة بطلوع الفجر الكاذب وهو البياض

الذى يبدو مستطيلاً في ناحية من السماء لأنه يعقبه ظلام وينتهي وقت الفجر بطلوع الشمس كما هو مصرح به في رواية مسلم ، ووقت الظهر مبذوه حين تزول الشمس بلا خلاف وآخره حين يصير ظل كل شيء مثليه على ما روى محمد عن أبي حنيفة وهذه الرواية مذهب الإمام ، وروى الحسن بن زياد أن آخر وقته إذا صار ظل كل شيء مثله وهو قول الصحابين وزفروا الحسن والأئمة الثلاثة لحديث لعامة جبريل حيث صلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله فدل ذلك على أن أول وقت العصر هو هذا بالضرورة يكون هو آخر وقت الظهر ، والذي نأخذ به رواية محمد عن الإمام لأن سيدنا جبريل عليه السلام أم الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه مرتين في المرة الثانية صلى به الظهر وظل كل شيء مثله وصلى به العصر وظل كل شيء مثله فكان العمل على التعليم الثاني وفيه العمل بالأول وزيادة ، وروى أسد بن عمرو عن الإمام إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فيكون بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل قال الكرخي وهذه أعجب الروايات إلى لموافقتها لظاهر الأخبار ، ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر على اختلاف القولين إلى غروب جرم الشمس من الأفق الحمى ، أما الأفق الحقيقي فغير متيسر معرفته للعامة ، وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس بلا خلاف وآخر وقته غياب الشفق هكذا جاء التعبير في السنة واختلف الفقهاء في معنى الشفق فقال الصحابيان الشفق الحمرة التي تبقى في السماء بعد مغيب الشمس وهو بقية شعاعها وهو المروى عن ابن عباس وابن عمر وهو قول مكحول وطاوس وبه قال الثلاثة والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق ، وقال أبو حنيفة والأوزاعي الشفق البياض بعد الحمرة وروى ذلك عن أبي هريرة وعن عمر ابن عبد العزيز مثله وهو اختلاف لقوى حكى عن القراء الشفق الحمرة وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة وبها نأخذ وقال المبرد الشفق البياض ، ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب على اختلاف القولين إلى طلوع الفجر الصادق ، هذا مذهب الإمام ، وقال الصحابيان ليس وقتها واحداً بل وقت الوتر بعد صلاة العشاء لأن الوتر سنة العشاء فيكون تبعاً لها فلا يدخل وقته حتى يصل العشاء ولحديث أبي داود :

«إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، وحجة الامام أنهما فرضان وإن كان أحدهما عمليا والآخر اعتقاديا فليس الوتر تابعا للعشاء بل هما كفرضين اجتماعا في وقت واحد كقضاءين أو قضاء وأداء ولأن في بعض طرق الحديث المتقدم «فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، وفائدة الخلاف تظهر في موضعين (الأول) لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فساد العشاء لا الوتر فإنه يصح وبعيد العشاء وحدها عنده لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر ، وعندهما بعيد الوتر لأنه تابع لها فلا يصح قبلها (الثاني) أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا تجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده ، وعندهما تجوز إذ لا ترتيب بين الفرائض والسنن .

الأوقات المستحبة

أما صلاة الفجر فالاسفار بها أفضل من التغليس سفرا وحضرا صيفا وشتاء في حق جميع الناس إلا في حق الحاج بمردلفة فإن التغليس بها أفضل والاسفار بالفجر مذهب أئمتنا والثوري والحسن بن حنبل وهو مروي عن علي وابن مسعود وقال الثلاثة التغليس أفضل وهو مذهب إسحاق وأبي ثور والأوزاعي وداود بن علي وأبي جعفر الطبري وهو المروي عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة وحجتهم ما في الصحيحين عن عائشة قالت : « كانت نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متبلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى يوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس » واحتج أئمتنا بما روى مسلم عن ابن مسعود قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة لغير ميقاتها إلا بجمع جمع بين المغرب والعشاء وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغلس » وكان أبو حنيفة يأخذ بمذهب شيوخي من الصحابة والتابعين فيأبراهيم النخعي يرى الاسفار أفضل روى الطحاوي عنه أنه قال ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر والتنوير بالفجر ويستحب تأخير الظهر في الصيف مطلقا لا فرق بين أن يصلي

بجماعة أولا اشتد الحر أولا في بلاد حارة أولا، ويستحب تعجيله في الشتاء لما أخرجه
 النسائي عن أبي موسى رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان
 الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجلاً ، ، ويستحب تأخير العصر ما دامت الشمس
 بيضاء نقية لم يدخلها تغيير يستحب ذلك صيفا وشتاء فالتأخير إلى التغيير مكروه ، وحد
 التغيير أن يصير القرص بحال لا تحار فيه الأعين ، وذهب أحمد والشافعي والأوزاعي
 وإسحاق إلى أفضلية التعجيل بكل حال وحجتهم ما أخرجه الترمذي والحاكم وصحاحه
 عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال
 الصلاة في أول وقتها ، ولنا ما روى أبو داود والدارقطني « أنه عليه الصلاة والسلام
 كان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية ، ولأن في التأخير توسعة لوقت النوافل
 فيكون فيه تكثيرها فيندب وفي التعجيل قطعها لكرهية النفل بعدها فلا يستحب ،
 وأما المغرب فيستحب تعجيلها صيفا وشتاء وتأخيرها إلى اشتباك النجوم مكروه تحريماً
 وتأخيرها أقل من ذلك مكروه تنزيلاً لما رواه أحمد ، لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا
 المغرب حتى تشتبك النجوم ، ، ويستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل ويجوز تأخيرها
 إلى نصف الليل ويكره تحريماً تأخيرها عن ذلك . روى الترمذي « لولا أن أشق على
 أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، وروى أحمد وغيره « أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يحب تأخير العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، وأما الوتر
 فيندب تأخيرها إلى آخر الليل إذا كان يثق من نفسه بالانتباه ليصكون ختاً لقيام الليل
 لما روى البخاري عنه عليه السلام : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً ، فإن لم يثق
 بالانتباه أوتر قبل النوم لما روى مسلم عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أيك
 خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر
 من آخره فإن قراءة آخر الليل محضورة ، هذا كله إذا كانت السماء صحوً فإن كانت غياً
 وليس هناك مضابط ولا مرصد فلكنية فيستحب في العجز والظهر والمغرب التأخير
 وتعجيل العشاء والعصر وذلك لأن النجم والظهر لا كراهة في وقتها فلا ضرر في التأخير
 والمغرب يخاف وقوعها قبل وقتها بخلاف العصر والعشاء أما العصر فإنه لو أخر لوقع
 في الوقت المكروه وأما العشاء فلو أخرت لقلت الجماعة ههنا مذهب أئمتنا وبه قال

الأوزاعي وأحمد والمضايط الزمنية ، الساعات ، في المدن تغني عن الأخذ بهذا الحكم .

مواقيت الصلاة في البلاد التي لا يوجد فيها ظهر وعصر

الموجود من المسلمين في جزيرة نوفا زمبلا والجزء الشمالي من جزيرة جرينلاندا وسيليريا ومعظم شبه جزيرة آلاسكا وشمال كندا وشمال السويد والنرويج لا ترتفع الشمس فوق الأفق عندهم أكثر من ثلاث وعشرين درجة فهي تشبه شمس الضحا عندنا فلا تصل إلى كبد السماء وتمكث على ذلك مدة تصل إلى شهر ثم تختفي في الأفق فهم في هذه الحالة لا يوجد عندهم وقت الظهر والعصر فعندهم وقت الصبح والمغرب ثم العشاء أيضا لكن بعد غروب الشفق الشمسي وهو لا يختلف السلف في وجوب الصلاة التي لم يوجد وقتها عليهم على قولين مصححين عندنا (الأول) وجوب الصلوات الخمس عليهم وهو مذهب الشافعية (الثاني) سقوط الظهر والعصر عنهم بناء على أن وقت الظهر هو وقت زوال الشمس عن كبد السماء ووقت العصر هو عند بلوغ ظل الشيء مثله أو مثليه ولم يوجد وقتها الذي هو سبب الوجوب فلا يجبان قال ابن عابدين . ويتأيد القول الأول بأنه قال به إمام مجتهد وهو الإمام الشافعي فيه تأخذ إن شاء الله ولما قال أصحاب القول الثاني يسقط الوجوب لعدم سببه كما سقط وجوب غسل إحدى اليدين عند قطعها قال ابن الهمام أن هذا قياس مع الفارق إذ لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجملي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الأمر وجواز تعدد المعارف للشيء فانتفاء الوقت وانتفاء المعرف وانتفاء الدليل للشيء لا يستلزم انتفاء لجواز وجود دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت عليه أخبار الاسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم وفرض الله تعالى عليه خمس صلوات ثم استقر الأمر على الخمس شرعا عاما لأهل الأفاق لا فرق بين قطر وقطر وفي حديث الدجال أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال أن من أيامه ما يكون كطول شهر ومنها ما يكون كسنة قال له بعض الأصحاب كيف نصلي في هذه الأيام قال قروا للأوقات أزمة كما في صحيح مسلم أما كيفية التقدير فهي ميسرة في هذه الأزمان التي أصبح الزمن فيها معروفا بواسطة المذيع والساعات التي تضبط الأوقات فلو ضبطت ساعات شمال سيرييا على ساعات بلاد اليابان وساعات شمال

السويد والترويج على جنوب هذه البلاد مثلاً سهل الأمر واندفع الحرج سيما والتقاويم الفلكية لكل قطر بل لكل بلد موجودة ميسرة فهي مع الساعات الزمنية كفيّة بمعرفة أوقات أقرب الأماكن التي توجد فيها الأوقات الخمس .

الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

نهى الشارع عن الصلاة في خمسة أوقات :

(الوقت الأول) من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس فلا يتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركتي الفجر إلى أن تطلع الشمس وترتفع قال ابن نجيم يمنع عن التفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر بأكثر من سنته قصداً لما رواه أحمد وأبو داود ، لا صلاة بعد الصبح إلا ركعتين وفي رواية الطبراني « إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتين ، قيدنا بكونه قصداً لما في الظهيرية : ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعة طلع الفجر فالشهور أنه يتمها ولا تنوب عن سنة الفجر وقيد بالتفل لأن قضاء الغائته بعد طلوع الفجر ليس بمكروه لأن النهي عن التفل فيه لحق ركعتي الفجر ليكون كالمشغول بها لأن الوقت متعين لها ولذا لو نوى تطوعاً كان عن سنة الفجر من غير تعيين منه فلا يظهر في حق الفرض لأنه فوقها ، ولهذا التعليل نفسه قالوا أن هذا الوقت لا تمتنع فيه صلاة الجنازة وسجدة التلاوة .

(الوقت الثاني) عند طلوع الشمس حتى تبيض قال السرخسي لا يصلّي في هذا الوقت جلوس الصلوات وقال الشيخ إبراهيم الحلبي في لذية الصلاة في هذا الوقت مكروهة تحريماً إذ النهي الظني الثبوت ما لم يصرف عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم مقابلة للواجب والتنزيهية مقابلة للبندوب والنهي الوارد هنا من قبيل الأول فقد روى مسلم عن عقبة ابن عامر رضي الله عنه « ثلاث أوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها وأن نقبر فيها موتاناً عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وخين تصنيف (١) للغروب حتى تغرب ، والمراد بقوله أو نقبر الصلاة لأن الدفن غير مراد

(١) هو بفتح التاء والياء للمعجمة وتفيد الياء أي تميل .

إجماعاً لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث خارجة عن مصعب عن الليث بن سعد عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس ، الحديث . وكراهة التحريم في الصلاة إن كانت في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل لعدم تأدي ما وجب كاملاً بالنقصان وإلا أفادت الصحة مع الكراهة فالكراهة في الوقتيات والفوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا في الواجبات الفائتة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنابة حضرت فيه ووتر كذلك لأنها وجبت كاملة فلا تؤدي بالنقصان القوى الذي هو من صفات الوقت ولذا كان النقصان الذي ليس كذلك بل بسبب الاختلال ببعض الواجبات أو بسبب المكان كالصلاة في الأرض المغصوبة لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلاة بهذا المجاور كاتصالها بالوقت أما لو وجب الفرض أو غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كالتلاوة آية السجدة في الوقت المكروه أو حضرت الجنابة فيه فإنهما يصحان فيه مع الكراهة لأداء ذلك كما وجب ولذا صححت جميع النوافل فيه مع الكراهة لأن وجوبها بالشروع فيها فإذا شرع فيها في الوقت الناقص وجبت ناقصة فإذا أداها فيه أداها كما وجبت .

(الوقت الثالث) عند استواء الشمس في كبد السماء الحديث عقبة المتقدم هذا مذهب أئمتنا وهو قول الشافعي وأحمد وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك والحسن ابن حي وهو رواية عن مالك والمشهور عنه عدم كراهة الصلاة في هذه الحالة في المدينة قال مالك : ولا أكره الصلاة عند استوائها في كبد السماء وكان الأفاضل يصلون حيثئذ وكأنه استثنى الصلاة نصف النهار بعمل أهل المدينة كما هي قواعد مذهبه ومن رخص في ذلك أيضاً الحسن وطاوس والأوزاعي وحكى ابن بطال عن الليث مثل قول مالك واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقالوا : لا تكره الصلاة في ذلك الوقت وبه قال أبو يوسف قال ابن عبد البر وهو رواية عن الأوزاعي وحكاها ابن قدامة في المغني عن الحسن وطاوس والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وإسحق بن راهوية وحجة هؤلاء نذب الناس إلى التكبير إلى الجمعة والترغيب في الصلاة إلى خروج

الامام من غير تخصيص ولا استثناء وحجة أئمتنا في أنه لا فرق في الكراهة بين يوم الجمعة وغيره عموم النهي في الأحاديث وكراهة الصلاة عند أئمتنا وقت الزوال على ما بيناه في وقت الطلوع فإذا قضى فيه فرضاً يعيده لعدم صحته لما أنه وجب بسبب كامل فلا يتأدى بالسبب الناقص وإذا تلا فيه سجدة تلاوة فالأفضل أن لا يسجدها لأنها وإن صحت لوجوبها بالسبب الذي أدبت به إلا أن الكراهة موجودة لحصول الفعل الشبيه بعبادة الكفار مع أن تأخيرها لا يؤدي إلى فواتها وصيرورتها قضاء لأن ما ليس مقيداً بوقت لا يتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو أداء وسجدة التلاوة من هذا القبيل أما الجنائز إذا حضرت في وقت ناقص فوجبت مع التقصان وأدبت به كما وجبت والأفضل أن يصلى عليها ولا تؤخر كما في سجدة التلاوة .

(الوقت الرابع) بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس والصلاة في هذا الوقت مثل الصلاة بعد طلوع الفجر في الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب » . وكراهة الصلاة في هذين الوقتين مذهب الجمهور إلا أنهم رأوا النهي في هاتين الحالتين أخف منه في حالة الشروق والاستواء ومن حالة الغروب وكراهة الصلاة بعد العصر حكاهما ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وسعد ومعاذ بن عفره وابن عباس قال : وحسبك بضرب عمر على ذلك بالدرة وقال قوم لا تكره الصلاة بعد الفجر وبعد العصر ومال إليه ابن المنذر وقال ابن عبد البر قال قائلون لا بأس بالتطوع بعد الصبح والعصر لأن النهي إنما قصد به ترك الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » . وإجماع المسلمين على الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر إذا لم يكن عند الطلوع والغروب ثم قال ابن عبد البر وقال قوم لا يكره التطوع بعد العصر وعن ذهب إليه ابن عمر وعن قال به ابن حزم منع الصلاة بعد صلاة الصبح وجوزها بعد العصر إلى الاصفرار لحديث علي أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة وهو في سنن أبي داود وإسناده صحيح وذهب الشافعي إلى أن النهي إنما هو عن صلاة لا سبب لها أما ما له سبب كركعتي التحية والطواف والكسوف وستة الوضوء فلا يكره فعله في وقت الكراهة .

(الوقت الخامس) وقت غروب الشمس وحكم هذا الوقت مثل حكم وقت الاستواء والشروق لا ينقصد فيه شيء من الصلوات وتبطل إن طرأ عليها إلا صلاة جنازة حضرت فيه وسجدة تلاوة تليت فيه وعصر يومه والنذر المقيد به وقضاء نفل شرع فيه ثم أفسده أو لم يفسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة أصلاً في الأول منها ومع الكراهة التنزيهية في الثانية والتحريرية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه — وإنما جاز عصر اليوم في الوقت الناقص مع أن الشارع أوجبه على الكمال لأنه إذا شرع في الجزء الأخير منه تعين للسببية فيجب في الذمة ناقصاً لنقصان في ذلك الجزء فيتأدى بصفة النقصان فعصر أمس لا يجوز أدائه في وقت غروب الشمس لأنه إذا لم يشتمل بالأداء حتى فات وقته صار الواجب ديناً في ذمته فيثبت بصفة الكمال فلا يتأدى بصفة النقصان ولما قال أئمتنا بعدم فساد عصر اليوم وقالوا بفساد صلاة الصبح لو طلعت عليه الشمس في أثناء الأداء اضطرب السلف لبيان الفرق بين الحالتين حيث فسدت صلاة الصبح بطلوع الشمس ولم يطل عصر اليوم بالغروب قالوا لأن العصر يخرج إلى ما هو وقت الصلاة في الجملة بخلاف الفجر أو بأن في الطلوع دخلاً في الكراهة وفي الغروب خروجاً عنه وعدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس يجمع عليه أما فساد صلاة الصبح بطلوع الشمس فلم يقل به إلا أئمتنا وخالفهم الثلاثة لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك » .

ولأرب أن هذا معارض لأحاديث النهي عن الصلاة في هذين الوقتين التي ترجح أئمتنا العمل بها لأنها حاظرة لكن قالوا بالفرق بين الوقتين لما تقدم .

أوقات أخرى تكره فيها الصلاة

يكره ما سوى الفائتة عند خروج الامام لخطبة جمعة أو عيد أو حج والمعنى أنه يكره الشروع في صلاة النفل وقت الخروج فلو شرع قبل خروج الامام يتم ركعتين إن كانت نفلا لما أخرج ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام - ومذهب الصحابي حجة عند أئمتنا إذ لم يكن في السنة ما يعارضه ، ويكره التطوع عند إقامة المكتوبة إلا سنة الفجر فإنه يصلها متى أمن فوت الجماعة لما في مسلم وغيره : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » .

تم الجزء الأول من قوانين التشريع على طريقة أبي حنيفة وأصحابه
وبليه الجزء الثاني وأوله كتاب الأذان وينتهي ببقية الأحكام المتعلقة بالصلاة



فهرس

الجزء الأول من قوانين التشريع

صفحة	صفحة
٣٨ الماء لا يستعمل بسبب استعماله ووقته	٩ طبقات للمائل
٤٠ حكم الماء المستعمل	٩ أنواع الطهارة
٤٠ موت الحيوان في المائع القليل	١٠ فرائض الوضوء
٤٠ أحكام السور	١١ غسل اللحية
٤١ سور الكلب والمخزير	١٢ مذاهب الفقهاء في مسح الرأس
٤٢ سور الهرة	١٤ سنن الوضوء ومعنى السنة
٤٣ سور الطير	١٥ مذاهب الفقهاء في النية
٤٤ سور البتل والجار	١٨ اختلاف الفقهاء في ترتيب أعضاء الوضوء
٤٤ هرق الحيوان	١٩ مندوبات الوضوء
٤٥ ركن التيمم وشروطه	٢٠ معنى المكروه مخزما وتزيبا
٥٠ ما يقيم به	٢١ نواقض الوضوء
٥١ وقت التيمم	٢١ اختلاف الفقهاء في التقصير بالدم
٥٢ نواقض التيمم	٢٥ انتقاض الوضوء بالتهتة
٥٤ أصل مشروعية مسح الخف	٢٦ الشك في الطهارة
٥٤ مدة المسح	٢٧ مس للمسح والوضوء له
٥٥ ابتداء مدة المسح	٢٨ الفصل من الجنابة
٥٥ شرائط جواز المسح	٢٩ سنن الفصل
٥٩ المقدار المفروض مسحه	٣٠ أسباب الجنابة
٥٩ كيفية للمسح	٣٣ أحكام الجنابة
٥٩ نواقض المسح	٣٣ دخول لا يجد للجنب
٦١ المسح على الجورب	٣٤ إسلام الكافر جنبا
٦١ المسح على الجبيدة ودليه	٣٤ حكم الوضوء بالتيمم
٦١ شرط المسح على الجبيدة	٣٥ الماء للطلق واختلاف الفقهاء فيه
٦٢ سقوط الجبيدة	٣٦ الوضوء بالماء للتيمم
٦٢ الفرق بين الخف والجبيدة	٣٧ حكم الماء الراكد والجاري

صحيفة	صحيفة
٨٠ اختلاف الفقهاء في إزالة النجاسة بالماء	٦٣ أحكام الحيض
٨١ تطهير الثوب من اللئى وكيفيته	٦٣ لون دم الحيض
٨١ ذلك السبل والخف بالأرض مطهر	٦٤ مدة الحيض
٨٢ طهارة الأرض النجسة بالجفاف	٦٤ مدة الطهر
٨٣ التطهير بالاستحالة والدياغ	٦٥ الطهر المتخلل بين الدمين
٨٤ للغو عنه من الانجاس	٦٥ ما يحرم على المائض
٨٥ كيفية التطهير بالسل	٦٦ قربان المائض وحرمة .
٨٦ شرط التطهير بالماء	٦٦ حق يحمل قربان المائض
٨٧ اختلاف الفقهاء في الاستنجاء	٦٧ الاستحالة
٨٨ ما يستجى به	٦٩ شرط الاستحالة
٨٨ كتاب الصلاة .	٦٩ أحكام المستحالة وأولب الاعذار
٨٩ اختلاف الفقهاء في تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر	٧٠ انتقاض وضوء صاحب العذر
٨٩ حكم جمع الصلوات بذور السفر ومذاهب الفقهاء في ذلك .	٧١ حكم ثياب أولب الاعذار
٩٠ الجمع بغير المطر ومذاهب الفقهاء فيه	٧١ النفاس ومدته
٩٠ للواقيت ثابتة بالسنة	٧٢ الطهر للمتخلل في مدة النفاس
٩١ اختلاف الفقهاء في وقت العصر والظهر	٧٢ نفاس التوءمين
٩١ اختلاف الفقهاء في الشفق	٧٢ حكم السقط
٩١ وقت العشاء والوتر	٧٣ الحكم العام للنفاس
٩٢ الأوقات للسنحة	٧٣ الطهارة الحقيقية
٩٤ مواقيت الصلاة في المناطق القطبية	٧٣ أنواع الانجاس
كشمال أوروبا	٧٤ نجاسة الدم للسفوح
٩٥ الأوقات للنهي عن الصلاة فيها	٧٤ دم السمك والاختلاف فيه
٩٦ كرامة النفل بعد الفجر والصبر واختلاف الفقهاء في ذلك .	٧٥ نجاسة بول ما يؤكل لحمه والخلاف في ذلك
٩٨ الصلاة وقت الغروب ومذاهب الفقهاء في ذلك .	٧٧ نجاسة السكب والخنزير
٩٩ النفل عند خروج الخطيب	٧٨ إذا وقع في المائض نجاسة
	٧٩ المقدار الذي يد نجسا شرما
	٨٠ للطهيرات من النجاسة

الخطأ والصواب

صواب	خطأ	صحيفة	صواب	خطأ	صحيفة
فقاعة	فقاعده	٣٨	غيرها	غيرهما	٩
يصير	تصير	٣٩	نافع أن رأى ابن	عن ابن عمر	١٩
بالاستعمال	الاستعمال	٣٩	النفل	النقل	١٩
أو لا يكون	أولا يكن	٤٠	حرج	حرج	٢٤
فان لم يكن	فان لم يكن	٤٠	الرواية	لرواية	٢٧
والكافر	والكافروا	٤١	الجنب	الجيب	٣٠
لما اضطربت	لما اضطربت	٤١	شعبها	شعبيا	٣١
خنزير	خنزيرير	٤٢	لفظا	لفظ	٣٣
جابر	اجابر	٤٥		الاوزعي	٣٥
الاستقاء	الاستفاه	٤٧		إذا	٣٦
فيثذ	يسير	٤٨	متنا	متنا	٣٧
			الحسية	الحسية	٣٧



قواعد التحزين

لطيفة النشر

لما كانت الطيبة للاستاذ ابن الجزرى تحوى من طرق القراءات المتواترة نحو ألف طريق إلى أئمة الاقراء الذى تواترت رواياتهم كان لابد من القراءة بمضمن هذا الكتاب على نحو لا يختلط بعض هذه الطرق ببعض وعلى نحو لا تلتفك فيه لطريق مع طريق آخر — لأن التلفيق حرام أو مكروه تحريماً كما قال الازميرى — من معرفة هذه الطرق وتخليص بعضها من بعض وعن تصدى لهذا الشيخ محمد متولى شيخ المقارى المصرية فى متنه فتح الكريم وشرحه الروض النضير والامام الشيخ مصطفى الازميرى فى عمدة العرفان وبدائع البرهان . والشيخ محمد بن محمد جابر المصرى الأستاذ بقسم تخصص القراءات بالأزهر فى كتاب قواعد التحرير الذى قامت مطبعة الجندى بإخراجه فى ثوب قشيب وهى تقدم هذا العلم مطبوعاً لأول مرة فى تاريخ علم القراءات فى هذه المنظومة الفريدة التى تبلغ أبياتها نحواً من ثمانمائة وخمسين بيتاً .



قَوَانِيْنُ التَّشْرِيعِ

عَلَى طَرِيقَةِ الرَّبِّيِّ خَنِيفَةَ وَأَصْحَابَيْهِ

الْجُزْءُ الثَّانِي

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَابِرٍ الْمِصْرِيِّ

رَبِّهِمُ الْعِلْمَ الْأَزْهَرُ رَسُوْلُهُمُ الْفَقْهُ الْقَدَانِ

حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلذَّوْلِفِ

يُطْلَبُ مِنْ مَكْتَبَةِ الْجُنْدِيِّ

٩١ شَارِعُ مَرْكَزِ الْقَائِدِ بَسِيْمَةَ السَّيْنِ بِمَرْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأذان والإقامة

— حكم الأذان — الأذان سنة مؤكدة ، وهو من شعائر الإسلام ، ولهذا قال محمد لو اجتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه ، وعند أبي يوسف يجسئون ويضربون ، وقال بعض مشايخنا هو واجب لحديث مالك بن الحويرث في البخارى وغيره ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم ، والذي يجعل هذا الأمر للوجوب باصطلاح أئمتنا المواظبة على الأذان منذ شرعه الله سبحانه وتعالى إلى أن انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الأحوال ، وقال أبو بكر بن عبد العزيز هو من فروض الكفايات ، وهو قول أكثر أصحاب أحمد وبعض أصحاب مالك ، وقال عطاء ومجاهد والأوزاعي هو فرض لحديث مالك المتقدم .

— ألفاظ الأذان — أما عند أئمتنا فالمختار أذان بلال ، وهو : الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حى على الصلاة . حى على الصلاة . حى على الفلاح . حى على الفلاح . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله . وهذا الأذان الذى اختاره أئمتنا هو ما جاء في خبر عبد الله بن زيد ، وهو خمس عشرة كلمة لا ترجع فيه وبه قال أحمد وإسحاق ، وقال مالك والشافعى : الأذان السنون أذان أبي مخنف وهو مثل ما وصفنا إلا أنه يسن الترجيع ، وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين يخفف بذلك صوته ، ثم يعيدهما رافعا بهما صوته ، إلا أن مالكا قال التكبير في أوله مرتان ، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة ، وعند الشافعى تسع عشرة كلمة ، وكل ذلك له أصل في السنة إلا أن ابن قدامة قال الأخذ بحديث عبد الله بن زيد أولى لأن بلالا كان يؤذن به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم دائماً سفيراً وحضراً وأقره النبي صلى الله عليه وسلم بعد أذان أبي مخنف .

— ألقاظ الإقامة — أما عند أئمتنا فالألقاظ: الله أكبر الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن محمداً رسول الله. أشهد أن محمداً رسول الله. حتى على الصلاة. حتى على الفلاح. حتى على الفلاح. قد قامت الصلاة. قد قامت الصلاة. الله أكبر الله أكبر. لا إله إلا الله. والإقامة عند الشافعي وأحمد فرادى فرادى إلا قوله قد قامت الصلاة فإنه يقولها مرتين لحديث عبد الله بن زيد وفيه الإقامة فرادى فرادى إلا. قد قامت الصلاة. ومالك يوافقهما إلا في قد قامت الصلاة فيفردا لحديث أنس قال أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. متفق عليه، ولنا حديث أبي مخذرة وفيه وعلني الإقامة مرتين مرتين، وقال إبراهيم النخعي كان الناس يشفعون الإقامة حتى خرج هؤلاء. — يعني بنى أمية — فأفردوا الإقامة.

هذا ويسن أن يقول في أذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين بعد قوله حتى على الفلاح ويسمى التثويب. وبذلك قال أحمد، وهو قول ابن عمر والحسن البصري وابن سيرين. والزهري ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور والشافعي في الصحيح عنه فقد روى النسائي بإسناده عن أبي مخذرة قال: قلت يا رسول الله علني سنة الأذان فذكر إلى أن قال بعد قوله حتى على الفلاح فإن كان في صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله.

— ما يؤذن له — يسن الأذان للصلاة الخمس المفروضة إذا أدت في جماعة مستحبة فلا أذان ولا إقامة لصلاة الجنازة لأنها ليست من الخمس ولا أذان للتواقل لأن الأذان للإعلام بالوقت والتوافل غير مؤقتة والرواتب منها تابعة للكتابة والأذان للأصل أذان للتبع، ولا يسن الأذان في جماعة صبيان وعبيد ونساء. وظهر في يوم الجمعة في مصر فلو أذن أو أقام لهذه الجماعة التي ليست مشروعة كره ذلك تنزيها كما هو الظاهر.

ثم إذا فاتته صلوات فإن أذن لكل واحدة وأقام فهو حسن وإن أذن وأقام للأولى واقتصر على الإقامة للبواقي فهو جائز فقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة التي فاتته يوم الحندق ففي بعضها أنه أمر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة وفي بعضها أنه أذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها أنه اقتصر

على الإقامة لكل صلاة والأخذ برواية الزيادة أول ، ولو صلى في بيته وحده واكتفى بأذان الناس وإقامتهم اجزأه لأن أذان الحى وإقامته وقع لكل واحد من أهل الحى أما المسافر وحده فإنه يكره له تنزيها أن يترك الأذان والإقامة معا فإن ترك الأذان وحده فلا بأس وإن ترك الإقامة كره تنزيها وقال مالك إذا صلى وحده في الصحراء أو في بيته لا يؤذن ولا يقيم لأنهما من شعار الجماعة فلا يؤديان بدونها قلنا إن أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق .

صفة المؤذن :

المقصود الأصلي من الأذان في الشرع الإعلام بدخول أوقات الصلاة ثم صار من شعار الإسلام في كل بلاده فمن حيث الإعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد في المؤذن من الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة فإذا اتصف المؤذن بهذه الصفات يصح أذانه وإلا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت قال ابن عابدين أن المكلف يحكم رأيه في الإعلام الصادر من الفاسق والمستور فإذا أن يصدق وإنما أن يكذب أما الكافر والصبي والمعتوه فإنه لا يقبل من واحد منهم الإعلام ، وأما من حيث إقامة الشعار بحيث لا يأتهم أهل المحلة مثلا فيصبح أذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لأنه من الرجال وكذا المرأة فإن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة فإذا أذن المراهق أو المرأة وسمعه السامع يعتد به وكذا المجنون أو المعتوه أو السكران فإنه رجل من الرجال فإذا أذن على الكيفية للمشروعة قامت به الشعيرة لأنه إذا سمعه غير العالم بحاله يعده مؤذنا وكذا الكافر فباعتراف هذه الحثية صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لأن المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الإعلام فيعاد أذان الكل ندبا في المشهور

سنن الأذان : يسن فيه ثلاثة أشياء :

(١) الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر لحديث الترمذي عن أبي هريرة ، لا يؤذن إلا متوضئاً ، فأذان الجنب مكروه تحرهما كما استظهر ذلك بعض المشايخ لأنه يصير داعيا

إلى مالا يجب إليه وإقامته أولى بالكراهة ولا يكره أذان المحدث في ظاهر الرواية لأن للأذان شيها بالصلاة حتى يشترط له دخول الوقت وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس هو صلاة حقيقة فشرعت له الطهارة عن أغلظ الحديثين دون أخفهما عملا بالشبهين والمشهور كراهة إقامة المحدث والظاهر أنها تنزيهية .

(٢) أن يؤذن محسبا لا يأخذ على الأذان أجرا لما أخرجه أبو داود والترمذي عن عثمان بن أبي العاص قال : « إن من آخر ماعهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ، وأقضى مشايخنا بجواز إعطاء الأجر إن خيف تبذير الشعائر .

(٣) عدم الترجيع والتلحين أما الترجيع فهو أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفع بهما صوته وقال بالترجيع مالك لحديث أبي عذرة أنه عليه الصلاة والسلام لقنه ذلك وأخذ أئمتنا بحديث عبد الله بن زيد ولا ترجيع فيه وكان أذان بلال بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بلا ترجيع سفرا وحضرا وأما تلقينه عليه الصلاة والسلام لأبي عذرة فقد كان تعليما فظنه ترجيعا ومن السنة عدم التلحين وهو التطريب لا تحسين الصوت

مستحبات الأذان :

يستحب إجابة المؤذن باللسان وأما الإجابة بالفعل فهي ستة مؤكدة أو واجبة على الخلاف في حكم الجماعة ، والإجابة باللسان أن يقول مثل ما يقول المؤذن إلا في الجمعتين فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله لما روى أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » وفي حديث عمر عند مسلم وأبي داود الإجابة بالحقلة عند الجمعتين وهو مذهب أئمتنا والثوري وأحد في الأصح عنه ومالك في رواية وقال البخاري والشافعي يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه ولذا اختار بعض مشايخنا الجمع بين الحقلة والحقلة عملا بالأحاديث الواردة ويستحب أن لا يتكلم السامع في حال الأذان ويقطع قراءة القرآن ويحجب في الإقامة ويقول عند قيام الصلاة أقامها الله وأدامها لما في أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك

وقت الأذان :

هو وقت الصلاة المكتوبة حتى لو أذن قبل دخول الوقت لا يجزئه ويغيذه إذا دخل الوقت وقال أبو يوسف والشافعي لا بأس بأن يؤذن للفجر في النصف الأخير من الليل لحديث الصحيحين . إن بلا لا يؤذن ليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، ولأنه وقت نوم وغفلة فينبغي أن يكرر المؤذن بإيقاظ النافلين ، ولنا ما أخرج البيهقي . يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر ، وسمع علقمة مؤذنا يؤذن ليل فقال : أما هذا فقد خالف سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حجة للشافعي وأبي يوسف في الحديث إذا ليس فيه إلا إخباره عليه الصلاة والسلام بفعل بلال وقد نهاه .

شروط الصلاة

— معنى الشرط — : الشرط في اللغة إلزام الشيء والتزامه في التبع ونحوه . وشرعا ما يتوقف عليه الوجود بلا تأثير ولا إفضاء إليه ، ففقد بلا تأثير يخرج العلة وفقد ولا إفضاء إليه يخرج السبب وذلك لأن المتعلق بالمشروع إما أن يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالركوع أو خارجا مؤثرا كعقد التكاح المؤثر في الحل فيسمى علة أو غير مؤثر فإن كان موصلا كالوقت للصلاة فهو سبب أو غير موصل لكن يرتب عليه الشيء فهو الشرط أو لا يتوقف كالأذان فهو علامة .

شروط الصلاة أربعة :

(الأول) : طهارة بدن المصلي من حدث وخبث وطهارة ثوبه ومكانه من خبث أما اشتراط الطهارة من حدث فتثبت بأية الوضوء والغسل وأما طهارة بدنه من الخبث فتثبت بقوله تعالى : « وثيابك فطهر » فإنه إذا اشترط للصلاة طهارة الثوب فطهارة البدن أولى وأما اشتراط طهارة الثوب فلاية المتقدمة وأما اشتراط طهارة المكان فلقوله تعالى : « أن تطهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود » ولأن طهارة المكان أولى من طهارة الثوب والمراد بالمكان المشروط طهارته هو موضع القدمين اتفاقا وموضع السجود في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول الصحابين والمشهور أيضا أنه يفترض

طهارة موضع الركبتين واليدين ففي الفتح أن كل عضو وضعه يشترط طهارة محله وما ذكره البعض من عدم اشتراط مكان السكفين والركبتين محمول على ما إذا لم يضعهما .

(الشرط الثاني) ستر العورة ، قال أبو الوليد بن رشد في القواعد اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق - واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا ؟ وظاهر مذهب مالك أنها من سنن الصلاة لحديث عمرو بن سبلة لما تقلصت برده فقالت امرأة غطوا عنا أست قارئكم، وقال أئمتنا والشافعية والحنابلة وعامة الفقهاء وأهل الحديث أن ذلك شرط في صحة الصلاة فرضاً ونظراً والدليل على ذلك الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، أى خذوا ثيابكم لموازة عوراتكم عند كل طواف أو صلاة . وأما السنة فما رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ، قال صاحب العناية في دلالة الآية والحديث على فرضية ستر العورة نظر أما الآية فلا تستر العورة في الطواف واجب عندنا وليس يفرض فلو أقادت الفرضية في حق الصلاة لكان لفظ خذوا مستعملاً في الوجوب والاقتراف ولا عموم للشترك على حسب قواعد أئمتنا . وأما الحديث فلأنه خبر الواحد فلا يفيد الفرضية لأنه دليل ظني ولكن لما كانت الآية قطعية الثبوت ظنية الدلالة والحديث ظني الثبوت قطعي الدلالة كان مجموع الدليلين مفيداً للفرضية ، قال ابن الهمام والأوجه الاستدلال بالإجماع قال ابن عبد البر : احتج من قال الستر من فرائض الصلاة بالإجماع على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا قال وهذا أجمعوا عليه كلهم .

— مقدار العورة — أما حدودها في الرجل عند أئمتنا فهي من تحت السرة إلى تحت الركبة لما رواه الحاكم « ما بين السرة والركبة عورة » ، ورواه الدارقطني « ما تحت السرة إلى الركبة عورة » ، فعندنا السرة ليست بعورة والركبة عورة ، وقال الثلاثة الركبة ليست بعورة ، ففي المتن عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة » ، واستدل ابن قدامة لأئمتنا بحديث « الركبة من العورة » ، وعند التعارض يقدم دليل الخطر . وقال ابن حزم في المحلى : « والعورة المفروض سترها عن الناظر وفي الصلاة من الرجال الذكر وحلقة الدبر فقط ، وهو

مذهب داود ورواية عن أحد فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم حسر عن فخذه في غزوة خيبر فصيح أن الفخذ من الرجل ليس بعورة ، واحتج الجمهور بحديث جرهد في الموطأ عن ابن النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عن جده قال وكان جدى من أهل الصفة قال : « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندى وتغذى مكشوفة فقال خمر عليك أما علمت أن الفخذ عورة » وعند التعارض يقدم دليل الخطر .

وأما عورة الحرة فكل بدنها عورة إلا وجهها وكفها وقدميها لقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ، أى لا يظهرن مواضع الزينة إلا ما ظهر من ذلك وهو الوجه والكفان قاله عطاء والأوزاعي ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء وإلى إبراز الكف للأخذ والعطاء فكون ذلك عورة مع هذه الحاجة موجب للحرج وهو مدنوع بالنص ، والمراد بالكف باطنه وأما ظاهره فعورة في ظاهر الرواية وفي قاضيان ليس بعورة وبه نأخذ . وأما قدما المرأة فليس بعورة على رواية الحسن وبها نأخذ لأن المرأة مبتلاة بإبداء قدميها في مشيها إذ ربما لا تجد الخف .

وعورة الأمة مثل عورة الرجل مع زيادة بطنها وظهرها لأنه موضع مشتهى فأشبه ما بين السرة والركبة . والأصل في الشريعة أن بدن المرأة كله عورة إلا ما دعت الضرورة إلى كشفه من جسمها كالوجه والكفين والقدمين بالنسبة للحرة وما عدا ما بين السرة والركبة والبطن والظهر من الأمة لأن ضرورة الخدمة والبيع والشراء تدعو إلى الكشف واللبس ، وقد من النبي صلى الله عليه وسلم ناحية أمة ودعا لها بالبركة . وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيده فلا ينظر إلى شيء من عورته فإن ما تحت السرة إلى الركبة عورة » يريد الأمة فإن الأجير والعبد لا ينظر إلى ذلك منهما مزوجا وغير مزوج . وقد كان هذا مشهورا بين الصحابة حتى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، وقال : اكشفي رأسك ولا تشبهى بالحرائر .

— انكشاف جزء من العورة — إذا انكشف شيء من العورة ولو كان يسيرا بطلت الصلاة عند مالك والشافعي . وقال أئمتنا والحنابلة لا يضر انكشاف شيء يسير من

العورة لأن الثياب لا تخلو عن قليل الخروق عادة والكثير يمنع لعدم الضرورة، واختلف في الحد الفاصل بين القليل والكثير فقال أحد: القلة والكثرة مرجعا إلى العادة والتفاحش بحسب النظر. وأما أمتنا فقدروها في السوأتين بما زاد على قدر الدرهم، وفي غير السوأتين قدر الطرفان الكثير بالربع فقالا: الربع وما فوقه من العضو كثير وما دون الربع قليل، وجعل أبو يوسف الأكبر من النصف كثيرا وما دونه قليلا. وحجة الطرفين أن الشرع أقام الربع مقام الكل في كثير من المواضع، وحجة أبي يوسف أن الشيء إنما يوصف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه، وفي النصف عنه روايتان.

ثم إن كان الانكشاف في أكثر من موضع فإنه يجمع إلا أنه إذا كانت المواضع في عضو واحد فإن المقدار المجموع يمنع من جواز الصلاة إن بلغ ربع ذلك العضو، وإن كانت من أعضاء مختلفة وبلغ المجموع ربع أصغر عضو منع وإلا فلا.

ثم الذي يمنع هو الانكشاف الكثير في الزمن الكثير. والزمن الكثير أن تكشف العورة مقدار أقصر ركن بسنة كالركوع بثلاث تسيحات. فلو انكشفت عورته زمنا قليلا فسترها في الحال لا تفسد الصلاة. والانكشاف المقارن لبسداء الصلاة يمنع انعقادها مطلقا ثم اعتبار الربع مانعا إنما هو في حال القدرة فأما في حالة المعجز كأن حضرته الصلاة وهو عريان فلا انكشاف لا يمنع جواز الصلاة للضرورة، وجيلئذ يصلي قاعدا موميا بالركوع والسجود فإن صلى قائما بركوع وسجود جاز لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء الأركان. والأول أفضل: لأن الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس والركوع والسجود وجب لحق الصلاة.

ولو فقد ما يستر عورته إلا ثوبا نجسا فإن كان ربه طاهرا لم يجزئه أن يصلي عريانا لأن الشارع اعتبر الربع في غير موضع: وإن كان الثوب كله نجسا أو طاهر أمته أقل من الربع فهو بالخيار في قول الشيعين، فإن شاء صلى عريانا وإن شاء صلى بالثوب لأن الطهارة والستر فرضان على السواء ألا ترى أنه كما لا تجوز الصلاة حالة الاختيار بالعري لا تجوز مع الثوب المملوء نجاسة، ولا يمكن إقامة أحد الفرضين إلا بترك الآخر فسقطت فرضيتهما في حق الصلاة فيخير ويجزيه كيفما فعل؛ إلا أن الصلاة في الثوب

أفضل . وقال محمد لا تجوز الصلاة إلا بالثوب لأن ترك استعمال النجس فرض وستر العورة فرض إلا أن ستر العورة أمم وأكد لأنه فرض في الأحوال أجمع : وترك النجاسة فرض في الصلاة فيصير إلى الآم . وقد اتجه محمد إلى القاعدة المسألة وهي : أن من ابتلى يلبتين متساويتين يأخذ بأيهما شاء ، وإن اختلفتا فعليه أن يختار أدونهما ؛ ولهذا لو أن امرأة صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولو صلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فإنها تصلي قاعدة لأن ترك ركن القيام أهون .

(الشرط الثالث) استقبال القبلة فقد أجمع المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى « ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام » لكن المشاهد للبيت الفرض في حقه أن يتوجه إلى عين البيت لا خلاف في ذلك لقدرته على التمييز وغير المشاهد ولو من أهل مكة فرضه إصابة جهتها ، وقال قوم الفرض في حق - أهل مكة إصابة العين وهو حرج مدفوع بالنص وإجماع المسلمين على جواز الصف الطويل خارج الكعبة يدل على أن الفرض ليس التوجه إلى العين ، ثم التوجه إلى جهتها أما حقيقى أو تقديرى : فالتوجه الحقيقى هو أن يكون بحيث لو خرج خط من تلقاء وجهه لمر على نفس الكعبة أو هوائها ، والتقديرى أن ينحرف يمنة أو يسرة بحيث لو خرج خط من تلقاء وجهه لكون زاوية قائمة مع الخط الخارج من الكعبة وتعرف القبلة بما يأتى :

(١) المحاريب الموضوعة في المساجد

(٢) السؤال من أهل المعرفة

(٣) إذا كان في الصحارى فدليلة الشمس والقمر والنجوم والآلات الحديثة التي تعرف بها الجهات الأصلية ، كالبوصلة ، مثلاً . وقد يعجز المرء عن إدراك القبلة وفي هذه الحالة إما أن يكون عجزه بسبب عنز من الأعذار مع العلم بالقبلة ، وإما أن يكون عجزه بسبب الاشتباه . فإن كان عاجزاً لعذر مع العلم بالقبلة فإنه يصلى إلى أى جهة قدر ولا إعادة عليه عند القدرة كما إذا خاف على نفسه من العدو في صلاة الخوف ، أو كان مريضاً لا يمكنه أن يتجول بنفسه إلى القبلة وليس بمحضرة من يحوله إليها - لأن الكعبة

لم تعتبر لعينها فإن المقصود وجه الله وقد حصل - وإن كان عاجزاً بسبب الاشتباه لافطاس الأعلام وتراكم الظلام، وليس بحضرة من يسأله عنها يجوز له التحرى، فلو كانت السماء مصححة لا يجوز له التحرى إذ لا عذر لأحد في الجمل بالأدلة الظاهرة كالنجم القطبي مثلاً، كما لا يجوز له التحرى أيضاً لو قدر على تعرف القبلة بالسؤال من أهل هذا الموضوع ممن هو عالم بالقبلة لأن الاستخبار فوق التحرى لكون الخبر ملزماً له ولغيره؛ والتحرى ملزم له دون غيره فلا يضار إلى الأدنى مع إمكان الأعلى بخلاف ما إذا لم يكن من أهله فإنه لا يقلده لأن حاله كحالته فإن لم يخبره المستخبر منه حين سأله فصلى بالتحرى ثم أخبره لا بعيد ولو كان مخطئاً.

واتفق أئمتنا على أن المكلف عند انقطاع الأدلة على القبلة فرضه التحرى وإذا تحرى لا تصبح جهة تحريمه هي القبلة الحقيقية في الواقع خلافاً لبعض السلف حيث زعم أن الجهة التي يؤدي إليها تحريمه تكون القبلة الحقيقية في حقه إذ هذا مبلغ ما في وسعه، ويرى السرخسي في المبسوط أنه بعد التحرى تصبح جهة تحريمه هي قبلته العملية أى التي يفترض عليه الاتجاه إليها رجاء الإصابة وإن لم يكن مصيباً للجهة حقيقة بدليل أن المصلين بالتحرى إذا أمهم أحد ثم فصلوا من يعلم أنه مخالف في الجهة فاسدة ولو أن ما ظنه الإمام هو القبلة حقيقة ما فسدت صلاة من يعلم أنه مخالف - ونذكر لمسألة التحرى خمسة أصول:

(الأول) إذا صلى إلى جهة ما من غير شك ولا تحرق فإن تبين أنه أصاب أو أكبر رأيه أنه أصاب أو لم يتبين من حاله شيء بأن ذهب من ذلك الموضوع فصلاته جائزة لأن فعل المسلم محمول على الصحة ما أمكن حتى يتبين أنه أخطأ القبلة فعليه إعادة الصلاة لأن الظاهر يسقط اعتباره إذا تبين الحال بخلافه، وكذلك إذا كان أكبر رأيه أنه أخطأ فعليه إعادة لأن أكبر الرأي كاليقين خصوصاً فيما يبنى على الاحتياط.

(الثاني) إذا شك ولم يتحرر ولكن صلى إلى جهة ما فإن تبين أنه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه أنه أخطأ أو لم يتبين من حاله شيء فعليه إعادة لأنه لما شك لزمه التحرى لهذه الصلاة على سبيل القرينة فإذا لم يفعل تفسد صلاته، وإن تبين أنه أصاب القبلة جازت صلاته

لأن مشروعية التحرى لغرض مقصود وقد توصل إلى ذلك للمقصود بغيره ، وإن كان أكبر رأيه أنه أصاب فالمشهور فساد الصلاة لأن فرض التحرى لم يبين فلا يسقط إلا يبين مثله .

(الثالث) شك وتحرى وصلى إلى جهة تحريه فإن تبين أنه أصاب أو أكبر رأيه أنه أصاب أو لم يبين من حاله شيء أو تبين أنه أخطأ فصلاته صحيحة اتفاقاً - وقال الشافعي إن تبين أنه ينام أو ينامر صحّت صلاته وإن تبين أنه استدبر الكعبة فصلاته فاسدة وعليه الإعادة في أحد القولين لأنه تبين الخطأ في اجتهاده فيسقط اعتبار اجتهاده كالقاضي حين يقضى باجتهاده ثم يظهر له النص بخلافه ، واحتج السرخسي لا يثبتاً بحديث جابر قال : كنا في سفر في يوم ذى ضباب فاشتبهت علينا القبلة فتحرينا وصلى كل واحد منا إلى جهة فلما انكشف الضباب فنامنا أصاب ومنا من أخطأ فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بإعادة الصلاة ولأن القبلة ليست مقصودة لعينها بل المقصود وجه الله إلا أن المكلف فرض عليه التحرى ابتلاء وقد تم الابتلاء بالتحرى فيسقط عنه ما لزمه من الفرض .

(الرابع) لو أعرض عن الجهة التي أدى إليها اجتهاده وصلى إلى جهة أخرى ثم تبين أنه أصاب القبلة فعليه إعادة الصلاة عند الطرفين ، وروى عن أبي حنيفة أنه قال : أخشى عليه الكفر لإعراضه عن القبلة عنده لأن الجهة التي أدى إليها اجتهاده صارت بمنزلة القبلة في حقه عملاً حتى لو صلى إليها جازت صلاته وإن تبين الأمر بخلافه فصار في الإعراض عنها بمنزلة المعائن للكعبة المعرض عنها ، وقال أبو يوسف تجوز صلاته لأن التحرى شرع لغرض مخصوص وقد أصاب ذلك بغيره فكان هذا ومن أصاب القبلة بتحريه سواء .

(الخامس) صلى إلى جهة تحريه فظهر له أثناء الصلاة اتجاء آخر تحول إلى الجهة الجديدة وبني على صلاته من غير استئناف لأنه لو تبين له بعد الفراغ لم يلزمه الإعادة فكذلك إذا تبين له في خلال الصلاة لأنه ابتداء الصلاة إلى جهة قبلته العملية ثم تحولت القبلة في اجتهاده فيتحول معها مثله في ذلك مثل أهل قباء حين كانوا يصلون إلى جهة بيت المقدس فلما بلغهم تحول القبلة وهم في الصلاة تحولوا إلى الكعبة وهم ركوع وجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتهم ولم يأمرهم بالاستئناف لأن القاعدة أن الاجتهاد

لا ينقض بمثله ، وروى عن محمد : لو سلى أربع ركعات إلى أربع جهات بالتحري جاز . هذا والتحري في الشريعة عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته ، وقد منع قوم العمل بالتحري لأنه نوع ظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً ولا يلتفتي الشك به من كل وجه ودع الشك لا يجوز العمل ، قال السرخسي : ولكننا نقول التحري غير الشك والظن ، فالشك أن يستوى طرف العلم بالشيء والجهل به والظن أن يترجح أحدهما بغير دليل ، والتحري أن يترجح أحدهما بغالب الرأي وهو دليل يتوصل به إلى طرف العلم وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم ولا جله سمي تحرياً ، ومصدر هذا التشريع الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى : « فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات » ، وذلك بالتحري وغالب الرأي فقد أطلق عليه العلم وأما السنة فما تقدم وغيره من أحاديث (الفراسة للمؤمن) وحديث (الإثم ما حاك في قلبك وإن أفطاك المفتون) قال السرخسي : وشيء من الملقول يدل عليه فإن الاجتهاد في الأحكام الشرعية جائز للعمل به وذلك عمل بغالب الرأي ثم جعل مدركا من مدارك أحكام الشرع وإن كان لا يثبت به ابتداء فكذلك التحري مدرك من مدارك التوصل إلى أداء العبادات وإن كانت العبادة لا تثبت به ابتداء .

— الشرط الرابع — النية وهي شرط في الصلاة بالإجماع لما روى البخاري وغيره إنما الأعمال بالنيات ، والمصلحة له ثلاث حالات :

(الحالة الأولى) أن يكون المصلي منفرداً ، وهو إما أن يكون متنفلاً أو غيره ، فالمتنفل يكفيه مطلق نية الصلاة ، لأن النافلة ليس لها صفة زائدة على أصل الصلاة حتى ينوبها . وذكر قاضيخان في فتاواه أن التراخي والسنن لا تأدى بنية الصلاة أو بنية التطوع ، لأنها صلاة مخصوصة فتجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوي السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وهو أحوط ، والأول هو المذهب وبه نأخذ . وغير المتنفل لا بد له من تعيين ما بنويه فرضاً كان أو واجباً أداء أو قضاء لأن الفرائض والواجبات متزاحمة فلا بد من تعيين ما يريد حتى تبرأ ذمته . فلو صل المكتوبة غير عالم بأن الله تعالى فرض خمساً على عباده كان عليه قضاءها ، فإن علم إلا أنه لم يميز بين الفرائض وغيرها ونوى فرض الوقت في الكل جاز

— كيفية التعيين — أما في الأداء فبأن ينوى في المشهور ظهر اليوم، وهو أول من ظهر الوقت أو فرض الوقت، لأنه لو نوى ذلك فكان الوقت خارجا وهو لا يعلم لا يحزته بخلاف الأول فإنه يحزته سواء كان الوقت خارجا أو باقيا - وأما في القضاء - فلا يمكن التعيين إلا بأن ينوى ، ظهر يوم كذا مثلا ، فإن أراد تسهيل الأمر بنوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه - وفي الجنازة - ينوى الصلاة لله والدعاء لهذا الميت فيقول : اللهم إني أريد أن أصلي لك وأدعو لهذا الميت فيسرها لي وتقبلها مني - ولو لم يعرف الجنازة ذكرها أم أثنى يقول : نويت أن أصلي مع الإمام على الميت الذي يصلي عليه - وينوى في الوتر صلاته ولا يلزمه تعيين الوجوب للاختلاف فيه - وينوى في النفل الذي شرع فيه فأفسده القضاء - وينوى في العيد صلاة عيد الفطر مثلا - ولو عليه نذور منجزة ومعلقة يعين ما شرع فيه ، كما يجب عليه تعيين السجود أهو للتلاوة أم للسهو . وعلى العموم لا تصح صلاة مطلقا إلا بنية وعبر أصحاب المتون عن هذا المعنى بقولهم : والشرط أن يعلم بقبله أى صلاة يصلي - والمعنى : يشترط تمييز كل صلاة شرع فيها عن غيرها ، فإن كانت نفلا يشترط تمييزها عن فعل العادة ، وإن كانت فرضا يشترط تمييزها عما يشاركها في الفرضية .

(الحالة الثانية) أن يكون إماما ، وحكمه حكم المنفرد ، وهل يحتاج إلى نية الإمامة ؟ أما نية إمامة الرجال فلا يحتاج إليها ويصح اقتداؤهم به ولو لم ينو الإمامة بهم ، وأما نية إمامة النساء فشرط لصحة اقتدائهن به عند أئمتنا - وعند زفر ليس بشرط قياسا على إمامة الرجال - ووجه أئمتنا أنه لو صح اقتداء المرأة بالرجل من غير نيته فربما تحاذيه فتفسد صلاته فيلحقه الضرر من غير اختياره فشرطنا نية إمامتها حتى لا يلزمه الضرر من غير التزامه ورضاه .

(الحالة الثالثة) أن يكون مقتديا وهو يحتاج إلى ما يحتاج إليه المنفرد وزيادة نية الاقتداء بالإمام لأنه ربما يلحقه الضرر بالاقتداء فتفسد صلاته بفساد صلاة الإمام فاشترطنا نية الاقتداء حتى يكون لزوم الضرر مضافا إلى التزامه بنفسه .

— كيفية نية الاقتداء — هي أن ينوى فرض الوقت والاقتداء بالإمام فيه، أو ينوى الشروع في صلاة الإمام أو ينوى الاقتداء بالإمام في صلاته، فلو نوى صلاة الإمام ولم ينو الاقتداء به لا يصح الاقتداء لأنه نوى أن يصلي مثل صلاة الإمام وذلك قد يكون بطريق الانفرد وقد يكون بطريق التبعية للإمام فلا تعين جهة التبعية بدون النية، بخلاف ما لو نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الظهر أو نوى الشروع في صلاة الإمام فإن الذي تأخذ به الإجزاء لأن الاقتداء عبارة عن المتابعة والمشاركة فتقتضى المساواة ولا مساواة إلا إذا كانت صلاته مثل صلاة الإمام، ولو اقتدى بالإمام ولم يخطر بباله من هو أو خطر بباله أنه زيد فإذا هو عمرو جاز، بخلاف ما لو نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو لم يجز، والفرق أن في الأولى شخص الإمام معلوم غايته أن الخطأ في تعيين اسمه، وفي الثانية يعرف أنه زيد فاقضى بزيد معلوم فإذا هو عمرو معلوم لم يجز لأنه نوى الاقتداء بالغائب .

— وقت النية — ذكر الطحاوى أنه يكبر تكبيرة الافتتاح مخالطاً لنيته أى مقارناً إشارة إلى أن وقت النية وقت التكبير وهو عندنا محمول على التدب والاستحباب دون الحتم والإيجاب، فإن تقديم النية على التحريم جائز عندنا إذا لم يوجد بينهما عمل يقطع أحدهما عن الآخر فالقرآن ليس بشرط . وعند الشافعى القرآن شرط ، لأن الحاجة إلى النية لتحقيق معنى الإخلاص وذلك عند الشروع لا قبله فكانت النية قبل التكبير هدراً وهذا هو القياس في باب الصوم إلا أنه سقط القرآن هناك لمكان الحرج لأن وقت الشروع في الصوم وقت غفلة ونوم ولا حرج في باب الصلاة فوجب اعتباره .

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات ، مطلقاً عن شرط القرآن ، ولأن شرط القرآن لا يخلو عن الحرج فلا يشترط قياساً على الصوم . ذكر محمد بن شعاع الثلبجى في نوادره عن محمد بن رجل توفياً يريد الصلاة ولم يشتغل بعمل آخر وشرع في الصلاة جازت صلاته وإن عريته النية وقت الشروع . وروى عن أبى يوسف فيمن خرج من منزله يزيد الفرض في الجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة أنه يجوز ، قال الكرخى ولا أعلم أحداً من أصحابنا خالف أبى يوسف في ذلك ، وذلك لأنه لما عزم على تحقيق ما نوى فهو على عزمه ونيتهم لم يوجد قاطع ولم يوجد ، فإن نوى بعد التكبير لا يجوز كما لو نوى بعد قوله الله قبل قوله أكبر لأن الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير .

فرائض الصلاة

— معنى الفرض والواجب — الفرض عندنا ماثبت بدليل لا شبهة فيه مثل الإيمان والصلاة والزكاة والحج والواجب عندنا ما لم بدليل فيه شبهة مثل تعين الفاتحة وتعديل الأركان وصلاة العيد والوتر وحكم الفرض الزوم علماً وتصديقاً بالقلب وعملاً بالبدن ويكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر وحكم الواجب الزوم عملاً بمنزلة الفرض لا علماً على اليقين لما في دليله من الشبهة حتى لا يكفر جاحده لكن يفسق تاركه إذا استخف بأخبار الآحاد لا إن كان متأولاً كما هو شأن كثير من المجتهدين في ترك العمل ببعض الأحاديث والفرض والواجب عند الشافعي وأحد لفظان مترادفان سواء ثبت ذلك بدليل قطعي أو ظني .

فرائض الصلاة سبع :

(الأول) التحريم : التحريم جعل الشيء محرماً وسميت التكبيرة الأولى بها لأنها تحرم الأشياء المباحة قبل الشروع والدليل على فرضيتها وفرضية القيام لها قوله صلى الله عليه وسلم الذي وقع بياناً للجعل الذي هو « أقيموا الصلاة » وقد اطلب النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير من قيام لحديث الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم » الحديث قال ابن الهمام : والمواظبة من غير ترك دليل الوجوب فإذا وقعت بياناً للجعل الفرض كان متعلقها فرضاً بالضرورة والقيام معناه الاعتدال فكل انحنا يمنع اسم القيام عند التكبير يبطل التحريمه ويتقضى عدم انعقاد الصلاة فرضاً .

والمشهور أن التحريمه شرط عندنا واختار الطحاوى وعصام بن يوسف أنها ركن وبه قال الشافعي وعند الزهري هي سنة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تجزئه تكبيرة الركوع نعم نقله الكرخي عن ابن علية وأبي بكر الأصم ونحلفتهما للجمهور كثيرة استدلل القائلون بالركنية بأنه ذكر مفروض له القيام فكان ركناً كالقراءة ولأنه يشترط لها ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة والطهارة وستر العورة وهذا دليل

الركنية ويستدل مشايخنا على الشرطية بقوله تعالى: « وذكر اسم ربه فصلی ، ووجه الاستدلال أنه عطف الصلاة على الذكر الذي هو التحريم بحرف التعقيب ومقتضى هذا العطف أن توجد الصلاة عقب ذكر اسم الله تعالى ولو كانت التحريم ركناً لكانت الصلاة موجودة عند الذكر لاستحالة انعدام الشيء في حال وجود ركنه وهذا خلاف النص وأيضاً فالعطف يقتضى المغايرة ولو كانت التحريم ركناً لا تتحقق المغايرة لأنها تكون بعض الصلاة وبعض الشيء ليس غيره وثمره هذا الخلاف في المسائل الفقهية تظهر في بناء النفل على تحريمه الفرض فيجوز عند القائلين بالشرطية وإن كان مكروهاً لترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع ذلك أن التحريم إن كانت شرطاً كالطهارة فليس ثمة مانع من استخدام الشرط في إيجاد صلاة أخرى كما في الوضوء حيث يؤدي به غير الصلاة الأولى بعده لكن على فرض أن التحريم ركن فقد انقضى الفرض بأركانه فتقضى التحريم أيضاً .

شروط التحريم - يشترط فيها أن تكون ثناء خالصاً لله بأن يذكر اسم الله بقصد التعظيم ولذا لو سبح أو هلل جاز عند الطرفين كما لو قال الله إله ، أو سبحانه الله ، أو لا إله إلا الله أو الحمد لله ، أو لا إله غيره ، أو تبارك الله ، أو الله أجل أو أعظم ، فلو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح ، لأنه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد وقال أبو يوسف لا تحريم إلا بألفاظ مشتقة من التكبير ، وقال الشافعي التحريم بالله أكبر أو الأكبر ، وقال مالك : التحريم هي الله أكبر فقط ، وحجته ما رواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي حميد من فعله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال : الله أكبر وحيث كان هذا هو الوارد فلا يعدل عنه بالقياس وبهذا يحتاج الشافعي أيضاً إلا أنه يقول في الأكبر أنه أتى بالمشروع وزيادة ولا ضرر فيها كما لو قال الله أكبر كبيراً ، ووجهه أن يوسف في جواز التحريم بما اشتق من التكبير كالأكثر والكبير والكبار قوله صلى الله عليه وسلم : « وتحريمها التكبير ، والتكبير يحصل بما تقدم وأما وجهة الطرفين فإنهما يقولان : إن التكبير المذكور في الحديث معناه التعظيم فكان المطلوب بلفظ النص التعظيم وهو أعم

من خصوص الله أكبر وغيره ، ولا إجمال فيه ، والثابت بالخبر اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكره تحريماً تركه لمن يحسنه كما قلنا في قراءة الفاتحة إنها واجبة ومطلق القراءة فرض .

— الافتتاح بغير العربية : — قال أبو حنيفة : يجوز الافتتاح بغير اللغة العربية سواء كان المصلي قادراً على العربية أم غير قادر وبهذا نأخذ ، وقال صاحبان لا يجوز له أن يفتح بغير العربية إلا إذا كان عاجزاً عنها ، وعلى هذا الخلاف جميع أذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسميحات الركوع والسجود والخطبة . أما المعاملات والأذكار في غير الصلاة كالإيمان والتلبية والتسمية عند الذبح فتجوز بغير العربية اتفاقاً وحجة أبي حنيفة قوله تعالى : « وربك فكبر » أى فعظم وهو يحصل بأى لسان كان والأصل في النصوص أن تكون معللة أى معقولة المعنى فالأمر بالتكبير لأجل التعظيم والتعظيم يحصل بأى لفظ كان وحجة أبي يوسف أن النصوص عليه هو لفظ التكبير بتوابعه عليه السلام : « وتحريمها التكبير » فلا يعدل عنه بالقياس . ومحمد وافق أبا حنيفة في جواز الابتداء بما يدل على التعظيم في اللغة العربية ووافق أبا يوسف في عدم الابتداء بالفارسية عند القدرة ، أما موافقته لأبي حنيفة فلما قدمنا عن الإمام وأما موافقته لأبي يوسف فلأنه ربما لا يؤدى معنى التعظيم بالترجمة كاملاً فيشك في معنى التعظيم والعبادة تفسد بالشك .

وكما يشترط في التحريم أن تكون ثناء خالصاً لله يشترط فيها أن تكون من قيام كما تقدم الدليل على ذلك وهذا الشرط فيما إذا كان القيام فرضاً على المصلي فن كانت صلاته من قعود لا يفترض عليه القيام للتحريم ثم لا يشترط أن يكون القيام كاملاً فن أدرك الإمام واكماً فكبر للتحريم وهو هاو للركوع فإن كان إلى القيام أقرب صحت الصلاة وإلا بأن كبر وهو إلى الركوع أقرب فلا تصح تحريمه وتفسد صلاته .

(٢) من فرائض الصلاة القيام لقوله تعالى : « وقوموا لله قانتين » والمراد بالقيام في الصلاة لحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيرهما قال : « كان الرجل يكلم صاحبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاجة في الصلاة حتى تزل هذه الآية

(فأمرنا بالسكوت) والقيام فرض في الفرائض وما ألحق بها كتنزله سنة فجر على القادر والمعتبر في القدرة أن يكون قادراً عليه وعلى السجود معاً فلو قدر على القيام وحده أو عليه مع الركوع ندب لإيمائه قاعداً وجاز لإيمائه قائماً وفرضه عليه زفر والثلاثة لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه وحجة أئمتنا أن القيام وسيلة إلى السجود والسجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة هذا وحده القيام أن يكون بحيث إذا مد يديه لا تنال ركبته .

(٣) قراءة القرآن في الصلاة وهي فرض بدليل قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » وما دون الآية غير مراد إجماعاً لأن قوله من القرآن مطلق فينصرف إلى ما يسمى قرآناً وما دون الآية لا يسمى قرآناً فلا يكون مراداً والمراد بالقرآن اللفظ العربي فلا تجوز القراءة بغير العربية إلا عند العجز في المشهور وكان أبو حنيفة أولاً يرى جواز الصلاة بغير العربية مطلقاً وعدم التقيد باللفظ لأنه غير مقصود في المناجاة ومبنى فرضية القراءة في الصلاة على التيسير قال تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » ولهذا تسقط عن المقتضى بتحمل الإمام عندنا ويخوف فوت الركعة في مذاهب الفقهاء غير أئمتنا — فإن قيل إذا جاز الاكتفاء بالمعنى في الصلاة عند العجز كما هو المذهب أخيراً ياتفاق فلا بد من أن يكون ذلك المعنى قرآناً ولا قائل به لأن القرآن عبارة عن النظم والمعنى أى اللفظ والمعنى قلنا إنما جاز الاكتفاء بالمعنى عند العجز لقيام المعنى المجرد في حالة الصلاة مقام النظم والمعنى - ويرى العلامة ابن الهمام أن دعوى سقوط اللفظ العربي عن العاجز لا برهان عليها لأن الله أمر بقراءة ما تيسر من القرآن ولا ريب أن القرآن المدرف بالألف واللام هو اللفظ العربي إذا قلنا نص يحتم العربية والقياس لا يحتم والنص مقدم قال في التقرير والوجه في العاجز عن النظم العربي أنه كالأشياء لأن قدرته على غير العربية كذا قدرة فكان أمياً حكماً فلا يقرأ كما هو أحد القولين فيه ففى المجتبى : واختلف فيمن لا يحسن القراءة بالعربية ويحسن بغيرها الأولى أن يصلى بلا قراءة وعلى أنه يصلى بلا قراءة الأئمة الثلاثة بل يسبح ويهمل فقد روى أبو داود

والترمذى عن رفاعه بن رافع : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم رجلا الصلاة فقال : إن كان مَعَكَ قرآن فاقْرَأ وإلا فاحدِ الله وكبره وهله ثم اركع » .

والقراءة فرض في ركعتين من الفرائض وفي جميع ركعات النفل والوتر أما في الفرائض ففرضيتها في ركعة ثابتة بعبارة النص وهو قوله تعالى : « فاقربوا ما تيسر ، وأما في الثانية فبدلالة النص لاثنيهما متشاكلتان من كل وجه والشفع الثاني لا يشاكل الأول فلم يلحق به وأما الفرضية في جميع ركعات النفل فلأن كل شفع من النفل صلاة على حدة وأما في الوتر فلا حياط كما سيأتي .

(٤) الركوع ، وهو فرض لقوله تعالى : « اركعوا واسجدوا ، والركوع في اللغة الانحناء والميلان عن الاستواء يقال ركعت النخلة وركع الشيخ إذا انحنى ، وفي الشرع ما يتناوله الاسم بعد أن يبلغ حده وهو أن يكون بحيث إذا مدي يده نال ركبتيه فلو طأطأ رأسه ولم يحن ظهره أصلا مع قدرته عليه لا يسقط عنه الفرض لأن حد الركوع لم يوجد بعد ، والأحجب إذا بلغت حدوده إلى الركوع ينخفض رأسه لأنه الممكن في حقه .

(٥) السجود ، وهو فرض لقوله تعالى : « واسجدوا ، والفرض منه عند أئمتنا وضع بعض الوجه ، وعند أحمد وإسحاق وزفر وفي أصح القولين للشافعي لا يجزئ السجود إلا بوضع السبعة الأعضاء التي وردت في الحديث الصحيح . فعن ابن عباس رضي الله عنهما : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة وأشار يده إلى أنفه ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، ولنا أن الأمر تعلق بالسجود مطلقا من غير تعيين عضو ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد عندنا - وأما ما استدلل به المخالف فهو محمول على بيان السنة عملا بالدليلين - ثم اختلف أئمتنا في ذلك البعض بعد أن اتفقوا على أنه لو سجد على الأنف وحده في حال العذر يجزئه : فقال أبو حنيفة : هو وضع الجبهة والأنف فلو وضع أحدهما في حالة الاختيار يجزئه ، غير أنه لو وضع الجبهة وحدها جاز من غير كراهة ، ولو وضع الأنف وحده يجوز مع الكراهة - وعند صاحبين هو وضع الجبهة على التعيين ، فلو ترك السجود عليها جال الاختيار لا يجزئه ، لما رواه الترمذى وصححه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض ، فقد دل

الحديث على المواظبة على التمكن في وضعهما جميعاً إلا أنه إذا وضع الجبهة وحدها وقع معتداً به لأن الجبهة هي الأصل في السجود - ففي المصباح : سجد الرجل وضع جبهته في الأرض ، ولأنه أتى بالأكثر والأكثر حكم الكل .

ولأبي حنيفة حديث : « وأشار بيده إلى أنفه » فقد جعلهما متساويين في الحكم وإلا لكانت الأجزاء ثمانية ، وصح رجوع الإمام إلى قولها فيه تأخذ - وبالجملة حقيقة السجود الشرعية وضع الجبهة على الأرض مما لا يخفى فيه فخرج الخد والذقن بالإجماع لأن التعظيم لم يشرع بوضعهما لا جرم أن اشترط مشايخنا في صحة السجود وضع القدمين أو إحداهما على الأرض عند السجود فإن السجود مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه بالتعظيم والإجلال ، ولو وضع إحداهما جاز مع الكراهة إن كان غير عنز .

(٦) القعود الأخير قدر التشهد وهو : « التحيات لله » إلى « عبده ورسوله » ولو فرغ المقتدى قبل فراغ الإمام فتكلم فصلاته تامة ، والقعود الأخير فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلاته ، ودليل الفرضية فعله صلى الله عليه وسلم الذي وقع بيانا للمجمل وهو « أقيموا الصلاة » لأن الصلاة فعل يشتمل على جملة أشياء وقع البيان في ذلك كله بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الأخيرة والمواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب فإذا وقعت بيانا للفرض أضحى الصلاة المجمل كان متعلقها فرضاً بالضرورة وأيضاً فقد بين السيد الأعظم عليه الصلاة والسلام فرضيتها بالقول - قال العلامة أبو السعود : والدليل على فرضيته قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك » علق التمام به وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض ، وتقدير قوله : « إذا قلت هذا » أي وأنت قاعد للإجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر .

واجبات الصلاة

المراد من الواجبات هنا هي الأمور التي إن تركت سهواً يجب سجود السهو وإن تركت عمداً لا تفسد الصلاة وإنما يترتب على تركها الكراهة التحريمية وتجب إعادة الصلاة مادام الوقت باقياً فإن خرج الوقت تستحب الإعادة - والواجبات تسعة :

(١) الطمأنينة في الركوع والسجود وكل ركن هو أصل بنفسه ، وحد الطمأنينة سكون الجوارح حتى تطمئن المقاصل مقدار تسيحة ، والاحتراز بقولنا كل ركن هو أصل بنفسه عن الطمأنينة في الرفع من الركوع والقومة من السجود ، إذ الطمأنينة فيهما ليست بواجب في المشهور قال ابن نجيم : ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ، والقول بوجوب الطمأنينة الوجوب المصطلح عليه عندنا هو مذهب الطرفين - وقال أبو يوسف : إن الطمأنينة فيما تقدم كله فرض عملي يفوت الجواز بقوته ، واختار هذا الرأي من السلف الطحاوي وصدر الإسلام أبو اليسر البزدوي حيث قال : من ترك الاعتدال تلازمه الإعادة ، ولو أعاده يكون الفرض الثاني لا الأول ، وصرح السرخسي أيضا بلزوم الإعادة - واختار هذا الرأي صاحب المجموع أحمد بن علي الساعاتي ، ومن المشايخ بدر الدين العيني ، وحجتهم ما أخرجه البخاري وغيره : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فصلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أرجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلي كما صلى ثم جاء فصلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أرجع فصل فإنك لم تصل ثلاثا ، فقال والذي بعتك بالحق ما أحسن غيره فعلني فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها ، وهذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في هذا المعنى مع مواظبته صلى الله عليه وسلم على الطمأنينة في جميع صلواته دليل الفرضية العملية ، ويجوز على قواعد أئمتنا أخذ الفروض العملية من السنة إذا كان فيها تشديد ووعيد كما في الطمأنينة ، وقال ابن القاسم من المالكية : من لم يرفع من الركوع والسجود رأسه ولم يعتدل يجزئه ويستغفر الله ولا يعود .

ولهذا رجح ابن المهام القول بالوجوب عندنا أي وجوب الاطمئنان في الركوع والسجود والرفع من الركوع والجلوس بين السجدين وواقفه على ذلك تلميذه ابن أمير حاج حتى قال إنه الصواب وهو موافق لقواعد المذهب الأصولية أيضا .

(٢) الثاني من واجبات الصلاة قراءة الفاتحة، وقال الثلاثة قراءة الفاتحة فرض في الصلاة لما أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وجه الاستدلال أن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها وإلا توجه إلى ما هو الأقرب إلى الذات وهو الصحة لا إلى الكمال لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما والجل على أقرب المجازين واجب وتوجه النفي هاهنا إلى الذات يمكن لأن المراد بالصلاة معناها الشرعى لا اللغوى ، لما تقرر أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه ، وإذا كان المنى الصلاة الشرعية استقام نفي الذات لأن المركب كما يلتقى بانتفاء جميع أجزائه يلتقى بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى إضمار الصحة ولا الأجزاء ولا الكمال لأنه إنما يحتاج إليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات - وإذا تقرر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من فرائض الصلاة لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الفرض - ووجهة أئمتنا أن الفرضية لا تثبت بخبر الواحد بل يثبت به الوجوب فإن الأدلة السمعية أربعة أنواع: قطعية الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وظنيهما كأخبار الأحاد التي مفهومها ظنى ، وقطعية الثبوت وظنى الدلالة كالأية المؤولة أو بالعكس كأخبار الأحاد التي مفهومها قطعية وبالأول يثبت الفرض وبالثانى الاستحباب والسنة وبالثالث والرابع الوجوب ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله ، وحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، هو الرابع من الأقسام فيفيد الوجوب .

قال العلامة ابن الهمام أن الخلاف بين أئمتنا وغيرهم إنما هو في أن الركن والشرط في العبادات القطعية هل يثبت بغير القطعى ؟ أما غير أئمتنا فينهم يثبتون الركن أو الشرط في العبادة القطعية أى المقطوع بأصلها كالصلاة بالظنى وهو الحديث الصحيح ، وأما أئمتنا فيرون أن العبادة المقطوع بأصلها أى الثابتة قطعاً عن الشارع لا يثبت الفرض فيها أو الشرط إلا بقطعى أيضاً وإلا لو كان الفرض غير قطعى لكانت للماهية غير قطعية وهو خلاف المفروض فعبادة قطعية يلزم أن تكون ماهيتها من شروط وفرائض وأركان كذلك لأن العبادة بمجموع الأركان والفرائض والشروط ولأن الفرض لما لم يقطع به

فالفاسد بتركه مظلون والصحة القائمة بالشروع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين إلا بمثله وإلا أجهل الظني القطعي .

(٣) ضم سورة أو ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة ، وعند الثلاثة الضم سنة وعن الشافعي مستحب وحجته ما روى البخاري : « وإن لم ترد على أم القرآن أجزاء وإن زدت فهو خير ، ولنا ما رواه ابن عدى في الكامل عنه صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها » ، وروى ابن حبان في صحيحه : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ الفاتحة وما تيسر ، ولا تثبت الفرضية عندنا بأخبار الأحاد ولكن يثبت الوجوب .

(٤) تعيين الأولين من الثلاثة والرابعة المكتوبتين للقراءة المفروضة فلو قرأ في الآخرين من الرابعة دون الأولين أو في إحدى الأولين وإحدى الآخرين ساهيا وجب عليه سجود السهو . وقال الشافعي يلزومها في كل الركعات ومالك في ثلاث ركعات إقامة للأكثر مقام الكل . والحسن البصري وزفر في ركعة واحدة ، وقال أبو بكر الأصم وسفيان بن عيينة القراءة في الصلاة سنة كسائر الأذكار لأن مبنى الصلاة على الأفعال لا الأقوال ولذا تسقط بعدم القدرة على الأفعال مع القدرة على القراءة وعلى العكس لا تسقط ، والحسن وزفر أن الأمر لا يقتضي التكرار وللشافعي ومالك ما وقع عند الجماعة واللفظ البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء : « ثم افعَل ذلك في صلاتك كلها ، بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته أنه قال في آخره : « ثم افعَل ذلك في كل ركعة » ، ولنا قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر ، والأمر بالفعل لا يقتضي التكرار فكان مؤداه اقتراضها في ركعة إلا أنا أوجينا في الثانية استدلالا بالأولى لأنهما يتشاكلان من كل وجه فأما الآخران فيفارقانهما في السقوط عن المسافر وفي القدر المقروء فلا يلحقان بهما .

(٥) رعاية الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها فلو نسي سجدة من ركعة وقضاها في آخر الصلاة جاز . وإذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الأخيرتين فهو لغو إلا إذا حقق قصده بأن ترك فيهما القراءة

وقرأ فيها بعدهما خيلئذ يأثم وتجب عليه الإعادة فليس الترتيب في عدد الركعات فرضاً فإن ما يقتضيه المسبوق بعد فراغ الإمام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان ما يقتضيه آخر صلاته حقيقة من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر . وأما الترتيب فيما لم يتكرر بالنسبة للركعة الواحدة كالقيام والركوع فهو فرض فلو ركع ثم قام لا يعتبر ذلك الركوع فإن ركع ثانياً صحت صلاته ولزمه سجود السهو لتأخير الركن عن محله كما سيأتى في السهو . وكذا الترتيب بين الركوع والسجود فرض أيضاً فلو سجد ثم ركع فإن سجد ثانياً صحت صلاته وإلا فلا كما يفترض لإيقاع القعود الأخير بعد جميع الأركان فلو تذكر بعده سجدة سجدها وأعاد القعود وسجد للسهو . ولو تذكر ركوعاً قضاه مع ما بعده من السجود أو قياماً أو قراءة صلى ركعة والسر في ذلك أن الصلاة من الأفعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعاً من أجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صورى هو الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فلا تتحقق ماهية الصلاة الشرعية إلا بتحقيق ما تركب منه هذه الماهية . وكان المعقول من هذا أن يكون للقراءة دخل في حصول الجزء الصورى لأنها من الأجزاء المادية في الصلاة لكن الشارع لم يجعل لها دخلاً في حصول الجزء الصورى لأنه لم يعين لها محلاً خاصاً بطريق الفرضية كما عين لباقي الأركان بل جعلها فرضاً في الصلاة مطلقاً لا جرم قال مشايخنا أن مراعاة الترتيب بين القراءة والركوع في الفرض غير الثنائى واجب فلو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة لأنه لا يشترط في الركوع أن يكون مترتباً على القراءة في كل ركعة . فإن قبل السجدة الثانية كالأولى ومن الأجزاء المادية فأى سر جعل مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضاً . قلنا السر فيه أن أصل السجدة ثابت بقوله تعالى : « واسجدوا » وتكرارها بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فإذا وجدت الأولى في عملها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع أن الثانى أعلى رتبة من الأول : أما دليل وجوب الترتيب فهو مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع قيام الدليل على عدم فرضية الترتيب في المكرر وهو ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : « ما أدركتم فصلوا

وما فاتكم فاقضوا ، دل الحديث على أن أول صلاة المسبوق هي بعد ما ينتهي من الصلاة مع الإمام بقوله « وما فاتكم فاقضوا » ، فلو كانت الركعة مترتبة مع الأخرى لكان على المسبوق أن يبدأصلاته بما سبق به ثم يشارك الإمام فيما بقى ويسلم معه وإسقاط الترتيب في الركعة إسقاط لما هو من أجزائها ضرورة إلا أن الفعل غير المكرر لما لم يشرع شيء آخر من جلسته في محله فإن فات فات أصلا فيفوت ما تعلق به من جزء الصلاة أو كلها لم يسقط الترتيب فيه بخلاف المكرر فإنه لو فات أحد فعليه بقى الفعل الآخر من جلسته .

(٦) القعود الأول ولو في نفل لأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه في جميع العمر وأمر به بحيث قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وللنساء من حديث ابن مسعود مرفوعا : « إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات » ، ولم يقل بفرضيته إلا الإمام أحمد والحجة عليه ما في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع فلو كان فرضا لرجع . وعند الطحاوي والكرخي هو سنة وهو قول مالك والشافعي وقال محمد وزفر والشافعي القعدة الأولى من النفل فرض .

(٧) التشهدان لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليهما وأمر بهما في حديث ابن مسعود الذي رواه البخاري في صحيحه قال : قال عبد الله : « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإنكم إذا قتلتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، ويترجح تشهد ابن مسعود على تشهد ابن عباس الذي أخذ به الشافعي بما قال الترمذي أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين — وأخرج الطبراني في معجمه عن بشير بن مهاجر عن أبي بريدة عن أبيه قال : « ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود وذلك أنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال على ابن المديني لم يصح في التشهد إلا ما نقله أهل الكوفة عن ابن مسعود وأهل البصرة عن

أبي موسى، وبرجحه أيضا أن ابن مسعود تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقيا - روى عن أبي حنيفة أنه قال : أخذ حماد بن أبي سليمان يدي وعلني التشهد ، وقال حماد : أخذ إبراهيم يدي وعلني التشهد ، وقال إبراهيم أخذ علقمة يدي وعلني التشهد ، وقال علقمة أخذ عبد الله بن مسعود يدي وعلني التشهد ، وقال ابن مسعود أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي وعلني التشهد كما كان يعلني السورة من القرآن ، وكان يأخذ علينا بالواو والألف - ولما كان الإتيان بالتشهد واجبا قال أبو حنيفة لو نقص من تشهده أو زاد فيه كره لأن أذكار الصلاة محصورة فلا يزداد فيها ولذا لا يؤتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى وهو قول مالك وأحمد ، وهي مستحبة عند الشافعي - وحجة أئمتنا ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم إن كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حتى فرغ من تشهده ، ثم هل يشير عند الشهادة بأصبعه؟ الذي نأخذ به استحباب ذلك بأن يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى بالإبهام ويرفع الإصبع عند النبي ويضعها عند الإتيان - صح نقل ذلك عن أئمتنا وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديث صحيحة .

(٨) تعيين لفظ السلام للخروج من الصلاة فلو تركه لا تبطل صلاته وقال الثلاثة : إذا انصرف المصلي من صلاته بغير لفظ التسليم فصلاته باطلة وحجتهم ما رواه أبو داود « وتحليها التسليم ، وحجتنا هذا الحديث بعينه » إلا أننا لا نثبت الفرض القطعي بخبر الأحاد ، والقول بعدم الفرضية مذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقادة ، والمراد بالسلام هذا اللفظ بخصوصه فلفظ آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعناه فلا تجب لفظة عليكم ، والواجب هو السلام الأول كما عليه الجمهور - والسلام دعاء الإمام لمن وراه بالسلام ، وهو اسم من أسمائه تعالى ، ومعناه اسم السلام عليكم ، كأنه يترك عليه باسم الله عز وجل ، ورحمة الله عبارة عن إنعامه وإحسانه . ويسن في السلام ما يأتي :-

(أولا) أن يبدأ بالتسليم عن اليمين ، لأن اليمين فضلا على الشمال ، فكانت البداية به أول ؛ ولو سلم أولا عن يساره سلم عن يمينه ولا يعيد التسليم عن يساره ؛ ولو سلم

تلقاه وجهه سلم بعد ذلك عن يساره ، ثم يبالغ في تحويل الوجه في التسليمين حتى يرى بياض خديه هكذا في سنن أبي داود .

(ثانيا) أن يجهر بالتسليم إن كان إماما لأن التسليم للخروج من الصلاة فلا بد من الإعلام ، ويسلم المقتدى مقارنا لتسليم الإمام في رواية عن أبي حنيفة كما في التكبير ، وفي رواية يسلم بعد تسليمه وهو قول صاحبين كما قالوا في التكبير - والآثار الواردة تحتل كلتا الروايتين ، ثم ينوى المسلم من يخاطبه بالتسليم فالإمام ينوى به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلاة ، والمقتدى كذلك إلا أنه ينوى إمامه في الجانب الذي هو فيه ، فإن حاذاه نواه في التسليمين عند محمد أو في الأولى فقط عند أبي يوسف ، والمنفرد ينوى الحفظة فقط إذ ليس معه غيرهم .

(٩) الجهر والإسرار فيما يجهر ويسر فيه ودليل الوجوب المواظبة منه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقيل سلتان وهو قول الثلاثة لأن المقصود هو القراءة فعلى أى كيفية تقع يتأدى المقصود .

سنن الصلاة

يسن في الصلاة ما يأتي :-

(١) رفع اليدين للتحريمة وكيفية أن يبسط يديه نحو القبلة ناشرا أصابعه بحيث لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على عادتها في البسط ويرفع يديه حتى يحاذي يابهاميه شحقي أذنيه ، وكذا في كل موضع ترفع فيه الأيدي عند التكبير لما روى الحاكم وصححه عن أنس رضي الله عنه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فخاض يابهاميه أذنيه ، وصارفه عن الوجوب عدم تعليمه للأعرابي الذي أساء في صلاته ، ولم يذكر حكم المرأة في ظاهر الرواية - وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها ترفع يديها حذاء أذنها كالرجل سواء بسواء ، لأن كفيها ليسا بعورة - وروى محمد بن مقاتل الرازي عن أئمتنا أنها ترفع يديها حذو منكبيها لأن ذلك أستر لها بدليل أن الرجل يعتدل في سجوده ويبسط ظهره في ركوعه والمرأة تفعل كاستر ما يكون لها ثم مقارنة التكبير لرفع اليدين هو المروى عن أبي يوسف قولاً ، وعن الطحاوي فعلاً ، ويشهد له ما روى أبو داود « أنه صلى الله عليه وسلم كان

يرفع يديه مع التكبير ، وعند الطرفين أن وقت الرفع قبل التكبير .

(٢) جهر الإمام بالتكبير لحاجته إلى الإعلام بالدخول في الصلاة والانتقال فيها أما المأموم والمنفرد فلا يسن لهما الجهر لأنه ذكر والأفضل في الأذكار الإخفاء ، ويراعى في لفظ التكبير اللغة فلا يشعج الحركات ولا يتعمق فيها وإن مد اللام فهو صواب إلا أنه لا يبالغ فيه . فإن بالغ حتى أحدث من إشباعه ألفا بين اللام والهاء فهو مكروه ولا تفسد الصلاة بمد الهاء وعدم فسادها بذلك مناه أن الشروع بالتكبير على هذا الوجه جائز ومد الراء خطأ لغوى لكنه غير مفسد للصلاة وللشروع أيضا في المشهور ومد الهجمة مفسد للصلاة وللشروع .

(٣) الثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرأ أما الثناء فهو أن يستفتح الصلاة بعد التكبير فيقول : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » هذا دعاء الاستفتاح عندنا وبه قال أحمد لما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى قال ابن قدامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر بالاستفتاح وإن جهر به عمر ليعلم الناس وذهب الشافعى وابن المنذر إلى الاستفتاح بما روى عن على قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال : « وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا منهم المشركين إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين أنت الملك لا إله إلا أنت أنا عبدك ظلمت نفسى واعترف بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدنى لأحسن الأخلاق لا يهتدى لأحسنها إلا أنت واصرف عنى سيئها لا يصرف عنى سيئها إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك » ، رواه الجماعة كلهم إلا البخارى ولكن بعضهم رواه مطولا وبعضهم مختصراً وأما التعوذ فإنما يسن فى حق الإمام والمنفرد دون المقتدى عند الطرفين وقال أبو يوسف هو سنة فى حق المقتدى أيضاً ويرجع الخلاف إلى أنه هل التعوذ تابع

للثناء أو تابع القراءة فعلى قول الطرفين تابع للقراءة وعند أبي يوسف هو للصلاة صيانته لها عن الوسوسة وصيغته المستحبة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال ابن قدامة وكيفما استعاذ فهو حسن ويسر الاستعاذة ولا يجهر بها لا أعلم فيه خلافاً وقال مالك لا استفتاح ولا استعاذة لما روى أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين ، متفق عليه ولنا ما روى عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفثة » قال الترمذي هذا أشهر حديث في الباب .

وأما التسمية فقسن للإمام والمنفرد سرّاً في كل ركعة في مذهب أئمتنا لما روى عن نعيم الجمر أنه قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وقال والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه النسائي قال ابن قدامة ولا تختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بها غير مسنون قال الترمذي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين والجهر بها مذهب الشافعي لحديث أبي هريرة المتقدم قال مشايخنا ما رواه أبو هريرة ليس فيه دلالة على الجهر أو يحتمل على أنه كان يجهر بها أحياناً للتعليم وقال مالك والأوزاعي : لا يقرأ البسمة في أول الفاتحة لما روى عن عبد الله بن المغفل قال سمعتني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني محدث ؟ إياك والحديث ، قال ولم أر واحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض إليه الحديث في الإسلام — يعني منه — فإني صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أر أحداً منهم يقولها فلا تقلها إذا صليت فقل الحمد لله رب العالمين ، أخرجه الترمذي .

وأما سنة التأمين للإمام والمأموم سرّاً فلحديث المتفق عليه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » وقال أصحاب مالك لا يحسن التأمين للإمام لما روى مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الإمام غير المختصب

عليهم ولا الضالين ، فقولوا آمين ، الحديث قال ابن قدامة : قال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه يسن إخفاؤه لأنه دعاء فاستحب إخفاؤه كالشهادتين ويسن الجهر به عند أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتأمين عند تأمين الإمام ولا يعلم ذلك إلا بالجهر به .

(٤) وضع يمينه على يساره تحت سرته لما رواه ابن حزم من حديث أنس : « من أخلاق النبوة وضع اليمين على الشمال تحت الدرة وأما المرأة فتضع يديها على صدرها لأنه أستر لها .

(٥) تكبير الركوع والسجود والرفع منهما وينبغي أن يكون التكبير مع الانحطاط ولا يرفع يديه حذاء أذنيه في تكبير الركوع ولا في الرفع منه عند أتمتة لما في أبي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال : قال عبد الله بن مسعود : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ولم يرفع يديه إلا في أول مرة وفي لفظ فكان يرفع يديه ثم لا يعود ، قال الترمذي حديث حسن وروى البراء بن عازب قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر لا يفتح الصلاة رفع يديه حتى يكون إبهاماه قريباً من شحمتي أذنيه ثم لا يعود » أخرجه أبو داود والطحاوي من ثلاث طرق وابن أبي شيبة في مصنفه ومذهب أئمتنا في عدم الرفع قال به الثوري والنخعي وابن أبي ليلى وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وخيشمة والمغيرة ووكيع وعاصم بن كليب وزفر وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو المشهور من مذهبه قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفة — وعند الشافعي وأحمد ورواية عن مالك يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما أخرجه الستة عن الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود قال العيني في شرح البخاري إن رفع اليدين كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ والدليل عليه أن عبد الله بن الزبير رأى رجلاً

يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع فقال له : لا تفعل فإن هذا شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه ويؤيد النسخ ما رواه الطحاوى بإسناد صحيح عن مجاهد قال : صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة قال الطحاوى : فهذا ابن عمر قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ثم ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله .

(٦) التسبيح في ركوع وسجود الفرائض لما روى الطحاوى من حديث عقبة ابن عامر الجهني قال : « لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم » قال النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في ركوعكم ، ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في سجودكم ، وأخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود يدعوا المصلي بما شاء من الأدعية الواردة في الأحاديث سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً لحديث عائشة في البخاري قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » وعندنا أن هذا في التوافل جمعاً بين الأحاديث قال العلامة أبو السعود لو ترك التسبيح ثلاثاً أو نقصه كره تنزيهاً سواء كان إماماً أو مأموماً وكلما زاد فهو أفضل المنفرد بعد أن يكون الختم على وتر وأما الإمام فلا يزيد على وجه يمل القوم ولو رفع الإمام رأسه قبل الثلاث فالشهور وجوب متابعتها .

(٧) الرفع من الركوع والجلسة بين السجدين في المشهور من مذهب أئمتنا وهو قول بعض أصحاب مالك أيضاً لأن الله تعالى لم يأمر به وإنما أمر بالركوع والسجود والقيام فلا يفترض غيره ولأن المقصود الاتصال وهو يتحقق بدونه بأن ينحط من ركوعه وقال أحمد والشافعي بفرضيتهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بهما المسمى في صلاته قلنا هذا يفيد الوجوب عندنا وهو الذي اختاره ابن المهام من مشايخنا وقال أن مقتضى الدليل وجوبهما ، ذلك أن حديث المسمى صلاته مع المواظبة التامة يفيد الوجوب على قواعد أئمتنا كما تقدم في الواجبات .

(٨) وضع الكفين على الركبتين في الركوع مع تفرج أصابعه لما رواه الطحاوى من حديث أبى مسعود البدرى « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا قال ثم ركع فوضع كفيه على ركبتيه وفضلة أصابعه على ساقيه ، هذا قول أئمتنا وبه قال الثورى والأوزاعى وابن سيرين والحسن البصرى والثلاثة وأصحابهم وقال إبراهيم النخعى وعلقمة والأسود وأبو عبيدة بتطبيق اليدين بين الفخذين ولهم أثر في ذلك (٩) أن يبتدىء السجود فيضع ركبتيه على الأرض مقدما اليمنى على اليسرى ثم يضع يديه اليمنى فاليسرى كذلك ويفعل عكس ذلك في النهوض لما أخرجه أصحاب السنن عن واثل بن حجر رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، وفي حال السجود يضع وجهه بين كفيه ضاماً أصابع يديه محاذة أذنيه لما في رواية أبى داود » فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على نغذه .

(١٠) أن يسجد على الأعضاء السبعة : الوجه واليدين والركبتين وأطراف القدمين وأن يحافى مرفقيه عن جنيبه إلا إذا كان في الصف وكان بحيث لو فعل ذلك أذى من بجواره فلا يفعل . وأن يحافى بطنه عن نغذه ، لكن المرأة تنخفض وتلتصق بطنها بفخذها لأنه أستر لها ومن السنة أن يوجه أصابع رجله نحو القبلة بأن يضع صدر القدم من بطون الأصابع على الأرض وكل ذلك في الأحاديث الصحيحة ، ومن السنة أن يسجد على الجبهة والأنف من غير حائل من عمامة وقلنسوة ، فلو سجد على كور العمامة ووجد صلاة الأرض جاز عندنا ، لكنه مكروه تنزيها لما فيه من ترك نهاية التعظيم ثم محل صحة السجود على الكور إذا كان الكور على الجبهة أو بعضاً أما إذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض فإن الصلاة لا تصح ومثل الكور في ذلك كل حائل بينه وبين الأرض متصل به كما لو سجد على فاضل توبه أو كره حيث يجوز السجود عليه عندنا لما رواه البخارى عن أنس بن مالك قال : « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود ، وبقولنا قال مالك وأحمد وإسحاق ، ولم يجوز ذلك الشافعى كما لم يجوز السجود على

الكور والحديث حجة عليه ولو كان الحائل منفصلا كسجادة مثلا جاز السجود عليه إجماعا لأن الأصل أنه كما يجوز السجود على الأرض يجوز على ما هو بمعنى الأرض مما تجد جهة المصلى حجمه وتستقر عليه ، ومعنى وجدان الحجم أن الساجد لو بالغ لا يتسفل رأسه أبلغ من ذلك ، فلو سجد على الخشيش أو القطن أو التبن : أن استقرت جهته وأنفه ووجد الحجم جاز وإلا فلا يجوز . ولو سجد على ظهر رجل إن كان للضرورة بأن لم يجد موضعا من الأرض يسجد عليه والمسجود على ظهره مشترك مع الساجد في صلاته جاز ، فإن لم يكن ذلك الرجل في الصلاة أو ليس منه في صلاة أو وجدت فرجة لم يجوز لعدم الضرورة .

(١١) اقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى في حالة القعود للتشهد في الثاني عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنه قال : « من سنة الصلاة أن ينصب قدمه اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى » . والمرأة تقعد كأستر ما يكون لها فتجلس متوركة لأن مراعاة فرض الستر أولى من مراعاة سنة القعدة . ويلبني أن يضع يده اليمنى على خفذه الأيمن واليسرى على خفذه الأيسر في حالة القعدة باسطة أصابعه جاعلا أطرافها عند ركبتيه موجهة نحو القبلة كذا روى في الأحاديث الصحيحة .

(١٢) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير وقال الشافعي وإسحاق أنها فرض وإلى هذا ذهب قوم من الفقهاء مستدلين بظاهر الحديث الذي رواه مسلم عن أبي مسعود قال بشير بن سعد : « يا رسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك ؟ » فسكت ثم قال : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد والسلام كما علمتم » . وزاد ابن خزيمة : « فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » ولنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يعلبها الأعرابي حين عليه الصلاة فلو كانت فرضا لعلبها إياه وكذا لم ترو في تشهد أحد من الصحابة .

الدعاء لنفسه ولوالديه إن كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات لما رواه الترمذي عن أبي أمامة : « قيل يا رسول الله أي الدعاء أجمع ؟ قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات » بناء على أن المراد بدبرها ما قبل الفراغ منها لأن دبر كل شيء منه ومتصل به

القراءة في الصلاة

المقدار المفروض قراءته في الصلاة : —

يفترض على المصلي أن يقرأ في ركعتين من الصلاة المفروضة وفي جميع ركعات النفل والوتر آية من القرآن في كل ركعة سواء كانت هذه الآية قصيرة أم طويلة ، والمراد بالقصيرة أن لا تصل في القصر إلى كلمة مثل « مدهامتان » أو حرف مثل « ن » ، فإن هذا القصر لا يميز الصلاة بها ، وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة . وعنه أنه لا بد من آية طويلة كآية المداينة والكرسى أو ثلاث آيات قصار وبهذه الرواية أخذ الصحابان . وأصل الاختلاف في مفهوم قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » ، فمما يعتبران العرف ويقولان مطلق القرآن ينصرف إلى المتعارف ، وأدنى ما يسمى به المرء قارئاً في العرف أن يقرأ آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار ، ويحتاج أبو حنيفة بالآية من وجهين : (الأول) أنه أمر بمطلق القراءة وقراءة آية قصيرة قراءة ، إلا أن مادون الآية خارج فقد يقرأ لا على سبيل القرآن فيقال باسم الله أو الحمد لله أو سبحان الله بخلاف الآية القصيرة لأنها قرآن حقيقة وحكما : أما حقيقة فظاهر ، وأما حكماً فلا نه يحرم على الجنب والحائض قراءتها بخلاف ما دون الآية (الثاني) أنه أمر بقراءة ما تيسر وعسى أن لا تيسر إلا هذا القدر ، قال في المنية : والحاصل أن بالآية يعد قارئاً عنده وإن قصرت لا بما دونها وعندهما لا يعد قارئاً إلا بمقدار قراءة أقصر سورة وهي ثلاث آيات قصار إذ به وقع اتحدى وبه يتميز القرآن من غيره وفي الأسرار : ما قاله احتياط فيه نأخذ إن شاء الله .

القراءة بعلم الأولين : —

يقرأ بعد الركعتين الأولين في الفرائض الفاتحة خاصة وهو الأفضل ، ولو سبغ في كل ركعة ثلاث تسيحات مكان فاتحة الكتاب أو سكت أجزأته صلاته ولا يكون مسبباً (١) لأنه ترك سنة غير مؤكدة فلا يسجد للسهو إن فعل ذلك ساهياً ، كذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ظاهر الرواية وبه نأخذ والتخير الذي ذكرناه روى عن

(١) الإساءة في اصطلاح مشايخنا أقل من الكراهة التحريمية وأغش من الترتيبية .

على وابن مسعود فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن أبي رافع قال : « كان على يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة ولا يقرأ في الآخرين » ، وروى عن عبد الله بن مسعود مثله على ما روى ابن أبي شيبة قال حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن علي وعبد الله أنهما قالوا : « اقرأ في الأولين وسبح في الآخرين » . ولما لم يكن هذا التخيير عما يدرك بالرأى كان ما روى عنهما في حكم المرفوع . وكذا روى عن عائشة أيضا . وعن منصور قال قلت لإبراهيم : ما تفعل في الركعتين الآخرين من الصلاة ؟ قال : سبح وأحمد الله وكبر ، وعن الأسود والثوري كذلك .

ترك القراءة في الأولين : -

إذا ترك القراءة في الأولين قضاها في الآخرين والشيخ أحمد القدوري قال : إن هذا عندي ليس بقضاء لأن الفرض هو القراءة في ركعتين غير معيتين فإذا قرأ في الآخرين كان مؤديا لاقاضيا ومع أن هذا معقول إلا أن مسائل الأصل (١) تدل على أنه قاض فقد ذكر في كتاب السهو منه أن الإمام إذا لم يقرأ في الأولين واقتدى به إنسان في الآخرين وقرأ الإمام فيما ثم قام المسبوق إلى قضاء ما فاتته فعليه القراءة وإن ترك ذلك لم تجزه صلاته ولو كان فرض القراءة في ركعتين غير معيتين لكان الإمام مؤديا فرض القراءة في الآخرين وقد أدرکہما المسبوق فلا تجب عليه القراءة . لكن لو ترك الفاتحة في الأولين وقرأ السورة لم يقض الفاتحة في الآخرين في ظاهر الرواية . وعن الحسن ابن زياد أنه يقضى الفاتحة في الآخرين لأن الفاتحة أوجب من السورة ثم السورة تقضى فلأن تقضى الفاتحة أولى وحجة أئمتنا أن الآخرين محل الفاتحة أداء فلا تكونان محلا لقضاء بخلاف السورة ولأن قضاءها في الآخرين يؤدي إلى تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع . ولو ترك السورة في الأولين قضاها في الآخرين وجوبا ، وعن أبي يوسف أنه لا يقضها كما لا يقضى الفاتحة لأن القضاء لا يجب إلا بدليل

(١) تقدم في الجزء الأول في طبقات المسائل أن مبسوط محمد يسمى الأصل .

فصار كالجمعة والعيدين ورمى الجمار والأضحية إذا قامت أيامها حيث لا تقضى . ولنا أن السورة في الآخرين مشروعة له في صلاة النفل وحيث إنها مشروعة له في الجملة فنحن قد أن يجعلها قضاء لما عليه لأن القضاء صرف ماله إلى ما عليه . ثم روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام يحجر بالسورة دون الفاتحة لأنه مؤد في الفاتحة قاض في السورة فتراعى سفة كل واحد منهما في أصل وضعها ولا يكون ذلك جمعاً بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة لأن القضاء يلحق بمحل الأداء وظاهر الرواية الجهر بهما لأن الجمع بين الجهر والإخفاء شنيع ولما كانت السورة واجبة والفاتحة فيهما نفل كان تغيير النفل أولى .

ولو نسي الفاتحة وتذكرها قبل الركوع قرأها وضم السورة ومضى في صلاته ، وعن أبي يوسف يترك الفاتحة ويركع لأن فيه نقض الفرض بعد التمام لأجل الواجب لأن قراءة السورة وقعت فرضاً فالفاتحة واجبة ، ووجه ظاهر الرواية أن نقض الفرض لأجل الفرض جائز لأن الفاتحة إذا قرئت تصير فرضاً فصار الأمر كما لو تذكر السورة وهو في الركوع فإنه يقوم ويقرأ السورة ويبعد الركوع لأن ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضاً فيرفض الركوع ويلزمه إعادته لأن الترتيب بين القراءة والركوع فرض فلو لم يعده تفسد صلاته .

الجهر والإخفاء:

معنى الجهر والإخفاء : مختار الهندوانى أن الجهر إسماع غيره والمخافتة إسماع نفسه وبه نأخذ ، وقال الكرخي الجهر إسماع نفسه والمخافتة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان لا الصياح فلا يشترط السماع عنده ويجزئ هذا الخلاف في كل ما يتعلق به نطق كالتسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة وانطلاق والمتاق والاستثناء . فلو قال أنت طالق أو حرة ولم يسمع نفسه لا يقع طلاقه ولا عتقه عند الهندوانى ويقعان عند الكرخي إذا صحح الحروف وإن لم يسمع نفسه ، والمنفرد بصلاته لا يبالغ في الجهر مثل الإمام لأنه لا يسمع غيره كما لا يبالغ الإمام نفسه بالجهر فلو جهر الإمام فوق حاجة الناس أساء لأنه إنما يحجر لإسماع القوم ليديروا قراءته .

ما يجهر فيه وما يخفى :

يجهر الإمام بالقراءة في ركعتي الفجر وأولي المغرب والعشاء وفي الجمعة والعيدين لأن هذا هو المتوارث المنقول ثم القضاء كالآداء جهرا وإسرارا كما فعل صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة التعريس بجماعة روى ذلك محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الآثار ولأن القضاء يحكى الآداء وكذا يجهر في التراويح والوتر في رمضان للتوارث المنقول لكن يخفى الإمام قوت الوتر ككبيرات الانتقال في حق المنفرد والمقتدى كالشأن في كل الأذكار . والمنفرد في الصلاة يخافت وجوبا فيما يجب فيه الخفاة وأما في الجهر فهو بخير إن شاء جهر لكونه إمام نفسه وإن شاء خافت إذ ليس خلفه من يسمعه والأفضل الجهر ليكون الآداء على هيئة الجماعة كما يخير المنفرد في نفل الليل لأن النوافل اتباع الفرائض لكونها مكملات لها ولهذا لو كان إماما في نفل الليل جهر كما يسر في نفل النهار ولو كان إماما لما ذكرنا .

القراءة خلف الإمام

أجمع الفقهاء على أن الإمام لا يحمل عن المأموم شيئا من فرائض الصلاة غير القراءة أما القراءة فقد اختلفوا فيها على مذاهب :

فذهب أئمتنا إلى أن القراءة ساقطة عن المأموم سرية كانت الصلاة أم جهرية ولو قرأ كره تحريرا وقال السرخسي : تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة منهم زيد بن ثابت وسعد بن أبي وقاص ونسب إلى محمد في شرح الهداية أنه استحسنت للوتم أن يقرأ الفاتحة احتياطا ولكن قال صاحب الفتح : والحق أن قول محمد كقولها ونقل من كتب محمد ما هو صريح في منعه من القراءة ثم قال ولا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى أقواها القراءة بل المنع ، والشافعية يوجبون القراءة للفاتحة خلف الإمام مطلقا في السرية والجهرية ، والحنابلة والمالكية لا يوجبون ولا يمتنعون ، بل يستحبها الخاتبة في المسكنات ويستحبها المالكية في السرية ، وحجة أئمتنا ما رواه أبو حنيفة عن عبد الله بن شداد عن جابر رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة ، وهذا عام يشمل الجهرية والسرية ويؤيده ما جاء في إحدى رواياته أن رجلاً قرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك في الظهر أو العصر فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهيه عن القراءة في الصلاة فلما انصرف أقبل عليه الرجل وقال : أتتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم : « من صلى خلف إمام ، الحديث فهذه القصة تدل على منع القراءة لأن جواب النبي صلى الله عليه وسلم فيها خرج تقريراً للنهي الصحابي عن القراءة في الصلاة وقد كانت الصلاة سرية وإذا تقرر النهي في السرية فمن باب أولى يتقرر في الجهرية وهذا الحديث قد رفعه عدد من المحدثين بطرق صحيحة ورواه أحمد عن جابر بإسناد قال فيه إسناد صحيح متصل رجاله كلهم ثقات ، ومنها ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا ، صححه مسلم ومنها ما روى عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه « سبح اسم ربك الأعلى » فلما انصرف قال : أيكم قرأ ؟ فقال الرجل : أنا ، فقال : لقد ظننت أن بعضكم خالجنها ، متفق عليه ، ومعنى خالجنها نازعنها وهو يدل على إنكاره القراءة في السرية ففي الجهرية أولى وقد وردت آثار كثيرة عن الصحابة وكلها صريحة في المنع عن القراءة فمن على « ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام » وعن ابن مسعود وقد سئل عن القراءة خلف الإمام ، انصت وبكفيك الإمام ، وعن سعد بن أبي وقاص : وددت الذي يقرأ خلف الإمام في فيه خمرة .

واستدل الشافعي بحديث « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وعندنا أن هذا عام فينخصص بما ذكرنا واستدل المالكية والحنابلة على عدم وجوب القراءة في حق المأموم بما استدله الحنفية وقالوا أن غاية ما يدل عليه عدم الوجوب لا النهي المقضي بالتحريم قلنا أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن ينازعه أحد في القراءة كما هو مقتضى حديث عمران بن حصين والزجر الذي ورد على السنة الصحابة يفيد الكراهة التحريمية كما هو مقتضى قواعد أئمتنا .

مفسدات الصلاة

يمكن إجمال مفسدات الصلاة بالكلام فيها ، وكذا بالاستغفال بما ليس منها ، وبترك شرط أو ركن أو فرض .

- الكلام في الصلاة - ليس المراد بالكلام المفسد للصلاة هو الكلام في اصطلاح النحاة بل المفسد اللفظ المركب من حرفين أو أكثر فلو تلفظ المصلي بكلمة واحدة فسدت صلاته عمداً كان التلفظ أو نسياناً ، هذا رأى أئمتنا ، وقال الشافعي لا فساد بالنسيان إلا إذا طال الكلام ، وعند مالك وأحمد في رواية الكلام ناسياً أو لإصلاح الصلاة لا يفسدها لما روى ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدمة المسجد فوضع يده عليها وفي القوم أبو بكر وعمر فهاها أن يكلماه وخرج سرعان الناس فقالوا أقصرت الصلاة ورجل يدعو النبي صلى الله عليه وسلم ذا الدين فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال لم أنس ولم تقصر فقال بلى قد نسيت . فصلى ركعتين ثم سلم ، الحديث . وهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم أتم صلاته بعد ما تكلم ناسياً ، هذا دليلهم من المنقول ، ودليلهم من المعقول أن العمل القليل معفو عنه للخرج فكذا القليل من القول ، وحجة أئمتنا المنقول والمعقول : أما المنقول فما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحم الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت : واثكل أماه ما شأنكم تنظرون إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرني (١) ولا ضربني ولا شتمني ثم قال : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، وروى مسلم عن زيد بن أرقم قال : « كنا نتكلم في الصلاة ويكلم الرجل

(١) الكهر الانهيار قال السكاني كهره ونهره يعني .

صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت ، وقوموا لله قانتين ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، والنهى عام يشمل النسيان وغيره والمعقول يؤيدنا فإن القياس أن مباشرة مالا يصلح في الصلاة يفسدها عدا كان أو نسيانا قليلا كان أو كثيرا كالأكل والشرب وإنما عني عن القليل من العمل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام كذلك فقد يمكث الإنسان الزمن الكثير بلا كلام . وقول أئمتنا هذا رواية عن أحمد قال ابن قدامة وهذه الرواية اختيارا للخلال وقال على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله بعد توفقه لعموم الأخبار في منع الكلام وهو مذهب النخعي وقادة وحاد بن أبي سليمان ، وحديث ذى اليمين لا يعارض المنع من الكلام لأن الدليل الفعلي لا يعارض الدليل القولي ، فلا بن داود من حديث ابن مسعود : إن الله يحدث من أمره ما يشاء وقد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وحديث رفع النسيان عن الأمة معناه رفع الإثم بالإجماع ، ويتفرع على فساد الصلاة بالكلام مطلقا ما يأتي : —

(١) إن أن المصلي في صلاته بأن قال أه بقصر الهمة أو تأوه بأن قال أوه أو بكى بصوت مسموع فسدت صلاته لأنه بمنزلة الشكاية فكأنه قال : بى وجمع أو حصل لى موت ولد أو تلف مال أو نحو ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلاته فكذا إذا دل عليه بصوت وهذا بخلاف ما إذا كان الأنين أو التأوه أو البكاء من ذكر الجنة أو النار فإنه لا يفسد الصلاة لأنه بمنزلة الدعاء والرحمة والعفو فكأنه قال : يارب ارحمنى وأدخلنى الجنة ونجنى من النار ولو صرح بذلك لم تفسد صلاته فكذا إذا أتى بصوت يدل عليه والتشنج بلا عذر ولا غرض صحيح يفسد الصلاة .

(ب) تضمنت العاطس يرحمك الله مفسد للصلاة ، لأنه يجرى في مخاطبات الناس فكان من كلامهم ، وإن أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بما يتعجب منه فقال سبحان الله فإن لم يرد إجابة الخبر لا تفسد صلاته ، وإن أراد فسدت عند الطرفين . وقال أبو يوسف لا تفسد لأنه ثناء بصيغته فلا يتغير بنيته ، ولها أن هذه الالفاظ لما استعملت في محل الجواب وفهم منها ذلك صارت من هذا الوجه من كلام الناس فتفسد الصلاة .

(ج) فتح المصلي على غير إمامه مفسد للصلاة في المشهور والمراد بالفتح على غير الإمام التلقين على قصد التعليم فلو قصد القراءة فلا فساد اتفاقا ، أما إذا فتح على إمامه فلا فساد مطلقا سواء كان الإمام انتهى من قراءة ما تجوز به الصلاة أم لم ينته وسواء تحول إلى آية أخرى أم لم يتحول ، وكان القياس أن تفسد الصلاة بهذا وجه الاستحسان ما روى أبو داود عن علي رضي الله عنه : إذا استطعتمك الإمام فأطعوه ، ثم أن المقتدى بنوى الفتح دون القراءة لأن القراءة من المقتدى منهي عنها ، ويكره أن يتعجل المأموم بالفتح على إمامه كما يكره للإمام أن يلجئ من ورائه إلى الفتح بأن يقف ساكنا بعد الحصر أو يكرر الآية وله مندوحة من ذلك بالركوع متى أدى الفرض في القراءة أو ينتقل إلى سورة أخرى .

(د) تفسد الصلاة لو سلم على إنسان بقصد التحية سواء كان عمدا أو نسيانا كما تفسد بالسلام العمد إن قصد به قطع الصلاة فلو سلم في الرابعة على رأس الركعتين معتقدا أنها صلاة ثنائية فسدت صلاته لأنه قصد القطع على رأس الركعتين ولا تفسد الصلاة إن سلم ساهيا على رأس الركعتين في الرابعة على ظن أن الصلاة قد كملت فإنه قصد القطع على أربع باعتبار ظنه ومثل ذلك ما لو سلم للمسبوق تنهوا مع الإمام ورد السلام بالكلام مفسد مطلقا سهوا أو عمدا . أما رد السلام بيده أو برأسه أو بأصبعه فلا يفسد الصلاة لما روى أبو داود وصححه الترمذي قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى قبا ، فصلي فيها قال لجأه الأنصار فسلموا عليه وهو يصلي فقلت لبلال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد السلام عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي ؟ قال : هكذا وبسط كفه وجعل بطنه أسفل وظهره إلى فوق وعن صهيب مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه فإن قلت الأحاديث تقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة السلام على المصلي ورده بالإشارة أجاب الحلبي بأنها كراهة تنزيه وفعله عليه السلام لها إنما كان تعليما للجواز فلا يوصف بالكراهة .

الاشتغال بما ليس من الصلاة : —

تفسد الصلاة بالاشتغال بما ليس منها بأن يعمل ما يخرج به عن هيئة الصلاة كأن يشتغل بخياطة أو نجارة أو مشى كثير أو التفات طويل أو نحو ذلك ، وسبب بطلان الصلاة بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر إلى من يفعلها لا بعده مصليا . فالعمل اليسير لا يفسد الصلاة لإجماعا لأنه لا يعد إعراضا عن الصلاة . وصرح بعض مشايخنا بأن الحركات المتوالية أو ما كان يعمل اليدين أو ما يستكره المبتلى أو ما يكون مقصودا للتفاعل يفسد الصلاة .

الآكل والشرب في الصلاة : —

أكل أو شرب في الصلاة فسدت صلاته عمدا كان الآكل والشرب أو نسيانا . وإذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فابتلعه إن كان دون الحصة لا تفسد صلاته لكن يكره وإن كان مقدار الحصة فسدت صلاته . ولو كان في فيه سكر قبل الصلاة فابتلع ذوبه فيها فسدت صلاته بخلاف ما إذا بقي طعم الخلوة في فيه فابتلعه حيث لا تفسد .

حمل شيء في الصلاة : —

إن حمل صيبا أو ثوبا على عاتقه لم تفسد . وإن حمل شيئا يتكلف في حمله فسدت صلاته ففي صحيح البخاري عن أبي قتادة الأنصاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ترك شرط أو ركن : —

تفسد الصلاة بترك شرط أو ركن أما الشرط مثل الوضوء فلأن عدمه يؤثر في المشروط ، وأما الركن فلأنه قوام المامة ، وأما ترك ما لم يكن شرطا ولو ركنًا فلا تبطل به الصلاة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها وشروط الصلاة مشروطة لها ابتداء وبقاء كما لا يخفى فلو أحدث في الصلاة عمداً وهي لم تلت بعد فسدت صلاته بإجماع المسلمين ، وإن أصابه الحدث وهو لم يتعمده ففي ذلك خلاف الفقهاء ، فالشافعي في الجديد على أن الحدث مفسد للصلاة وقاطع لها سواء كان الحدث عمداً أو اضطرارا ، وذهب أئمتنا

وابن أبي ليلى إلى أن الحدث الاضطرارى يقطع الصلاة ولا يفسدها ، فمن سبقه الحدث يتوضأ ويكمل صلاته عندنا وهو رواية عن أحمد ، احتج الشافعى بالمنقول والمعقول فأما المنقول فما روى الترمذى وحسنه وأبو داود والنسائى عن علي بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسا أحدكم فى الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » ، وأما المعقول فلأن الحدث ينافى الصلاة ولا فرق بين الابتداء والبقاء فى هذا المعنى ومن يريد أن يبنى فسيمشى كثيراً وينحرف عن القبلة وذلك مفسد للصلاة والفرق بين الحدث العمد وغيره منعدم ، واحتج أئمتنا بما أخرجه البيهقى من طريق الدارقطنى عن ابن جريج عن أبيه عنه صلى الله عليه وسلم مرسل : « من أصابه فيه أو رعاف أو قلس أو مذى فلينصرف وليتوضأ ثم لين على صلاته وهو فى ذلك لا يتكلم » ، فقد أمر صلى الله عليه وسلم بالبناء وأدنى مرتبة الأمر الإباحة ، وهذا الحديث وإن تكلم فيه ولكن عمل الصحابة جرى عليه ونقل عنهم ذلك فكان ذلك حجة فى العمل ، فقد روى ابن أبي شيبة نحو الحديث المتقدم موقوفاً على عمر وعلى وأبي بكر الصديق وابن عمر وابن مسعود وسليمان الفارسى ، وقال به من التابعين علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي وإبراهيم النخعى وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضى الله عنهم وكفى بهم قدوة ، قال الغزالى وإمام الحرمين إن هذا الحديث روى فى الكتب الصحاح وفى المدونة : مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعى انصرف وتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم اه والبناء أيضاً مذهب الأوزاعى والشافعى فى القديم . ومع أن البناء جائز عندنا لكن الأفضل استئناس الصلاة لشبهة الخلاف .

كيفية البناء عند طرؤه الحدث : —

المصلى إما أن يكون منفرداً أو مقتدياً أو إماماً ، والكل يجوز له البناء عملاً بعموم الحديث المتقدم : فإن كان المصلى منفرداً فأنصرف وتوضأ فهو بالخيار إن شاء أتم صلاته فى الموضع الذى توضأ فيه وإن شاء عاد إلى الموضع الذى انتحى فيه الصلاة لأنه وقع بين أن يصلى فى مكانين أو يمشى مالا حاجة له به فاستويا فى المحظورية فيرتكب أيهما شاء . وإن كان مقتدياً لم يفته إمامه من الصلاة بعد فعله أن يعود إلى مكانه الأول لأنه

لا يزال في حكم المقتدى فلو لم يعد وأتم بقية صلاته في بيته لا يجوز لعدم اتحاد المكان إلا إذا كان بيته قريباً من المسجد بحيث يتمكن من معرفة انتقالات الإمام كما هو شرط صحة الاقتداء .

وإن كان إماماً استخلف غيره ليقوم مقامه ثم يذهب فيتوضأ ويبني على صلاته مقتدياً لما في صحيح البخارى عن عمرو بن ميمون قال : « إني لقائم ما بيني وبين عمر غداة أصيب إلا عبد الله بن عباس فإلهو إلا أن كبر فسمعتة يقول قتلنى أو أكلنى الكلب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فقدمه فصلى بهم صلاة خفيفة ، والاستخلاف جائز إجماعاً لما ذكرنا ولما روى الأثرم في سننه بسنده عن ابن عباس قال : خرج علينا عمر لصلاة الظهر فلما دخل في الصلاة أخذ يد رجل كان عن يمينه ثم رجع يخرق الصفوف فلما صلينا إذا نحن بعد يصلى خلف سارية فلما قضى الصلاة قال : لما دخلت الصلاة وكبرت رائي هـى . فلبست يدي فوجدت بلة - والخلاف يأتي بعد ذلك في هذا المستخلف أيذهب فيتوضأ ويبني أم لا ؟ أما عند أئمتنا فنعم وهو مذهب الأوزاعي وجمهور الصحابة وأما الصحيح من مذهب أحمد وجديد الشافعى فعدم البناء - وإذا استخلف الإمام يأخذ بثوب رجل من ورائه يجره إلى المحراب أو يشير إليه ، والسنة أن يفعله محدودب الظهر واضعاً يده على أذنه يوم أنه قد عرف لينقطع كلام الناس ، ولو تكلم الإمام بطلت صلاة الناس عندنا .

شروط البناء والاستخلاف : —

لما كان البناء والاستخلاف على خلاف القياس اقتصر فهما على الصورة الواردة في الآثار وبتبع الآثار وجد أئمتنا أن البناء والاستخلاف وردا في المقسّدات من الأحداث الكثيرة في بنى آدم والتي تحصل منهم اضطراباً دون اختيار كالرعاف والقي . والرمع وتذكر حدث واستشعار بلل ونحو ذلك ، ولذا صرح أصحاب المتون بأنه لا بناء ولا استخلاف إذا جن أو أغشى عليه أو احتلم أو قهقه أو أصابته نجاسة مانعة من الصلاة من غير حدث أو شج فسال دمه ، أو ظن أنه أحدث فخرج من المسجد أو جاوز الصغير مخارجهم ثم ظهر أنه لم يحدث لأن هذه الأحداث إما باختياره وإما أنها نادرة وكلا الحالتين خارج

عن مورد النصوص والآثار، قال الزيلعي ومن شرط جواز البناء أن ينصرف من ساعته حتى لو أدى ركناً مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته . وظهر من فعل الصحابة وآثارهم أنهم كانوا يبنون من غير أن يفعلوا في أثناء الذهاب لتجديد الطهارة أفعالاً لهم مندوحة عنها فلذا قال المشايخ لو وجد ماء للوضوء فذهب إلى ماء أبعد منه غير ناس للأقرب لا يجوز له البناء، ومن باب أولى كانوا لا يأتون بمناف للصلاة ولذا قلنا لا يجوز له البناء أو طلب الماء بالإشارة لأنه عقد هبة أو إجارة وهو مناف للصلاة كالشراء بالمعاملة ولا يجوز له أن يبني لو تكلم بكلام الناس بعد الحدث بل تفسد صلاته كما تقدم - ولا بد في الاستخلاف من استيفاء الخليفة لشروط الإمامة ، فلو استخلف الإمام صلياً أو محدثاً أو جنباً فسدت صلاة الإمام لأن اشتغاله باستخلاف من لا يصلح عمل كثير فكان إعراضاً عن الصلاة فتفسد صلاته ، وتفسد صلاة القوم بفساد صلاته لأن الإمامة لم تحول منه إلى غيره ، ومثل هذا ما لو قدم امرأة لأنها لا تصلح لإمامة الرجال فاستخلافها عمل كثير وهو إعراض عن الصلاة فتفسد صلاة الإمام ، وفساد صلاة الإمام تفسد صلاة من خلفه . ولا بد أن يستخلف أحداً قبل الخروج من المسجد ، فلو خرج من المسجد قبل أن يقدم هو أو يقدم القوم إنساناً أو يتقدم أحد بنفسه فصلاة القوم فاسدة لفوات شرط الاقتداء وهو اتحاد مكان الإمام والمأموم ، والمقتضى إذا سبقه الحدث وخرج من المسجد لا تفسد صلاته لأن صيانة صلاته لن تحصل إلا بهذا الطريق ، أما الإمام فكان يمكنه أن يصون صلاة القوم بالاستخلاف ولم يفعل فأفسد عليهم صلاتهم ، أما هو فلم تفسد صلاته لأنه بمنزلة المنفرد في حق نفسه .

الحدث في الصلاة بعد تمام الأركان : -

الحدث في الصلاة بعد القعود الأخير قدر التشهد لا يفسد الصلاة لأن الصلاة انتهت بالقعدة الأخيرة والسلام واجب فتركه ليس بفساد، وعلى هذا فن سبقه الحدث بعد القعدة الأخيرة وقبل السلام يجوز له البناء بعد الوضوء كما تقدم بيانه .

وأبو حنيفة يرى فساد الصلاة ببعض الأحداث التي تطرأ اضطرابا بعد القعود قدر التشهد فمن ذلك إذا رأى المتيمم الماء بعد القعود قدر التشهد وكان قادرا على استعماله وعله البطلان عنده أن المتيمم إذا وجد الماء صار محدثا بالحدث السابق غاية الأمر أنه إنما يظهر حكم الحدث السابق في حق الصلاة التي لم يلقه منها بعد لعدم الحرج ولا يظهر حكمه في حق الصلوات التي انتهى منها للحرج باجتماع الصلوات عليه وإذا لم يكن من ظهور حكم الحدث السابق مانع فيجئ بتبين أن الشروع في هذه الصلاة لم يصح ومن هذا النوع ما إذا انقضت مدة المسح على الخفين بعد القعود قدر التشهد فإن الصلاة تبطل عند أبي حنيفة أيضا لأنه إذا انقضى وقت المسح صار محدثا بالحدث السابق لكن الشرع أسقط اعتبار الحدث فيما أدى من الصلوات دفعا للحرج ولا حرج فيما لم يؤد فظهر حكم الحدث السابق فيه ومنها أيضا ما إذا طلعت الشمس على من يصلي الصبح لأن طلوع الشمس مغير للصلاة من الفرضية إلى التولية فيستوى في ذلك آخر الصلاة وإثاؤها ومنها ما لو دخل وقت العصر في الجمعة بأن بقي في قعدته إلى أن صار الظل مثليه بطلت صلاة الجمعة واقلبت الصلاة نفلا لأن الظهر هو الواجب الأصلي في كل يوم وإنما تغير إلى الركعتين في يوم الجمعة بشرائط مخصوصة عرفناها بالنصوص والوقت منها فتي لم يوجد في جميع الصلاة لم يكن هذا نظير الخصوص عن الأصل فلا يجوز فظهر أن الواجب هو الظهر فعليه أدائه والساحبان لا يريان أن هذه الطوارىء تختلف عن الحدث العمدة والكلام والقهقهة فإذا كانت هذه الأحداث لا تفسد الصلاة بعد القعود قدر التشهد فكذا هذه الطوارىء المتقدمة وقد دل على هذا حديث ابن مسعود الذي رواه أبو داود وفيه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : «إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك، المشى في الصلاة : —

قال ابن عابدين ناقلا : أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة إلى الأدلة الشرعية ووقع بالتصريح في بعض الصور الجزئية أن المشى لا يخلو إما أن يكون بلا عذر أو بعذر فالأول إن كان كثيرا متواليا ففسد وإن لم يستدير القبلة وإن كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات أو كان قليلا فإن استديرها فسدت صلاته المبناfi بلا ضرورة وإلا فلا

وكره لما عرف أن ما أفسد كثيره كره قليله بلا ضرورة وإن كان بعذر فإن كان للطهارة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكره قل أو كثر استدبر أولا وإن كان لغير ما ذكر فإن استدبر معه فسدت قل أو كثر وإن لم يستدبر فإن قل لم يفسد ولم يكره وإن كان كثيرا متلاحقا أفسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا أو مكروها خلاف انتهى . وفي المنية مزيد توضيح قال : إذا مشى المقتدى في صلاته إلى جهة القبلة مشيا غير متدارك بأن مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر وهكذا إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته إلا إن خرج من المسجد فيما إذا كانت الصلاة فيه أو تجاوز الصفوف فيما إذا كانت الصلاة في الصحراء فإن مشى مشيا متلاحقا بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلاته وهذا بناء على أن الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى أن اختلاف المكان مبطل للصلاة ما لم يكن لإصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوف في الصحراء كالمسجد أما لو كان إماما فشى حتى جاوز موضع سجوده فإن كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وإن كان أكثر فسدت وإن كان منفردا فالمعتبر موضع سجوده إن جاوزه فسدت وإلا فلا والبیت للبرأة كالمسجد في المشهور انتهى .

مكروهات الصلاة

يكره في الصلاة ما يأتي : —

(أولا) يكره تحريما العيب بثوبه وبدنه في الصلاة لما أخرجه القضاعي في مسند الشهاب مرسلا عن يحيى بن أبي كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الله كره لكم ثلاثا العيب في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر ، والعيب كما يفهم من كلام المشايخ الفعل الذي لم يكن لغرض صحيح ، ولذا قالوا إن كل عمل مفيد للصلى فلا بأس بأن يأتي به ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق عن

جيد: أي مسحه لأنه كان يؤذيه فكان مسحه مفيدا وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود نفخ ثوبه يمتد أو يسره لأنه كان مفيدا لإزالة صورة الإلية لالتصاق الثوب بها، وعلى هذا فالخلك في بدنه إنما يكون عبثا إذا كان لغير حاجة أما إذا أكله شيء في بدنه حتى شغله فلا بأس بحركة ولا يكون من العبث .

(ثانيا) يكره تنزيها تسوية موضع سجوده لغير ضرورة فإن وجدت ضرورة سواء مرة ، لما في النكبت الستة عن معيقب أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمسح الحصى وأنت تصلي فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة » .

(ثالثا) يكره تحريما فرقة الأصابع في الصلاة لأنه عبث مثله ، ولما روى عن ابن ماجه عن الحارث عن علي عنه عليه الصلاة والسلام : « لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة » وهذا وإن ضعف بتقوى بما رواه أحمد عن سهل بن معاذ : « الضاحك في الصلاة والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة » ، ويكره أيضا تحريما تشبيك الأصابع فيها لما روى أبو داود والترمذي عن كمب بن هجرة أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فإنه في الصلاة » (رابعا) يكره تحريما الالتفات في الصلاة وهو النظر إلى اليمين أو الشمال ، والالتفات المكروه أن يلوى عنقه حتى يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة القبلة ، فأما لو نظر بمؤخر عينه يمتد أو يسره من غير أن يلوى عنقه فلا يكره . قال العلامة ابن عابدين : يظهر لي أنه إذا طال الالتفات بجميع وجهه يمتد أو يسره ورآه راء من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة فيحتمل تفسد صلاته والأصل في كراهة الالتفات ما في البخاري عن عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال : هو اختلاس يتلسه الشيطان من صلاة العبد ، وفي سنن أبي داود عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت .

(خامسا) يكره تحريما افتراش ذراعيه في السجود لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها : « وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى أن يقرش الرجل ذراعيه افتراش السبع » واقترائهما إلقاؤهما على الأرض وإنما نهى عن ذلك لأنها صفة الكسالى والمتهاونين مع

ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب ولهذا أيضا قلنا بكرهه التحريم في الإلقاء وهي أن يقعد على إلبتيه وينصب غنفيه ويضم ركبتيه إلى صدره واضعا يديه على الأرض لما في مسند أحمد عن أبي هريرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة : عن نقرة كنفه الديك وإلقاء الكلب والتفات كالتفات الثعلب وليس من الإلقاء المكروه تحريما أن يضع إلبتيه على عقيبه ويقعد مستوفزا غير مطمئن من الأرض بل هذا مكروه تنزيها لأنه خلاف السنة عندنا ولهذا قلنا يكره تنزيها التربع بلا عذر لأنه خلاف السنة وأما التربع مع العذر فليس بمكروه لأن الواجب يترك مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن حبان عن عائشة : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعاً » .

(سادسا) يكره تحريما تكلف الثاؤب وتعمده لأنه عبث والعبث مكروه تحريما لما في الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الثاؤب من الشيطان فإذا ثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع » وعدم كظم الثاؤب في الصلاة مكروه تنزيها . (سابعا) يكره تنزيها تغميض عينيه لما رواه ابن عدى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه ، والكرهية مروية عن مجاهد وقتادة ولأن السنة أن يرى يصبره إلى مواضع سجوده وفي التغميض ترك هذه السنة ولو أن التغميض يترتب عليه خشوع وجمع خاطر فلا بأس به ، قال العلامة أبو السعود ويكره أن يصلي وهو يدافع الأخبثين أو أحدهما أو الرج فإن شغله قطعها حيث كان في الوقت سعة ، ويكره أن يروح عن نفسه بمروحة أو بكم ولا تفسد إلا أن يكثر .

سجود السهو

مذهب أئمتنا أنه واجب ليس بفرض ومذهب أحمد أنه فرض في الزيادة والنقصان وقال القاضي عبد الوهاب المالكي الذي يقتضيه مذهبنا أنه فرض في سهو النقصان ، فلو سلم ولم يسجد حتى طال الفصل لزمه استئناف الصلاة وهو سنة عند الشافعي وبعض الحنفية لأنه قد يتدارك به نقصا في النفل ولا يتدارك نقص النفل بالواجب ، ودليل الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود كما في حديث ابن مسعود الذي رواه الجماعة

إلا التزمذى وفيه ، ثم ليسجد سجدتين ، وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولأنه شرع لنقصان العبادة فكان واجبا كدعاء الجبر في الحج وهذا لأن العبادة يجب تحصيلها على صفة الكمال ولا يحصل إلا بجبر النقصان فكان واجبا ضرورة أنه لا يحصل الواجب إلا به .

موجب السجود: —

سبب وجوب السجود بوجه الإجمال ترك الواجب الأصلي في الصلاة أو تغييره أو تغيير فرض منها عن محله الأصلي ساهيا ولذا لا يشرع السجود لشيء فعله أو تركه عمدا وقال الشافعي يسجد لترك التشهد والقنوت عمدا قياسا على جوارب الحج قلنا لا يلزم من انجبار السهو انجبار العمد لأنه معذور في السهو غير معذور في العمد وإضافته إلى السهو تدل على اختصاصه به والموجبات للسهو بوجه التفصيل ست :

(١) إذا قدم ركنا عن محله كما إذا ركع قبل القراءة لكن إذا ركع ثم قام فقرأ فإن أعاد الركوع صححت صلاته ووجب عليه بسجود السهو لأنه آخر الركن بسبب الزيادة التي زادها وعدم تأخير الفرض والواجب من واجبات الصلاة وسجود السهو مشروع لترك الواجبات سهوا وإن لم يعد الركوع فسدت صلاته كما تقدم سيه في واجبات الصلاة .

(٢) إذا آخر الركن كما إذا ترك سجدة ثم تذكرها قضاها وسجد للسهو وقد تمت صلاته عندنا سواء كان التذكر بعد السلام أو قبله في الركعة التي ترك منها السجدة أو فيما يليها . وقال الشافعي لا يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه ثم يأتي بما بعده لأن ما أصلاه

بعد المتروك حصل قبل أوانه فلا يعتد به لأن عبادة الصلاة شرعت مرتبة فلا يعتد بدون الترتيب كما لو قدم السجود على الركوع فإنه لا يعتد بالسجود لما قلنا . ولنا أن الركعة الثانية صادفت محلها لأن محلها بعد الركعة الأولى وقد وجدت لأن الركعة تنقيد بسجدة واحدة والثانية تكرار ولذا يطلق عليها اسم الصلاة حتى لو حلف أنه لا يصلي فصل ركعة وقيدها بسجدة واحدة حث فكان أداء الركعة الثانية معتدأ به فلا يلزمه إلا قضاء المتروك بخلاف ما إذا قدم الركوع على السجود لأن السجود لم يصادف محله ، وبهذه مذهب أئمتنا قال الحسن والنخعي ، وقال مالك والليث وأحمد من ترك سجدة فذكرها

قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألغى الأولى لأن الركعة تبطل بشروعه في الثانية قبل إتمام الأولى — فبناء على قواعد أئمتنا إذا تذكر سجدة من ركعتين في آخر الصلاة فعنها تمت صلاته ويبدأ بالأولى منهما ثم الثانية لأن القضاء على حسب الأداء ثم يسجد للسهو ولو كانت إحداهما سجدة تلاوة تركها من الركعة الأولى والآخرى صليبة تركها من الركعة الثانية يراعى الترتيب أيضاً فيبدأ بسجدة التلاوة عند أئمتنا، وقال زفر يبدأ بالصليبة لأنها أقوى، قلنا إن القضاء معتبر بالأداء والتلاوة متقدمة فتقدم، ثم يسجد للسهو، ولو تذكر السجدة الصليبة وهو رافع أو ساجد خر لها من ركوعه ورفع رأسه من سجوده فسجدها ويسجد للسهو بعد السلام والأفضل أن يعود إلى هذه الأركان فيعيدهما ليكون أداء الصلاة على الهيئة المسنونة، فلو لم يسجد في أثناء الصلاة حتى سلم فإن سلم وهو ذا كر لها فسدت صلاته وإن كان ساهياً لا تفسد لأن السلام العمدي يجب الخروج من الصلاة والخروج من الصلاة وعليه ركن من أركانها ففسدها لا وجود للشيء بدون ركعة فإن سلم ساهياً عما عليه من سجدة صليبة ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يتكلم فإنه يعود إلى قضاء ما عليه ثم يسجد للسهو، وأما إذا صرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يتكلم فكذلك الجواب استحساناً، وبالقياس أن لا يعود وهو رواية محمد لأن صرف الوجه عن القبلة مفسد للصلاة بمنزلة الكلام فكان مانعاً من البناء — وجه الاستحسان أن المسجد كله في حكم مكان واحد إذ هو مكان الصلاة وصرف الوجه عن القبلة مفسد في غير حالة الضرورة وإن خرج من المسجد وتذكر لا يعود وتفسد صلاته لأن الخروج من مكان الصلاة مانع من البناء.

وَأثر السلام العمدي والسهو كما يظهر في ترك السجدة الصليبة يظهر أيضاً فيما لو ترك التشهد فلم يقرأه أو ترك سجدة تلاوة، ولذا قال السرخسي في المبسوط وإذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد أو كان عليه سجدة تلاوة أو سجدة صلاتية عاد إلى قضاء ما عليه لأن سلامه سلام سهو وقد بقي عليه واجب محل أدائه قبل السلام ويسلام السهو لا يصير خارجاً من الصلاة ثم إن عاد إلى سجدة التلاوة أو قراءة التشهد انتقضت القعدة الأخيرة وارتفعت كما لو عاد إلى سجدة صلاتية لأن قراءة

التشهد واجب محله قبل الفراغ من القعود وكذلك سجدة التلاوة محلها قبل القعدة فالعود إليهما يرفع القعدة كالعود إلى السجدة الصلواتية حتى لو تكلم قبل أن يقعد فسدت صلاته لترك القعدة الأخيرة بخلاف العود إلى سجود السهو فإن ارتفاع السلام دون القعدة لأن محله بعد الفراغ من القعود والسلام إلا أن ارتفاع السلام به للضرورة حتى يكون السجود مؤدى في حرمة الصلاة ولا ضرورة إلى ارتفاع القعدة به حتى لو تكلم بعد ما سجد قبل أن يقعد فصلاته تامة وإن كان قد سلم عامدا فقد قطع صلاته بسلام العمد فإن كان ما ترك سجدة التلاوة أو قراءة التشهد فليس عليه إعادة لأنه ترك واجبا وترك الواجب يوجب نقصا وكرهة لا فسادا.

والمصلّي إذا ترك ركوعا وتذكره فسدت صلاته ولا يمكن تداركه إلا بالاستئناف لما بيناه في الواجبات، ومن مسائل تأخير الأركان التي يجب فيها السهو ما لو زاد في التشهد الأول وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر في أمالي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن عليه سجود السهو وقال صاحبان لا يجب لأنه مشروع لجبر النقص ولا نقص فيما حصل ووجهة أبي حنيفة أن وجوبه من حيث أنه تأخير للركن عن زيمه ومن التأخير أيضا نحو أن يركع مرتين أو يسجد ثلاثا لأن في التكرار تأخيرا للفرض عن محله وترك التأخير واجب.

(٣) يجب سجود السهو إذا غير الواجب عن صفته المشروعة كما إذا أسر الإمام في الصلاة الجهرية أو عكس هذا قول أئمتنا ومالك وأحد القولين عن أحمد وقال الأوزاعي والشافعي لا يجب عليه سهو في ذلك وهو قول الحسن وعطاء وسالم ومجاهد والقاسم والشعبي فقد جهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد وكذلك علقمة والأسود، والخلاف مبنى على الخلاف في وجوب الجهر والسرف فيما يجهر أو يسر فيه وهو واجب عند أئمتنا وبترك الواجب يظهر النقص في الصلاة، وقد روى ابن سماعة عن محمد أنه إن تمسكن التغير في ثلاث آيات أو أكثر فعليه سجود السهو وإلا فلا، وروى الحسن عن أبي حنيفة اعتبار التغير في آية واحدة، والخلاف مبنى على الخلاف بين أئمتنا في المقدار الذي لا تجوز القراءة إلا به.

ثم إن كان المصلي مغمرداً فليس عليه سجود السهو بهذا ، أما في صلاة الجهر قلناه
خبر بين الجهر والمخافة فلا يتمكن النقصان في صلاته جهراً وخافت ، وأما في صلاة المخافة
لجهر المنفرد بقدر إسماع نفسه وهو غير منهي عن ذلك فلهاذا لا يلزمه السهو .

(٤) يجب السجود بترك الواجب رأساً قولاً أو فعلاً أو ذكراً . أما القول فكتركه
الفاخرة أو أكثرها أو ترك السورة أو الآية الطويلة كما تقدم الكلام عليه في فصل القراءة
وأما الفعل فكتركه القعدة الأولى كما سنفصله من بعد : وأما الأذكار فكان مقتضى القياس عدم
وجوب السهو بتركها لكننا استحسنا وجوبه بترك الأذكار الواجبة كالشهادتين الأولى في القعود
الأول والآخر سواء كان المبروك قليلاً أو كثيراً لأنه ذكر واحد منظوم فترك بعضه
كترك كله ، وتكبيرات العيدين فإنه إذا تركها أو ترك تكبيرة واحدة سهواً وجب عليه
سجود السهو . وكذا يجب السهو بترك قنوت الوتر ، وجه القياس أن هذه الأذكار لو
تركت لما حصل في الصلاة نقصان كبير فلا يجوز سجود بتركها كما لو ترك الثناء
أو التعوذ ، ولهذا كان مبنى الصلاة على الأفعال دون الأذكار ، وسجود السهو عرف بفعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل عنه ذلك صلى الله عليه وسلم إلا في الأفعال ، وجه
الاستحسان أن هذه الأذكار تضاف إلى جميع الصلاة يقال تكبيرات العيد وقنوت الوتر
وتشهد الصلاة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلاة ، فأما ثناء الافتتاح فقير مضاف
إلى جميع الصلاة كالتعوذ ، وقال مالك إن سها عن ثلاث تكبيرات من تكبيرات الانتقال
سجد للسهو قياساً على تكبيرات العيد ، وعند أحمد يسجد للسهو إن سها عن تسبيح الركوع
والسجود قلنا هذه سنن ليست مضافة إلى الصلاة بل هي مضافة إلى ركع منها فلا تنقص
الصلاة فصارت كالتعوذ وثناء الافتتاح .

فعدنا إذا نسي القنوت حتى ركع ثم تذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع يسقط
عنه القنوت وإن تذكره في الركوع فكذلك في ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف
أنه يعود إلى القنوت لأن له شبهاً بالقراءة وهو لو تركها وتذكر في الركوع أو بعد ما رفع
رأسه منه فإنه يعود فيقرأ ويلتقط ركوعه فكذا هذا ، والفرق على ظاهر الرواية أن
الركوع يكمل بالقراءة إذ لا عبرة له بدونها أصلاً فكان نقص الركوع من أجل القراءة

للأداء على الوجه الأكمل فكان مشروعا . وأما القنوت فليس مما يكمل به الركوع إذ لا قنوت في سائر الصلوات فلم يكن النقص للتكميل فلو نقص كان النقص لأداء الواجب ولا يجوز نقص الفرض للواجب .

(٥) إذا ترك تعديل الأركان والقومة التي بين الركوع والسجود أو القعدة التي بين السجدين ساهيا فعلى القول بالجوب يجب سجود السهو وعلى القول بالسنية لا يجب (٦) ومن موجبات السجود الشك في الصلاة فإذا شك في الصلاة فدعاه الشك إلى التفكير فتفكر حتى استيقن فإن لم يطل تفكيره فلا سجود عليه للسهو لأن الفكر القليل لا يمكن الاحتراز عنه فكان عفوا دفعا للخرج، وإن طال تفكره بأن شغله مقدار ركن أو واجب فعليه السجود للسهو لتأخير الأركان عن أوقاتها .

هذا حكم الشك في الصلاة بالنسبة لجوب سجود السهو أما بالنسبة لاستئناف الصلاة فنقول : إذا سها في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا فإن كان ذلك أول ما سها استأنف الصلاة ، ومعنى قولنا أول ما سها أن السهو لم يصير عادة له ، لا أنه لم يسه في عمره قط ، فإن كان يعرض له الشك كثيرا تحرى وبني على ما وقع عليه تحريه ، فإذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء يبني على الأقل ، فإذا وقع الشك في الركعة والركعتين يجعلها واحدة وفي الاثنين والثلاث يجعلها اثنتين . وعليه أن يتشهد لا محالة في كل موضع يتوهم أنه موضع قعوده ولو واجبا لتلا يصير تاركا فرض القعود أو واجبه وقال الثلاثة متى شك في صلاته هل صلى ثلاثا أم أربعا؟ لزمه البناء على اليقين فيجب أن يأتي بأربعة ويسجد للسهو لحديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماما لأربع كاتبا ترغيا للشيطان ، ولنا ما في مسند ابن أبي شبة عن ابن عمر قال « في الذي لا يدري صلى ثلاثا أم أربعا يعيد حتى يخف ، وروى البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ، وأخرج الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال : « سمعت النبي صلى الله عليه

وبسلم يقول : إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنين فليكن على واحدة ، الحديث . وتبدو الأحاديث متعارضة لحملنا الأول على ما إذا كان أول ما سها وهو قول الشعبي والأوزاعي وهو منقول عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص . وحملنا الحديث الثاني على ما إذا وقع تحريمه على شيء وغلب ظنه عليه ، والثالث على ما إذا لم يقع تحريمه على شيء لتردده جمعا بين الأحاديث المتعارضة كما تقتضيه قواعد الأصول .

من يجب عليه سجود السهو : —

يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد فأما المقتدي إذا سها في صلاته فلا سهو عليه لما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم « ليس على من خلف الإمام سهو » .

سهو الإمام : —

سهو الإمام يوجب السجود عليه وعلى المقتدي متابعه سواء كان المقتدي مدركا أو لاحقا أو مسبوقا أما متابعة المدرك فظاهرة ، وأما متابعة اللاحق فبأن يسهو الإمام في حال نوم المقتدي أو ذهابه للوضوء فحينئذ عليه السجود للسهو لأنه في حكم المصلي . خلف الإمام ، غاية الأمر أنه لا يتابع الإمام في سجود السهو في الحال بل يبدأ بقضاء ما فاتته ثم يسجد في آخر صلاته . وأما المسبوق فيسجد لسهو إمامه عندنا سواء كان سهوه بعد الاقتداء أو قبله لكن يتابع الإمام في سجود السهو لا في السلام ثم يشتغل بالإتمام بخلاف اللاحق كما تقدم ، والفرق أن اللاحق اقتدى بالإمام في حق جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما يؤدي الإمام والإمام أدى الأول فالأول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا اللاحق ، وأما المسبوق فقد التزم بالاقتراء متابعة الإمام فيما أدركه وقد أدرك هذا القدر فيتابعه فيه ثم ينفرد ، فبناء على ذلك لو سجد اللاحق مع الإمام للسهو وتابعه فيه لم يجزه لأنه سجد قبل أوانه بالنسبة له فلم يقع معتدا به فعليه أن يعيد إذا فرغ من قضاء ما عليه لكن لا يفسد صلاته .

سهو المسبوق :

(١) قام المسبوق إلى قضاء ماسبق به ولم يتابع الإمام في السهو يسجد السهو في آخر صلاته استحساناً ، والقياس عدم السجود لأنه منفرد فيما يقضى وصلاة المنفرد غير صلاة المقتدى فصار كن لزمته السجدة في صلاة فلم يسجد حتى خرج منها ودخل في صلاة أخرى حيث لا يسجد في الثانية فكذا في هذه المسألة ، وجه الاستحسان أن التحريمة متحدة فإن المسبوق يبنى ما يقضى على تلك التحريمة فجعل الكل كأنها صلاة واحدة لاتحاد التحريمة وإذا كان الكل صلاة واحدة وقد تمكن فيها النقصان بسهو الإمام ولم يجبر فيجب الجبر في آخر الصلاة بسجود السهو .

(ب) لو سها المسبوق فيما يقضى وكان لم يسجد لسهو الإمام كفاء سجدة ثان لأن تكرار السجود في صلاة واحدة غير مشروع ، ولو سجد لسهو الإمام ثم سها فيما يقضى فعليه السجود لأنهما صلاتان حكا وإن كانت التحريمة واحدة . نظيره المقيم إذا اقتدى بالمسافر فسها الإمام فإن المأموم يتابعه في السهو فإن سها المأموم فيما بقي من الصلاة يسجد السهو أيضا .

(ج) قام المقتدى بعد ما سلم الإمام ثم تذكر الإمام سجود السهو فسجد له فهذا على وجهين : إما أن يكون المسبوق قيد الركعة بالسجدة وإما أن لا يكون كذلك ، فإن لم يقيد الركعة بالسجدة رفض ما فعله وسجد مع الإمام لأن ما أتى به ليس بفعل كامل فلا حرج في رفضه متابعة للإمام لأن متابعة الإمام في الواجبات واجبة ، فإن لم يعد إلى متابعة الإمام ومضى على قضاءه جازت صلاته لأن عود الإمام إلى سجود السهو لا يرفع القعدة والباقي على الإمام سجود السهو وهو واجب والمتابعة في الواجب واجبة وترك الواجب لا يفسد الصلاة بدليل أن الإمام لو ترك سجود السهو لا تفسد صلاته فكذا المسبوق وقدمنا لك أنه يسجد السهو بعد فراغه استحساناً ، وإن كان المسبوق قيد الركعة بالسجدة فلا يعود إلى متابعة الإمام لأن الافتراد قد تأكد ولو عاد فسدت صلاته لأنه اقتدى بغيره بعد وجرد الافتراد وتأكده أما لو تذكر الإمام سجدة صلوية فسجدها فإن كان

المسبوق لم يقيد الركعة بالسجدة فعليه أن يعود إلى متابعة الإمام فيسجد معه وحين يسلم الإمام يقوم المسبوق إلى قضاء ما عليه غير معتد بما أتى به ، ولو لم يبد فسدت صلاته لأن عود الإمام إلى السجدة يلغى القعدة الأخيرة في حقه والمأموم لم ينفرد فترتقض القعدة في حقه أيضا وحيث لا يجوز له الانفراد لاقتراض المتابعة في أداء الفرض فإن كان قيد الركعة بالسجدة فلا يتابع لتحقيق انفراده فإن عاد إلى متابعة الإمام فسدت صلاته رواية واحدة ، وإن لم يعد ومضى على صلاته فالذى نأخذ به أن صلاته فاسدة لأن المسبوق انفرد قبل أن يقعد الإمام والانفراد في موضع يجب فيه الاقتداء مفسد للصلاة .

السهو في القعدتين :

سلم على رأس الركعتين في الظهر على ظن أنه أتى ثم تذكر أنه إنما صلى ركعتين فقط فإنه يتسها ويسجد للسهو لما روى مسلم وأحمد عن أبي هريرة قال : « بينما أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر سلم من ركعتين فقام رجل من بني سليم يقال له ذو اليمين فقال : يا رسول الله أقضرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال لم أنس ولم نقصر ، فقال : أكأ يقول ذو اليمين ؟ فقالوا نعم ، فقدم فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده ، الحديث . ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها جمعة أو فجر فسدت صلاته لأنه سلم عالما بأنه صلى ركعتين فيكون قاطعا للصلاة فلا يبنى .

هذا حكم السهو بالسلام في القعود الأول ، أما حكم السهو عن القعود الأول رأسا أن قام إلى الثالثة من غير قعود ، فالذى نأخذ به أنه يعود ما لم يستوقفا وإلا فلا يعود ، لأنه إذا استوى قائما فقد اشتغل بفرض القيام فلا يتركه ليعود إلى الواجب ، ولما روى أبو داود عليه الصلاة والسلام قال : « إذا قام الإمام في الركعتين أن ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس ، ومثله في سنن ابن مانجه .

هذا حكم السهو في القعدة الأولى أو عنها رأسا . أما حكم السهو عن القعدة الأخيرة فذلك على وجهين :

(الأول) أن يسهو عنها رأسا فيقوم إلى الخامسة في الظهر مثلا إن حصل ذلك يعود إلى القعدة ما لم يسجد للخامسة ، لأن القعدة فرض في فرض لا يجلبها عند التمكن من

إصلاحها ما يمكن رفضه وهو ما دون الركعة . وبعد ما يعود إلى القعود يتشهد ويسلم ويسجد للسجود لتأخير القعدة .

وإن قيد الركعة الخامسة بالسجدة فسدت صلاته عند أتمتها وهو قول حاد بن أبي سليمان وسفيان الثوري، والمراد بالفساد عند الشيخين انقلابها نقلاً وبطلانها أصلاً عند محمد لأن التحريم عقدت للفرض قصداً ولأصل الصلاة ضمناً فإذا بطلت الفريضة بطل ما في ضمها، ووجهه الشيخين أن الفرض مشتمل على الأصل والوصف فإذا بطل الوصف بما يلحقه من المنايات لم يبطل الأصل لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموصوف وعليه أن يضم ركعة سادسة ندباً عند الشيخين .

وقال الثلاثة والليث وإسحاق وأبو ثور وعلقمة والحسن وعطاء والزهرى والنخعي أن صلاته صحيحة ويسجد للسجود عقب تذكيره، وحجتهم ما روى البخارى عن عبد الله بن مسعود أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً، فقيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال وماذا لك؟ قال: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم، ولم ينقل أنه قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلاته قلنا لما عورض بهذا بفرضية القعدة رجعنا إلى القياس وهو يقتضى الفساد لأنه لما تم انتقاله إلى النفل بتقيد الركعة بالسجدة قبل إكمال الفرض فسد فرضه بخلاف ما إذا لم يقيد الركعة بالسجدة لأن ما دون الركعة ليس له حكم .

(الثانى) أن يقعد في آخر الصلاة القعدة المفروضة ثم يقوم قبل أن يسلم ففي هذه الحالة يعود أيضاً ما لم يسجد فإذا عاد سلم وخرج من الصلاة ولا يسلم قائماً لأنه غير مشروع إلا في صلاة الجنازة ويسجد للسجود لأنه آخر واجب وهو السلام، فإن سجد للخامسة كان فرضه تاماً لتمام أركانه إذ لم يبق عليه إلا السلام وهو واجب ويضم إلى تلك الركعة ركعة أخرى لتكون الركعتان نافلة له بناء على صحة النفل بتحريمه الفرض ثم يسجد للسجود استحساناً، والقياس أن لا يسجد لأن هذا سجد وقع في الفرض وقد انتقل منه إلى النفل ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد في أخرى - وجه الاستحسان: أنه إنما ينال النفل على تلك التحريم وقد تمكن فيها النقص بالسجود فيجبر بالسجدة .

كيفية السجود :-

يسجد بعد السلام سجدةً ين تشهد وتسليم : أما أنهما بعد السلام فهو مذهب أئمتنا والثوري وهو مروي عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعمار وابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك والنخعي وابن أبي ليلى والحسن البصري، وذهب الشافعي إلى أنه قبل السلام مطلقاً وهو مروي عن أبي هريرة والزهرى ومكحول وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى والسائب القارى والأوزاعى والليث بن سعد، وذهب مالك وأصحابه والمزنى وأبو ثور إلى التفرقة بين الزيادة والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام ولانقص قبله وذهب أحمد وداود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خيثمة إلى استعمال كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه سجد قبل السلام وبعده أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل السلام فحديث عبد الرحمن ابن عوف عند أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا شك أحدكم فلم يدر أواحدة صلى أم اثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا فليجعلها ثلاثا ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدةً » وأما ما صح عنه عليه الصلاة والسلام مما يدل على أنه بعد السلام فكحديث ذى اليمين في الصحيحين وفيه أنه صلى الله عليه وسلم سجد بعد ما سلم فدل هذا على جواز كليهما لكن أئمتنا رجحوا السجود بعد السلام بالقياس لأن السلام من الواجبات فيقدم على سجود السهو قياسا على غيره من الواجبات ولأجل هذا قال مشايخنا أن الخلاف في كون السجود قبل السلام أو بعده خلاف في الأولوية والقول بالتخير حكاه ابن أبي شيبة في المصنف عن علي عليه السلام وحكاه الرافعي قولاً للشافعي ورواه المهدي في البحر عن الطبري :

وأما أنه يتشهد وتسليم فلما رواه أبو داود والترمذى عن عمران بن حصين أنه عليه الصلاة والسلام صلى بهم فسجد سجدةً ثم تشهد وسلم وصلى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الطحاوى : « كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم »

كيفية صلاة المريض

إذا عجز المريض عن القيام في الصلاة عجزاً حقيقياً بأن لم يقدر على القيام أصلاً . أو عجز عنه حكماً كما لو خاف زيادة المرض أو امتداده أو اشتداد الألم فإنه يصلي قاعداً بركوع وسجود لحديث عمران بن حصين الذي أخرجه الجماعة إلا مسلماً قال : « كانت في بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فصل جنب ، زاد النسائي . فإن لم تستطع فستلقياً ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فمن لم يستطع الركوع والسجود أو مأ برأسه لها إيماء وجعل إيماءه للسجود أخفض من الركوع ، ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه من وسادة أو غيرها فقد صح عنه عليه السلام النهي عن ذلك ، فإذا لم يقدر على القعود أصلاً لا بنفسه ولا مستنداً استلقى على ظهره وجعل رجله إلى القبلة ، وأوماً بالركوع والسجود ، فإن استلقى على جنبه الأيمن ووجهه متوجه إلى القبلة وأوماً جاز ، روى ذلك عن أبي حنيفة ، وهو قول الثلاثة وهذا عند إمكان كل منهما وإلا فما أمكن هو المتعين إجماعاً .

فإن لم يستطع الإيماء برأسه لا قاعداً ولا مستلقياً ولا مضطجماً فلا يكلف أن يومي . بعينه أو بحاجيه أو قلبه ، وعن أبي يوسف أنه يومي . بعينه وبحاجيه لا بقلبه ، وقال الشافعي إن عجز عن الإيماء برأسه أو مأ بطرفه ، فإن عجز أجرى أركان الصلاة على قلبه وكذا القراءة والأذكار ، وقال محمد بن الحسن : لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز ولا أشك أن الإيماء بالقلب لا يجوز ، واشك في العينين لأن النص إنما ورد في الإيماء بالرأس وأما بالعين والحاجب فإنما هو إشارة ورمز فلا يعتبر إيماء ، على أن إيماء الرأس منصوص عليه صريحاً في حديث ابن عمر الذي رواه البيهقي عنه : « إذا لم يستطع المريض السجود أو مأ برأسه ، وليس في غيره نص يعول عليه ، ونصب شيء بدلاً عن شيء بالرأى غير جائز في العبادات . »

نهاية العجز :-

ثم المريض الذي يصل إلى هذه الحالة من العجز إما أن يموت على ذلك وإما أن يبرأ من مرضه فإن مات فلا خلاف في أنه لا يؤخذ بالقضاء ولا الإيصاء (١) بالصلاة مثله في ذلك مثل المريض والمسافر في رمضان إذا مات قبل الإقامة والصحة. فإن برئ من مرضه ينظر : إن كان يعقل الصلاة في حالة المرض والعجز عن الإتيان لزمه القضاء على المشهور ، وإن لم يكن يعقل الصلاة صار كالمغنى عليه وتفصيل الأمر في الإغماء : أنه إن كان أقل من يوم وليلة قضى ما فاتته زمن الإغماء وإن كان أكثر سقطت عنه الصلاة بالكلية فلا يلزمه قضاء شيء ، والقياس أن لا قضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت صلاة وبه قال الشافعي ومالك ، وقالت الحنابلة يقضى ما فاتته وإن كان أكثر من ألف صلاة لأنه مرض ووجهة الشافعي ومالك أن الخطاب يتوجه لمن يعقل والمغنى عليه لا يعقل الخطاب فصار كالمجنون . أما وجهة أئمتنا فهي أن الإغماء مرض يعجز به صاحب العقل عن استعماله مع قيامه حقيقة فلا ينافي أهلية الوجوب بل ينافي الاختيار لأنه إنما يوجب خلافا في القدرة وذلك يوجب التأخير لا سقوط أصل الوجوب لأن تعلق الوجوب لفائدة الأداء أو القضاء بلا حرج ، ولم يقطع بالإغماء ولا بمجرد الجنون اليأس عن الفائدة الثانية . إلا إذا امتد الإغماء أو الجنون امتدادا يوقع إلزام القضاء معه في الحرج بحيث يظهر به عدم تعلقه لظهور انتفاء الفائدة المستتبعة له ومن ذلك تعلم أن امتداد المرض في حق الصلاة بل وفي سائر العبادات يحصل بالكثرة الموقفة في الحرج لكن لما لم يكن للكثرة نهاية يمكن ضبطها اعتبر أدائها وهو أن يستوعب الطر وظيفة الوقت ثم لما وجدنا وقت جنس الصلاة وهو اليوم والليلة قصيرا في نفسه اعتبرنا كثرتها بدخولها في حد التكرار ، واختلفت أئمتنا فيما يحصل به التكرار فاعتبر محمد دخول نفس الصلوات

(١) ولو أوصى بالقدية تنفذ الوصية من الثلث ولو لم يوص لا يلزم الورثة بشئ والقدية نصف ماع من بر أو زيب أو صاع من تمر أو شبر من كل وتر وفاتته فتعتبر كل صلاة يصوم يوم في المشهور ولا يصلح الولي منه بأمره لحديث اللساني : « لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد » قال ابن نجيم : فالخلاص أن كل ما كان عبادة بدنية فإن الوصي يطعم منه بعد موته عن كل واجب كهدية للطر .

في حد التكرار بأن تصير الصلوات ستا لأن التكرار يتحقق به وأقام الشيخان الوقت مقام الصلاة يعني أنهما اعتبرا الزيادة على يوم وليلة باعتبار الساعات . فن أغنى عليه بعد طلوع الشمس ثم أفاق في اليوم الثاني قبل الزوال أو قبل دخول وقت العصر فعند محمد يجب عليه القضاء لأن الصلوات لم تصر ستاً فلم يدخل الواجب في حد التكرار حقيقة . وعند الشيخين لا قضاء عليه لأن وقت الصلوات وهو اليوم والليلة قد دخل في حد التكرار وإن لم يدخل الواجب فيه والوقت سبب في مقام الواجب الذي هو مسيبه للتيسير على المكلف بإسقاط الواجب عنه قبل صيرورته مكرراً كما أقيم السفر مقام المشقة صحيح فاجأه المرض : —

شرع في الصلاة صحيحاً فرض مرضاً يمنعه من القيام في بقية الصلاة صلى ما بقي قاعدة بركوع وسجود أو مومياً قاعدة إن لم يقدر أو مستلقياً إن لم يقدر لأن التكليف بحسب الوسع ولأنه بناء الأدنى على الأعلى كإقتداء المريض بالصحيح وهو جائز ، ولو افتتح الصلاة قاعدة للعجز فقدّر على القيام أتم صلاته عند الشيخين من قيام . وقال محمد يستأنف الصلاة ، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في جواز اقتداء القائم بالقاعد فعند الشيخين يجوز وعند محمد لا يجوز ، لكن لو صلى بعض صلاته بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود قائماً أو قاعدة فإنه يستأنف الصلاة اتفاقاً بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالإيماء اتفاقاً لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز .

الصلاة في السفينة والقطار والطائرة : —

لا خلاف أنه يستحب لمن أراد الصلاة أن يخرج من الأشياء المتقدمة ويصلي كالاعتدال متى قدر على ذلك فإن لم يقدر على الخروج وأراد الصلاة قاماً أن تكون تلك الأشياء واقفة مستقرة لا تتحرك مطلقاً ، وإما أن تتحرك بحركة يسيرة في حال وقوعها ، وقد تكون في حالة وقوعها في حالة اضطراب شديد .

فإن كانت واقفة لا تتحرك أو تتحرك بحركة يسيرة فإنها لا تجوز الصلاة فيها قاعدة مع القدرة على القيام .

(ج) فإن كانت تلك الأشياء في حال وقوفها مضطربة اضطراباً شديداً فهي كالسائرة نجومز الصلاة فيها من قعود بغير عذر لأن دوران الرأس فيها غالب والغالب كالتحقق فأقيم مقامه كالسفر أقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث ، غذا عند أبي حنيفة وقال الصحابان لا يصح القعود إلا إذا تحقق العجز عن القيام وبه نأخذ لأن قواعد الشرع في صلاة المريض وهي المقيس عليه لا تبيح ترك الأركان من غير ضرورة ولا بد للبصلي في الطائفة والباخرة من التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة حتى لو عجز عن معرفة القبلة انتظر مالم يخف خروج الوقت لما تقرر من أن قبلة العاجز جهة قدرته وإنما لزمه الاستقبال لأن هذه الأشياء في حقه كالبيت حتى لا يتطوع فيها مومياً مع القدرة على الركوع والسجود اتفاقاً ، ثم كلما دارت السفينة أو الطائرة يحول وجهه إلى القبلة فلو ترك تحويل وجهه إليها وهو قادر عليه لا يجزئه .

صلاة المسافر

حكم القصر :

لا خلاف بين أئمة المسلمين في أن للمسافر أن يقصر الصلاة الرباعية فيصليها ركعتين في السفر وإنما الخلاف في حكم ذلك ، فذهب أئمتنا إلى أنه فرض عين على المسافر فليس فرضه إلا الركعتين حتى إذا نوى أربعاً ولم يجلس على رأس الأوليين بطلت صلاته لتركه فرض القعود الأخير وإذا جلس صح فرضه وكانت الركعتان الأخيزتان له نافلة وهو مذهب الهادوية وقول على وعمر وابن عمر وابن عباس وروى عن عمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن .

وذهب الثلاثة إلى أن القصر ليس بفرض عينا وإنما هو رخصة فالمكلف غير في إسقاط الفرض بين عزية الإتمام ورخصة القصر ، غير أنهم اختلفوا في حكم هذه الرخصة فقال المالكية إنها سنة مؤكدة يوجب تركها عمداً لإعادة في الوقت وسهواً أجمود السهو . وقال الشافعية والخبالة أنها فضيلة ولا تكره العزيمة — واستدل الثلاثة بالكتاب والسنة والقياس : أنا الكتاب فقوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن

(غواين الصريح الجزء الثاني ٢ — ٥)

تقصر أو من الصلاة ، قال الشافعي لا يستعمل لا جناح إلا في المباح ، وأما السنة فما جاء في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهم القاصر ومنهم المقيم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض وهو نص في المطلوب ، وروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم ، رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح ، وأما القياس فلأنه رخصة أيسر للسفر كالمسح على الخفين والفطر في رمضان للسافر وجميع الرخص يجوز تركها باتفاق العلماء فالقصر كذلك - احتج أئمتنا بحديث ابن عمر قال : « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ، متفق عليه ، وروى أحمد والبخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعاً وتركيت صلاة السفر على الأول ، والحديثان صريحان في الدلالة على مذهب أئمتنا أما الآية التي استدلو بها على أن القصر رخصة فقد وردت في صلاة الخوف وهي لم تقصر في الحقيقة ونفس الأمر وإنما القصر وقع في صفتها لاني عددها ، ورواية عائشة للإتمام أنكرها أحمد وابن تيمية ولا يصح قياس الترخص في قصر الصلاة على الترخص بالمسح والفطر لأن أئمتنا لا يرون أن القصر رخصة حقيقية بل هو رخصة مجازا وحقيقته أنه عزيمه شرعت أولا وأقرها الشارع في السفر فلا يصح قياسها على ما هو رخصة حقيقة شرعت لعذر تخفيفا لحكم آخر ذليله لا يزال معمولا به .

مسافة القصر :-

أما عند أئمتنا فالقدير بالأيام فن نوى أن يسافر ثلاثة أيام بالسير الوسط قصر الصلاة وإن نوى أقل من ذلك فلا قصر ، والسير الوسط هو سير الأقدام والإبل في البر وسير السفينة مع اعتدال الريح في البحر ، والمشهور أنه لا يشترط أن يسير كل اليوم حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال فبلغ المرحلة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا فلا عبرة بالمسافات عندنا وهو مذهب ابن مسعود وعثمان وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وأبي قلابة وشريك بن عبد الله

من الصحابة وبه قال الشعبي والنخعي والثوري والحسن بن حي وسعيد بن جبير وابن سيرين
إشارة قوله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين في مسلم عن علي: «جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالين للمسافر، وإشارة حديث الصحيحين «لا تسافر
امراة ثلاثا إلا ومعه محرم».

وذهب غير أئمتنا إلى التحديد بالمسافة، وقد اضطربت أقوالهم في تحديد هذه المسافة
فقال مالك يقصر من جدة إلى مكة وهو قول أحمد وإسحق بن راهويه، وإلى نحو ذلك
أشار الشافعي، واعتمد في ذلك قول ابن عباس حين مثل فقيل له: يقصر إلى عرفة؟ قال:
لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف، وروى عن ابن عمر مثل ذلك وهو أربعة
برد وقدرت في كتب المتأخرين من الشافعية بتسعين كيلو مترا وسبعائة وعشرين مترا،
وهي تقريبا كالمسافة بين القاهرة ومدينة الواسطي أو بين القاهرة وكفر الزيات وهي
تعاادل تقريبا المسافة من جدة إلى مكة، قال في زاد المعاد ولم يحدد صلى الله عليه وسلم
مسافة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما
أطلق التيمم في كل سفر وأما ما يروى من التحديد باليوم واليومين والثلاثة فلم يصح عنه
فيها شيء البتة انتهى.

ما يصير به المقيم مسافرا

١ يصير المقيم مسافرا شرعا بأمرين :-

(الأول) نية السفر لأن السير قد لا يكون للسفر كأن يخرج من مصر قاصدا الرياضه
فتبعد به الشقة فيقطع مسافة القصر مع أنه لا ينوي السفر.

(الثاني) الخروج من العمران فلا يصير مسافرا بمجرد نية السفر ما لم يخرج من
العمران لما في صحيح البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: «صليت الظهر مع النبي صلى
الله عليه وسلم بالمدينة أربعة والعصر بذي الحليفة ركعتين، فهذا يدل على أن المسافر لا
يصير مسافرا شرعا بمجرد النية وإلا لأصل النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة ركعتين
ثم المعتبر أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان ثمة محلة
منفصلة عن المصر وهي من عمراته لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها، ولو جاوز العمران

من جهة خروجه وكان بحذائه محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا إذ المعتبر جانب خروجه . وأن كان هناك قرية متصلة بضواحي مصر فاشهور أنه لابد من مجاوزتها : أما المنافع العامة كالجبانات فإن كان بين المسافر وبينها أقل من غلوة (نصف كيلو متر تقريبا) وليس بينها مزرعة فهي حيثئذ من العمران فلا يقصر حتى يجاوزها .
سفر المعصية :

العاصي والمطيع في سفره بالنسبة للرخص سواء عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقال الثلاثة ليس للعاصي بسفره كالأبق أو في سفره كقطاع الطريق أن يترخص بالرخص المشروعة للمسافر لأنها نعم فلا ينالها المستحق . للنعم قياسا على عدم جواز صلاة الخوف للبغاة وقطاع الطريق بالإجماع ، قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال الله سبحانه وتعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » ، وقال تعالى « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » ، وقال عليه الصلاة والسلام « يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام » ، ولا فرق في هذه النصوص بين مسافر ومسافر .
أقتداء المسافر بالمقيم :

مادام وقت الصلاة باقيا والصلاة لم تؤد فهي قابلة للتغير من صفة إلى صفة بتغير حال العبد إقامة وسفرا فإذا خرج الوقت تقررت في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله . وإنما تقرّر في الذمة عندنا إذا لم يبق من الوقت قدر ما يسع التحريم . وعند زفر قدر ما لا يسع أداء الصلاة ، وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في مقدار ما يتعلق به الوجوب في آخر الوقت : فالكرخي ومن تابعه على أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت بمقدار التحريم وبه نأخذ ، وزفر ومن تابعه على أن الوجوب لا يتحقق إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه الفرض وهو القياس لأن الوقت إذا لم يكن باقيا بمقدار الصلاة تنعدم القدرة على الأداء ، ولا تكليف إلا بالقدرة عليه وجه الاستحسان الذي أخذنا به الاحتياط في اعتبار الوقت سببا للوجوب إلى آخر جزء ممكن وتفرع المسائل الآتية على هذا الأصل .

(١) إذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح الاقتداء ولزمه الإمام وإن اقتدى .
بعد خروج الوقت لا يصح لأن الصلاة تقرر في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاقتداء
بالمقيم كما لا تتغير بنية الإقامة وحيث لو اقتدى المسافر بالمقيم يلزم اقتداء المفترض
بالمستعمل في حق القعدة الأخيرة وهو لا يجوز .

(٢) اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها جازت صلاته
وأتى مع إمامه لأنه حين اقتدى صار فرضه أربعاً بالتبعية مع قبول الصلاة للتغير فصار
كالمقيم في حق تلك الصلاة وصلاة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت
(٣) فاتته صلاة وهو مقيم قضاها أربعاً سواء كان مقيماً أو مسافراً ومن فاتته
صلاة في السفر قضاها ركعتين مسافراً أو مقيماً
اقتداء المقيم بالمسافر :

يصح اقتداء المقيم بالمسافر سواء كان في الوقت أو خارجه لعدم المانع فإذا صلى
المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة في المشهور لأنه بالنظر إلى كونه
مقتدياً بتحريمه حيث أدرك أول صلاة الإمام - تكره له القراءة تحريماً وبالنظر إلى كونه
غير مقتد فعلياً وقد سقط عنه فرض القراءة تستحب له القراءة وإذا دار فعل بين كونه
مستحباً وحراماً رجحت الحرمة ، ويستحب للمسافر إذا سلم أن يقول لمن أتى به أتموا
صلاتكم فإنما قوم سفر لاحتمال أن يكون خلفه من لا يعرف حاله فيحكم بفساد صلاة
نفسه بناء على ظن أن إمامه مقيم ففسدت صلاته بالسلام على رأس الركعتين ، روى أبو
داود والترمذي عن عمران بن حصين قال : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين يقول بأهل مكة
صلوا أربعاً فإنما قوم سفر »

ما يبطل السفر

يبطل السفر بأربعة أشياء

(١) بالإقامة والمعتبر فيها أن ينوي الإقامة خمسة عشر يوماً في مكان واحد صالح

للإقامة فلا بد من أربعة أشياء . الإقامة . ونية مدة الإقامة واتحاد المكان . وصلاحيته .
أمانة الإقامة فأمر لا بد منه عندنا ، حتى لو دخل مصرا ومكث فيه شهرا أو أكثر
لا تظار بالاخرة أو حاجة أخرى يقول أخرج اليوم أو غدا ولم ينو الإقامة لا يصير مقبلا
واختار ابن عباس رضى الله عنه القصر لتمام تسعة عشر يوما ، فإن زاد أتم : روى
البخارى أنه عليه الصلاة والسلام أقام بمكة تسعة عشر يوما يقصر قال ابن عباس ونحن
نقصر تسعة عشر يوما وأن أقنا أكثر أتمنا ، قلنا ليس في فعله صلى الله عليه وسلم
ما يدل على نفي القصر في الزيادة كيف وقد روى أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح أنه
عليه الصلاة والسلام أقام ببوك عشرين يوما يقصر ، واختار ابن عباس عارضه اختيار
غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذى أجمع اهل العلم على أن المسافر يقصر ما لم
يجمع الإقامة ، ومثله قال ابن المنذر ، وعن عمر قال أصلى صلاة المسافر ما لم أجمع مكثا ،
وأقام الصحابة برا مهن تسعة أشهر يقصرون الصلاة فاختار أكثر الصحابة راجح على
اختيار ابن عباس

وأما مدة الإقامة عند أتمنا فأقلها خمسة عشر يوما ، وقال مالك والشافعى أربعة أيام
وهو رواية عن أحمد ، لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة أربعة من
ذى الحجة فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح فى اليوم الثامن ثم
خرج إلى منى ، فلما أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه
لا يفعل ذلك إلا عازما على الإقامة إلى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلا على أن
العازم على إقامة مدة معينة يقصر إلى تمام أربعة أيام ثم يتم ، ولنا ما أخرجه الطحاوى
عن ابن عمر وابن عباس قالا : إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفى نفسك أن تقيم خمس
عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وأن كنت لا تدري متى تظعن فأقصدها ، والأثر فى مثل
هذا كالحبر إذا لم يدخل للرأى فى المقدرات الشرعية فالوقوف فيه كالرفوع فعملنا
به ، لأنه مثبت لزيادة سكنت عنها ما استدلوا به ولم ينافه فاستسكوا به حجة على من قدر
المدة بأقل من أربعة أيام لا على من قدر بأكثر .

وأما اتحاد المكان فبان ينوئ مدة الإقامة فى مكان واحد ، فإذا نواها فى موضعين

فإن كانا في بلد واحد فهو مقيم لأنهما متحدثان حكا، وإن كانا في مصرين أو مصر وقرية أو قريتين لا يصير مقيما إلا إذا نوى البيات في أحدهما فإنه يصير مقيما بدخوله فيه لأن إقامة المرح تضاف إلى محل يات عرفاً، وأما المكان الصالح فهو موضع اللبث والقرار في العادة نحو القرى والأمصار فالمغارة والجزيرة والسفينة ليست موضع إقامة حتى لو نوى الإقامة في هذه المواضع خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً اللهم إلا إذا كان من أهل الأخبية الرحل فقد روى عن أبي يوسف أن أمثال هؤلاء إذا نزلوا بنحياهم في موضع ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً صاروا مقيمين

(٢) من مبطلات السفر إقامة المتبوع بالنسبة لتابعه كالمرأة بإقامة زوجها والجيش بإقامة الأمير وإنما يصير التابع مقيماً بإقامة المتبوع إذا علم التابع بنية إقامة المتبوع، فأما إذا لم يعلم فلا يجب عليه إعادة الصلاة في المشهور إذ في لزوم الحكم قبل العلم حرج وهو مدفوع بالنص.

(٣) من مبطلات السفر العزم على العود للوطن: فالرجل إذا خرج من مصره بنية السفر ثم عزم على الرجوع إلى وطنه وليس بين هذا الموضع الذي بلغه وبين مصره مسافة قصر يصير مقيماً من حين عزمه على ذلك، وإن كان بينه وبين مصره مسافة قصر لا يصير مقيماً إذ بعزمه على العود والحالة هذه كأنه قصد السفر ابتداء.

(٤) من مبطلات السفر الدخول في الوطن: فالمسافر إذا دخل مصره صار مقيماً سواء دخله للإقامة أو للاجتياز أو لقضاء حاجة فلا يحتاج الأمر إلى نية الإقامة لأن مصره متعين للإقامة له وإذا قرب من مصره فحضر الصلاة فهو مسافر مالم يدخل المأوى البخارى عن على رضى الله عنه أنه قصر وهو يرى البيوت فقليل له هذه الكوفة قال لا حتى تدخلها.

الأوطان الثلاثة —

(١) الوطن الأصلي: وهو بلد الإنسان أو بلد آخر اتخذته وطناً له مع أهله وولده للعيشة فلو كان له أهل يلدن فأيتما دخلها صار مقيماً فإن ماتت زوجته في إحداهما وبقي له فيها دور وعقار لا تبقى وطناً له إذ المعتبر الأهل دون الدار كما لو تأهل يسادة واستقرت سكناً له وليس له فيها دار فهي وطن له.

(٢) وطن الإقامة : أن يقصد المكث في موضع صالح للإقامة خمسة عشر يوما أو أكثر .

(٣) وطن السكنى : أن يقصد المقام في غير بلده أقل من خمسة عشر يوما .
فالوطن الأصلي ينتقض بمثله لا غير بأن يتوطن الإنسان في بلد آخر وينقل إليه أهله وحيثئذ يخرج الأول من كونه وطناً أصلياً له حتى لو دخل فيه مسافراً لا تصير صلاته أربعاً ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرين من أصحابه رضى الله عنهم كانوا من أهل مكة فهي وطنهم الأصلي وكانوا يقصرون الصلاة إذا دخلوها غير عازمين على المكث .

وينتقض وطن الإقامة بالأصل لأنه أعلى منه حتى لو نوى الإقامة في بلد خمسة عشر يوما ثم دخل وطنه الأصلي ثم خرج منه إلى وطن الإقامة قصر الصلاة ما لم ينو الإقامة ثانياً — وينتقض وطن الإقامة أيضاً بمثله لأن الشيء يفسخ مثله حتى لو نوى الإقامة في بلد ثم راح منه وأقام في بلد آخر وأتى البلد الأول قصر ما لم ينو ثانياً ، ولا ينتقض وطن الإقامة بوطن السكنى لأنه دونه ، وينتقض وطن السكنى بالآخرين وبالسفر .

صلاة الجمعة

حكم صلاة الجمعة :—

صلاة الجمعة فريضة بالكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَالذِّكْرُ الْخُطْبَةُ بِاتِّفَاقِ الْمُفَسِّرِينَ ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ فَإِذَا وَجِبَ السَّعْيُ إِلَى الْخُطْبَةِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ فَاِلِّى أَصْلِ الصَّلَاةِ أَوْ جِبَ ثُمَّ تَأْكُدُ الْوُجُوبَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَ وَتَعَالَى : « وَذَرُوا الْبَيْعَ ، حَيْثُ حُرِّمَ الْبَيْعُ بَعْدَ النَّدَاءِ وَتَحْرِيمُ الْمُبَاحِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ فَرَضٍ — وَأَمَّا السُّنَّةُ فَهِيَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ « وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ ، الْحَدِيثُ — وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَدْ أَجْمَعَتْ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا عَلَى فَرْضِيَّتِهَا مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ .

شروطها : -

للجمعة شروط وجوب زائدة على شروط سائر الصلوات ، من الإسلام والعقل والبلوغ ، وشروط للصحة زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها .

شروط وجوب الجمعة : -

لا تجب الجمعة إلا على الذكور الأحرار المقيمين الأصحاء فلا تجب الجمعة على المرأة بالإجماع ، ولا على المملوك خلافاً لداود فقد قال بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم قول الله يأيتها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة، وأجيب عنه بأن العموم خصصه الأحاديث وهي وإن كان فيها مقال فإنه يقوى بعضها بعضاً، وأما اشتراط الإقامة فهو مذهب الأربعة قال ابن قدامة أكثر أهل العلم يرون أنه لا جمعة على المسافر ، قاله مالك في أهل المدينة ، والثوري في أهل العراق والشافعي وإسحق وأبو ثور ، وروى ذلك عن عطاء وعمر ابن عبد العزيز والحسن والشعبي ، وحكى عن الزهري والنخعي أنها تجب عليه لأن الجماعة تجب عليه فالجمعة أولى ، ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره وكان في حجة الوداع بعرفة يوم جمعة فصلى الظهر والعصر جمع بينهما ولم يصل جمعته والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره ، ولا تجب الجمعة على المريض دفعا للحرج فمن لا يقدر على الذهاب إلى المسجد أو يقدر إلا أنه يخاف أن يزيد مرضه أو يعطيه برؤه لا جمعة عليه ، ولا جمعة على مقعد ولا مقطوع الرجلين وإن وجد من يحمله اتفاقاً ، ولا جمعة على الأعشى عند أبي حنيفة مطلقاً ، وتجب عليه إن وجد قائداً عند الصاحبين - والأصل في سقوط الجمعة عن هؤلاء ما روى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » ، رواه أبو دود وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً أو مسافراً أو امرأة أو صبيّاً أو مملوكاً » ، رواه الدارقطني ومع أنه لا جمعة على هؤلاء فلو حضروا وصلوا مع الناس أجزأهم عن فرض الوقت بالإجماع وإنما الخلاف في إمامة من يصلح منهم للإمامة هل يصح لإماماً في الجمعة ؟ قال أئمتنا يجوز .

للسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة، وقال زفر وأحمد لا يجوز لأنهم من غير أهل فرض الجمعة فلم يجوز أن يؤموا فيها كالنساء والصبيان، ولنا أن السقوط للجوب رخصة فإذا حضروا يقع فرضا على ما بيناه بخلاف الصبي فإنه فاقد الأهلية والمرأة لا تصلح لإمامة الرجال .

شروط صحة الجمعة ستة :—

(١) المصر أو قنأؤه فلا تجوز في القرى عندنا وهو مذهب علي بن أبي طالب وحذيفة وعطاء والحسن بن أبي الحسن والنخعي ومجاهدوا بن سيرين والثوري لما روى ابن أبي شبة عن علي بن أبي طالب أنه قال : « لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطرو ولا أضحى إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ، والمشهور في تعريف المصر أنه ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها روى هذا عن أبي يوسف وقريب من هذا ما روى عن أبي حنيفة أن المصر ما له سكك وأسواق ووال ينصف المظلوم من الظالم وكلا المعنيين ينطبق على أغلب قرى مصر ففى أغلبها أسواق ومحافظ أو عدة ينصف المظلوم من الظالم ، قال الكواكبي : وإذا اشتبه على الإنسان ينبغي أن يصلى أربعاً بعد الجمعة ينوى آخر فرض أدرك وقته ولم يصله بعد فإن لم تصح الجمعة وقعت عن الظهر وأن صحت كانت نفلاً وقال الثلاثة بوجوبها في القرى والأمصار لما روى البخارى وأبو داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أول الجمعة جمعت بعد الجمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوآثي من البحرين ، وروى أبو هريرة أنه كتب إلى عمر يسأل عن الجمعة بالبحرين وكان عامله عليها فكتب إليه عمر : جمعوا حيث كنتم ، رواه الأثرم ، فقد اختلف عمل الصحابة .

(٢) الجماعة فقد أجمعت الأمة على أن الجمعة لا تصح من المنفرد ثم أقل الجماعة عند أبي حنيفة ثلاثة سوى الإمام وبه قال زفروا لئيت بن سعد وحكاة ابن المنذر عن الأوزاعي والثوري في قول وإبي ثور واختاره المزني وعند الصحابين وبه نأخذ اثنان سوى الإمام وبه قال أبو ثور والثوري في قول وهو قول الحسن البصري ووجه أبي حنيفة أن الله سبحانه أمر الجمع بالحضور إلى الذكر بدليل الواو في قوله « فاسعوا » وأقل

يلعب الذي تدل عليه الواو ثلاثة ، ووجهه الصاحين أن الجماعة يعتبر فيها الاجتماع ، هو لا يحصل بواحد ، وأما الاثنان فبانضمام احدهما إلى الآخر يحصل الاجتماع ، قد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما فقال « الاثنان فما فوقهما جماعة » ، وقد انعقدت أثر الصلوات بهما بالإجماع ، والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل لا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر في غيرها وكون الجمع الصغرى أقله ثلاثة . يمس ما نحن فيه إذ الشرط جماعة لا مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع وفي لائتين ذلك ثم يشترط بقاء هذا العدد إلى السجدة الأولى عند أبي حنيفة فلو نفروا قبلها ونقصوا استأنف الإمام الظهر مع من بقي ، وعند الصاحين يشترط بقاؤهم إلى تحرمة فلو نفروا بعدها يتم من بقي الجمعة ، وعند زفر يشترط بقاؤهم إلى تمامها بالعود بدرا لتشهد فلو نفروا قبل ذلك استأنف الظهر من بقي لأن الجماعة شرط فلا بد من بواحه كالوقت والطهارة . وللصاحين أن الجماعة شرط للانعقاد فلا يشترط دوامها بالخطبة ، ويقول أبو حنيفة هي شرط الانعقاد لكن انعقاد الصلاة وتحقق تمامها موقوف على وجود الأركان تامة لأن تحقق الشيء بتحقيق جميع أركانه وبدون السجود لا يتحقق جميع الأركان فكان ذهاب الجماعة قبل السجود كذهابها قبل التحريم . بخلاف الخطبة لأنها تنافي الصلاة فلا يشترط دوامها . ولا عبرة ببقاء النساء والصبيان لأن الجمعة . تنعقد بهم ابتداء فكذا بقاء .

(٣) كون الإمام في الجمعة الخليفة أو من أذن له من الأمراء والقضاة والخطباء يستدل مشايخنا لهذا الشرط بما أخرجه ابن ماجه عن جابر ، من تركها في حياتي وبعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافا بها وجحودا لها فلا جمع الله شمله ولا برك في أمره ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا بر له ، ورواه البزار أيضا والطبراني الأوسط وقال الشافعي أذن السلطان ليس بشرط لصحة الجمعة قوله قال مالك وأحمد في رواية حجتوا بما روى أن عثمان رضي الله عنه لما كان محصورا بالمدينة صلى على رضى الله عنه نعمة بالناس ولم يرو أنه صلى بأمر عثمان وكان الأمر بيده ويمكن الاستدلال لأنمتيا لثورات المنقول في هذه الصلاة بما يشبه أن يكون إجماعا أن صلاة الجمعة لا تقام

إلا على الهيئة التي كانت تقام عليها في عهده صلى الله عليه وسلم وخلفائه والتابعين قال أبو المنذر مضت السنة بأن الذي يقيم الجمعة السلطان أو من قام بها بأمره فإذا لم يكن ذلك صلوا الظهر وقال الحسن البصري أربع إلى السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ثابت لا تكون الجمعة إلا بأمر وخطبة وهو قول الأوزاعي ومحمد بن مسleme ويحيى بن عمر المكي وعن مالك إذا تقدم رجل بغير إذن الإمام لم يحزم وعن الشافعي قول قديم أن الجمعة لا تصح إلا خلف السلطان أو نائبه وعن أبي يوسف أن لصاحب الشرطة أن يصلي بهم دون القاضي قال مشايخنا وإذا لم يتوصل إلى إذن الإمام فللناس أن يجتمعوا ويقدموا من يصلي بهم .

(٤) الإذن العام فلو أن السلطان أو الأمير أغلق باب قصره وصلى فيه بجاشيت لا تجوز جمعته وإن فتحه وأذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا أم لا وإنما اشترط أئمتنا الإذن العام لأن الجمعة شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها والإذن العام والآداء على سبيل الشهرة من جملة تلك الخصوصيات فلا تجوز بدونه .

(٥) الوقت - وهو وإن كان شرطاً لسائر الصلوات إلا أن الجمعة تختص بأنها لا تصح إلا فيه بخلاف سائر الصلوات فإنها تصح بعده أيضاً وقال مالك تصح بعد دخول وقت العصر لأن وقت الظهر والعصر عنده واحد ولنا أن شرعيتها على خلاف القيام لسقوط الركعتين مع الإقامة فإراعى فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم ير قط إنه عليه الصلاة والسلام صلى الجمعة حين تميل الشمس، وكان تفيد الدوام . فلو خرب الوقت وهو فيها يلزم استئناف الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافاً للشافعي وهذا مبني على الخلاف في جواز بناء الفرض على الفرض فعنده يجوز وعندنا لا يجوز .

(٦) الخطبة - والدليل على شرطيتها قول الله سبحانه وتعالى « فاسعوا إلى ذكر الله ، والمراد الصلاة والخطبة باتفاق المفسرين قال الشوكاني وتعقب هذا بأن الذكر المأمور بالسعى إليه هو الصلاة غاية الأمر أنه متردد بينها وبين الخطبة وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في وجوب الخطبة فلا يتنهض هذا الدليل للوجوب فالظاهر مذهب

ليه الحسن البصرى وداود الظاهري والجويني من أن الخطبة مندوبة فقط ويمكن أن
قال إن شرطية الخطبة مبنية على أن هذه الصلاة كما تقدم مخالفة للقياس فيجب المحافظة
على خواصها التي اقترنت بها والخطبة من الأحوال المختصة بها ويقول مشايخنا إن
الخطبة عوض من ركعتي الظهر روى ذلك عن عائشة وابن عمر. قال صاحب العناية
ليست بركن لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وصلاة الجمعة لا تقوم بالخطبة
كانت شرطاً لأن الله تعالى أمر بالسعي إليها في قوله « فاسعوا » فتكون فرضاً وليست
مقصودة لذاتها لأن النداء لم يقع لها بل لما هو المقصود وهو صلاة الجمعة حيث قال
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، ولو كانت مقصودة لكان النداء لها أو لها أن
تتا مقصودتين وإذا لم تكن مقصودة لذاتها وهي فرض كانت شرطاً لغيرها .

تحديد معنى الخطبة المشروطة : -

قال أئمتنا تكفي خطبة واحدة وبه قال مالك والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر
قال أبو حنيفة الخطبة ذكر الله تعالى بقصد الخطبة ، وقال صاحبان الخطبة ذكر
ويل ينطلق عليه اسم الخطبة في العرف ، وقال أحمد والشافعي الخطبة خطبتان بينهما
لمسة تشتمل كل منها على الحمد والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأولى
نص بأن يتلى فيها آية وعظ ، والثانية بأن يدعى فيها للؤمنين والمؤمنات وحجتهما أن
له تعالى قال « فاسعوا إلى ذكر الله » والنص بجمل فسره النبي عليه السلام بفعله وهو ما تقدم
حجة الصالحين أن المفروض خطبة والخطبة في المعارف اسم لما يشتمل على حمد الله
ثناءه عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والعظ والتذكير والدعاء للمسلمين
لأن حنيفة أن الواجب هو مطلق ذكر الله تعالى وهو معلوم لا جهالة فيه ولا إجمال
تقيده بما تقدم من خطبتين أو ذكر طويل لا يجوز إلا بدليل فعلى مذهب أبي حنيفة
قال الحمد لله أو سبحان الله أو لا إله إلا الله أو نحو ذلك نوايا الخطبة جاز . والمتوارث
الخطبة أن تكون في الوقت فلا تصح قبله والمتوارث فيها أيضاً أن تكون بحضرة
لما عة فلو خطب وحده ثم حضرت الجماعة فصلى بهم لا يجوز .

الإنصات للخطبة : —

هو مطلوب بالإجماع على سبيل الفرضية عند أئمتنا وقديم الشافعي وقول مالك والأوزاعي ، وعلى سبيل النسبية في جديد الشافعي ، وهو قول عروة بن الزبير وسعيد جبير والشعبي والنخعي والثوري وداود ، واستدلوا على ذلك بإجابة النبي صلى الله عليه وسلم من سأله عن الساعة ومن سأله في الاستسقاء ، ولنا ما رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام يخطب فقد لغوت ، وهذا يفيد بعبارة منع الأمر بالمعروف مع أن واجب ، وبدلته منع صلاة النفل والقراءة والاذكار وتشميت العاطس ، لأنه إذا من الواجب فالنفل أولى بالمنع والدليل الحاضر مرجح على المبيح عند التعارض .

ثم اختلف الفقهاء في وقت الإنصات : فقال أبو حنيفة خروج الإمام يقطع الصلاة والصلاة جميعا ، وقال صاحبان ومالك والشافعي والثوري والإوزاعي : يطلب الإنصات عند ابتداء الخطبة ، ولا بأس بالكلام قبلها لحديث « إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب ولا يني حنيفة ما في البخاري » فإذا خرج الإمام طوا وصحفهم ويستمعون الذكر ، وروى ابن أبي شيبة عن علي وابن عمر رضي الله عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام .

السعي للجمعة : —

يكره تحريما البيع أو الاشتغال بغير الذهاب إلى الجمعة عند سماع الأذان الأول الذي أحدثه سيدنا عثمان لقوله تعالى : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » وإنما اعتبر أئمتنا الأذان الأول لحصول الإعلام به وقال أحمد العبرة للأذان الثاني لأنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سواء ، ووجهة أئمتنا أننا لو قلنا بالوجوب في هذا الوقت ولم نوجهه قبله لما تمكن للمكلف من أداء السنة القلبية وسماع الخطبة وربما فاتته الجمعة . ولهذا الخلاف قال مشايخنا إن مطلق السعي فرض وكونه عند الأذان الأول واجب للشبهة في دليل الفرضية .

إدراك ركعة من الجمعة : —

من أدرك الإمام يوم الجمعة راكعا في الركعة الثانية فهو مدرك للجمعة انفاذاً . وإن أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع فكذلك عند الشيخين ، وعند محمد لم يدرك الجمعة فيكمل الظهر للدليل المنقول والمعقول : أما المنقول فاروى الزهري بإسناده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها وليضف إليها ركعة أخرى وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً ، ومن أدرك الإمام بعد ما رفع من الركوع لم يدرك الركعة - وأما المعقول فهو أن ما أدركه جمعة من وجه وظهر من وجه : أما إنه جمعة من وجه فذلكه أدرك جزءاً منها ولهذا لا يتأدى إلا بنية الجمعة وأما أنه ظهر من وجه فلفوات بعض شرائط الجمعة وهو الجماعة ، فبالنظر إلى كونه ظهراً قلنا يصلي أربعاً ويقعد على رأس الركعتين - وبالنظر إلى كونه جمعة قلنا يقرأ في الآخرين لاحتمال النافلة فكان في ذلك إعمال الدليلين وهو أولى من إعمال أحدهما ، ووجه الشيخين المنقول والمعقول ، أما المنقول فما أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أبي سلة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا » ، إذ لا شك أن المراد ما فاتكم من صلاة الإمام بدليل قوله ما أدركتم فصلوا فإن معناه من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة فيصلّي المأموم الجمعة - وأما المعقول فهو أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة لأنه لا بد له من نية الجمعة إذ لو نوى غيرها لا يصح اقتداؤه ومدرك الجمعة لا يبنى إلا على الجمعة ولا وجه لما ذكره محمد من أعمال الدليلين لأنهما صلاتان مختلفتان فكيف يصح بناء إحداهما على تحرمة الأخرى ، وما استدلل به محمد ما رواه إلا ضعفاء أصحاب الزهري ، وأما الثقات منهم كعمر والأوزاعي ومالك فقد رواوا عنه : « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فقد أدركها » ، وأما إذا أدرك ما دونها فسكوت عنه .

صلاة الظهر يوم الجمعة : —

من صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له صح ظهره عندنا وكان

عاصيا . وقال زفر والثلاثة لا يصح لأن الفرض في حقه الجمعة والظهر بدل عنها ولا يجوز البدل مع القدرة على الأصل ، ولنا أن فرض الوقت في هذا اليوم هو الظهر كسائر الأيام ولذا لو خرج الوقت لا يقضى إلا الظهر بالإجماع إلا أنه مأمور بإسقاط الظهر بالجمعة فإذا لم يفعل كان عاصيا كالو صلى في أرض مغسوبة .

ثم إذا بدا لمن صلى الظهر سواء أكان من أهل الأعذار أم لا أن يصلي الجمعة فتوجه إليها قبل فراغ الناس منها بطل ظهره الذي صلاه به مجرد السعي سواء أدرك الجمعة أم لم يدرك ، حتى أنه يجب عليه إعادة الظهر إذا لم يدرك الجمعة أو بدا له الرجوع في أثناء الطريق : هذا عند أبي حنيفة ، وقال صاحبان لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة لأن نقض الظهر وإن كان مأمورا به لكنه لضرورة أداء الجمعة إذ نقض العبادة قصدا بلا ضرورة حرام فلا ينتقض دون أدائها وليس السعي أداء لأنه وسيلة لغيره والظهر مقصود لذاته فلا ينتقض الأدنى الأعلى ، ولأبي حنيفة أن السعي من خصائص الجمعة لاختصاص فعلها بمكان وهو الذي تجتمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات فإنه يحوز أدائها في البيت ونحوه فكان الاتقاض بالسعي كالالاتقاض بها .

ويكره للبعثورين والمسجونين أداء الظهر بجماعة في المصر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة أم بعدها لأن الجمعة جامعة للجماعات المتفرقة فيلزم أن لا تكون جماعة غيرها بخلاف أهل القرى لأنه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كثيره من الأيام .

قضاء الفرائض

معنى القضاء : —

الصلاة تفعل إما على جهة الأداء أو القضاء أو الإعادة : فالأداء فعل الصلاة في وقتها المعين لها شرعا والقضاء فعلها بعد وقتها والإعادة فعل مثل الصلاة مرة أخرى لخلل غير الفساد وغير عدم صحة الشروع أما الخلل بالفساد أو لعدم صحة الشروع فإنه يجعل العبادة في حين عدمه وحينئذ يكون المعول على الثانية ، فالمراد بالخلل في تعريف الإعادة هو

الخلل بغير ما تقدم كترك واجب من الواجبات التي تجبر بسجود السهو لو تركت سهواً وكرت سنة من السنن إلا أنه إذا كان الخلل حاصلًا من ترك واجب أو فعل مكروه تجزئاً فالشهور أن الإعادة واجبة لأن النعمة بقيت مشغولة بهذا الواجب المتروك فلا بد من أدائه لأن الواجب المتروك لم يعرف قربة إلا في ضمن صلاة فتجب الصلاة التي ترك فيها الواجب ليكون الواجب مؤدى وتكون الصلاة المعادة جارية للأولى التي وقعت فرضاً وإذا فعل في الصلاة مكروهاً تنزيهاً فالإعادة مستحبة .

وجوب القضاء : —

اختلف الفقهاء في قضاء الفرائض المتروكة لا لعنر فذهب الجمهور إلى فرضية القضاء وذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا قضاء على من ترك الصلاة عمداً بغير عذر بل قد باء بأنهم ما تركه من الصلاة وإليه ذهب شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية وتليذه ابن القيم وحثهم ما في صحيح البخاري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » فقد قيد الحديث وجوب القضاء باللسان فلا قضاء على من تركها عمداً لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ، ومن قال بذلك عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وسليمان رضي الله تعالى عنهم والقاسم بن محمد وبيدل ابن ميسرة ومحمد بن سيرين ومطرف بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وسالم بن أبي الجعد وأبو عبد الرحمن الأشعري قال الشوكاني ولم يأت الجمهور ببديل يدل على مدعاه من كتاب أو سنة إلا ما ورد في حديث الحثعمية حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن يقضى » وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد المصدر المضاف ما يشمل وجوب قضاء الصلاة المتروكة عمداً — احتج الجمهور بالحديث المتقدم وبدلالة الإجماع — ياتيه أنا أجمعنا على وجوب القضاء على من نام أو سها عن صلاته لحديث « من نام عن صلاته أو سها عنها فوقتها حين يذكرها » فإذا لم يسقط القضاء عن المعذور وهو غير مقصر فلا ن لا يسقط القضاء عن المتعمد من باب أولى ، قال العيني

إن الحديث قيد وجوب القضاء بالنسيان لأنه الغالب والشأن في المسلم وقد يكون الحديث ورد لسبب خاص مثل أن يكون ثمة سائل عن حكم قضاء الصلاة للنسيان وشرط اعتبار المفهوم المخالف عدم خروجه مخرج الغالب وعدم وروده على سبب خاص قال الشوكاني ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغير عذر عمدا وأما إذا كان الترك لعذر من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحمة القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف فإنه يفترض تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر بالإجماع .

الترتيب بين الفوائت : —

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت القليلة فرض عند أئمتنا فلا تصح الوقية إلا إذا أدى الفائتة قبلها وهو مذهب النخعي والزهري وريبعة ويحيى الأنصاري والليث ومالك وأحمد وإسحاق وهو قول عبد الله بن عمر على ما أخرجه مالك في الموطأ موقوفا عليه وأخرجه الدارقطني والبيهقي عنه مرفوعا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نسى صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلاته فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسى ثم ليعد التي صلاها مع الإمام » وقال الشافعي الترتيب بين الفرائض مستحب وهو قول طاووس والحسن وأبي ثور وابن القاسم ومحنون وأهل الظاهر ، وحجتهم أن هذا الوقت صار للوقية بالكتاب والسنة المتواترة والإجماع فيجب أدائها في وقتها دون أن يتقيد هذا الوجوب بتأدية فرض آخر كان لم يؤده لأن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره إلا ما ورد به دليل كالإيمان فإنه فرض مستقل وشرط لجميع العبادات ولنا أن الله سبحانه وتعالى أمر بالصلاة على وجه الإجمال فلم يفصل الكتاب الكريم مواقيت الصلاة لا أداء ولا قضاء ثم جاءت السنة النبوية فبينت مواقيت الصلاة أداء وقضاء ، أما أداء فهو حديث إمامة جبريل عليه السلام الذي ذكرناه في المواقيت ، ولا خلاف بين المسلمين فيها ، وأما قضاء فهو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يوم الخندق صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب وقد علمت أن فعله عليه السلام الذي وقع بينا للجمال حكمه حكم المجمال فإن كان موجبا فهو موجب وإن

كان نادياً فهو نادب وإن كان ميسحاً فهو ميسح ، قيل ميقات الفاتنة ثبت بالسنة ، وحيث لا وعيد فيها فغاية ما تفيد الاستحباب لكن أئمتنا أرجعوا فرضية الميقات إلى الكتاب بالطريق المتقدم وللشبهة في ميقات الفاتنة كان الترتيب بينها وبين الوقتية وبين الفوائت القليلة فرضاً عملياً اجتهادياً ، قال الحلبي في المنتبه كان ينبغي على هذا أن لا يسقط الترتيب باللسان وضيق الوقت وكثرة الفوائت إلا أنه سقط لأدلة أخرى ، أما اللسان فلقوله عليه الصلاة والسلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها ، متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال اللسان وقتاً لها فكان وقتاً لما صلاه لعدم المزاخمة ولزم منه سقوط الترتيب ، وأما ضيق الوقت فللإجماع على حرمة تأخير الصلاة عن وقتها قصداً ومستنده الكتاب والسنة وأيده الدليل العقلي فرجع على دليل اشتراط الترتيب ، وأما كثرة الفوائت فلأن الحرج مدفوع بالكتاب وعليه الإجماع أيضاً واشتراط الترتيب إذ ذاك يستلزمه وأيضاً ربما أفضى الاشتغال بالترتيب حينئذ إلى تفويت الوقتية وهو حرام كإمرا فسقط . وستكلم على هذه المسقطات تفصيلاً فنقول :

ضيق الوقت : —

يسقط الترتيب إذا ضاق الوقت بأن يتذكر في آخر الوقت أنه لم يصل فاتنة ولو اشتغل بها الحرج قبل أداء الوقتية حينئذ يسقط عنه الترتيب . وإنما يكون مسقطاً بشرط ثلاثة .

(١) أن يكون الباقي من الوقت لا يسع الوقتية والفاتنة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم أنه لو اشتغل بقضائها ثم صلى الفجر تطلع الشمس قبل أن يقعد قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس . ولو كان الفاتنة أكثر من صلاة والوقت يسع بعضها مع الوقتية دون جميعها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتته العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسع إلا خمس ركعات فلا بد أن يقضى الوتر عند أبي حنيفة ثم يصلى الفجر ثم يصلى العشاء بعد ارتفاع الشمس . وكذا لو تذكر في وقت المنصر أنه لم يصل الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي العصر ثم يقضى الفجر بعد الغروب وإن بقي قدر ما يسع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم يقضى الظهر بعد الغروب والحاصل

أنه لا بد أن يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه مع عدم نفويت الوقتية فإن أمكنه الترتيب فيما بينها راعاه وإلا راعى بقدر الامكان .

(٢) ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تنقلب صلاته صحيحة بضيق الوقت الطارىء . وحيلتذ يقطع ويستأنف .

(٣) المحترض ضيق الوقت في نفس الأمر لا بحسب ظنه حتى لو ظن من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر . وإذا بطل ينظر فإن كان الوقت يسعها صلاحها وإلا أعاد الفجر .

كثرة الفوائت : —

هى مسقطه للترتيب للخرج وكان بشر المريسي يقول : من ترك صلاة لم تجز صلاة في عمره مالم يقضها إذا كان ذا كرا لها وقال ابن أبى ليلى لا يسقط الترتيب في صلاة سنة ، لجل حد الكثرة مازاد على سنة ، وقال زفر لا يسقط الترتيب إلا بمضى شهر لأن مادونه قليل ألا ترى أنه لا يجوز السلم إلى أجل دون الشهر ، وقال أئمتنا في ظاهر الرواية عنهم حد الكثرة بخروج وقت السادسة ووجه أن التكرار المؤدى إلى الخرج أن يكون عليه ظهران قضاء مثلاً مع ما بينهما إلا أن يكون عليه ظهرك قضاء وظهر أداء إذا بالمغايرة في الوصف يزول التكرار ولا تتحقق الكثرة فعلى هذا لو ترك صلاة وقتية ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائتة فقواعد المذهب تقتضى فساد هذه المؤديات الخمس فقط فما يؤديه بعد السادسة صحيح بسبب كثرة الفوائت فلو ترك الصبح وصلى الظهر والعصر والمنرب والعشاء والصبح فقد صارت الفوائت ستا بطلوع الشمس فحيث لا تتوقف صحة صلاة الظهر على قضاء الصبح المتروك اتفاقاً ، غاية الأمر أن الإمام أبا حنيفة يقول نحكم بفساد الخمس صلوات التي أداها بعد للتروكة فساداً موقوفاً على عدم قضاء الفائتة قبل أن يصلى السابعة بحيث لو لم يؤد الفائتة قبل أداء السابعة ثم أدى السابعة صححت الخمس المؤديات بعد المتروكة فإن أدى الفائتة بعد ما أدى الخمس وقبل أداء السابعة تعين فساد فرضية الخمس فتصير نفلاً .

ويقول صاحبان بفساد الخمس في الحالين لأنه لم يرتب في الفوائت القليلة أما أبو حنيفة فيقول أنه إذا لم يؤد الفاتنة المتروكة حتى أدى السابعة انسحب حكم الكثرة على جميع الفوائت فصحت جميعها ولا مانع من القول بالتوقف في الحكم على الشيء حتى يبين أمره كتحويل الزكاة إلى الفقير يتوقف كونها فرضا على تمام الحول والنصاب تام فإن تم على نمائه كان فرضا وإلا كان نفلا وكون المغرب في طريق المزدلفة فرضا فإنه يتوقف على عدم إعادتها قبل الفجر فإن أعادها كانت نفلا، وينبئ على هذه القاعدة أيضا إنه إذا ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة وهو ذا كر للفوائت فالسابعة موقوفة عند أبي حنيفة حتى لو صلى السابعة تنقلب السادسة إلى الجواز عنده فعليه قضاء الخمس وعند صاحبين لا تنقلب وعليه قضاء الست وكذا لو ترك صلاة ثم صلى شهرا وهو ذا كر للفاتنة فعليه قضاؤها لا غير عند أبي حنيفة وعند صاحبين عليه قضاء الفاتنة وخمس بعدها وعلى قول زفر يعيد الفاتنة وجميع ما صلى بعدها من صلاة الشهر .

النسيان : —

وأما النسيان فحاصله أنه يسقط الترتيب إذا نسي الفاتنة وصلى ما هو مرتب عليها من وقية أو فاتنة أخرى وكذلك يسقط الترتيب بنسيان إحدى الوقتين كما لو صلى الوتر ناسيا أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا يعيد الوتر لأنه أداها ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب ونظيره ما لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء فإنه يعيد الظهر فقط لأنه بمنزلة الناسي .

معنى الفساد في هذه المسائل : —

المراد بالفساد في هذه المسائل فساد الفرضية فقط بحيث تنقلب الصلاة نفلا عند المشيخين وقال محمد تبطل الصلاة حقيقة لأن التحريم عقدت للفرض فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلا ووجه المشيخين أن الصلاة عقدت بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل .

الفوائت القديمة : —

الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب إتفاقا عند الكثرة وهو المشهور في القديمة أيضا مثاله : رجل فاتته صلاة شهر ثم أقبل على الوقتيات قبل قضاء الشهر ثم فاتته صلاة ثم صلى أخرى ذاكرا للفائتة تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت القديمة .

عود الفوائت إلى القلة : —

ترك صلاة شهر ثم قضاها حتى بقي أقل من ست صلوات ثم صلى الوقتية ذاكرامابق فالمشهور أن وجوب الترتيب لا يعود بعد سقوطه لأن الساقط قد تلاشى فلا يحتمل العود كالماء القليل إذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد إلى القلة لا يعود نجسا .

بعض أحكام القضاء : —

القائمة تقضى على الصفة التي فاتت عليها إلا لعذر وضرورة فيقضى مسافرا في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر منها ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وستة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العمر وقت له إلا ثلاثة أوقات وهي وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب إذ لا تجوز الصلاة فيها على ما بيناه في المواقيت وإن قضى الفوائت بجماعة قضاها جهرا في الجهرية وسرا في السرية وأن قضاها وحده تخير في الجهرية وخافت في السرية حتما .

الصلوات التي ثبتت بالسنة

جاءت السنة بصلاة الوتر والعيدين والتراويح والسنن الرواتب والكسوف والاستسقاء والحسوف .

الوتر : —

« حكمه » ، روى عن أبي جنيفة في الوتر ثلاث روايات (الأولى) أنه واجب وهي رواية يوسف بن خالد السمي (الثانية) إنه فرض على وهي رواية حماد بن زيد عنه ، وهاتان

الروايان تستندان إلى مواظبته صلى الله عليه وسلم على الوتر من غير انقطاع وإلى الأحاديث الكثيرة التي لا تفيد أقل من الوجوب بالمعنى المصطلح عليه عند أئمتنا ولذلك كانت رواية الوجوب هي ما نأخذ بها إن شاء الله، نعم أن أدلة الوجوب قد تقوى في نظر المجتهد ويتقوى فيها الظن حتى تلحق الواجب بالمفروض عملاً وهذه وجهة رواية حماد بن زيد عن أبي حنيفة وسندها من السنة مارواه أبو داود عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا » وهذا وعيد شديد لا يقال مثله إلا في حق تارك فرض أو واجب ومارواه أبو داود عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أهل القرآن أو تروا فإن الله وتر يحب الوتر ، ومطلق الأمر للوجوب ، ومارواه الطحاوي عن خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حر النجم الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر ، وهذا الحديث يدل على لزومها لأنه صلى الله عليه وسلم نسب ذلك إلى الله فلا يكون ذلك إلا واجباً وأن جعلت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الوتر دليلاً على الوجوب لم تخرج عن قواعد أئمتنا (الثالثة) روى نوح بن أبي مريم المروزي عن أبي حنيفة إنه سنة مؤكدة وهذه الرواية مذهب الصاحبين والثلاثة ، وحجتهم إجماع المسلمين على أن الله لم يكتب على الأمة في اليوم والليلة إلا خمس صلوات فقي الصبحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن الحديث ، وفيه فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، ولا ريب أن هذا لا يضير أبا حنيفة لأن هذا ورد في الفرائض الاعتقادية التي يكفر جاحداً أما الوتر عند أبي حنيفة فهو فرض على يحرم تركه ولا يكفر جاحده .

عدد ركعات الوتر : —

أما عند أئمتنا فالوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما سلام ، وقال الثلاثة الوتر ركعة واحدة بسلام قبلها شفع أو أكثر وهو قول الأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وسعيد بن السيب

وابن عمر وحجتهم ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام وأوتر بركعة، واحتج أئمتنا بما رواه النسائي في مستدركه بإسناده إلى عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن»، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي وائس وأبي أمامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام: وأوتر سعد بن أبي وقاص بركعة فأنكر عليه ابن مسعود وقال ما هذه البتير أم التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القراءة في الوتر:—

يفترض أن يقرأ في جميع ركعاته ولو آية وتعين الفاتحة مع ضم سورة أو ثلاث آيات واجب فلو ترك القراءة في الركعة الثالثة فسد الوتر، أما عند الصاحبين فلأنه نفل والقراءة فرض في جميع ركعاته، وأما عند أبي حنيفة فلأنه فرض يحتمل النافلة رجحت فيه كفة الفرضية بدليل فيه شبهة فكان الأحوط فرضية القراءة في جميع ركعاته، والوتر وإن كان عند الصاحبين نفلاً لكن له شبه بالمغرب وهو أن كلا منهما صلاة واحدة ولذا لو استوى قائماً في الركعة الثالثة قبل القعود ثم تذكر فإنه لا يعود وفي النفل يعود لأن كل شفع صلاة على حدة.

القنوت في الوتر:—

بعد ما ينتهي المصلي من قراءة الركعة الثالثة يتلو القنوت وقبل تلاوته له يرفع يديه خذاً أذنيه مكبراً، لأن الحالة قد اختلفت من حقيقة القراءة إلى ما هو أشبه بها، والتكبيرات شرعت في الجملة عند اختلاف الحال (١)، والقنوت واجب عند أبي حنيفة وسنة عند الصاحبين لأن الآثار وردت به وليس فيها ما يفيد الوجوب ويستدل لأبي حنيفة بما روى

(١) في اللبية أن المزني قال: زاد أبو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في السنة ولا دل عليها قياس قال الحلبي: وهذا خطأ منه فإن ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وقال أحمد: إذا قنت قبل الركوع مكبر قال ابن قدامة في المغني وقد روى عن ابن عمر أنه كان إذا فرغ من القراءة كبر وفي الأخيرة وضع يديه خذاً أذنيه وهو مروى عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي عبيدة وإسحاق.

ابن ماجه باسناد صحيح ، عن أبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع ، . وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحمي ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك ، وكان تقيد الدوام وهو يفيد الوجوب قال الترمذي اختلف أهل العلم في القنوت في الوتر فرأى عبد الله بن مسعود القنوت في الوتر في السنة كلها واختار القنوت قبل الركوع وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق ، والمأثور في قنوت الوتر عندنا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن خالد بن أبي عمران قال « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن اسكت ، فسكت ، فقال يا محمد إن الله لم يبعثك سبائيا ولا لعانا ، وإنما بعثك رحمة للعالمين ، ليس لك من الأمر شيء ثم عليه القنوت : اللهم أنا نستعينك ونستغفرك وتوكل بك ونخضع لك ونخلع وترتك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، والأول أن يقرأ بعده ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي في فتوته ففي الترمذي من حديث أبي الحوراء واسمه ربيعة بن شيان قال « قال الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر « اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضي عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، قال الترمذي لا نعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت شيئا أحسن من هذا . ومن لا يحسن القنوت فالأفضل له أن يقول : « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، .

من نسي القنوت : -

من نسي القنوت ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيه لأنه لم يشرع إلا في القيام الكامل لا فيما هو قيام من وجه ، وإذا تذكره في الركوع فالذي نأخذ به أنه لا يعود لأن فيه رفض الفرض للواجب وهو مبطل للصلاة على قول أو موجب للكراهة على قول

آخر . فلو عاد إلى القيام وقت ولم يعد الركوع لا تفسد صلاته لأن الركوع لم ينتقض لأنه حصل بعد قراءة تامة بخلاف ما لو تذكر الفاتحة أو السورة حيث يعود وينتقض ركوعه لأنه عاد إلى الفرض وهو القراءة والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع ركوعه فلو لم يركع بطلت صلاته .

الوتر على الراحلة :-

لا يجوز الوتر على الراحلة عند أئمتنا من غير عذر ، وقال الثلاثة يجوز وحجتهم ما في البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ، واحتج أئمتنا بما أخرجه أحمد في مسنده من حديث سعيد بن جبير : « أن ابن عمر كان يصلي على راحلته تطوعا فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، فيحمل ماورد من صلاة الوتر على الراحلة على العذر وهو جائز اتفاقا جواز الوتر قاعدا وهو يقدر على القيام بالقياس عليه لا يجوز أن يصلي على راحلة وهو يقدر على النزول .

قضاء الوتر :-

الوتر يقضى اتفاقا سواء تركه عمدا أو نسيانا طالبت المدة أم قصرت أما عند أبي حنيفة فلائنه واجب مضمون بالقضاء كالقرض ، والقياس عند الصحابين أن لا يقضى وهكذا روى عنهما في غير رواية الأصول لكنهما استحسنا القضاء للأثر وهو ما رواه أبو داود والحكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ، عن أبي سعيد الخدري قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره ، وعن الثلاثة أنه يقضى ما لم يصل الصبح ، ثم هل يقضى الوتر بعد طلوع الفجر وبعد العصر ؟ أما عند أبي حنيفة فنعم يقضى لأنه فرض عملي ولا مانع من القضاء في هذين الوقتين ، وعند الصحابين لا يقضى فيها لأنه سنة وهي مكروهة في هذين الوقتين .

القنوت في النوازل :

قال مشايخنا إذا نزل بالمسلمين نازلة فإن الإمام يقنت في صلاة الفجر بعد الركوع يدعو بحاجة المسلمين ، وببض مشايخنا يقول أنه يقنت في الصلاة المجرية بعد الركوع ، والشافعية وجهور أهل الحديث يرون القنوت عند النوازل في الصلوات كلها جهرية أو سرية وفي

السنة متسع لهذه الأقوال الثلاثة قال أبو جعفر الطحاوى : لا يقنت عندنا فى صلاة الفجر من غير بلية فإذا وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونقل فى البناء أنه إذا وقعت نازلة قنت الإمام فى الصلاة الجهرية يشير إليه حديث البخارى عن أنس قال كان القنوت فى المغرب والفجر ، والقنوت فى الصلوات كلها عند النوازل رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال : ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته إلا فى الوتر وإنه كان إذا حارب يقنت فى الصلوات كلهن يدعو على المشركين .

وجملة القول أن أئمتنا لا يرون القنوت إلا فى الوتر وفى الصبح للنوازل ، أما فى غير النوازل فالقنوت فى الصبح بدعة لا يوافق المأموم عليه الإمام عند الطرفين لأنه منسوخ فى المغنى عن أبى مالك قال : قلت لأبى يابوت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى ما هنا بالكوفة نحواً من خمس سنين أكانوا يقتنون ؟ قال : أى بنى محدث : قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم وقال إبراهيم النخعى أول من قنت فى صلاة الغداة على وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على أعدائه وروى سفيان فى سننه عن هشيم عن عروة الحمذاني عن الشعبي قال لما قنت على فى صلاة الصبح أنكروا ذلك الناس فقال على إنما استنصرنا على عدونا وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت فى صلاة إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم رواه سعيد وقال أبو يوسف يتابع المأموم الإمام فى قنوت الصبح لأنه تابع للإمام والقنوت محل خلاف بين الفقهاء فصار ككبيرات العيدين وعلى رأى الطرفين أن اقتدى بمن يقنت فى الصبح بعد الركوع كالشافعية والحنابلة يقف ساكناً فى المشهور لأن القنوت فيه منسوخ كما تقدم فصار كما لو كبر خمساً فى الجنائزة حيث لا يتابعه فى الخامسة لكونه منسوخاً :

صلاة العيدين

حكمها :-

اختلف الفقهاء في حكم صلاة العيدين على ثلاثة مذاهب .
(المذهب الأول) مذهب أئمتنا قالوا أنها واجبة بالمعنى المصطلح عليه عندنا أى أنها لم تصل إلى درجة الفرضية القطعية ، لأن أدلة الفرضية لم تسلم من الشبهة فمن هذه الأدلة قوله تعالى « فصل لربك وانحر » قال قتادة وعطاء وعكرمة : المراد صلاة العيد ونحر الأضحية وقال سعيد بن جبير صل لربك صلاة الصبح المفروضة بمزدلفة وانحر البدن في منى ، وقيل غير ذلك ومن الأدلة على الوجوب عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالخروج إلى صلاة العيد فقد روى أحمد وأبو داود أن ركبا جاموا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفتروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاتهم والأمر بالخروج أمر بالوسيلة ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب التوسل إليه .

(المذهب الثانى) أنها فرض كفاية فى ظاهر المذهب عن أحد إذا قام بها من يكفى سقطت عن الباقيين وبه قال بعض أصحاب الشافعى ، قالوا لأنها صلاة لم يشرع لها أذان فلم تجب على الأعيان كصلاة الجنازة .

(المذهب الثالث) أنها سنة مؤكدة وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعى ، ملازمته صلى الله عليه وسلم عليهما كما تشهد بذلك السنة المستفيضة .

كيفية صلاة العيدين :-

يصلى الإمام بالناس ركعتين بتكبيرات زوائد أما التكبيرات الزوائد ففيها ثلاثة مذاهب :

(المذهب الأول) طريقة أبى حنيفة وأصحابه وهى الاتيان بست تكبيرات زوائد فى الركعتين فيكبر تكبيرة الأحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويتلو الشاء ثم يكبر ثلاث تكبيرات وجوبا يفصل بين كل تكبيرتين بسكنة قدر ثلاث تسيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويرسلهما فيما بينهما ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر

ويركع فإذا قام إلى الركعة الثانية يبتدىء بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على هيئة التكبير في الركعة الأولى ثم يكبر ويرفع وهذه الكيفية هي مذهب عبد الله بن مسعود وحذيفة بن يمان وأبي موسى الأشعري وعقبة بن عامر وابن الزبير وأبي مسعود البصري والحسن وابن سيرين والثوري وهي رواية عن أحمد وسند هذه الطريقة من السنة ما روى أبو موسى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر تكبيرة على الجنازة ويؤلى بين القراءتين ، رواه أبو داود .

(المذهب الثاني والثالث) مارواه أبو داود عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات قال الخطابي في معالم السنن روى ذلك عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وبه قال الزهري ومالك والأوزاعي والشافعي واحد وإسحق بن راهويه إلا أن الشافعي قال ليس من السبع تكبيرة الافتتاح ولا من الخمس تكبيرة القيام وقال مالك التكبير في الأولى سبع مع تكبيرة الاحرام وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام قال ابن رشد وإنما صار الجميع إلى الأخذ بأقوال الصحابة في هذه المسألة لأنه لم يثبت فيها عن النبي عليه الصلاة والسلام شيء ومعلوم أن فعل الصحابة في ذلك توقف إذ لا مدخل للقياس في ذلك ، وطريقة أبي حنيفة وأصحابه كان يعملها ابن مسعود للسليبين في الكوفة — وأما أنه يرفع يديه في التكبيرات فلما رواه البيهقي عن عمرانه كان يرفع يديه في تكبيرات العيدين .

وقت صلاة العيدين :—

وقتها يبتدىء من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رحين إلى أن تزول والأفضل أن يعجل الأضحية ويؤخر الفطر لما أخرجه أحمد بن الحسن الزيات في كتاب الأضاحي من حديث جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قدر رحين والأضحية على قدر رمح فمن فاتته صلاة العيد لا يقضيها سواء خرج الوقت أم بقي لاختصاصها بشرائط سنذكرها لكن لو منع الناس جميعا من صلاة عيد الفطر لعذر بحيث لم يتمكنوا من إدائها قبل الزوال فإنهم يصلونها من الغد قبل

الزوال وأن منع عذر في اليوم الثاني لم تصل بعده وكان القياس أن لا تصلى ثاني يوم الفطر عند حصول العذر لكن الإستحسان جواز صلاتها للعذر في اليوم الثاني لحديث أحمد وأبي داود في الركب الذين شهدوا برؤية الهلال فأمرهم حضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذهبوا إلى المصلى من الغد وصلاة عيد الأضحى تصلى في اليوم الثاني والثالث للعذر إذا لا أيام الثلاثة أيام أضحى بالإجماع — هذا وفي الآثار ما يدل على عدم التقيد فيها بجماعة الإمام فقد ذكر ابن أبي شيبة عن بعض آل أنس بن مالك أن أنسا كان ربما جمع أهله وحشمه يوم العيد فيصلى بهم عبد الله بن أبي غنية ركعتين ، وأخرج البيهقي عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قال : « كان أنس بن مالك إذا فاتته صلاة العيد مع الإمام جمع أهله يصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد ، ولهذا الأثر قالت طائفة إذا فاتت صلاة العيد يصلى ركعتين وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور إلا أن مالكا استحب ذلك من غير إيجاب وفي العيني قال الشافعي من فاتته صلاة العيد يصلى وحده ، كما يصلى مع الإمام وهذا بناء على أن المنفرد يصلى العيد عند الشافعي وعندنا لا بد فيها من الجماعة كالجمعة سواء كإسباق .

صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة :-

مذهب الجمهور أن صلاة العيدين لا أذان لهما ولا إقامة وعند الشافعي وغيره ينادي لهما الصلاة جامعة لما روى عن الزهري أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في العيدين فيقول : « الصلاة جامعة ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف ورواه البيهقي من طريق الشافعي .

شرط صلاة العيدين :-

كل ما هو شرط وجوب الجمعة وجوازها فهو شرط وجوب العيدين وجوازها إلا الخطبة فإنها سنة إذ لو كانت شرطا لتقدمت على مشروطها وإنما وردت السنة بتأخيرها عن الصلاة فلو ترك الخطبة في صلاة العيد جاز وكره لترك السنة المشهورة فقد ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج

يوم الفطر والأضحى إلى المصلي وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظّمهم ويصمّمهم ويأمرهم ، ومن حديث جابر عند مسلم وغيره « وأول من خطب قبل الصلاة مروان وأنكر عليه ذلك ، ولو خطب قبل الصلاة جاز وكره ، ويستحب أن يخطب خطبتين يبدأ فيها بالتكبير فيستفتح الأولى يتسع تكبيرات تنرى والثانية يسبح ويعلم في الفطر أحكام صدقة الفطر وفي الأضحى أحكام الأضحية وتكبير التشريق .

المسبوق في صلاة العيد : -

شرع الإمام في صلاة العيد فجاء رجل واقتدى به فإذا كان قبل تكبيرات الروائد فإنه يتابع الإمام في التكبيرات ولو كان مذهب إمامه يخالفه في عددها لأن الأثر صح في الكل فيجب عليه متابعة إمامه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا ، وأن أدركه بعد ما كبر الروائد وشرع في القراءة فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ويأتى بالزوائد على حسب مذهبه هو لأنه مسبوق والمسبوق منفرد فيما يقضى وفائت الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف فائت الفعل وإن أدرك الإمام في الركوع فإن لم يخف فوت الركوع مع الإمام يكبر للافتتاح قائما ويأتى بالزوائد ثم يتابع الإمام في الركوع ، وإن خاف أن كبر يرفع الإمام رأسه من الركوع كبر للافتتاح وكبر للركوع وركع لأنه إن لم يركع فاته الركوع فضوته الركعة بفوته وتبين أن التكبيرات فاته أيضا فيصير بتحصيل التكبيرات مفتوتا لها ولغيرها من أركان الركعة وهذا لا يجوز ثم إذا ركع يكبر تكبيرات العيدين في الركوع عند الطرفين ، وقال أبو يوسف لا يكبر لأنه فات عن محله وهو القيام فيسقط كالقنوت ، ولهما أن الركوع حكم القيام ألا ترى أن مدركه يكون مدركا للركعة فكان محل التكبير فيأتي به ، لكن بلا رفع يدين والتكبير خلاف القنوت لأنه بمعنى القراءة فكان محله القيام المحض ، فأن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يتم المأموم التكبير رفع رأسه وتابع الإمام لأن متابعة الإمام في القيام فرض والتكبير واجب ولا يمتها في القومة من الركوع لأنها لم تشرع إلا للفصل فلا يقضى فيها شيء .

والإمام إذا ترك الزوائد وركع بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتذكر أنه لم يكبر فإنه يعود ويكبر وقد انتقض ركوعه ، ولا يعيد القراءة ولم تأمره أن يكبر في الركوع كالأمام لأن محل التكبيرات في الأصل القيام المحض وإنما ألحقنا حالة الركوع بالقيام في حق المقتدى ضرورة وجوب المتابعة ، وهذه الضرورة لم تتحقق في حق الإمام فبق محلها القيام المحض فأمر بالعود إليه ، ثم من ضرورة العود إلى القيام ارتفاض الركوع كما لو تذكر الفاتحة في الركوع فإنه يعود ويقرأ ويرتفع ركوعه - هذا إذا تذكر بعد الفراغ من القراءة فأما إذا تذكر قبل الفراغ منها بأن قرأ الفاتحة دون السورة فإنه يترك القراءة لأنه اشتغل بها قبل أوانها ثم يأتي بالتكبير ثم يعيد القراءة لأن الركن متى ترك قبل تمامه فقد انتقض من أصله .

(٦) تكبير التشريق :-

معنى التشريق :

نقل في الصحاح وغيره أن التشريق تقديد اللحم وبه سميت الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن أحمد والنضر بن شميل أنه التكبير فكان مشتركا بينهما والمراد هنا الثاني فالإضافة يانية أى تكبير هو التشريق .

(٧) حكم التكبير :-

المشهور أنه واجب لقوله سبحانه وتعالى « واذكروا الله في أيام معدودات » قال القرطبي لا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات هي أيام منى ، وهي أيام التشريق وأيام رمى الجمار ، وذهب الثلاثة إلى أنه سنة ، وقال بعض أهل البيت إنه فرض وسماه الكرخى من رجال الحنفية سنة ثم فسره بالواجب فقال : تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها ، ودليل الوجوب عندنا الآية المتقدمة لعدم تعيين المخاطب بالفرضية في الآية فقد قيل الخطاب عام وقيل خاص بالحجاج ، فلهذا الاحتمال لم تبدل الآية على فرضية التكبير فبقى الوجوب ، وصفته أن يقول مرة « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد » .

من يجب عليه التكبير : —

يجب التكبير على الرجال المقيمين من أهل الأمصار في الصلوات المكتوبات في الجماعة المستحبة . هذا عند أبي حنيفة ، وقال صاحبان كل من يصلي مكتوبة في هذه الأيام فعليه التكبير مسافراً كان أو مقيماً في المصر أو القرية رجلاً أو امرأة في الجماعة أو وحده ، وهو قول إبراهيم النخعي لأن هذه التكبيرات في حق غير الحاج بمنزلة التلبية في حق الحاج وفي التلبية لا تراعى هذه الشروط فكذلك في التكبيرات . وقال الشافعي يكبر عقب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة منرداً صلاتها أو في جماعة . احتج أبو حنيفة بما رواه ابن أبي شيبة موقوفاً على سيدنا علي « لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ، فقد ثبت أنه بمنزلة الجمعة في اشتراط المصر فكذلك في اشتراط الذكورة والإقامة والجماعة .

لكن لو صلى النساء مع الرجال أو المسافر خلف المقيم وجب عليهم التكبير تبعاً كما يتأدى بهم فرض الجمعة تبعاً ، وفي المسافرين الذين صلوا في المصر جماعة روايتان والتي نأخذ بها عدم الوجوب عليهم قال البخاري : كان النساء يكبرن خلف إبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد .

متى يبتدىء الناس بالتكبير ؟ —

يكبر الناس من فجر عرفة عندنا ، وهو قول أحمد والأظهر عن الشافعي ، وفي قوله الآخر وهو قول مالك من ظهر يوم عرفة ، وآخره عند أبي حنيفة عصر يوم النحر فيكون التكبير عقب ثمان صلوات ، وعند صاحبين عصر آخر أيام التشريق ، وهو قول أحمد والأظهر عن الشافعي فيكون التكبير عقب ثلاث وعشرين صلاة ، وحجتهم ما روى ابن أبي شيبة عن علي « أنه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ولأبي حنيفة ما روى ابن أبي شيبة عن الأسود قال « كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة على تسعة أقوال .

من نسي التكبير : —

إذا نسي الإمام التكبير أو تركه متأولاً لم يتركه المأموم لأنه غير مؤدى في حرمة الصلاة فليس جزءاً منها فلا يرتبط تكبير القوم بتكبير إمامهم ، وإذا نسي الإمام التكبير حتى انصرف فإن ذكره قبل أن يخرج من المسجد عاد وكبر ، وإن كان قد خرج أو تكلم ناسياً أو عامداً أو أحدث عامدا سقط ، لأن الانصراف قبل الخروج من المسجد لا يقطع فور الصلاة ، فأما الكلام والخروج من المسجد والحدث العمد فيقطع فورها حتى يمتنع البناء عليها لو حصل شيء من ذلك في خلالها ، فإن سبقه الحدث فإن شاء ذهب فتوضأ ورجع فكبر وإن شاء كبر من غير تطهر لأن التكبير ليس من الصلاة فلا يشترط فيه الطهارة كالآذان.

التراويح

هي سنة مؤكدة جمع ترويجة وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت به الأربع ركعات المخصوصة لأنه يستحب فيها أن يستريح بين كل أربع مقدار ترويجة يسبح فيها أو يهلل أو ينتظر ساكناً لما روى البيهقي « كانوا يقومون ، يعني على عهد عمر ، بين كل ترويحتين » .
عدد ركعاتها : —

هي عشرون ركعة في عشر تسليمات في خمس ترويحات بعد كل تسليمين ترويجة ، ولم تثبت العشرون في حديث مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك طريقة عمر ومن بعده من الخلفاء الراشدين . روى البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال : « كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعشرين ركعة والوتر » .

وهذه السنة وأمثالها ما واظب عليها الصحابة رضي الله عنهم مندوب إلى تحصيلها ويلازم المرء على تركها كما هو الشأن في السنن ولكنها دون ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في المرتبة وبالطبع سنة النبي أقوى من سنة الصحابي .

الجماعة في التراويح والوتر :

تصلي التراويح بجماعة في المسجد وذلك سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة كره تنزيها كراهة مبالغا فيها وإن أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد فتختلف عنها بعض الناس وصلى في بيته لم يكره فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم . والأصل في صلاة التراويح بالجماعة في المسجد على نحو ما عليه الناس الآن ما روى أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن القاري . قال : « خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر رضى الله عنه إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قارى . واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم إلى أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر : نعمت البدعة هذه ، وعن أبي يوسف إن أمكنه أدائها في بيته مع مراعاة سنة القراءة وأشباهاها فليصلها في بيته ، وهو قول مالك والشافعى في القديم وربيعة لحديث الصحيحين ، أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، ولنا ما تقدم عن عمر وإقرار الصحابة له على ما فعل والظاهر أن سند الصحابة على هذا الإقرار كون النبي صلى الله عليه وسلم صلى بمن اقتدى به بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة على ذلك وهو خوف الافتراض وفيه إشارة إلى أنه لو لا ذلك لاستمر على صلاته بهم على تلك الحال فلما زال ذلك الجوف بوفاة عليه الصلاة والسلام زال المانع .

والجماعة في وتر رمضان أفضل لأنه منقول عن عمر ، وأما في غير رمضان فمكروه كما هو الشأن في كل النوافل إلا ما ورد به الشرع كالتراويح وصلاة الكسوف ويتلى القنوت سرا من الإمام والمأموم لأنه ذكر والإخفاء في الأذكار أفضل ويقرأ الحنفى وراء الشافعى في وتر رمضان قنوت الحنفية اللهم إنا نستعينك الخ . بعد الركوع .

وقت التراويح :

تصلي التراويح في رمضان بعد العشاء قبل صلاة الوتر أو بعده لأنها نافلة الليل وهى بعد العشاء كما هو المنقول من فعله عليه الصلاة والسلام ، ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه كالعشاء ولا يكره تأخيرها إلى ما بعد النصف لأنها صلاة الليل وبناء على وقتها

بما ذكر لو صلى العشاء مع إمام والتراويح مع آخر ثم علم أن الإمام صلى العشاء على غير وضوء أعاد العشاء وسنّها لأنها تابعة ويعيد التراويح لأنها تابعة أيضاً وينبئ على جوازه بعد الوتر وقبله أنه إن فاتته ترويحة أو ترويحان مع الإمام فالأولى أن يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر لأن تأخير الوتر أولى وإن أوتر مع الإمام ثم قضى ما فاتته من التراويح جاز .

السنن الرواتب قبل المفروضة وبعدها

السنن الرواتب مؤكدة وغير مؤكدة: فالمؤكدة ركعتا الفجر وهي أقوى السنن باتفاق الروايات . ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر » ، وفي لفظ مسلم « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » ، ويأتي بهما في أول الوقت فلا يجوز أدائهما قبل طلوع الفجر ، ولو وافق شروعه فيهما ما طلوع الفجر يجوز ، ولو شك في الطلوع لا يجوز ومن السنة أن يأتي بهما في بيته . ومن السنن المؤكدة أربع ركعات قبل الظهر والجمعة ، وأربع بعد الجمعة بتسليمة عندنا ، وركعتان بعد الظهر والمغرب والعشاء ، ما روى مسلم وأبو داود وأحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وبعد المغرب ثلاثين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين » ، وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي عن أبي أيوب : « كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها ؟ فقال : هذه ساعة تفتح أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح ، فقلت أفي كلهن قراءة ؟ فقال : نعم ، فقلت بتسليمة واحدة أم بتسليمتين ؟ فقال بتسليمة واحدة » ، وروى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن » ، وفي مسلم « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً » ، ودليل أن هذه الأربع بتسليمة أيضاً ما قاله علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه : « يصلي بعدها ستاً أربعاً ثم ركعتين » ، وأخذ أبو يوسف بقول علي رضي الله عنه فقال يبتدئ بالأربع لك

لا يكون متطوعا بعد الفرض بمثله . ولو فصل بين الأربع بتسليمه لم تلب عن السنة إلا لعذر لما روى الجماعة إلا البخارى : « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عجل بركشيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت » .

ومن السنن غير المؤكدة أربع قبل العصر أو ركعتان وست بعد المغرب غير سنتها وأربع قبل العشاء وصلاة الضحى وتحية المسجد، أما الأربع قبل العصر فلما رواه الترمذى عن علي بن رضى الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات، الحديث، وعن علي : « كان عليه الصلاة والسلام يصلي قبل العصر ركعتين »، رواه أبو داود، وأما الست بعد المغرب فلما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة »، رواه الترمذى وقال لا نرفعه إلا من حديث عمر بن أبي خشم وضعفه البخارى جداً - وأما الأربع قبل العشاء فلم يذكر في خصوصها حديث لكن يستدل لها بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن مغفل أنه عليه السلام قال : « بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء »، فهذا مع عدم المانع من التنفل قبلها يفيد الاستحباب، لكن كونها أربعاً يتمشى على قول أبي حنيفة لأنها الأفضل عنده فيحمل عليها لفظ الصلاة حملاً للطلق على الكامل ذاتاً ووصفاً وإنما قلنا مع عدم المانع من التنفل قبلها لأنه بعمومه يشمل التنفل قبل المغرب مع أنه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من السلف خلافاً للشافعى وطائفة حيث استحبوه لهذا الحديث ولما روى أبو داود : « صلوا قبل المغرب ركعتين، زاد ابن حبان في صحيحه » وأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين، قال مشايخنا إن هذا معارض بما روى أبو داود عن طاوس قبل ستل ابن عمر عن الركنين قبل المغرب فقال : ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما . ونهى إبراهيم عنهما فيما رواه البخارى عن حماد بن أبي سليمان عنه أنه نهى عنهما وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونهما - وأما صلاة الضحى فلما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله »، رواه مسلم - . وأما سنية تحية المسجد

فلما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، متفق عليه .

صلاة الكسوف

إذا انكسفت الشمس يصلى إمام الجمعة بالناس ركعتين بلا أذان ولا إقامة يطيل فيهما القراءة ويخفيها عند أبي حنيفة ويجهرها عند الصاحيين ثم يدعو بعد الصلاة حتى تتجلى الشمس وإن لم يحضر إمام الجمعة صلى الناس فرادى هذا عند أئمتنا . وقال الثلاثة صلاة الكسوف ليست كالصلاة بل كل ركعة بركوعين لحديث عائشة وابن عباس في الصحيحين وغيرهما صلى لكسوف الشمس ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات ، ولنا ما أخرج أبو داود واللساني والترمذي في الثبائيل والطحاوى عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه الصلاة والسلام فلم يكد يركع ثم ركع فلم يكد يرفع ثم رفع فلم يكد يسجد ثم سجد فلم يكد يرفع ثم رفع ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، فهذه الرواية تعارض ما تقدم فرجعنا إلى القياس لا سيما وأحاديث تعدد الركوع مضطربة ففي بعض منها ثلاث ركوعات وفي بعضها أربع ركوعات بل وفي بعض خمس ، وبقول أئمتنا قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه فعله وهو أمير على البصرة ورواه الطحاوى عن المغيرة بن شعبة وبه أخذ داود وأصحابه .

صلاة الاستسقاء

أما عند محمد فيصلى الإمام أو نائبه إذا حبس المطر ركعتين بجماعة يجهر فيهما أو لا يجهر ويخطب بعدهما خطبتين فإذا فرغ من الخطبة استقبل القبلة ودعا الله ، وأما عند الشيخين فلا استسقاء عبارة عن الدعاء والاستغفار ، لما رواه مسلم أن رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب الناس فاستقبل رسول الله عليه وسلم

ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله أن يغيثنا، قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال : اللهم أغثنا اللهم أغثنا . واحتج محمد بما أخرجه الستة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصرى بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه فدما واستقبل القبلة ، زاد البخاري (وجهر فيها بالقرأة) .

الحسوف والفرع : —

قال السلف: إذا جدد ما يفرغ الناس يستحسن أن ينفرد كل امرئ يدعو ربه ويتضرع ويصل ، قال الله تعالى : « فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ، فيتضرع عند ثوران البراكين وفيضان الأنهار وهيجان البحار واشتداد الرياح والظلام وحصول الزلازل وطروء الأوبئة وهجوم العدو ، كما يدعو الله عند خسوف القمر ويصلي وحده ، وذهب الشافعي إلى أن صلاة خسوف القمر تكون بجماعة وبه قال أحمد وداود ، لما روى الشافعي في مسنده عن الحسن البصري قال : خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركوعان ثم ركب وقال : إنما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، وحجة أئمتنا أن الأصل في التطوع عدم الجماعة إلا قيام رمضان وكسوف الشمس لورود الآثار بهما ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في الحسوف فقد قال مالك لم يبلغنا ولا أهل بلدنا أنه صلى الله عليه وسلم جمع لكسوف القمر ولا نقل عن أحد من الأئمة بعده أنه صلى الله عليه وسلم جمع فيه ، أما ما رواه الشافعي فأما رواه عن شيخه إبراهيم بن محمد وهو ضعيف لا يحتاج بمثله .

أحكام صلاة النوافل :

(الأول) تكبره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان في نفل الليل بتسليمه واحدة . أما القعدة على رأس كل ركعتين في النفل فقد قال ابن نجيم في البحر كلهم على وجوب القعدة على رأس الركعتين من النفل مطلقا وإنما الخلاف في الفساد بتركها وإذا فبا وجد في السنة مما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس إلا في الثامنة

منسوخ أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وإنما قلنا تكراه الزيادة على أربع بتسليمه واحدة لأن النوافل شرعت تواف للفرائض والتبع لا يخالف الأصل فلو زيدت على الأربع في النهار لحالفت الفرائض وهذا هو القياس في الليل إلا أن الزيادة على الأربع إلى الثمان عرفناها بالنص ، فمن رواية عائشة في الصحيحين : « كان يصلي من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة ، والأفضل عند أبي حنيفة أن يكون التنفل بالليل والنهار أربعاً أربعاً ، وقال الصاحبان الأفضل في الليل مثنى مثنى وفي النهار أربع أربع ، وقال الثلاثة : الأفضل في نوافل الليل والنهار أن تكون مثنى مثنى قال بعض مشايخنا فعلى صلى الله عليه وسلم ورد على كلا النحويين لكن فهمنا زيادة فضل الأربع بدليل خارجي وهو كثرة المشقة في الأربع وزياتها على الإثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إنما أجرك على قدر نصبك ، فحكما بأفضلية الأربع ، ولهذا قلنا من نذر أن يصلي أربعاً بتسليمتين فصلها بتسليمه واحدة جاز وبالعكس لا يجوز ، وإنما اخترنا في التراويح أن تصلي مثنى مثنى لأنها تؤدي بجماعة وإداؤها على الناس مثنى مثنى أخف وأيسر .

(الثاني) من أحكام النفل أنه متى شرع فيه صار واجباً فعليهِ إتمامه وجوباً ، ولذا لو أفسده وجب عليه قضاءه عندنا ، وبه قال مالك وهو مذهب الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن البصري ومكحول والنخعي وغيرهم . وقال الشافعي رحمه الله ليس الشروع سبباً لوجوب الإتمام فلو لم يمض فيه لا يؤخذ بالقضاء ولا يعاقب على تركه لأن حكم النفل التخيير فإذا شرع فهو بخير فيما لم يأت تحقيقاً لمعنى النافلة إذ النفل لا ينقلب فرضاً وإتمامه لا يكون إسقاطاً لواجب بل أداء لنفل ولهذا يباح الإفطار بعذر الضيافة ، واحتج أئمتنا بأمرين :

(الأول) قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم ، وفي عدم الإتمام إبطال للتؤدى فإن قيل لا إبطال ما هنا وإنما هو بطلان أدى إليه أمر مباح له وهو ترك النفل ، قلنا لا معنى للإبطال إلا فعل يحصل به البطلان ولا شك أن بطلان ما أتى به من النفل إنما حصل بفعله المناقض للعبادة إذ لم يوجد شيء سواه .

(الثاني) أن الجزء الذي أذاه صار عبادة لله تعالى حقاً له فيجب صيائه ولا طريق إلى صيانة المؤدى سوى لزوم الباقي إذ لا حجة له بدونه لأن الكل عبادة واحدة بتماها يتحقق استحقاق الثواب .

ثم الشروع في التطوع في الوقت المكروه وغيره سواء عند أئمتنا ، وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة أن النفل لا يلزم بالشروع في الأوقات المكروهة اعتباراً بالشروع في الصوم يوم العيد وحيلت لا يجب عليه القضاء بالإفساد . ولأئمتنا أن الشارع في الصوم مباشر للمعصية فكان منياً عنه مأموراً بقطعه فلا يؤمر بالقضاء ، والشارع في الصلاة غير مباشر للمعصية لأن ما شرع فيه ليس بصلاة لأنها لا تتم إلا بركعة فلا يكون منياً عنه فيؤمر بالقضاء ، وإذا شرع يتنفل في الأوقات المكروهة قال بعض مشايخنا يجب أن يقطعها ليؤديها في وقت كامل ، فإن أتم كره ولا قضاء عليه لأنه أذاها كما وجبت ، وإن قطعها فعليه القضاء ، ثم محل وجوب الإتمام إذا شرع في النفل شروعاً صحيحاً قاصداً النافلة قلوا لم يكن الشروع صحيحاً لا يجب القضاء كالأصل في صلاة خلف أمة متطوعاً أو خلف امرأة أو جنب أو محدث ، ولو لم يكن قاصداً النافلة لا يجب القضاء أيضاً كما لو ظن أنه لم يصل فرضاً فشرع فيه فتذكر أنه قد صلاه صار ما شرع فيه نفلاً لا يجب إتمامه فلو نقصه لا يجب القضاء .

(٣) اتفق أئمتنا على أن الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزم المكلف بأكثر من ركعتين فإن نوى أكثر من ذلك فظاهر الرواية أنه لا يلزمه أكثر من ركعتين إلا بعارض اقتداء أو نذر أو ترك القعود الأول . فلو اقتدى متطوع بمن يصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضى أربعة سواء اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لأنه ألزم صلاة الإمام وهي أربع . ولو نذر صلاة ونوى أربعة لزمته بلا خلاف لأنه نوى ما يحتمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانت صلاة الله على أن أصلي أربع ركعات . ولو ترك القعود وقام إلى الثالثة وأفسد الصلاة لزمه الأربع استحساناً عند الشيخين ، والقياس في المتنفل بالأربع إذا ترك القعدة الأولى أن يفسد الشفع الأول فقط وبه قال محمد وزفر لأن كل شفع لما كان صلاة على حدة كانت القعدة عقيبها فرضاً كالقعدة الأخيرة في ذوات الأربع

من الفرائض - وجه الاستحسان - أنه لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعلها صلاة واحدة شبيهة بالرباعية واعتبار النفل بالفرض مشروع في الجملة لأنه تبع للفرض فصارت القعدة الأولى فاصلة بين الشفعين والقعدة الأخيرة هي الفريضة ، فأما الفاصلة فواجبة ، وبناء على ذلك لو تطوع بثلاث ركعات بقعدة واحدة كان يلغى الجواز اعتباراً بصلاة المغرب لكن الذي نأخذ به عدم الجواز لفساد ما اتصلت به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن التنفل بالركعة الواحدة غير مشروع ، ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة فالذي نأخذ به عدم الجواز لأن الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرائض ست ركعات تؤدي بقعدة واحدة فرجعنا إلى القياس .

والسنة الرواتب مثل النوافل لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان حتى لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية ، وبعض مشايخنا قال في السنة الرباعية التي تؤدي بتسليمية واحدة وهي الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها إذا شرع فيها لزمه الأربع ، لأنها لم تشرع إلا بتسليمية واحدة فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا يقتصر في القعدة الأولى على التشهد مجرداً عن الصلاة على الرسول عليه السلام ، وإذا قام إلى الثالثة لا يستفتح .

(٤) الشفع الأول من النفل متى فسد بترك القراءة تبقى التحريم عند أبي يوسف فيصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند محمد متى فسد الشفع الأول لا تبقى التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند أبي حنيفة إن فسد الشفع الأول بترك القراءة فيهما بطلت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ، وإن ترك القراءة في إحداها بقيت التحريم وفسد الأداء فيصح الشروع في الشفع الثاني ، وجه قول محمد أن القراءة فرض في كل شفع من النفل في الركعتين جميعاً فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بترك القراءة في إحداها لفوات ما هو ركن كما لو ترك الركوع أو السجود ، وإذا فسدت الأفعال لم تبقى التحريم لأنها تبقى لتوحيد الأفعال المختلفة وإذا لم تبقى التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني .

ولأبي يوسف أن الأفعال وإن بطلت بترك القراءة فالتحريم باقية لأنها شرط ولم تعتد لهذا الشفع خاصة بل له والشفع الثاني ألا ترى أنه لو قرأ لصح بناء الشفع الثاني

عليه فإذا لم تبطل التحريمه صح الشروع في الشفع الثاني .

ولأبي حنيفة أنه لا بقاء للتحريمه مع بطلان الأفعال كما إذا ترك ركناً آخر أو تكلم أو أحدث عامداً لأنها للجمع بين الأفعال المختلفة لتجعلها كلها عبادة واحدة فتبطل بطلان الأفعال كما قال محمد غير أنه إذا ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين جميعاً علم فسادهما يقين ، فإذا قرأ في إحدى الأوليين لم يعلم يقيناً فسادهما لأن الحسن البصري كان يقول بجواز الصلاة بوجود القراءة في ركعة واحدة بدليل اجتهدى غير موجب علم اليقين ، فلجواز أن يكون الصحيح قوله حكماً بالفساد في حق وجوب القضاء أعمالاً للدليل الدال على فرضية القراءة في الأوليين وحكماً ببقاء التحريمه في حق لزوم الشفع الثاني أعمالاً للدليل الدال على فرضية القراءة في ركعة احتياطاً في البابين ، إذا تمهد هذا نقول إذا لم يقرأ في الأربع بقضى ركعتين عند الطرفين لأن التحريمه بطلت بترك القراءة في الأوليين فلم يصح شروعه في الشفع الثاني . وقال أبو يوسف يقضى أربعا لأن التحريمه لا تبطل بترك القراءة عنده فصح شروعه في الشفع الثاني فيقضى الكل ، ولو قرأ في إحدى الآخرين يلزمه قضاء الأوليين عند الطرفين وعند أبي يوسف يقضى أربعا .

التفعل من قعود : —

تجوز التوافل جميعها من قعود بغير عنبر إلا الوتر وركعتي الفجر ، أما الوتر فقد تقدم الكلام عليه في ذلك ، وأما ركعتا الفجر فقد نقل الحسن عن أبي حنيفة عدم جوازها من قعود بغير عنبر .

ولا خلاف في أنه يجوز القعود بأي كيفية من الكيفيات الواردة في السنة وإنما الخلاف في الأفضل فمن أبي يوسف أنه يترجى في جميع صلاته وهو مذهب مالك وأحمد وأحد القولين للشافعي لما روى الدارقطني عن عائشة : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعا ، وروى زفر عن الإمام أنه يجلس جلسة التشهد في جميع صلاته لأنها المهيأة في الصلاة .

ولو انفتح التطلوع فأدبى بعضه قاعداً ثم أكمله قائما جاز اتفاقاً لما روى الجماعة عن

عائشة رضى الله عنها ، إنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن وكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع ، ولو افتتحه قائما ثم أراد أن يقعد من غير عنز فله ذلك عند أبي حنيفة استحسانا وعند صاحبين لا يجوز وهو القياس لأن الشروع ملزم كالنذر وهو لو نذر أن يصلى ركعتين قائما لا يجوز له العقود من غير عنز فكذا إذا شرع قائما ، ولأبي حنيفة أن هناك فرقا بين النذر والشروع فإن الشروع يوجب أصل الفعل دون خصوص صفته لأن إيجاب الإتمام لصيانة المؤدى عن البطلان وهى لا تحتاج إلا إلى أصل الفعل بخلاف النذر فإنه موضوع لإيجاب المنذور مع صفته ولذا لو أطلق المنذور بلا وصف فلا روية فيه عن أئمتنا لكن قال غفر الإسلام لو نذر أن يصلى صلاة ولم يقل قائما أو قاعدا لم يلزمه القيام لأنه فى النفل وصف زائد فلا يلزم إلا بالشرط .

التفل على الدابة :-

يصلى على الدابة بالإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع ولا يجوز له أن يضع رأسه على شيء معه أو يسجد على السرج بحيث لا يتمكن من خفض رأسه فى السجود أكثر من الركوع ، لإنعدام الإيماء حيثئذ ، والصلاة على الدابة شرعت بالإيماء لما روى الترمذى عن محمود بن غيلان حدثنا وكيع ويحيى بن آدم قالوا حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم فى حاجة فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع ، وشروط الصلاة على الدابة خمسة :

(١) أن تكون الصلاة فلا ولو سنة راتبة إلا سنة الفجر فهى ملحقة بالواجبات فى هذا فالتفل يجوز على الراحلة ولو من غير عنز ، أما الفرائض والواجبات من وتر ومنذور وما لزمه بالشروع والإفساد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الأرض فلا تجوز على الدابة بغير عنز ، ولو وجد العذر كخوف من لص وسبع أو كان مطروا الأرض كلها طين يغيب فيه الوجه عند السجود أو خافى ذهاب رفاق القافلة أو كانت الدابة

لا تركب إلا بعناء أو معين جاز له أن يصلي ما تقدم على الدابة قاعدا بالإيماء بشرط إيقافها جهة القبلة أن أمكنه وإلا يفقد الإمكان ، فإذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها إذا قدر على إيقافها وإلا بأن كان لا يقدر كخوف عدو فإنه يصلي كيف قدر .

(٢) أن يصلي إلى جهة توجه دابته فإذا صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة إلى ذلك واستحب أحمد وأبو ثور أن يفتحها متوجها إلى القبلة ثم لا يبالي حيث توجهت . وقال الشافعي إن كان على دابته منفردة وهي سهلة يلزمه أن يتوجه عند الإحرام إلى القبلة لحديث أنس ، كان عليه السلام إذا أراد أن يصلي على راحلته فطوعا استقبل القبلة فكبر ثم نزل عن راحلته فصلى حيثما توجهت به ، رواه أبو داود وأحمد وحجة أئمتنا إطلاق الحديث المتقدم أول الباب وعدم الفرق بين التحريم وبقي الصلاة وهو قول علي وابن الزبير وأبي ذر وابن عمر وأنس وطاوس وعطاء والإوزاعي والثوري ومالك والليث .

(٣) أن يكون راكبا وجزم أصحاب الشافعي بالترخيص للمشي في السفر أن يقتفل إلى جهة مقصده قياسا على الصلاة على الدابة قلنا إنها رخصة والرخص لا يقاس عليها كما هو مقرر في الأصول .

(٤) أن يكون خارج المصر فلا تجوز النافلة على الراحلة في المصر لأن النص ورد في الصلاة عليها خارج المصر على خلاف القياس والمصر ليس في معناه لأن السير على الدابة لا يكون مديدا فرجعنا فيه إلى القياس ولما قال ذلك أبو حنيفة قال له أبو يوسف حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر . أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عبادة رضى الله عنه وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع أبو حنيفة رأسه ، أما رجوعا منه إلى الحديث أو لأنه حديث شاذ فيما تعم به البلوى والشاذ في مثله ليس بحجة ، فأبو يوسف لا يرى بأسا بالصلاة على الراحلة في المصر لذلك الحديث . وقال محمد بالجواز أيضا لكن مع الكراهة لكثرة اللغط والشغب في المصر فربما ابتلى بالغلط في قراءته ، والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر فتى خرج من المصر إلى موضع يصح فيه قصر الصلاة جاز له أن يصلي على الدابة وشرط مالك رحمه الله السفر

(هـ) أن تكون الأدابة أما واقعة أو سائرة بنفسها أو بتسييره إياها بعمل يسير .

الصلاة راكبا ونازلا :-

إذا افتتح التطوع راكبا ثم نزل جاز له أن يبنى على صلاته ويكملها من قيام ، وبالعكس لا يجوز ، والفرق أن احرام الراكب انعقد مجزأ للركوع والسجود إذا في امكانه أن ينزل فكان من حقه أن يأتي بالإيماء رخصة أو بالركوع والسجود عزيمة ، واحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز ترك ما لزمه من غير عذر ، وعند أبي يوسف يستأنف الصلاة فيهما لانه لو بنى بعد النزول كان هذا بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز كالمرض إذا صلى بعض صلاته بالإيماء ثم قدر على أداء الأركان وهو في خلال الصلاة فإنه لا يجوز له البناء ، وظاهر الرواية هو الأول وبه تأخذ ، وعدم بناء المريض إنما هو في الفرض ولا رواية عن أئمتنا في النفل .

الجماعة

حكم الجماعة :

الجماعة سنة مؤكدة عندنا في المشهور . وعند ابن خزيمة وابن المنذر وعطاء والأوزاعي وأبي ثور وأحمد في الصحيح عنه فرض على كل مكلف لما روى البخاري عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، وجه الدلالة أنه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهم بقوة طائفة من المسلمين بالنار واحراق بيوتهم لتركهم سنة لم يوجبها الله عليهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وحجة أئمتنا ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسا وعشرين ضعفا ، فإن المراد من الحديث هو زيادة فضل صلاة الجماعة على الصلاة منفردا ولا يمكن التفاضل بين الصلاتين إلا إذا اشتركا في الأجزاء والصحة أولا وإلا فلا صلاة فضلا عن التفاضل والزيادة في الأجزاء .

أبي هريرة الأول محمول على التواطؤ على ترك السنة المشهورة ولذا قال محمد بن الحسن رضى الله عنه إذا أصر أهل مصر على ترك الأذان والإقامة أمروا بهما فأن أبوا قوتلوا على ذلك بالسلاح كما يقاتلون عند الأصرار على الفرائض والواجبات لأن ما كان من أعلام الدين فالأصرار على تركه استخفاف بالدين والجماعة من هذا القيل .

المطالب بالجماعة :-

عم الرجال البالغون العاقلون الأحرار القادرون عليها من غير حرج فلا تطالب النساء بالجماعة لما سيأتى وكذا الصبيان والمجانين لعدم الأهلية وكذا العبيد بحفاظة على حقوق مواليمهم ولا يطالب بها مقعد ومقطوع اليد والرجل من خلاف والشيخ الكبير الذى لا يقدر على المشى والمرضى كذلك لعدم القدرة وكذلك لا يطالب بها أعمى ولو وجد قائدا عند أبي حنيفة . وقال الصاحبان : أن وجد قائدا طوب وإلا فلا ولا تطالب في برد شديد وظلمة شديدة ومطر شديد للخرج المدفوع بالنص القائل « ما جعل عليكم في الدين من حرج » وأخرج مالك والبخارى ومسلم وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في الليلة الباردة أو ذات المطر في السفر أن يقول « ألا صلوا في رحالكم » وأما ما رواه أبو داود وأحمد والحاكم عن ابن أم مكتوم أنه قال : « يا رسول الله إني ضريب ولئى قائد لا يلائمنى فهل تجدى رخصة أن أصلى في بيتى ؟ قال أسمع النداء ؟ قال نعم . قال ما أجد لك رخصة » فقد كان ذلك في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلوات على المنافقين لا أن الأعمى مطالب بها لأنه عليه السلام رخص لعتيان بن مالك في التخلف فقد أخرج مالك والبخارى ومسلم والنسائي « أن عتيان بن مالك كان يرم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إنما تكون الظلمة والسيل وأنا رجل ضريب البصر فأصلى يا رسول الله في بيتى مكانا أتخذه مصلى فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى فاستدار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

أقل الجماعة :-

أقلها اثنان وذلك بأن يكون مع الإمام واحد رجلا كان أو امرأة أو صبيا يعقل أما

المجنون والصبي الذي لا يعقل فلا عبرة بهما لأنهما ليسا من أهل الصلاة فكانا ملحقين بالمدم وإنما اعتبرنا الإثنين أقل من تمنعده الجماعة لأن الجماعة من الاجتماع وأقل من يتحقق به الاجتماع اثنان ولما في البخارى عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيائهم ليؤمكأ كبرياء ، فلم تمنعدهما الجماعة لما أمرهما بها .

اللاحق بالإمامة : —

في الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه الصلاة والسلام : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاما ، الحديث ، فأبو يوسف رحمه الله أخذ بهذا الترتيب ، والطرفان خالفا في حق الأقرأ والأعلم فقالا : الأول بالتقدم الأعلم ، فإن تساوا في العلم فالأقرأ ، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم في آخر حياته الشريفة أبا بكر رضى الله عنه يصلى بالناس وكان أبو بكر أعلم الصحابة وفي الصحابة من هو أقرأ منه أما أن أبا بكر أعلم الصحابة فلقول أبي سعيد : كان أبو بكر أعلمنا . وعلى هذا إجماع المسلمين ، وأما أن في الصحابة من هو أقرأ من أبي بكر فلقوله عليه السلام « أقرؤكم أبى ، وهذا آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعول عليه ، والمراد بالعلم الذى يكون سببا في أولوية التقدم هو العلم بأحكام الصلاة فلو كان متبحرا في علم الصلاة وأسرار التشريع قدم على من له حظ في الهندسة والكيمياء والادب والشعر ، واتفقوا على أنه لو تساوى الرجلان في القراءة والعلم قدم أورعهما وضعوا الورع مكان الهجرة بعد ما كثر الإسلام وانتسخ التفاضل بالهجرة للحديث المتفق عليه « لا هجرة بعد الفتح » ، وإذا انتسخت الهجرة الحسية فلا يزال باب الهجرة المعنوية مفتوحا لقوله عليه السلام ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، فإن تساوا في الأوصاف الثلاثة قدم الأكبر سنالقول عليه السلام « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم فقها فإن كانوا في الفقه سواء فأكبرهم سنا ، فإن تساوا في الأوصاف الأربعة قدم أحسنهم خلقا ومن بعد ذلك يؤم القوم

أكملهم خلفاً وحسباً ونسباً ، فإن استؤوا أقرع بينهم فلو أن القوم خالفوا السنة وقدموا من لا يستحق التقديم كره أشد كراهة التنزيه ولا يأثمون إلا بتقديم الفاسق فإن إمامته مكروهة تحريماً لأن الصلاة تحتاج لورع فيما يتعلق بالطهارة والنجاسة والفاسق لا يؤمن على هذا ولهذا لم تجز الصلاة خلفه في قول مالك ورواية عن أحمد إلا أنا جوزناها لما رواه الدارقطني مرسلًا : « صلوا خلف كل بر وفاجر ، وشمل هذا الحكم الفسق في الأعمال الظاهرة بحركات الجوارح كشرب الخمر والزنا والربا وسفك الدماء والفسق في العقائد والبدع التي لا يكفر صاحبها والفسق في الصلاة بتأخيرها عن أوقاتها ، وإذا كانت السنة تقديم الفاضل بخلاف السنة تقديم المفضول لأنه يكون مدعاة لتغير القوم من الاجتماع وهو خلاف ما يرى إليه الشارع من سلبية الجماعة ، فلذا يكره تقديم العبد والأعرابي وولد الزنا والأعمى ، وقد صرح المشايخ بأن الكراهة في إمامة هؤلاء دونها في إمامة الفاسق لأن الإخلال بواجب الصلاة لا يغلب في هؤلاء غلبته في الفاسق وهذا لا ينفي احتمالاً باتا فيهم بناء على الجهل الغالب في العبد لاشتغاله بخدمة السيد ، وفي الأعراب لعدم عن حواضر العلم ، وفي ولد الزنا لعدم من يشقفه ، وبناء على أن الأعمى يعوزه توقي النجاسات . وقال بعض مشايخنا إنما تكره إمامة الأعمى إذا لم يكن أفضل القوم وإلا فهو أولى لما روى أحمد وأبو داود عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى . »

إمامة النساء : —

الأولى للنساء أن يصلين وحدهن لما روى ابن خزيمة عنه صلى الله عليه وسلم : « إن أحب صلاة المرأة إلى الله في أشد مكان في بيتها ظلمة » ، فإن صلين جماعة قامت إمامتهن وسطهن لأنه أبلغ للستر فإن تقدمتهن جاز كما في المبسوط .

خروج النساء للجماعة : —

يكره تحريماً خروج الثواب منهن إلى جماعة الرجال في المسجد لأنه سبب للفتنة والفتنة حرام وما أدى إلى الحرام حرام ، أما المعائن فجوز الصاحبان حضورهن إلى

المساجد في كل الصلوات لانعدام الفتنة بهن وقال أبو حنيفة لا بأس للعجوز أن تخرج لصلاة المغرب والعشاء و صلاة الفجر والعيدین لعدم الفتنة في هذه الأوقات ، أما في غير العیدین فظاهر وأما فيهما فلأن صلاة العيد تكون في الخلاء فتتمكن المرأة من العزلة عن الرجال ، ولما رأى مشايخنا أن وجهة أئمتنا تدور مع الفتنة وعدمها ووجدوا الفساد عم العباد ، أفتوا بجريمة خروج النساء جميعهن إلى كل الجماعات حتى مجالس الوعظ ، فعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا لمنعن من المسجد ، الحديث متفق عليه .

مقام الإمام والمأموم : —

المصلی وراء الإمام إما أن يكون واحداً أو أكثر فإن كان واحداً سواء أكان رجلاً أو صديقاً أقامه في جانبه الأيمن مساوياً له بأن يكون العقب بجذاء العقب فلا يضر تقدم أصابع المقتدى على الإمام حيث حاذاه بالعقب ما لم يفحش التفاوت بين القدمين حتى لو لحش بحيث تقدم أكثر قدم المقتدى اعظم قدمه لا يصح الاقتداء في ظاهر الرواية ، وبناء عليه لو قام الواحد عن يسار الإمام أو خلفه كره كراهة تنزيهية مشدداً فيها لخالفه السنة ففي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقممت عن يساره فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسى من ورائى فجعلنى عن يمينه ، وإن كان وراءه اثنان فإنه يتقدم عليهما وهما يقفان خلفه لما في الصحيحين عن أنس رضى الله عنه قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت ويطم خلفه وأم سليم خلفنا ، ولا يكره وقوف الإمام وسطهما لوروده في السنة ، ولو كان مع الإمام رجل وامرأة فإنه يقيم الرجل عن يمينه والمرأة خلفهما ، وإن كان رجلان وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة خلفهما لحديث أنس المتقدم ، وإن كان وراءه أكثر من اثنين تقدم عليهم مخاذياً الوسط فإن وقف يمينه أو يسره كره كراهة تنزيهية شديدة وبولى نفسه أولى الأحلام فيصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء ، لما أخرج مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لينى منكم أولوا الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » .

ثم الترتيب بين الرجال والصبيان سنة على المشهور . أما بين الرجال والنساء ففرض عندنا حتى لو حاذت المرأة الرجل في الصلاة ففسدت صلاة الرجل على معنى أن المرأة إذا وقفت جنبها ينجب الرجل دون حائل وحاذى ساقها وكعبها شيئاً من أعضاء الرجل أو وقف الرجل وراءها مسامتاً لها ففسدت صلاته . وشدد الهاودية في هذا فذهبوا إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خافها ومن في صفها إن علم بوجودها في الصلاة ، والمراد من فرضية تأخيرها عند أئمتنا الفرضية العملية لأن أصل المسألة ظني فإن ترتيب الصفوف ثبت بالسنة ، وأعلى درجات الظن من السنة المواظبة من غير ترك وهي تفيد الوجوب فإن اقترن بشيء آخر يقويه في نظر المجتهد أفاد الفرضية العملية وهنا كذلك فقد ثبت من السنة المواظبة على تأخير المرأة من غير ترك وقد كان لها في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ناحية خلف الصفوف ، فإذا انضم إلى ذلك خوف الفتنة وهي حرام ثبتت الفرضية العملية في تأخيرهن .

وقد قرر مشايخنا أن فروض الصلاة لا تثبت بخبر الواحد ، وأما فروض الجماعة فتثبت بخبر الواحد لأن أصل الجماعة تثبت بالسنة ، وذكر بعض السلف أن فرضية تأخير المرأة حتى تكون وراء الرجال ثبت بالكتاب أيضاً وذلك لأن تأخير النساء إنما وجب إما تفضيلاً للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت بنص مقطوع به وهو قوله تعالى : « وللرجال عليهن درجة » ، أو وجب تأخيرهن صيانة لصلاة الرجال عن الفساد ، وصيانة الصلاة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع به وهو قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فلما قامت الأدلة من الكتاب والسنة على تأخير المرأة عن صفوف الرجال في الجماعة قال أئمتنا أن وقوفها في صف الرجال يبطل صلاة من يحاذيها منهم ، أما هي فلا تفسد صلاتها وسبب هذه التفرقة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أنه يليه في الصف أولو الإحلام وإنه ، وهذا الأمر يلزم الرجال أولاً بأن يتقدموا والنساء ثانياً بأن يتأخرن كما بين الرسول عليه الصلاة والسلام هذا الأمر عملياً بتمديم الرجال وتأخير النساء ، فقلنا بالإجماع في حق المرأة والفساد في حق الرجل لأن المرأة مأمورة بالتأخير ضمناً لا قصداً ، والثابت ضمناً أقل رتبة من الثابت قصداً فأظهرنا الأمر بالتأخير في حقها في حق حقوق الإثم وفي حق

بالفساد اظهارا للفرقة بين الثابت ضمنا وبين الثابت مقصودا لما عرف أن حكم الأمر الثابت في ضمن النهى دون حكم الأمر الثابت مقصودا . فلو اقتدى بإمامه فحاذة المرأة فإن أخرها فتأخرت أو تقدم هو عليها فقد نجا من فساد صلاته ، ولو أخرها فلم يتأخر فسدت صلاتها هي ولم تفسد صلاته ، والمرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك والمرأتان أن تفسدان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارهما واثنان خلفهما بجذائهما وأن كن ثلاثا أفسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن إلى آخر الصفوف وإنما تفسد المحاذاة الصلاة بالشروط الآتية :

(١) أن تكون المرأة مشتهة والمعتبر في ذلك أن تصلح للجماع بأن تكون علة ضخمة فلا عبرة بالبلوغ ثم لا فرق بين أن تكون محرما أو أجنبية ولو الزوجة لان السنة وردت بتأخيرهن مطلقا .

(٢) أن ينوى الإمام إمامتها أو إمامة النساء لأن المرأة لا يصح اقتداؤها بالرجل إلا إذا نوى إمامتها خيفة أن تحاذيه أو تحاذي مأمومه . فتفسد صلاة من حاذته وهذا لأن السنة وردت بالتأخير في الصلاة المطلقة وهي التي لها ركوع وسجود ولهذا لا تفسد الصلاة بمحاذاتها له في صلاة الجنائزة كما لا تفسد صلاته إن حاذته في أقل من ركن لأن موجب النهى لم يتحقق ولأن المسألة مأخوذة من عمل الرسول عليه الصلاة والسلام قلنا لا بد في تحقيق الفساد من الاشتراك في تأدية الصلاة بأن يكون أحدهما إماما للآخر فيما يؤديانه أو يكون لهما إمام فيه ثم الاشتراك في التأدية حقيق وحكى فلا اشتراك الحقيق أن يكون كل منهما مذكرا وهو من أدرك الركعات كلها مع الإمام ، والحقى أن يكون كل منهما لاحقا وهو من أدرك الركعة الأولى وفاته ركعة أو أكثر من الصلاة لعنر طرا عليه أثناء الصلاة من حدث أو غفلة أو زحام أو لأنه من الطائفة الأولى في صلاة الخوف . فلو حاذته مسبوقه وهو مسبوق فلا فساد لأن الصلاة وإن اشتركت تحرمة لكونهما باينين تحرمة عليا على تحرمة الإمام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق ولكنها ليست بمشتركة أداء لأنه لا إمام لهما فيها يقضيان حقيقة ولا تقديرأ أما حقيقة

فظاهر وأما تقديرا فلأنهما ما التزاما الأداء مع الإمام فيما سبقه لأنه لا تصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكانا في حكم المفردين ولهذا يقرأ المسبوق ويسجد للسجود .

(٣) لا تفسد الصلاة بالمحاذة إلا باتحاد المكان والجهة وعدم الحائل والفرجة ، ولو صلى قوم على ظهر ظلة في المسجد وبجذائهم تحتم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان كما تجوز صلاتهم في جوف الكعبة كل إلى جهة ، وتجوز صلاته إن حاذت وبينهما فاصل قدر مقدمة الرجل .

ونو وجدت المحاذة مع اختلال الشروط المتقدمة فالصلاة مكروهة وقال الثلاثة بعدم فساد صلاة الرجل بمحاذة المرأة له لما رواه الجماعة إلا البخاري ، خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها ، والحديث يفيد الكراهة لا الفساد .

شروط صحة (١) الاقتداء — هي خمسة —

(الأول) أن لا يتقدم المؤتم على الإمام عندنا وهو قول أحد الشافعي ، وقال مالك وإسحاق يصح تقدم المأموم على الإمام لأن ذلك لا يمنع الاقتداء به فأشبهه من خلفه احتج أئمتنا ومن وافقهم بمواظبته عليه الصلاة والسلام على التقدم على المؤتمين أو التساوي من غير ترك وجاءت مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك يانا لمجمل الأمر بالصلاة ومقتضاه الافتراض فكان عدم التقدم على الإمام شرطا لصحة الاقتداء فإذا فقد فسد الاقتداء ، وإذا فسد الاقتداء وقد بنى صلاته عليه تفسد صلاته لفساد ما بنيت عليه ثم المعتبر في التقدم موضع القدم حتى لو كان المقتدى أطول من أمامه بحيث يقع بجوده قدام الإمام لكن قدمه غير متقدمة عليه جازت الصلاة ، والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الإمام لكن قدمه أطول بحيث تقع أصابعه قدام أصابع أمامه تجوز الصلاة .

(١) للجمهور أنه إذا لم يصح الاقتداء فسدت الصلاة لعدم صحة الشروع فيها يدل على ذلك ما ذكره الحاكم في كافيته من أن المرأة إذا نوت العصر خلف معلى الظهر لم يحجز صلاتها ولم تحم على الإمام صلاته فهذا يصح في عدم صحة شرعها لاختلاف الصلايين .

(الثاني) اتحاد مكان الإمام والمأموم لأن اختلاف المكان يخفى على المأموم انتقالات الإمام ومع خفاء حالة الإمام لا يمكن متابعته والمقصود من هذا الشرط أن يعلم المقتدى بانتقالات إمامه برؤية أو سماع فلو اقتدى على جدار بيته المتصل بالمسجد ولا يخفى عليه حال الإمام جاز لكن لو قام على سطح بيته المتصل بالمسجد لا يجوز الاقتداء حتى مع علمه بانتقالات الإمام لأن المكان يختلف من كل وجه - ولو صلى خارج المسجد أن اتصلت الصفوف جاز الاقتداء لحصول الرؤية والسمع حكماً، ولو كان بين الإمام والمقتدى في المسجد أو غيره نهر فإن كان صغيراً لا يمنع وإن كان كبيراً يمنع عندنا لاختلاف المكان حقيقة وقال مالك والشافعي وأحمد في أحد وجهيه لا يمنع لأن المنع إنما يتحقق بعد إمكان الرؤية أو السماع من الإمام وإذا أمكننا صح الاقتداء .

(الثالث) متابعة المأموم لإمامه في الفرائض الفعلية أما التقولية وليست إلا القراءة فلا يفترض فيها المتابعة عند أئمتنا الميراث بالمتابعة التي هي شرط صحة الاقتداء هي التي لو فقدت لا يمكن أن يتصور هـاك الإمام ومأموم . مثلاً لو قارن ركوع المأموم ركوع الإمام فن غير شك وجدت المتابعة ، ولو أن المأموم ركع بعد ما ركع إمامه وقام من ركوعه فهو بلا ريب قد تابع إمامه أيضاً أما لو عكس الأمر بأن ركع المأموم ثم قام من ركوعه قبل أن يدركه إمامه فيه ثم لم يعده معه ولا أتى به بعده فإنه لا يعقل وجود المتابعة في هذه الحالة وإذا كانت المقارنة في الفعل بعد متابعة عندنا لا جرم قال أبو حنيفة وزفر الأفضل في تكبيرة الإحرام أن يقارن تكبير الإمام لأن الالتزام معناه الامتثال لفعل الإمام فهو إذا فعل مثل فعله فسواء أوقعه معه أو بعده فقد تحقق الامتثال وقال الشافعي إن المتابعة لا تأتي بمقارنة فعل المقتدى لإمامه وبناء على ذلك يفترض على المأموم أن يحرم بعد ما يحرم إمامه فإن قارنه في تكبيرة الإحرام لم تتعد صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما صح عنه « إذا كبر الإمام فكبروا » هذه المتابعة في الفرائض فهي فرض بالمعنى المتقدم عندنا والمتابعة في الواجبات واجبة كمتابعة الإمام في الطمأنينة والمتابعة في السنة كتكبيرات الانتقال سنة .

(الرابع) أن لا يظهر أن الإمام دخل الصلاة وهو فاقد لشرط من شروط صحتها

وإلا فسدت صلاة المأموم فيعيد الصلاة، وقال الشافعي لا يعيد لما صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يعيدوا، قالا إن علياً رضي الله عنه لم يوافقه على ذلك فقد أخرج عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن مطيع عن أبي اللهب عن عبد الله بن زجر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : صلى عمر رضي الله عنه بالناس جنباً فأعاد ولم يعد الناس فقال له علي رضي الله عنه : قد كان يلبني إن صلى معك أن يعيد فرجعوا إلى قول علي . قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي . وبثبت المطلوب أيضاً بالقياس على ما لو بان أنه صلى بنظر إحرام حيث لا يجوز صلاتهم إجماعاً والمصلي بلا طهارة لا إحرام له والفرق بين ترك الركن الذي هو تكبيرة الإحرام والشرط الذي هو الطهارة لا أثر له إذ لازمهما متحد وهو ظهور عدم صحة الشروع إذا تذكر عدم التحريم أو عدم الطهارة .

(الخامس) أن لا يكون الإمام أدنى حالاً من المأموم : ويتفرع على هذا ما يأتي :-

(أ) لا يجوز اقتداء الرجل بالمرأة بالإجماع في كل صلاة حتى لو اقتدى الرجل بالمرأة في التفل ثم أقسد الصلاة لا يلزمه القضاء وإنما اتفق الجمهور على منعها أن تؤم الرجال لأنه لو كان جائزاً لنقل ذلك عن الصدر الأول ولما روى جابر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تؤم امرأة رجلاً ، وقال أبو ثور والمزني والطبري بجواز إمامتها للرجال ، فمن أم ورقة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها ، رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، قال الصنعاني هذا الحديث دليل على صحة إمامة المرأة لأهل دارها وإن كان فيهم الرجل ، ففي الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مؤذناً يؤذن وكان لها غلام وجارية فالظاهر أنها كانت تؤم مؤذنها وغلامها وجاريتها قال ابن قدامة لو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً بها بدليل أنه لا يشرع لغيرها أذان ولا إقامة فتخص بالإمامة لاختصاصها بالأذان والإقامة .

(ب) لا يجوز اقتداء الرجل بالصبي في الفرائض والنوافل ، أما في الفرائض فلعدم اتحاد الصلاتين قوة وضعفاً لأن صلاة الصبي نقل وصلاة الرجل فرضي . وأما في النوافل

فلأن نفل الصبي أقل مرتبة من نفل الرجل لأن النفل من البالغ مضمون بالقضاء إذا أفسده بخلاف نفل الصبي . وذهب الحسن وإسحاق والشافعي إلى جواز إمامة الصبي لما أخرجه البخاري وأبو داود واللساني عن عمرو بن سلبة قال : « أمت قومي وأنا ابن ست أو سبع سنين وكنت أكثرهم قرآنا ، ولنا ما روى الأثرم في سننه عن ابن مسعود قال : « لا يؤم الغلام من يجب عليه الحدود ، ، وأما ما روى عن عمرو بن سلبة فإنه لا يعارض ما روى عن كبار الصحابة كابن مسعود ، وكان أحمد بن حنبل يضعف أمر عمرو بن سلبة ، وكره الصلاة خلف الغلام قبل أن يحتلم عطاء والشعبي ومالك والثوري والأوزاعي .

(ج) لا يصح اقتداء مفترض بمن تغفل عندنا وهو مذهب الزهري والحسن البصري وسعيد بن المسيب والنخعي وأبي قلابة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وأحمد في رواية ، وقال الشافعي وأحمد في رواية وعطاء وطاوس وسليمان بن حرب وداود يصح واختاره ابن المنذر لما أخرجه البخاري وغيره عن جابر : « أن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة ، قال الخطابي فيه من الفقه جواز صلاة المفترض خلف المتنفل لأن صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الفريضة وإذا كان قد صلى فرضه كانت صلاته بقومه نافذة — قال الحنفية إن الحديث ليس فيه أنه كان يصليها معه عليه الصلاة والسلام فرضاً وأما ما وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطلق إلى قومه فيصلها بهم هي له تطوع ولهم فريضة فهو إدراج من الشافعي بناء على اجتهاده ولهذا لا تعرف تلك الزيادة إلا من جهة ، يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، متفق عليه وأيضاً فقد روى الإمام أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الإمام ضامن لصلاة المأموم ، فصلاة الإمام منطوية على صلاة المأموم ومنحتملة له وإذا كان كذلك فليس من المعقول أن ينطوى أو يتحمل الضعيف القوي وإذا صح اقتداء متنفل بمفترض ، نعم قلنا لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر لأن الشيء إنما يتحمل ما هو من جنسه ولا ينطوى الشيء على مغايره لأنه ترجيح بلا مرجح والمجيزون يرون أنه الاقتداء مجرد متابعة في الأعمال الظاهرة .

(د) لا يصح اقتداء مستور العورة بمكشوفها لأن ستر العورة شرط لاصحة الصلاة بدونه إلا أنه ساقط الاعتبار في حق العارى لضرورة العدم ولا ضرورة في حق المقتدى فلا يظهر سقوط الشرط في حقه وإذا فلا تكون صلاة الإمام صلاة بالنسبة للمأموم فلم يتحقق معنى الاقتداء وهو بناء تحريمته على تحرمة الإمام ، ولهذا المعنى عينه لا يجوز اقتداء غير المومى بالمومى كما لا يجوز اقتداء القارى بالأومى، وإذا أم الأومى أمياً وقارناً فصلاة الكل فاسدة عند أبى حنيفة ، وقال الصحابان بصحة صلاة الإمام الأومى ومن وراءه من الأوميين لأن الإمام صاحب عذر اقتدى به من هو مثله في العذر فتجوز صلاته وصلاة من عمل على شاكلته كالعارى إذا أم المرأة واللابسين وكصاحب الجرح السائل يؤم الأصحاء وأصحاب الجراح ، ولا في حنيفة أن الإمام قد عذر على صلاة بقرأة فلم يقرأ فتفسد صلاته ، أما قدرته على القراءة وهو أومى فبأن يقدم القارى فيقتدى به فتكون قراءته قراءة له .

وبالجملة إذا لم يكن بناء تحرمة المقتدى على تحرمة الإمام كما إذا اختلفت نية كل منهما فيما يؤديانه أو كان الإمام بحالة أقل من مأمومه لا يصح الاقتداء ، هذان الأصلان هما دعامة الاقتداء عند أئمتنا ، ويخرج عن ذلك ما خصصته السنة كاتتمام القائم بالقادر واتتمام المتوضى بالمطيع . أما اتمام القائم بالقاعد فتعنه محمد وبه قال مالك وهو القياس لأن الإمام أدنى حالا من المأموم فلا يصح اقتداؤه به كما لا يصح اقتداء القادر على الركوع والسجود بالمومى . وكما لا يصح اقتداء القارى بالأومى . وقال أحمد وإسحاق وابن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر : المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً لما رواه البخارى عن أنس : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » ، وقال الشيخان : لا يجوز للقادر على القيام أن يصلى خلف القاعد إلا قائماً وهو مذهب الشافعية وبه قال الثورى وأبو ثور وعبد الله ابن المبارك وهو رواية الوليد بن مسلم عن مالك ولم يحك الترمذى في جامعه عن مالك سواه وحكاها الخطابى عن أكثر الفقهاء . وأجاب الشيخان ومن وافقهما عن حديث البخارى بأنه منسوخ بصلاته عليه الصلاة والسلام في مرض موته قاعداً وأبو بكر رضى الله عنه

والناس وراه قيام وهي آخر صلاة صلاها بالناس كما في الصحيحين.

وأما اقتداء المتوضئ بالمتيم فمعه محمد وآل البيت وأجازة الشيخان ، وحجة محمد أن التيم مع أنه طهارة مطلقة أعنى غير مؤقت بوقت ويثبت به ما يثبت بالطهارة بالماء من استباحة الصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف - إلا أنه طهارة ضرورية ولا يصار إليه إلا عند العجز عن استعمال الماء ، فالاحتياط في باب الصلاة القول بعدم جواز اقتداء المتوضئ بالمتيم . ويرى الشيخان أن التيم كما أنه طهارة ضرورية إلا أنه في الوقت نفسه طهارة مطلقة تشتبك مع الوضوء في استباحة الصلاة من غير تقيد بوقت لا جرم - اختار الشيخان جانب الإطلاق في الصلاة لأن اعتباره طهارة كالماء إنما هو لأجل الصلاة ودل على صحة هذا الاعتبار ما في المتنق عن سعيد بن جبیر قال : « كان ابن عباس في سفر معه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمار بن ياسر فكانوا يقدمونه لقربائه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي بهم ذات يوم فضحك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية فصلي بهم وهو جنب متيم ، رواه الأثرم واحتج به أحمد في روايته .

المدرک والمسبوق واللاحق

المدرک :-

المدرک من صلى مع الإمام جميع الركعات سواء أدرك معه التحريمة أو أدرك في جزء من ركوع الركعة الأولى لأن من أدرك الإمام في الركوع أو جزء منه فقد أدرك الركعة لما رواه أبو داود : « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن يسجد فاجحدوا ولا تعدوه شيئاً ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » .

المسبوق :-

المسبوق من سبقه الإمام بكل الركعات بأن اقتدى به بعد ركوع الأخيرة أو سبقه ببعض الركعات ، والمسبوق مقتد من جهة منفرد من جهة أخرى ، أما أنه مقتد فلا يبيح تحريمه على تحريم الإمام ثم هو فيما يقضيه وحده بعد انتهاء إمامه منفرد ولهذا تجد المسبوق يأخذ ببعض

أحكام المقتدين كما أنه يأخذ بعض أحكام المفردين كما ستراه في المسائل الآتية :

(أ) المسبوق يصلي أولاً ما أدرك مع الإمام ثم يقضى ما سبق به لما روى الطبراني في معجمه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ : « قد سن لكم معاذ فاقصدوا به إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به » وهذا الحديث ناسخ لما روى أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا إذا سبقوا ببعض الصلاة صلوا مقدار ما فاتهم مفردين ثم دخلوا مع الإمام فصلوا معه بقية الصلاة كما رواه أبو داود في أبواب الأذان . فلو ابتداء المسبوق بقضاء ما سبق به صحت صلاته في المشهور وأنهم لأن الترتيب بين الركعات ليس بفرض كما تقدم وإنما هو واجب .

(ب) المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد ومعنى ذلك

أن المسبوق حينما يتبديء في قضاء ما سبق به يسير على نهج الرجل الذي ابتداء الصلاة مفرداً فعليه أن يتبديء بالشاء ثم يستعيد ثم يقرأ الفاتحة والسورة في ركعتين إن كان الباقي عليه أكثر من ركعة فإن كان الباقي عليه ركعة تلا الشاء والاستعاذة والفاتحة والسورة . فلو ترك القراءة في هذه الركعة أو في الركعتين إن بقيتا عليه فسدت صلاته لأن ما يقضيه هو أول صلاته ، ولو كان إمامه تركها في الأوليين وقضاها في الآخرين وأدركه المسبوق في الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه أيضاً لأن تلك القراءة تلحق بحلها من الشفع الأول وحينئذ فقد أدرك الشفع الثاني خالياً من القراءة حكماً ، لكن لو ترك القراءة في الثالثة من ثلاث ركعات انفرد بها بعد أن أدرك الإمام في ركعة من الرباعية فلا تفسد صلاته إن قرأ في ركعتين — وأما أن المسبوق يقضى آخر صلاته في حق التشهد فعنائه أن نظام التشهد في صلاة المسبوق ملاحظ فيه الركعة أو الركعات التي سبق بها ، توضيحه أن الركعة التي ابتداء المسبوق في الانفراد بها لا تعتبر أول الصلاة بل تضم إلى ما سبق به ثم يؤتى بالتشهد ملاحظاً فيه ذلك وبناء على ذلك لو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام قضى بعدها ركعة وتشهد ثم قضى الثالثة وتشهد لأنه إذا قضى ركعة فكأنه صلى ركعتين بالنظر إلى التشهد وسند ذلك من السنة ما رواه البيهقي في سننه عن سعيد بن المسيب أنه قال : إن السنة إذا أدرك الرجل ركعة من صلاة المغرب مع

الإمام أن يجلس مع الإمام فإذا سلم الإمام قام فركع الثانية فجلس فيها وتشهد ثم قام فركع الثالثة فتشهد فيها ثم سلم . والصلاة على هذه السنة فيما يجلس فيه منهن ، ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة أخرى ثم قرأ فيها الفاتحة والسورة وتشهد لأنه كأنه صلى ركعتين بالنظر إلى التشهد ثم صلى ركعة أخرى بالفاتحة والسورة لأن ما يقضى أول صلاته بالنظر إلى القراءة ولا يتشهد بعد هذه الركعة لأن ما يقضى آخر صلاته بالنظر إلى التشهد وكون المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة هو الذي اعتمده مشايخنا في النقل عن أئمتنا ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود وابن عمر والنخعي ومجاهد وأبي قلابة وعمر بن دينار والشمسي وابن سيرين وعبيد بن عمير وحكاة ابن المنذر عن الثوري ومالك وأحمد ، وذهب آخرون إلى أن ما أدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاته وما يأتي به بعد سلام الإمام هو آخر صلاته وإلى هذا ذهب الشافعي وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري ومكحول وعطاء الزهري والأوزاعي وإسحاق بن راهويه لما روى أبو داود عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم بالسكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» ، إذ مناه أتم الصلاة التي ابتدأت بها مع الإمام ويحتاج أئمتنا بهذا الحديث نفسه فقد ورد في روايات أخر بلفظ «وما فاتكم فاقضوا» أي ابدأ بقضاء ما سبقت به مع الإمام ، قال أبو سلمة وابن سيرين وأبو رافع عن أبي هريرة « فاقضوا » وأبو ذر روى عنه « فأتوا » .

قلنا ان المسبوق حينما يقضى ما سبق به يصلى أول صلاته في حق القراءة عندنا فينتدى بالثناء وهذا لا ينافي أنه يأتي بالثناء أيضا بعد الاقتداء مباشرة ما لم يكن إمامه يحجر بالقراءة وإلا فلا يأتي به . وإن أدرك إمامه راكعا أو ساجدا أتى به إن غلب على ظنه أنه يدرك الإمام فيهما وإلا فلا ، وإن أدرك الإمام بعدهما لا يأتي به ، فلو أدرك الإمام في القعدة فإنه لا يأتي بالثناء بل يكبر للافتتاح ثم للانحطاط ثم يقعد .

(ج) المسبوق يتابع الامام في التشهد الأخير وإذا أتم المسبوق التشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات بل يكرر قوله : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإذا سلم

الإمام مكث المسبوق حتى يقوم الإمام إلى تطوعه إن كان بعد الصلاة تطوعاً، أو يستدبر المحراب إن لم يكن أو يتقل من موضعه أو يمضي من الوقت مقدار ما لو كان عليه سهو لسجد ، فإن قام قبل ذلك فأما أن يقوم قبل أن يقعد قدر التشهد وإما أن يقوم بعد وقبل السلام ، فإن قام قبل أن يقعد قدر التشهد لم تجز صلاته لأنه ترك المتابعة في فرض فعلي ، وإن قام بعد ما قعد مقدار التشهد وقبل السلام كره ذلك تحريماً لأنه عليه الصلاة والسلام عن الاختلاف على الإمام بقوله : « أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالر كوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالعود ولا بالانصراف ، رواه أحد ومسلم إلا أن يكون القيام لضرورة صون صلاته عن الفساد كما إذا خشي إن انتظره أن تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر أو يدخل وقت العصر في الجمعة أو تمضي مدة مسحه أو يخرج الوقت وهو معذور أو يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ، وكما يتابع المسبوق إمامه في التشهد يتابعه في سجود السهو ولا يتابعه في التسليم وتكبير التشريق والتلبية فإن تابعه في السلام والتلبية فسدت صلاته لأنه خطاب بكلام أجنبي من الصلاة وإن تابعه في تكبير التشريق وهو يعلم أنه مسبوق لا تفسد صلاته لأن التكبير من أذكار الصلاة .

اللاحق : -

اللاحق هو الذي أدرك أول الصلاة وفاته الباقي أو شيء منها لنوم أو حدث أو بقي قائماً للزحام أو كان من الطائفة الأولى في صلاة الخوف وحكمه حكم المقتدى فلا يقرأ ولا يسجد للسهو فيما يؤديه ويبدأ بقضاء ما فاته بالعذر ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا فرض حتى لو عكس يصح فلو نام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فإنه يأتي بالثالثة بلا قراءة فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة وإن فرغ منها الإمام صلاهما وحده بلا قراءة أيضاً . فلو تابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأتم تركه الترتيب في الركعات الذي هو واجب ، وأحكام اللاحق مستمدة من صلاة الخوف .

وكيفية هذه الصلاة عند أئمتنا أن يجعل الإمام الناس طائفتين طائفة بإزاء العدو ويفتح الصلاة بطائفة أخرى فيصلي بهم ركعة إن كان مسافراً أو كان في صلاة الصبح

وركتين إن كان مقبياً والصلاة من ذوات الأربع ثم تنصرف هذه الطائفة إلى وجه العدو وتأتى الطائفة الثانية فيصل إلى بهم بقية الصلاة وينصرفون إلى وجه العدو ثم تأتى الطائفة الأولى فيقضون بقية صلاتهم بغير قراءة لأنهم لاحقون ثم ينصرفون إلى وجه العدو ثم تجي الطائفة الثانية فيقضون بقية صلاتهم بقراءة لأنهم مسبوقون روى ذلك موقفاً على ابن عباس من رواية أبي حنيفة والموقوف في مثل ذلك كالمرفوع إذ لا مجال للرأى فيه .

فإن اشتد الخوف صلوا ركبانا فرادى يؤمون بالركوع والسجود إلى أى جهة شاءوا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة لقوله تعالى : «فإن خفتهم فرجالاً أو ركباناً» والأصل في مشروعية صلاة الخوف قول الله سبحانه وتعالى : «وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة» الآية . ولا يرخص للناس أن يصلوا على النحو المتقدم إلا إذا عابوا العدو لأن الرخصة إنما وردت إذا كانوا بمحضرة العدو فإذا لم يكونوا بمحضرة لم يتحقق سبب الترخص بالذهاب والمجيء فلا تجوز صلاتهم نعم تجوز صلاة الإمام حيث لم يوجد منه ذهاب ومجيء ولا تصلى صلاة الخوف في حال القتال عندما حتى لو ترتب على ذلك خروج وقت الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن بعد هدأة من الليل ، فلو جازت في حال القتال ما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم فلو قاتلوا في صلاة الخوف فسدت الصلاة عندما ، وقال مالك ما لك أنفسد وهو قول الشافعي في القديم إظهار قوله تعالى : «ولياخذوا أسلحتهم» إذ الأمر بأخذ السلاح لا يكون إلا للقتال قال مشايخنا إن القتال عمل كثير وهو مفسد للصلاة والأمر بأخذ الأسلحة لا يستلزم القتال بالفعل بل هو لئلا يطمع فيهم العدو .

إدراك الفريضة

يذكر مشايخنا تحت هذه الترجمة مسائل من متعلقات الإمامة نذكر منها ما يأتي :
(١) إذا شرع مصل في أداء الفرض منفرداً في مسجد ثم أقيمت تلك الصلاة في ذلك المسجد بعينه بأن شرع الإمام في الصلاة فعلاً فيما أن تكون الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ، فإن كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية يستحب له أن يقطعيها ويقتدي إحرازاً

لفضيلة الجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة . فإن قيدا فلا يقطع لأن القطع لإدراك فضل الجماعة إنما يباح قبل استحكام الصلاة وبعد تقيد الركعة الثانية بالسجدة قد استحسنت الصلاة الثانية تمام ركعتيها ، والثلاثية لوجود أكثرها ، وقد يقال كيف يجوز إبطال صفة الفرضية لإقامة السنة التي هي الجماعة مع أن إبطال العبادة قصداً بلا عن حرام لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ؟ الجواب عن ذلك أن هذا النقض ليس لإقامة السنة بل لإقامة الفرض على وجه أكمل والنقض للإكمال إكمال كهدم مسجد لبنائه ، ولا ريب أن صلاة الجماعة تفضل صلاة الأفراد بسبع وعشرين درجة فيجوز النقض لادراك تلك الفضيلة . وأما إن كانت الصلاة رباعية ولم يتم شفعها : فإن لم يقيد الركعة الأولى بسجدة يقطعها ولا يتم شفعها في المشهور لأن ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة ، وإن قيد الركعة بالسجدة فليتم شفعها وجوبا بالاتفاق ويقطع ويقضى لأن في إمكانه إحراز فضيلة الجماعة مع النفل بإضافة الركعة الأخرى لأن التطوع شرع شفعاً ومتى أمكن إدراك العبادتين لا يصار إلى إبطال إحداهما ، وإن كان قد صلى شفعاً يقطع ويقضى ، فإن قام إلى الثالثة فهو بالخيار إن شاء عاد إلى القعود وسلم لأن التسليم لم يشرع من قيام وإن شاء كبر قائماً ينهى الدخول في صلاة الإمام ثم إذا عاد وقعد بعيد التشهد لأن القعود الأول لم يكن للختم أو يكتفى بالتشهد الأول لأنه لما قعد ارتفض ذلك القيام فكانه لم يكن . فإن قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم وجوبا لاستحكام الصلاة بوجود أكثرها وبعد إتمامها يقتضى متتلاً إن كان في الظهر أو العشاء لما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن يزيد ابن الأسود قال : « شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الحيف فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجاء بهما ترعد فرائصهما قال ما منه كما أن تصليا معنا ؟ قال يا رسول الله إنا كنا صلينا في رحلتنا ، قال فلا تفعلوا إذ صليتما في رحلتكما أتيتما إلى مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكانا فافلة ، إلا أن التهي عن التفل بعد الصبح والعصر وعدم مشروعية التفل بالركعة أو مخالفة الإمام اللازم أحدهما في المغرب لو تفل به عارض إطلاق الحديث المتقدم الظهر والعشاء سائلاً من المعارض فيعمل به ، وإنما قيدنا الشروع بكونه في المسجد

والإقامة فيه كذلك لأنه لو شرع في بيته فأقيمت الصلاة في المسجد أو شرع في مسجد فأقيمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً ، وقيدنا بالفرض لأنه لو كان في النفل لا يقطع مطلقاً وإنما يتم ركعتين لأن القطع إنما أيسح للإكمال وما هنا ليس كذلك . فلو كان في سنة الظهر أو في سنة الجمعة فابتدأ الإمام في الخطبة أو في صلاة الجمعة نفسها فالشهور أنه يقطع على رأس الركعتين ولا يتم الأربع إذ لا يلزم بالشروع في النفل إلا ركعتان على ما هو ظاهر الرواية . نعم إن الأربع قبل الظهر والجمعة في حكم صلاة واحدة لكن ليس من كل وجه فليس في التسليم من الركعتين إبطال لها على أن إبطال وصف السلية لما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالقضاء بعد الفرض لا محذور فيه . وقيدنا بكون الفرض أداءً لأنه لو كان عليه فوائد وخاف إن اشتغل بها فوت الجماعة الحاضرة : فإما أن يكون صاحب ترتيب أو لا ، فإن كان صاحب ترتيب يجب عليه الابتداء بالفائتة ، وإن لم يكن صاحب ترتيب قدم الحاضرة إذ في الابتداء بالفائتة تفويت الجماعة .

(٢) يكره تحريماً خروجه من مسجد أذن فيه حتى يؤدي الصلاة بجماعة لحديث ابن ماجه « من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو يريد الرجوع فهو منافق » قال مشايخنا يستثنى من ذلك ما إذا كان يتنظم به أمر جماعة أخرى بأن كان مؤذناً أو إماماً في مسجد آخر تتفرق فيه الجماعة بغيبته فيلزم لا يكره له الخروج لأن هذا ليس تركاً للجماعة إلا صورة .

(٣) دخل الوقت فصلى وحده لا يكره له الخروج من المسجد ، ويستثنى من ذلك الظهر والعشاء فإنه يكره لمن صلى وحده أن يخرج قبل الصلاة مع الجماعة لأنه يهتم بمخالفتها عياناً والنفل بعدهما ليس بمكروه . وأما في الفجر والعصر والمغرب فلا يكره له الخروج لكرهه النفل بعد الأولين ولما يلزم عليه من التنفل بالوتر أو مخالفة الإمام إن أتم أربعاً في المغرب وكلاهما مكروه .

(٤) إذا خاف فوت ركعتي الصبح لاشتغاله بسنة الفجر تركها وفضل سنة الفجر لا يعارض أحاديث الوعيد الشديد في ترك الجماعة . أما إذا لم يخف فوت الصبح فإن

كان يرجو إدراك التشهد مع الإمام فإنه لا يترك السنة لما روى الطحاوى عن ابن مسعود أنه دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فصلّى ركعتي الفجر إلى استبوانة وذلك بحضور حذيفة وأبي موسى . وأما بقية السنن فيكره الشروع فيها متى أقيمت الصلاة لحديث أبي داود : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، إلا إذا أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام فحينئذ يأتي بها خارج المسجد ثم يشرع في الفرض مع الإمام نفيًا للتهمة عن نفسه وإحرازاً للفضيلتين .

(٥) إذا ترك سنة الفجر ودخل مع الإمام في الصلاة فهل يقضى سنة الفجر؟ أما عند الشيخين فلا تقضى أصلاً لا قبل طلوع الشمس لكره النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات إلا ما ورد به الشرع والشرع إنما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض قبل الزوال كما في غداة ليلة التعريس ، فقد أخرج أبو داود منه : « حتى إذا تعالت الشمس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان منك يركع ركعتي الفجر فليركعها فركعوا الحديث ، ولم يرد نص بقضائها إذا فاتت وحدها أو فانت مع الفرض بعد الزوال . وقال محمد أحب إلى أن أقضيها إذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال لما روى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس ، وفي الموطأ عن مالك بلغه أن عمر رضى الله عنه فاتته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس ، ويرجح مذهب الشيخين بموافقة للأصول لأن القضاء مبنى على كون المتروك مضموناً والنفل لا يضمن بالترك لهذا قلنا أن غير الفجر من السنن إن فات وقتها لا يقضى وقال بمثل ما قلنا مالك والشافعى في القديم وأحمد في رواية ، واستحب قضاء السنن الأوزاعي والشافعى في الجديد وأحمد في رواية قياساً على ما ثبت من قضاء الفجر والوتر . قلنا ما ثبت على خلاف القياس لا يقام عليه ولذا أخذنا ما روى الترمذى عن عائشة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها) فالمراد بقضائه أثر فهو جار على أصل القياس .

(٦) أجمع العلماء على أن فضل الجماعة الموعود به في قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة

الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ، كما في الصحيحين يحصل بإدراك أقل الصلاة مع الإمام ولو كان ذلك آخر القعدة الأخيرة قيل السلام فن أدرك ذلك يحصل له ثواب الجماعة لكن لا يعد مصليا بجماعة فلو حلف أن يصلي الظهر بجماعة حنت بإدراك ركعة كما يحنت بإدراك ثلاث على المشهور .

(٧) المصلي بجماعة يصلي السنن الرواتب ما أمكنه والأفضل للنفرد أن يؤدي السنن الرواتب وإن لم يؤدها فلا بأس لأنه عليه السلام لم يواظب على الرواتب إلا مع المكتوبة في الجماعة .

فروض الكفاية

معنى فرض الكفاية :-

الفروض التي أزم الله بها عباده نوعان : فروض كفاية وفروض عينية . أما الفروض الكفاية فهي المهمات التي يتحتم فعلها ومقصود حصولها من غير نظر بالذات إلى فاعلها والمهمات التي يتحتم حصولها ولا بد من وجودها كثيرة ، منها ما هو ديني كفصل الميت والصلاة عليه ومواراته في رسمه ، ومنها ما هو دنيوي كسائر ما لا يستقيم صلاح الناس إلا به كالخرف والصناعات وحفظ الثغور وتولية الأمور نخرج عن التعريف المسنون لأنه غير متحتم كما خرجت فروض الأعيان لأنه منظور فيها بالذات إلى الفاعل حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالمفروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون أمته أو قصد حصوله من كل عين أي واحد واحد من المكلفين كالزكاة والصوم . ولما كان المفروض في الفروض العينية هو تخصيص الأفراد وابتلاؤهم بالتكليف كان من المعقول أنه إذا لم يفعل المكلف ما كلف به وقع في الإثم وباء بالحرمة ، ولما كان المقصود في الفرائض الكفاية هو تحصيل الفعل في حد ذاته كان من المعقول أنه متى حصل الفعل من أحد المكلفين سقط الإثم عن الباقي ، وسنذكر من فروض الكفاية : تغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه .

غسل الميت

غسل الميت فرض على المسلمين بالإجماع ، ودليل الإجماع أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأمر منه صلى الله عليه وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وبغسل ابنته زيب وهما في الصحيح ثم فهم أهل الإجماع أن إيجابه لقضاء حق الميت فكان على الكفاية لصيرورة حقه مقضياً بفعل البعض ، والفرض هو الغسل مرة واحدة حتى لو غمسه مرة واحدة في ماء جار جاز ، والسنة فيه أن يجرده من ثيابه وتسترعورته الغليظة والخفيفة ويوضأ فيبدأ بغسل وجهه تاركاً غسل اليدين إلى المرفقين وتاركاً المضمضة والاستنشاق ومسح الرأس بل يغسلها ولحيته بماء وصابون ثم يفيض الماء عليه ثلاثاً فيضجج على شقه الأيسر حتى يغسل الأيمن وينقيه ثم يضججه على شقه الأيمن فيغسله كذلك ثم يقعده ويسنده إلى صدره فيمسح بطنه مسحاً رقيقاً ولا يمدغسله ولا وضوءه لأجل ماخرج منه لأنه خرج عن التكليف ينقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة أصابت المتوضئ من الخارج فإنه يكفيه غسلها ثم يضججه على شقه الأيمن فيغسله بالماء مضافاً إليه منظف كالصابون فيتم عدد الغسل ثلاثاً ، لما روى الجماعة عن أم عطية : « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها وترأ ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً » .

من يغسل الميت ؟ :-

الجلس يغسل المجلس فيغسل الذكر الذكر والأنثى الأنثى فلا يغسل المجلس خلاف المجلس لأن حرمة المجلس عند اختلاف المجلس ثابتة حال الحياة فكذا بعد الموت إلا المرأة لزوجها إذا لم تثبت البيئونة بينهما في حال حياته ولا حدث بعد وفاته ماوجب البيئونة ، وإلا الصغير والصغيرة ويترفع على ذلك ما يأتي :-

(١) مات الرجل في سفره فإن كان معه رجال فأنهم يغسلونه ، وإن كان معه نساء لا رجل فبين فإن كان فيهن امرأته غسلته وكفنته وصلين عليه ، هذا عندنا وهو مذهب المعتزلة والشافعية والأوزاعي وإسحاق ، وقال أحمد لا تغسله لبطلان النكاح بالموت . ولنا

ما روى أبو داود وابن ماجه عن عائشة أنها كانت تقول : « لو استقبلت من الأمر ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه » ، وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه أوصى إلى امرأته أسماء بلبس عيمس أن تغسله بعد وفاته ، ولأن إباحة الغسل مستفادة من النكاح فتبقى ما بقى ، والنكاح بعد الموت باق إلى وقت انقضاء العدة بخلاف ما إذا ماتت المرأة حيث لا يغسلها الزوج عندنا لانتهاء ملك النكاح بانعدام المحل فصار الزوج أجنبيا فلا يحل له غسلها ، وهو قول الشعبي والثوري . وقال الثلاثة يجوز لما أخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي من قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « ما ضرك لو مت قبل فغنسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك » ، وفي اسناده محمد بن اسماعيل وبه أحله البيهقي ، قال ابن الجوزي لم يقل غسلك إلا ابن إسحاق ، فإذا لم يكن مع النساء امرأة له فإنهم يعمنه بخبرة إن كن أجنب منه ولا يغسلنه لحرمته منه . ونظروهن إلى عورته والمحرم في حكم النظر إلى العورة والأجنبية سواء .

(ب) إذا حدث بعد وفاة الزوج ما يوجب البيئونة كأن ارتدت المرأة ثم أسلمت لا يباح لها أن تغسله عندنا وعند زفر يباح لأن الردة بعد الموت لا ترفع النكاح لأنه ارتفع بالموت فبقى حل الغسل كما كان ، وحجة أئمتنا أن زوال النكاح موقوف على انقضاء العدة فكان النكاح قائما فیرفع بالردة .

(ج) الصبي الذي لا يشتهى يجوز أن تغسله النساء وكذلك الصبية التي لا تشتهى إذا ماتت لا بأس أن تغسلها الرجال لأن حكم العورة غير ثابت في حق الصغير والصغيرة .
التكفين : —

هو فرض كفاية فإذا قام به البعض يسقط عن الباقيين ودليل ذلك أمره صلى الله عليه وسلم بإحسان الكفن كما في حديث « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته » ، وهو في صحيح مسلم وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك . والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب إزار وقبص ولقافة ، فأما الإزار فيجمل من القرن إلى القدم والقبص من أصل العنق إلى القدمين واللقافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليقلب فيها الميت ويربط من الأعلى

والأسفل. والدليل على أن السنة في حق الرجل ثلاثة أثواب ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في برد وحلة والحلة اسم للزوج من الثياب ، والبرد اسم للفرد منها ، ولو كفن الميت في خمسة أثواب فلا بأس وليس بمكروه لأن ابن عمر كفن ابنه واقداً في خمسة أثواب قيص وعمامة وثلاث لفائف وأدار العمامة إلى تحت حذو رءوسه . رواه سعيد ابن منصور ، والسنة في كفن المرأة خمسة أثواب قيص وهو ثوب مشقوق إلى المتكعب وخمار يغطى به رأسها يرسل على وجهها ولا يلف مقداره ثلاثة أذرع تقريباً وإزار من القرن إلى القدم وخرقة تربط ثديها وبطنها ، والأولى أن يكون من التدين إلى الفخذين ولفافة والغرض فيه ثوب يستر البدن ، والكفاية في حق الرجل إزار ولفافة وفي حقها إزار وخمار ولفافة ، ثم المراهق كالبالغ الذكر كالذكر والآثى كالأثى وإن كان صبياً لم يراهق فإن كفن في خرقتين إزار ورداء فحسن وإن كفن في إزار واحد جاز ، وأما الصغيرة فإنها تكفن في ثوبين ، والسقط يلف ولا يكفن ولو وجد طرف من أطراف الإنسان أو نصفه مشقوقاً طويلاً أو عرضاً يلف في خرقة إلا إذا كان معه الرأس فيكفن ولو وجدت الجثة متفسخة تكن في ثوب واحد ، قال في البدائع ويكفن الميت من جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث لأن هذا من أصول حوائج الميت فصار كنفقته في حال حياته وإن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته كما تلزمه كسوته في حال حياته إلا المرأة فإنه لا يجب كفنها على زوجها عند محمد لأن الزوجية انقطعت بالموت فصار كالأجنبي ، وعند أبي يوسف يجب عليه كفنها كما يجب عليه كسوتها في حال حياتها ، ولا يجب على المرأة كفن زوجها اتفاقاً كما لا يجب عليها كسوته في حال الحياة ، وإن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه فكفنه في بيت المال كنفقته في حال حياته لأنه أعد لحوائج المسلمين .

الصلوة على الميت :-

هذه الصلاة لها شروط وأركان وسنن ، ثم هي ثابتة بثبوت ضرورياً من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه ولكنها من فرائض الكفاية لأنهم قد كانوا يصلون على الأموات في حياتهم صلى الله عليه وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السودة التي كانت تقم المسجد

فإنه لم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد دقتها فقال لهم : « ألا آذتموني » ، وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه .
فأما شروطها فهي ثوان : شروط وجوب وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها فهي شروط وجوب الصلاة من البلوغ والعقل والإسلام ويزاد العلم بموت المتوفى - وأما شروط صحتها فهي ما يأتي :

(الأول) إسلام الميت فلا يصلى على الكافر لقوله سبحانه « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » ، ويلتحق بهم في عدم الصلاة عليهم البغاة وهم قوم مسنون خروجوا عن طاعة الإمام بنير حق ومثلهم قطاع الطريق فهذان الصنفان إذا قتلوا في أثناء الحرب أو القطع للطريق لا يغسلان ولا يصلى عليهما زجراً عن مثل فعلهما وهو مذهب على فإنه روى عنه أنه لم يصل على البغاة ف قيل له : أكفارهم ؟ فقال لا إخواننا بنوا علينا أشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجراً لغيرهم ، وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد بل هم أشد وإن قتل البغاة بعد وضع الحرب أوزارها يصلى عليهم وكذا قطاع الطريق إذا أخذهم الإمام ثم قتلهم فيصلى عليهم لاحتمال التوبة ولأن الأثر عن على إنما ورد في من قتل حال المحاربة فبقى من عداه على قياس موتى المسلمين وحكم المقتولين بالعصية والمكابرين في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ، ومن قتل أحد أبويه لا يصلى عليه لإهانة له ، ولا يصلى على من قتل نفسه عمداً عند أبي يوسف لأنه باغ على نفسه وقال الطرفان يصلى عليه لأن دمه هدر فصار كالميت حتف أنفه ولأنه مسلم عاص غير ساع في الأرض فساداً فلا يقاس على البغاة وقطاع الطريق ، قال ابن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف فمن جابر بن سمرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه » ، ويقال من جانب أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع الصحابة من الصلاة عليه كما فعل في المديون .

(الثاني) أن تعلم حياة الشخص الذي يراد الصلاة عليه عند الولادة باستهلال أو حركة فإن علمت حياته بذلك غسل وصلى عليه . وكذلك يغسل ويصلى عليه من خرج أكثره حياً ولم يغسل ولم يصل عليه لما روى جابر مرفوعاً « الطفل لا يصلى عليه »

ولا يرث ولا يورث حتى يستهل، أخرجه الترمذي واللساني وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم هذا ولم يصح بالصلاة على العضو أثر وما روى أن عمر صلى على عظام بالشام وأن أبا عبيدة صلى على رموس من رموس المسلمين قال ابن المنذر لم يصح ذلك عنهما وإذا لم يرد أثر بالصلاة على العضو لا يصلى عليه إلا إذا كان في حكم الكل بأن وجد أكثره أو النصف ومعه الرأس إذ لا أكثر حكم الكل والنصف مع الرأس مشتمل على أكثر الأعضاء الرئيسية .

(الثالث) طهارة الميت فلا تصح الصلاة على من لم يغسل لأن له حكم الإمام من وجه ، وهذا الشرط عند الإمامان فلو دفن بلا غسل ولم يمكن إخراجة إلا بالنش فالمشهور أنه لا يصلى على قبره لأن الصلاة بدون الغسل ليست بمشروعة ، ولا يؤمر بالغسل لتضمنه أمراً حراماً وهونش القبر فسقطت الصلاة لكن إذا لم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ، وإذا تجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعا للحرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء ، ولو تجس بدنه بما خرج منه إن كان قبل أن يكفن تغسل عنه وبعده لا للحرج .

(الرابع) وضع الميت أمام المصلّي فلو وضعه خلفه لا تصح الصلاة عليه لأنه كالإمام من وجه ، ولهذا قال أئمتنا لا يصلى على الغائب وهو مذهب الهاديّة ومالك وهذا أحد مذاهب أربعة في الصلاة على الغائب ووجه أئمتنا ما قدمنا من أن المكان يختلف بين الميت الذي هو بمثابة الإمام من جهة ومثابة المأموم من جهة أخرى ، ولم يأخذ أئمتنا بالجواز لحادثة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي صلاة الغائب نظراً إلى أنه قد توفى خلق كثير من الصحابة غيباً في الغزوات وغيرها وفيهم الأعزاء عليه لم يؤثر عنه قط عليه الصلاة والسلام أنه صلى عليهم وكان شديد الحرص على الصلاة على كل من توفى من أصحابه حتى قال : لا يموت أحد منكم إلا أذنتموني به فإن صلاتي رحمة له ، لحادثة النجاشي إذا كانت خصوصية له إذ لا مانع من أن يكون قد رفع له سريره حتى رآه بحضرته ، وحيث تكون صلاة من خلفه على ميت يراه الإمام والميت بحضرته والمأمومون لا يرونه وهذا جائز ، وفي الأحاديث الصحيحة ما يشير إلى هذا فقد روى ابن حبان في صحيحه من

من حديث عمران بن حصين ، أنه عليه الصلاة والسلام قال : إن أخاكم النجاشي قد توفي . فقوموا صلوا عليه ، فقام عليه الصلاة والسلام وصفوا خلفه فكبر أربعاً وهم لا يظنون أن جنازة بين يديه . فهذا اللفظ يفيد أن الواقع خلاف ظنهم وهو أنه كان بين يديه . (المذهب الثاني) الجواز وبه قال الشافعي وأحمد وحجتها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فمن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً ، متفق عليه . وقال ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه .

(المذهب الثالث) يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إذا طال المدة . (المذهب الرابع) يجوز إذا كان الميت في جهة القبلة ووجهه هذين المذهبين هي حادثة النجاشي فانها كانت محتوية على هذه الخصائص .

(الشرط الخامس) اشترط مشايخنا في صحة الصلاة ستر عورة الميت وطهارة مكانه إن كان موضوعاً على الأرض لأنه إمام من جهة كما تقدم ، واشتروطوا أيضاً وضعه فلا يصلى عليه محمولا على الأعناق أو على عربة أو دابة لاختلاف المكان ، ويشترط أيضاً وضعه للقبلة فلو خطوا القبلة فإن تحروها قبل الوضع صحت الصلاة وبدون تحريه لا تصح ، ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين كان ذلك مكروهاً أشد كراهة التنزيه إذ السنة وضع رأسه مما يلي بين الإمام لكن يشترط في صحة الصلاة أن يحاذي الإمام جزءاً من الميت في المشهور .

ركن الصلاة على الميت : —

ركبتها شيئان : التكبيرات الأربع والقيام فلو صلى قاعداً أو راكباً من غير عذر لا يجوز استحساناً ، والقياس الجواز لأن المقصود منها الدعاء والركوب لا يتنافاه ، وجه الاستحسان أنها صلاة من وجه لا شروط شرائط الصلاة فيها بالإجماع فتشارك الصلاة في حكم القيام وعليه الجمهور إلا من شذ من المالكية ، وركنية التكبيرات الأربع ائحد عليها الإجماع كما قاله أبو عمر بن عبد البر فلو كبر الإمام خمسا لا يتبعه المقتدى بل يقف ساكناً حتى يسلم فيسلم معه لأن الزيادة على الأربع منسوخة ولا متابعة في المنسوخ .

كما قلنا في قنوت الصبح إن الإمام لا يتابع عليه عندنا .

سنن الصلاة على الميت : - يسن فيها ما يأتي :

(أولا) يقف الإمام بجذء الصدر من الرجل والمرأة لأنه موضع القلب وفيه نور الإيمان ، قال ابن نجيم وهذا ظاهر الرواية وهو يان الاستحباب حتى لو وقف في غيره أجزأه ، وما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها لا يثنى كونه الصدر بل الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء إذ فوقه يده ورأسه وتحت بطنه وخصاه .

(ثانيا) الثناء بعد التكبيرة الأولى - فيقول الإمام والمؤتم والمنفرد : سبحانك اللهم وبمحمدك إلى آخره ...

(ثالثا) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية لما روى عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بمكة صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وقال هكذا ينبغي أن تكون الصلاة على الجنازة ، قال ابن قدامة وصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كصفة الصلاة عليه في التشهد نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي .

(رابعا) يدعو للميت بعد التكبيرة الثالثة وليس للدعاء لفظ مخصوص سوى أنه بأمور الآخرة وإن دعا بالمأثور فما أحسنه ، ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة لحفظت من دعائه : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار ، قال عوف حتى تمتيت أن أكون ذلك الميت . رواه مسلم ، قال مشايخنا ولا يستغفر للصبي ويقول : اللهم لنا أجرآ وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا وليس بعد التكبيرة الرابعة شيء مأثور فيسلم بعدها فقد نقل جماعة من أصحاب أحمد عنه أنه قال : لا أعلم فيه شيء لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لنقل .

وليس في صلاة الجنازة قراءة عندنا وهو قول عمر وابنه وعلي وأبي هريرة وبه قال .

مالك وقال الشافعي وأحد يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وهو مروى عن ابن عباس في الترمذى وغيره ، ولنا ما في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز - ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى عند أتمتائه به قال مالك والثوري ، ويستحب رفعها عند أحمد وإسحاق وابن المنذر والأوزاعي والشافعي وعدم رفع الأيدي هو ظاهر الرواية عندنا . واختار بعض مشايخنا رفع الأيدي في كل تكبيرة وكان نصير بن يحيى يرفع تارة ولا يرفع أخرى وإذا رفع الإمام يديه في تكبيرات الجنائز وجبت متابعتها لأنه يجتهد فيه ليس مقطوعاً بنسخه ولا بعدم سنّيته ، وقد نص في البدائع على وجوب متابعة الإمام في تكبيرات الزوائد في العيد ما لم يكبر تكبيراً لم يقل به أحد من الصحابة قال لأنه تابع لإمامه فيجب عليه متابعتها وترك رأيه لرأي الإمام ما لم يظهر خطؤه يتيقن .

وأولى الناس بالتقدم في السلطان ثم القاضي ثم الإمام الحلي ثم الولي الأقرب فالأقرب هذا قول الطرفين ، وقال أبو يوسف القريب أولى من السلطان كما في ولاية النكاح وغيره من التصرفات ولأن هذه الصلاة شرعت للدعاء والشفاعة لليت ودعاء القريب أرجى لأنه يبالغ في إخلاص الدعاء وإحضار القلب ، ووجه الطرفين ما روى أن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين بن علي سعيد بن العاص ليصلي عليه وكان والياً بالمدينة وقال لولا السنة ما قدمت ، وفي رواية قال : لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التقدم لما قدمت ولأن الصلاة على الميت من مهام المسلمين العامة ، والمنوط به ذلك هو السلطان أو نائبه كقائمة الجمعة والعديد بخلاف ولاية النكاح فإنها من المسائل الخاصة وضرره ونفعه يتصل بالولي لا بالسلطان فكان إثبات انولاية للقريب أنفع للولي عليه وللولى أن يأذن لغيره بالتقدم لأنه حقه فيملك إبطاله ، وإذا صلى عليه من ليس له حق الأولوية في الصلاة فن حق الولي أن يعيد الصلاة لتصرف الغير في حقه بغير إذنه ، أما غير الولي ممن لم يصل عليه فليس له حق الصلاة لأن التغفل بالصلاة على الميت غير مشروع إلا لمن له الحق وهو الولي عند تقدم الأجني ولهذا لا يصلى على القبر إذا فاتته صلاة الجنائز لأنه تغفل بغير مشروع هذا قول أئمتنا ومالك والثوري والنخعي ، وقال الشافعي وأحمد يصلى على القبر إلى شهر قال ابن قدامة روى ذلك عن أبي موسى وابن عمر وعائشة فقد روى أن النبي صلى الله عليه

مالك وقال الشافعي وأحمد يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وهو مروى عن ابن عباس في الترمذي وغيره ، ولنا ما في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز - ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى عند أئمتنا وبه قال مالك والثوري ، ويستحب رفعها عند أحمد وإسحاق وابن المنذر والأوزاعي والشافعي وعدم رفع الأيدي هو ظاهر الرواية عندنا . واختار بعض مشايخنا رفع الأيدي في كل تكبيرة وكان نصير بن يحيى يرفع تارة ولا يرفع أخرى وإذا رفع الإمام يديه في تكبيرات الجنائز وجبت متابعتها لأنه يجتهد فيه ليس مقطوعا بلسنه ولا بعدم سنيته ، وقد نص في البدائع على وجوب متابعة الإمام في تكبيرات الزوائد في العيد ما لم يكبر تكبيرا لم يقل به أحد من الصحابة قال لأنه تابع لإمامه فيجب عليه متابعتها وترك رأيه لرأي الإمام ما لم يظهر خطؤه يتيقن .

وأولى الناس بالتقدم فيه السلطان ثم القاضي ثم الإمام المحي ثم الولي الأقرب فالأقرب هذا قول الطرفين ، وقال أبو يوسف القريب أولى من السلطان كما في ولاية النكاح وغيره من التصرفات ولأن هذه الصلاة شرعت للدعاء والشفاعة للبيت ودعاء القريب أرجى لأنه يبالغ في إخلاص الدعاء وإحضار القلب ، ووجهة الطرفين ما روى أن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين بن علي سعيد بن العاص ليصلي عليه وكان والياً بالمدينة وقال لولا السنة ما قدمتك ، وفي رواية قال : لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نبى عن التقدم لما قدمتك ولأن الصلاة على الميت من مهام المسلمين العامة ، والمنوط به ذلك هو السلطان أو نائبه كإقامة الجمعة والعيدين بخلاف ولاية النكاح فإنها من المسائل الخاصة وضرره ونفعه يتصل بالولي لا بالسلطان فكان إثبات الأولوية للقريب أنفع للولي عليه وللولى أن يأذن لغيره بالتقدم لأنه حقه فيملك إبطاله ، وإذا صلى عليه من ليس له حق الأولوية في الصلاة فن حق الولي أن يعيد الصلاة لتصرف الغير في حقه بغير إذنه ، أما غير الولي ممن لم يصل عليه فليس له حق الصلاة لأن التفضل بالصلاة على الميت غير مشروع إلا لمن له الحق وهو الولي عند تقدم الأجنبي ولهذا لا يصلى على القبر إذا فاتته صلاة الجنائز لأنه تغفل بغير مشروع هذا قول أئمتنا ومالك والثوري والنخعي ، وقال الشافعي وأحمد يصلى على القبر إلى شهر قال ابن قدامة روى ذلك عن أبي موسى وابن عمر وعائشة فقد روى أن النبي صلى الله عليه

حياً ، والارتثاق اقتعال من رث الثوب إذا صار خلقاً وسمى الشهيد الذي حصل له رفق من مرافق الحياة مرتثاً تشبيهاً لشهادته بالثوب الرث حيث لم يبق على جذتها وهيئتها التي كانت في شهاده أحد وذلك بأن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً أو تأويه خيمة وهو حي أو يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل ، والأصل أن ترك الغسل على خلاف القياس فيراعى في المقيس وجود خصائص المقيس عليه وهم شهداء أحد وغيرهم ممن استشهدوا في زمنه عليه الصلاة والسلام وهؤلاء لم يحصل لهم بعد وجود سبب القتل شيء من موجبات الحياة ولم يخاطبوا بتكاليف .

سجود التلاوة

حكم السجود :-

قال أئمتنا إن سجود التلاوة واجب على التالى والسماع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد ، وذهب الشافعى ومالك فى أحد قوليهما وأحد لإسحاق والأوزاعى وداود إلى أنه سنة وهو قول عمر وسليمان وابن عباس وعمران بن الحصين وعند المالكية فى كونها سنة أو فضيلة بخلاف وحجة القائلين بعدم الوجوب حديث عمر فى البخارى أن عمر قرأ آية سجدة على المنبر وقال : يا أيها الناس إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه ولم يسجد عمر رضى الله عنه . قال عمر ذلك والصحابة حاضرون ولم ينكر أحد فكان إجماعاً ، وحجة أئمتنا ما رواه ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال « السجدة على من سمعها ، وفى صحيح البخارى قال عثمان « إنما السجود على من استمع ، وروى ابن أبى شيبه عن نافع وسعيد بن جبير وابن ابراهيم أنهم قالوا « من سمع السجدة فعليه أن يسجد ، وعن ابراهيم بسند صحيح « إذا سمع الرجل السجدة وهو يصلى فليسجد ، وعن الشعبي كان أصحاب عبد الله بن مسعود إذا سمعوا السجدة يسجدوا فى صلاة كانوا أو غيرها ، وقد ذم الله سبحانه فى كتابه من لم يسجد عند القراءة عليه ولا يكون النعم إلا على من ترك واجب وفى بعض آيات السجود الأمر الصريح به وهو للفرضية وللإختلاف بين الصحابة فى المسألة قلنا بالوجوب .

آيات السجود :-

أما عندنا فهي أربع عشرة آية في الأعراف والرعد والنمل والإشراء ومرم والحج الأولى فيها والفرقان والنمل وألم تنزيل ووص وفصلت والنجم والانشقاق والعلق وعن أحمد بن حنبل أنها خمس عشرة سجدة بزيادة أخيرة الحج روى ذلك عن عقبة بن عامر وهو قول إسحاق لما روى ابن ماجه وأبو داود عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج بسجدة واحدة ووجه أئمتنا في عدم وجوب السجود عند أخيرة الحج عدم ورود السجود عندها في خبر مرفوع ولأنه جمع فيها بين الركوع والسجود فقال : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » فلم تكن سجدة كقوله تعالى : « واسجدوا واركعوا مع الراكعين » .

السجود على التراخي في غير الصلاة :

تجب السجدة في غير الصلاة على التراخي لأن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فتجب في جزء من الوقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه ، وإنما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة وأما في الصلاة فإنها تجب على التضيق لقيام دليله وهي أنها وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهي القراءة فالتحقت بأفعالها وصارت جزءاً منها ولهذا يجب أدائها في الصلاة وإذا التحقت بأفعالها وجب أدائها مضيقاً كسائر أفعال الصلاة . ولهذا قلنا إذا تلا آية السجدة ولم يسجد حتى طالت القراءة ثم سجد للصلاة ناوياً بسجدة التلاوة معها لم يجز لأنها صارت ديناً والدين يقضى بما له لا بما عليه .

سبب السجدة :

سبب وجوبها أحاديثين التلاوة لما روى عن عمر أنه تلا آية السجدة فسجد أو السماع لما في البخاري أن سيدنا عثمان رضي الله عنه قال : إنما السجود على من استمع ، ثم هي تجب بالسماع أن قصده إجماعاً وكذا إذا لم يقصده عندنا سواء كانت القراءة بالعربية أو بالفارسية وسواء أفهم أم لم يفهم ، لكن عند القراءة بالعربية تجب اتفاقاً بالفارسية عند أبي حنيفة ، أما عند صاحبين فإن علم أنه قرآن فعليه السجود وإن لم يعلم لم يجب .

السجدة في الصلاة : -

تجب السجدة على المؤتم بتلاوة إمامه وإن لم يسمعها المأموم لوجوب المتابعة عليه ، فإذا لم يسجدوا الإمام فلا سجود على المأموم وإن سمعها لأنه مأمور بالمتابعة وعدم المخالفة فإذا تلاها المؤتم فلا تجب عليه ولا على من سمعه من هو معه في تلك الصلاة ، وتجب على من سمعها منه من ليس في صلاته ، لأن المؤتم بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم ولو سمعها المصلي من ليس في صلاته يسجدوا بعد الصلاة ولا يسجدوا في الصلاة لأنها أجنبية من تلك الصلاة حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها وإن كان من جنسها لاستزامه تأخير جزء منها وهو منهي عنه بلا ضرورة فلو سجدوا في الصلاة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلاة ، أما الأول فلأنه لما نهى عن فعلها في الصلاة كما تقدم كان أداؤها فيها ناقصا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا ، وأما الثاني فلأنها من جنس الصلاة والصلاة لا تفسد بفعل هو من جلسها ما لم يستلزم تقويت فرض من فرائضها .

تكرار سبب الوجوب :

لو كرر آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات أو بعد بعضها استحسانا ، لأن تكرار القراءة محتاج إليه للتعليم والتعلم ، فلو تكرر الوجوب لزم الحرج وهو مدفوع بالنصر . فوجب القول بالتدخل ، أما لو تبدلت الآية فلا تدخل لأن التدخل إنما يكون عند اتحاد جلس السبب لا عند اختلافه ، وكل آية جلس على حدة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه أربع عشرة سجدة ، وكذا الحكم في تبدل المجلس عند اتحاد الآية ، حيث يجب لكل تلاوة سجدة ، لأن التدخل في السبب إنما يصح عند وجود جامع يجمع الأسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس ، إذ به يتصل القبول بالإيجاب مع الفصل حقيقة ، فإذا اختلف المجلس عاد الحكم إلى الأصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب .

هذا لو تبدل مجلس التالي : أما لو تبدل مجلس السامع دون التالي فإن الوجوب

يتكرر على السامع اتفاقاً ، ولو تبدل مجلس التالى دون السامع فالمشهور أن لا يتكرر
الوجوب على السامع لأن السبب فى حقه السماع وهو لم يتكرر .
كيفية أدائها : -

أما خارج الصلاة فانه يؤديها بشرائط الصلاة عند الجمهور وعندنا تؤدى كما تؤدى
سجدات الصلاة فيسجد سجدة بين تكبيرتين تكبيرة عند وضع الجبهة وأخرى عند رفعها
من غير رفع يدين ولا تشهد ولا سلام . وقال قوم لا يشترط لها شروط الصلاة ، قال
البخارى كان ابن عمر يسجد على غير وضوء ، وفى مسند ابن أبى شيبة ، كان ابن عمر
ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، ووافقه الشعبي
على ذلك ، وفى المحلى لابن حزم السجود ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب
والخائض وإلى غير القلة كسائر الذكر إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير
الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس وقال الشافعى انها عبادة قائمة بنفسها فيعتبر فيها
ما يعتبر فى الصلاة من التحريم والتشهد والسلام ، ولنا أن التحريم لتوحيد الأفعال
المختلفة ولم توجد ومن حيث أنه لا تحريم فلا تشهد ولا تسليم والمأمور به السجود فلا
يزاد عليه بالرأى .

وأما فى الصلاة فالأفضل أن يؤديها على هيئة السجدات ويجوز أن تؤدى بركوع
خاص أو بركوع الصلاة إذا نواها ويسجد الصلاة مطلقاً فى المشهور . وجه جوازها
بالركوع أن الواجب الأصلى السجدة والركوع وإن كان يخالف السجدة صورة يوافقها
معنى فمن حيث أنه يوافقها معنى يتأدى به الواجب ومن حيث أنه يخالفها صورة يحتاج
إلى النية بخلاف السجدة لأنها هى الواجب الأصلى فلا تحتاج إلى النية ، ومسألة قيام الركوع
فى الصلاة مقام سجدة التلاوة بالنية مسألة أخذ أئمتنا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان
لما ظهر لهم من قوة القياس . وبالأستحسان قال الشافعى وأحد ، ووجهه أن المأمور به
السجود والركوع غير السجود ألا ترى أن الركوع فى الصلاة لا ينوب عن سجودها
فلا ينوب عن سجدة التلاوة بالطريق الأولى إذ المناسبة بين ركوع الصلاة وسجودها
أظهر لأن كل واحد منهما موجب التحريم ولو تلا خارج الصلاة فركع لها لم يجز عن

السجدة في الصلاة أولى لأن الركوع هنا مستحق بجهة أخرى وثمة لا: أما أئمتنا فقلنا
أحد الركبتين على الآخر وساعدتم النص وهو قوله تعالى: «وخر راكعاً وأُتَابَ»، وهذا
القياس وإن فسد ظاهراً لأن فيه استعمال المجاز بدون ضرورة إلا أنه تقوى باطنا على
الاستحسان لأن المقصود من وجوب السجدة ليس خصوص السجود، ولهذا لا تكون
السجدة الواحدة قربة مقصودة بنفسها حتى لا تلزم بالنذر، إنما للمصود إظهار التواضع
عند هذه التلاوة مخالفة للتكبرين أو موافقة لما يفعله المقربون ومعنى التواضع يصل
بالركوع ولكن شرطه أن يكون بطريق هو عبادة وهذا إنما يوجد في الصلاة لأن
الركوع فيها عبادة كالسجود ولا يوجد خارج الصلاة سجود لصلاة حيث لا ينوب
الركوع عنه لأنه مقصود بنفسه فلا يتأدى بالركوع الذي هو أقل منه في التواضع،
والقول بلبابة الركوع مروى عن ابن مسعود وابن عمر لكن يشترط أن يكون ذلك
على الفور بأن يكون الركوع والسجود عقب التلاوة أو بعد آية أو آيتين فإن قرأ بعدها
أربع آيات انقطع الفور اتفاقاً وإن قرأ ثلاث آيات فالمشهور عدم القطع.

تم بحمد الله تعالى الجزء الثاني من كتاب قوانين التشريع
ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب الزكاة

فهرس

الجزء الثاني من قوانين التشريع

صفحة	صفحة
٢٠ القراءة بغير العربية	٣ حكم الأذان واختلاف الفقهاء فيه
٢١ الركوع ودليل فرضيته	٣ خلاف الفقهاء في ألقاظ الأذان
٢١ السجود واختلاف الفقهاء في أعضائه	٤ خلاف الفقهاء في ألقاظ الإقامة
٢٢ القنود الأخير	٤ ما يؤذن له
٢٢ واجبات الصلاة	٥ صفة المؤذن
٢٣ الطمأنينة وحكمها واختلاف الفقهاء في فرضيتها	٥ سنن الأذان
٢٤ اختلاف الفقهاء في قراءة الفاتحة	٦ مستحبات الأذان
٢٥ حكم ضم السورة - الركعات التي يقرأ فيها	٧ وقت الأذان
٢٥ ترتيب أفعال الصلاة	٧ شروط الصلاة
٢٧ القصة الأولى وحكمها	٧ أدلة فرضية الطهارة
٢٧ التشهيدان	٨ ستر المورة ودليل فرضيته
٢٨ حكم التسليم واختلاف الفقهاء فيه	٨ المورة في الصلاة وخلاف الفقهاء فيها
٢٩ المجرى في المجرية وحكمه	٨ عورة المرأة والأمة
٢٩ سنن الصلاة	٨ المقدار المقدس في الانكشاف
٣٠ التناء والتبوء والتسمية والتأمين	١٠ لو قد ما يستر المورة
٣١ اختلاف الفقهاء في البسلة في الصلاة	١١ ما تعرف به القبلة
٣٢ اختلاف الفقهاء في رفع اليدين في تكبيرات الافتعال	١٢ اشتباه القبلة ومسائل التحرى
٣٣ التسبيح في ركوع وسجود القرائن	١٤ أصل مشروعية التحرى ومثله
٣٣ الرض من الركوع والجلسة بين السجدين	١٤ فرض النية بالإجماع
٣٤ وضع السكتين على الركبتين في الركوع	١٥ كيفية النية
٣٤ كيفية السجود	١٦ وقت النية
٣٤ السجود على الأعضاء السبعة	١٧ فرائض الصلاة
٣٥ كيفية القنود للتقدم	١٧ دليل فرضية التحريفة
٣٥ الصلاة على النبي بعد التشهد	١٨ شروط التحريفة
٣٦ القراءة في الصلاة	١٩ الافتتاح بغير العربية
	٢٠ دليل فرضية القراءة

٣٨ الجهر والاختفاء	٧٨ الإصناف للخطبة واختلاف المناهج فيه
٣٩ القراءة خلف الإمام	٧٨ كراهة البيع عند التناء الأول
٤١ مفصلات الصلاة - الكلام	٧٩ إدراك ركعة من الجمعة
٤٤ الاشتغال بما ليس من الصلاة	٧٩ صلاة الظهر يوم الجمعة
٤٤ الأكل والقرب في الصلاة	٨٠ قضاء القوائت ومعنى القضاء والأعادة
٤٤ حل شيء في الصلاة	٨١ اختلاف الفقهاء في فرضية قضاء المترك عمداً
٤٤ ترك شرط أو ركن	٨٢ الترتيب بين القوائت والمناهج فيه
٤٥ كيفية البناء عند طرؤه الحدث	٨٦ الترتيب بين القوائت القديمة والحديثة
٤٦ شروط البناء والاستخلاف	٨٦ الوتر
٤٧ الحدث في الصلاة بعد تمام الأركان	٩٠ القنوت في النوازل
٤٨ المني في الصلاة	٩٢ صلاة المدين
٤٩ مكروهات الصلاة	٩٦ تكبير التفريق واختلاف الفقهاء في حكمه
٥١ سجود السهو	٩٨ التراخي
٥٢ موجب السجود	١٠٠ السنن الرواتب
٥٧ من يجب عليه سجود السهو	١٠٢ صلاة الكسوف
٥٧ سهو الإمام	١٠٢ صلاة الاستسقاء
٥٨ سهو المسبوق	١٠٣ ما يصرع من العبادة عند الحسوف والفرع
٥٩ السهو في التدينين	١٠٣ تكره الزيادة على أربع في قل النهار
٦١ كيفية السجود	١٠٤ صيرورة النفل واجباً بالفروع ومناهج
٦٢ كيفية صلاة الرهين	الفقهاء في ذلك وأدلتهم
٦٣ نهاية العجز	١٠٥ الفروع في النفل ملزم لشفع
٦٤ صحيح علاج المرضي	١٠٦ بناء النفل على تحريمه قل آخر
٦٤ الصلاة في السفينة والقطار والطائرة	١٠٧ النفل من قوم
٦٥ الاختلاف في قصر الصلاة أخصه أم عزيمة	١٠٨ النفل على العاية
٦٦ مسافة القدر والاختلاف فيها بالمسافة والأيام	١١٠ الجماعة وحكمها وآراء الفقهاء وأدلتهم في ذلك
٦٧ ما يصير به المقيم مسافراً	١١١ المطالب بالجماعة
٦٨ سفر المحصية ومناهج الفقهاء فيه	١١١ أهل الجماعة
٦٨ إقتناء المسافر بالقيم	١١٢ الأخن بالاملة
٦٩ إقتناء القيم بالمسافر	١١٣ إمالة النساء
٧١ الأوطان ثلاثة	١١٣ خروج النساء للجماعة
٧٢ صلاة الجمعة	١١٤ مقام الامام والمأموم واختلاف الفقهاء في مقام
٧٣ شروط وجوب الجمعة	المرأة في صف الصلاة
٧٤ شروط صحة الجمعة	١١٧ شروط صحة الاقتناء

صحيفة	صحيفة
١٤٧ سنن الصلاة على الميت	١٢٢ المدرك والسابق واللاحق
١٤٩ دفن الميت فرض كفاية	١٢٦ إدراك الفريضة
١٤٩ الشهيد	١٣٩ حكم قضاء سنة الفجر
١٥٠ سجود التلاوة ومناهب الفقهاء في حكمه	١٤٠ فروض الكفايات والفرق بينها وبين فروض الأعيان
١٥١ آيات السجود	١٤١ غسل الميت فرض بالإجماع
١٥١ السجود على التراخي في غير الصلاة	١٤١ من يغسل الميت
١٥١ سبب السجدة	١٤٢ التكفين وحكمه
١٥٢ السجدة في الصلاة	١٤٣ الصلاة على الميت
١٥٢ تكرار السجدة	١٤٤ الصلاة على البقرة وحكمها
١٥٣ كيفية أداء السجدة	١٤٥ الصلاة على الغائب
١٥٤ هل تؤدي بركوع الصلاة	١٤٦ أركان صلاة الجنائزة

إعلان

انتهت مكتبة الجندی من إخراج قسم عمل اليوم والليلة من كتاب قوانين التشريع على طريقة أبي حنيفة وأصحابه في جزئين . وهي في طريق إخراج الجزئين الثالث الذي به الزكاة والصوم والرابع الذي به كتاب الحج فترقبوهما قريبا إن شاء الله

تاريخ المصحف الشريف

كان تاريخ المصحف الشريف قطعاً مفرقة في كتب التاريخ والقراءات ولم يدون تاريخه على النظام العلمي بحيث يكون موضوع دراسة حتى أنشئ معهد القراءات في الأزهر ووضع في منهاج قسم التخصص تاريخ المصحف ففنى فضيلة شيخ معهد القراءات الأستاذ الشيخ عبد الفتاح القاضي بجمع ما يتعلق بالمصحف مما سيكون موضع دراسة قسم التخصص وقامت مكتبتنا باخراجه للعالم الإسلامي والدراسات الإسلامية في ثوبه القشيب خدمة للعلم وأهله . وهو يطلب من مكتبة الجندي بشوارع جوهر القائد رقم ٩١ بجوار سيدنا الحسين بمصر .

وقريباً تقدم مكتبتنا شرح مختصر قواعد التحرير لطلبة قسم تخصص القراءات بعد أن انتهت من إظهار كتاب عمدة العرفان في تحرير الطيبة للشيخ الأزيمري ومن قواعد التحرير للشيخ محمد جابر مـ

يطلب من :

مكتبة الجياد

٩١ شارع جوهر القائد بسيدنا الحسين بمصر - تليفون ٧٤٥١٨

المطبوعات الآتية

- ١٥ ديوان خطب ومواعظ الجنيدى ، للعارف بالله تعالى ، محمد الجنيدى ، الشهير بالمسكين
- ٣ عقود الجمان فى تفسير سورة لقمان لفضيلة الاستاذ ابراهيم على أبو الخشب الاستاذ بكلية الشريعة بالأزهر الشريف .
- ١٠ المتخذ من الغلال . ومعه كيمياء السعادة والقواعد العشر والادب فى الدين تأليف حجة الإسلام الإمام أبى حامد الغزالى — علق عليه المرحوم الشيخ محمد محمد جابر
- ٤ عاشوراء وتحقيق وجود رأس الحسين بمقامه المعروف بالقاهرة للعلامة الاجمورى بتحقيق فضيلة الشيخ محمد مصطفى أبو العلا المفتش بقسم الوعظ والإرشاد بالأزهر
- ٧ المرشد العام لسعادة الآنام لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا المفتش بقسم الوعظ والإرشاد بالأزهر الشريف .
- ٣٠ السميع الرواعظ (الجزء الاول والثانى) : علم — أدب — تاريخ — اجتماع — أخلاق — وعظ — فقه
- تأليف فضيلة الشيخ محمد محمد يوسف خطيب مسجد وزارة الاوقاف بالربدا

Bibliotheca Alexandrina



0379740

